

GlobalResearch

Centre for Research on Globalization
globalresearch.ca / globalresearch.org

Bloomberg
NEWS

AL-MONITOR 

The Washington Post

FOREIGN
AFFAIRS

Stratfor
Your World. In Context.

FDD's LONG WAR
JOURNAL 



Clingendael

Netherlands Institute of International Relations



Middle
East
Institute

FP
Foreign Policy



CARNEGIE
MIDDLE EAST CENTER



THE  TIMES

عين على سورية

تقرير الربع الرابع من العام 2020



2021/01/04 الائتلاف الوطني السوري-الأمانة العامة



عين على سورية

تقرير ربع سنوي يرصد الشأن السوري والأحداث المؤثرة فيه، كما تناولته أهم مراكز البحوث والدراسات وأيضاً التقارير التي صدرت عن كبريات الصحف ووكالات الأنباء.

- صادر عن الأمانة العامة للائتلاف الوطني السوري -

العدد-4-

فهرس المحتويات

11	_____	مقدمة
12	_____	OCTOBER الشهر ال 10 : تشرين أول
12	_____	سوريا لا تزال تحاول استخدام الأسلحة الكيماوية (تقرير)
12	_____	Foreign policy
15	_____	موت و حياة الشبكات الإرهابية ... كيف تساعد التحالفات المسلحين على البقاء
15	_____	Foreign affairs
19	_____	ندوة السفير جيمس جيفري مع معهد بيروت (فيديو مترجم للعربية)
19	_____	معهد بيروت
20	_____	بوتين يخسر في سوريا أمام الولايات المتحدة
20	_____	DW
23	_____	ألمانيا تعزم إدراج حزب الله على قائمة الإرهاب الأوروبية
23	_____	DW
25	_____	خمس سنوات لروسيا في حرب سوريا.. جاءت لتبقى!
25	_____	DW
27	_____	كيف تحوّل جنوب سورية إلى برميل بارود إقليمي (دراسة)
27	_____	Carnegie
31	_____	الشرق الأوسط يتغير، هل سيتخلف الفلسطينيون عن الركب؟
31	_____	معهد واشنطن
34	_____	هل كانت إيران والولايات المتحدة حقاً على "شفا الحرب"؟
34	_____	ملاحظات حول الصراع في المنطقة الرمادية
34	_____	معهد واشنطن
41	_____	بشار الأسد: القواعد الروسية في بلاده تحافظ على توازن القوى في المنطقة
41	_____	Middle East Monitor

- 42 _____ سوريون ضحايا هجمات كيماوية يرفعون دعوى أمام القضاء الألماني
- 42 _____ دويتشه فيله
- 44 _____ واشنطن تتحول إلى ساحة صراع بين مجموعات الضغط السورية
- 44 _____ إيغور سوبوتين
- 44 _____ نيزافيسيميا غازيتا
- 45 _____ احتدام القتال في ناغورنو كاراباخ: البعد الإيراني
- 45 _____ معهد واشنطن
- 48 _____ بعد خمس سنوات من القتال في سورية، بوتين حصل على ما يريد
- 48 _____ Foreign policy
- 51 _____ تركيا تعزز مواقعها في إدلب للضغط على روسيا في المفاوضات
- 51 _____ معهد دراسات الحرب ISW
- 52 _____ أسرار «حزب الله» تنفجر إلى العلن - ويتم التستر عليها - مرة أخرى -
- 52 _____ معهد واشنطن
- 58 _____ الوعد الزائف بتغيير النظام... لماذا تستمر واشنطن بالفشل في الشرق الأوسط -
- 58 _____ Foreign affairs
- 64 _____ يسلط التواصل الروسي مع الأكراد السوريين الضوء على نهج المسار المزدوج
- 64 _____ Almonitor
- 68 _____ عقبات على طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة في سورية
- 68 _____ Carnegie
- 69 _____ العرب يجازفون من أجل السلام:
- 69 _____ قصص من الخطوط الأمامية عن التواصل على المستوى الشعبي مع الإسرائيليين
- 69 _____ معهد واشنطن
- 73 _____ سياسة ترامب بالشرق الأوسط خلقت مشاكل كبرى
- 73 _____ نيويورك تايمز NYT
- 77 _____ لا تصدقوا الأسد، حديثه عن السلام يهدف لبقائه في السلطة

- 77 _____ Times of Israel
- 79 _____ الجرائم المروعة التي ارتكبتها الأسد تظهر أخيراً في المحاكم
- 79 _____ فورين بوليسي
- 84 _____ طهران تراقب عن كثب رفع الحظر عن السلاح
- 84 _____ معهد واشنطن
- 88 _____ روسيا قد تنشر قوات تقليدية في سوريا
- 88 _____ معهد دراسات الحرب
- 92 _____ مفاتحات دبلوماسية في خضم الضربات الإسرائيلية على سوريا
- 92 _____ معهد واشنطن
- 96 _____ منظمة حقوقية: بوتين قد يتحمل "مسؤولية القيادة" عن جرائم الحرب في سوريا
- 96 _____ المونيتور
- 98 _____ العقوبات الأمريكية تضر بالمدنيين السوريين فيجب أن تكون جديرة بالثناء
- 98 _____ معهد الشرق الأوسط
- 103 _____ كيف تتعامل روسيا والصين مع قانون قيصر؟
- 103 _____ معهد الشرق الأوسط
- 107 _____ إيران تتبع استراتيجية جديدة في سوريا أكثر خطورة من السابق
- 107 _____ ليفانت
- 109 _____ لا سبيل للخروج... لماذا لا يزال الشرق الأوسط مهمًا لأمريكا؟
- 109 _____ Foreign Affairs
- 115 _____ كيف فتك أعضاء اللجنة العسكرية السرية ببعضهم؟
- 115 _____ ليفانت
- 119 _____ سوريا تطالب بتخفيف العقوبات وسحب القوات الأمريكية مقابل المساعدة في ملف الأسرى الأمريكيين
- 119 _____ Newsweek
- 123 _____ هل تفتح الولايات المتحدة الباب أمام الدبلوماسية في سوريا؟
- 123 _____ ستراتفور

- 126 _____ عينها على التطبيع، السعودية تغير لهجتها نحو إسرائيل
- 126 _____ ستراتفور
- 128 _____ إذن بالقتل
- 128 _____ كارينغي
- 131 _____ ما بعد اتفاقات السلام العربية
- 131 _____ كارينغي
- 135 _____ إبقاء تهديد تنظيم «الدولة الإسلامية» متضائلاً: احتمال شنه هجوماً مفاجئاً في تشرين الأول/أكتوبر
- 135 _____ معهد واشنطن
- 139 _____ بندر يتحدث بصراحة: المشهد المتغير في الشرق الأوسط
- 139 _____ معهد واشنطن
- 142 _____ لا توجد مؤشرات على أن تواصل ترامب مع سوريا قد أحرز تقدماً بشأن الأمريكيين المفقودين
- 142 _____ واشنطن بوست
- 144 _____ ما الذي قد يحدث في حال أقامت السعودية علاقات رسمية مع إسرائيل؟
- 144 _____ كارينغي
- 151 _____ عشر سنوات على "الربيع العربي": لم يصبح اليأس أكثر إلفةً
- 151 _____ معهد واشنطن
- 156 _____ هل سوريا مستعدة للموجة الثانية من COVID-19؟
- 156 _____ مودرن بوليسي
- 157 _____ والدة الصحفي الأمريكي المفقود في سوريا: بومبيو "يقوض" فرص إطلاق سراحه
- 157 _____ MEE
- 158** _____ **الشهر ال 11: تشرين الثاني NOVEMBER**
- 158 _____ تحول نوعي: هيئة تحرير الشام تستخدم سيارات مفخخة متطورة خلال الهجوم على إدلب 19-20
- 158 _____ معهد الشرق الأوسط الأمريكي – ورقة بحثية 15 صفحة
- 160 _____ الأسد: لبنان يتحمل مسؤولية الأزمة الاقتصادية في سوريا وليست العقوبات
- 160 _____ المونيتور

- 162 _____ تطبيع سوداني - إسرائيلي بنكهة شعبية
- 162 _____ معهد واشنطن
- 166 _____ جيمس جيفري: لا تغيير على وجود القوات الأميركية في سوريا سواء فاز بايدن أو ترامب
- 166 _____ Syria Direct (مقابلة)
- 174 _____ الديناميكيات الأمنية المتغيرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
- 174 _____ CSIS
- 176 _____ كيف يمكن لأوروبا مساعدة لبنان على التغلب على انهياره الاقتصادي الداخلي
- 176 _____ Crisis Group
- 181 _____ انتخاب جو بايدن رئيساً سيؤثر بشكل أساسي على مواطني الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- 181 _____ كارينغي
- 185 _____ مسازّ جديد؟
- 185 _____ كارينغي
- 188 _____ الولايات المتحدة بحاجة إلى أوروبا لإنهاء "الحروب الأبدية" في الشرق الأوسط
- 188 _____ معهد واشنطن
- 192 _____ كيف يمكن نزع عسكرة الوجود الأميركي في الشرق الأوسط؟
- 192 _____ لوس أنجلوس تايمز
- 195 _____ انطلاقة جديدة في الشرق الأوسط؟
- 195 _____ كارينغي
- 199 _____ الإرهاب في فرنسا: اتجاهات جهادية جديدة وقديمة
- 199 _____ معهد واشنطن
- 205 _____ إذا لم يزج ترامب في بادئ الأمر، الإفصاح عن عدد الجنود في سوريا قد يفيد بايدن
- 205 _____ ستراتفور
- 207 _____ ما الاتجاه الذي سيأخذه "جو بايدن" نحو سوريا
- 207 _____ ميدل إيست مونيتور
- 210 _____ النظام السوري يسعى لعودة اللاجئين ولكنهم يخشون سخط "الأسد"

- 210 نيو يورك تايمز
- 214 النمسا أخفت ضابطاً موالياً للأسد متهم بارتكاب جرائم حرب
- 214 صحيفة كروير النمساوية
- 216 العقوبات الأمريكية تضرّ بالسوريين العاديين أما أثرياء الحرب فيعيشون بشكل طبيعي
- 216 ديلي تيليغراف
- 219 جامعو الكتب: مجموعة من الثوار السوريين وقصص حصلت معهم خلال الحرب
- 219 Foreign Affairs (كتاب)
- 221 العلاج بالصدمة سيقضي على اقتصاد «كردستان العراق» بدلاً من أن يعالجه
- 221 معهد واشنطن
- 226 التقرير الأخير عن عمليات التفتيش النووي الإيراني يكشف عن مخاوف متعددة
- 226 معهد واشنطن
- 229 سوريا: إسرائيل تشن ضربات جوية انتقامية على أهداف إيرانية قرب دمشق
- 229 ستراتفور
- 230 كيف ستحاول إسرائيل صياغة سياسات بايدن في الشرق الأوسط
- 230 ستراتفور
- 233 إسرائيل عند مفترق طرق: ما هي السياسة المرجوة إزاء تجديد المفاوضات مع إيران؟
- 233 معهد واشنطن
- 239 المزايا الاستراتيجية التي خسرتها إيران بعد انتصار أذربيجان ناغورنو كاراباخ
- 239 Clash Report
- 240 الدبلوماسية السعودية الإسرائيلية تمضي قدماً وسط تحديات تلوح في الأفق في الشرق الأوسط
- 240 معهد واشنطن
- 242 هل ستبقى منطقة الشرق الأوسط صالحة للعيش؟
- 242 مركز كارينغي (حوار صحفي)
- 253 لقاء تاريخي يبنى بعلاقات سعودية - إسرائيلية أوثق
- 253 ستراتفور

- 256 _____ تصاعد العنف في مدينة سورية استراتيجية يكدّب ادعاء الأسد أنه في موقع السيطرة
- 256 _____ واشنطن بوست
- 260 _____ مخاطر الصفقة الشاملة المحتملة مع إيران
- 260 _____ Atlantic Council
- 265 _____ كوفيد لم يسحق الشرق الأوسط . . . بعد
- 265 _____ CSIS
- 268** _____ **الشهر ال 12: تشرين الثاني DECEMBER**
- 268 _____ المبعوث السابق إلى سوريا: ترامب غير مؤهل، والان هو حزين لرؤية الإدارة تغادر تايمز اوف اسرائيل
- 270 _____ المؤتمر الروسي حول اللاجئين السوريين يبيّن كم أن الحل بعيد المنال
- 270 _____ معهد واشنطن
- 274 _____ في ظل عدم تأثر نظام الأسد بالعقوبات، على بايدن النظر في ممارسة ضغوط إقليمية أوسع نطاقاً
- 274 _____ معهد واشنطن
- 282 _____ كيف تشتري الصين قطاع التكنولوجيا الفائقة في الغرب؟
- 282 _____ فورين بوليسي
- 285 _____ واشنطن تضغط لإنهاء الشقاق مع قطر
- 285 _____ معهد واشنطن
- 288 _____ هل ستعرق سياسة أوباما الفاشلة تجاه سوريا خطط إدارة بايدن للشرق الأوسط؟
- 288 _____ ناشونال انتريست
- 290 _____ الثوابت والمتغيرات في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط
- 290 _____ ميدل إيست مونيتور
- 294 _____ الجيش الروسي يتسلم مركبات Terminator للاختبار
- 294 _____ Defense News
- 296 _____ تقرير تقييم الوضع في سوريا: 11 نوفمبر - 1 ديسمبر 2020
- 296 _____ معهد دراسات الحرب
- 298 _____ أمة يرثي لها، تقييم نصف قرن من حكم آل الأسد

- 298 _____ Atlantic Council
- 304 _____ تأملات مبعوث للملف السوري: لحظات مظلمة قبل الفجر
- 304 _____ صحيفة الشرق الأوسط
- 307 _____ انقسام رأي السوريين حول لامركزية السلطة في الدستور الجديد
- 307 _____ معهد الشرق الأوسط
- 315 _____ ماذا تحمل أكبر ميزانية دفاع أمريكية على الإطلاق للشرق الأوسط؟
- 315 _____ ميدل إيست اي
- 320 _____ كيف تستعد روسيا في سوريا لرئاسة بايدن
- 320 _____ المونيتور
- 324 _____ يعاني السوريون من استمرار إغلاق المعابر وغلاء عمليات التهريب
- 324 _____ المونيتور
- 327 _____ العمليات الخارجية لتنظيم «القاعدة» بعد عام على هجوم بينساكولا
- 327 _____ معهد واشنطن
- 332 _____ "حزب الله" ينشئ أنظمة مالية وأنظمة رعاية اجتماعية موازية لإدارة الأزمة الحالية
- 332 _____ معهد واشنطن
- 337 _____ إيران تتعهد بإعادة مرتفعات الجولان إلى سوريا، طهران ودمشق نصبتا فخ لموسكو
- 337 _____ صحيفة نيزافيسيمايا الروسية
- 340 _____ "عشرات الآلاف من القتلى" كورونا يفتك بسوريا وسط نظام صحي متداع
- 340 _____ نيويورك تايمز
- 342 _____ كارنيغي: عُمان تلعب دوراً دبلوماسياً في سوريا وعليها الحذر من إغضاب أمريكا
- 342 _____ كارنيغي (نقلاً عن صحيفة القدس)
- العواقب غير المنتظرة للتدابير الأحادية الجانب المفروضة على الاقتصاد السوري وشركاته الصغيرة والمتوسطة
- 345 _____
- 345 _____ مركز كارتر
- 347 _____ قانون "أوقفوا القتل في سوريا" ينتظر إدارة الرئيس جو بايدن لتوقيعه

- 347 _____ إنديبننت عربية
- 351 _____ "الربيع العربي" ... عقد من الزمن
- 351 _____ BESA (مركز مناحيم بيجين والسادات)
- 355 _____ أجندة دبلوماسية قصيرة المدى للغز السوري
- 355 _____ معهد واشنطن
- 361 _____ هل تستطيع الولايات المتحدة إخراج إيران من سوريا؟ مسؤولون سابقون: أمر مستبعد
- 361 _____ المونيتور
- 364 _____ عوائق وحرمان - التفاوتات ضمن النظام الصحي وكوفيد- 19 في درعا، سوريا
- 364 _____ منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان
- 366 _____ حرب أمريكا على المدنيين السوريين
- 366 _____ New Yorker
- 377 _____ وزارة الخزانة تستهدف مسؤولي نظام الأسد ومصرف سوريا المركزي
- 377 _____ Global Public Affairs
- 382 _____ ثلاثة دروس في عشرية ثورات لم تنته
- 382 _____ كارينغي
- 385 _____ الإخوة الأحباء في الله: إدارة الدعوة والمساجد التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية
- 385 _____ معهد واشنطن

مقدمة

أعد هذا الدليل ليكون مرجعاً يصدر بشكل دوري ربع سنوي عن الأمانة العامة للاتلاف الوطني السوري بهدف مشاركة نتائج عملية المتابعة لما ينشر حول سورية، وهو تقرير يرصد الشأن السوري والأحداث المؤثرة فيه، كما تناولته أهم مراكز البحوث والدراسات والتقارير التي صدرت عن كبريات الصحف ووكالات الأنباء، بالإضافة لتلك التي تتناول الأحداث الدولية المؤثرة على مجريات الأمور في سورية، بحيث يوضع بين يدي القراء والمتابعين للحدث السوري وخاصة المعنيين من باحثين وسياسيين وإعلاميين.

تم التركيز من خلاله على البحوث والدراسات والتقارير و بعض المقالات الهامة التي واكبت الشأن السوري في أشهر الربع الرابع من هذا العام، والتي شهدت تشديد العقوبات الاقتصادية عبر مزيد من الحزم تطبيقاً لقانون قيصر وتردي الأوضاع الاقتصادية في مناطق سيطرة النظام وجولة جديدة للجنة الدستورية المصغرة في جنيف، والانتخابات الأمريكية والمصالحة الخليجية فيما استمرت اعتداءات النظام وحلفائه على المناطق المحررة وسياسة الاعتقالات والتنكيل في مناطق سيطرته وموجة كورونا ثانية زادت من سوء الأوضاع في سورية، وغير ذلك من أحداث هامة شهدتها الأشهر الثلاث الأخيرة ، أوردنا أحياناً خلاصة عنها فقط وفق وجهة نظر الجهة المصدرة دون موقف أو تعليق عليها.

نسأل الله أن يكون في هذا العمل ما يساهم ويعزز قدرة صناع القرار في بناء المواقف والقراءة الصحيحة للأحداث في سورية، ومهما حاول النظام أن يطيل عمر معاناة شعبنا لكنه لن يمنع المستقبل الحر الكريم القادم بإذن الله.

الأمانة العامة للاتلاف الوطني السوري

OCTOBER

الشهر ال 10 : تشرين أول

سوريا لا تزال تحاول استخدام الأسلحة الكيماوية (تقرير)

FOREIGN POLICY

JACK DETSCH, COLUM LYNCH, ROBBIE GRAME

2020 06 OCTOBER (باللغة الانجليزية)

خلاصة التقرير:

قالت إدارة ترامب في تقرير إلى الكونجرس هذا العام، إن سوريا تواصل الحصول على مكونات لبرامج الأسلحة الكيماوية والصواريخ، حيث يسعى نظام بشار الأسد إلى استعادة القدرات التي تآكلت بسبب الحرب الأهلية المستمرة منذ ما يقرب من عقد من الزمان والضربات الجوية الأمريكية المتتالية. تأتي النتيجة التي أكدها المسؤولون الأمريكيون الحاليون والسابقون، وكذلك المصادر الدبلوماسية التي تحدثت لمجلة فورين بوليسي شريطة عدم الكشف عن هويتها، في الوقت الذي يشعر فيه المسؤولون الحاليون والسابقون في إدارة ترامب بالقلق من احتمال أن يؤدي تراكم منشآت إنتاج الصواريخ داخل سوريا إلى تهديد إسرائيل.

في اجتماع لمجلس الأمن الدولي يوم الاثنين، اتهمت السفارة الأمريكية لدى الأمم المتحدة كيلي كرافت سوريا بخرق التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيماوية وقرارات الأمم المتحدة بتفكيك برنامجها للأسلحة الكيماوية. تعزو الولايات المتحدة أكثر من 50 حالة من استخدام الأسلحة الكيماوية إلى نظام الأسد، معظمها تم إطلاقها من الطائرات واستهداف المدنيين في الأحياء السكنية والأسواق والمستشفيات. معظم الأسلحة الكيماوية التي يخزنها النظام يمكن إطلاقها بواسطة الصواريخ الباليستية السورية وهي ممنوعة وفق المعاهدات الدولية للحد من التسلح.

ليس من الواضح للمسؤولين الأمريكيين أن إيران ستفكر في نقل الصواريخ الباليستية مباشرة إلى الأسد، وهي خطوة من شأنها أن توسع بشكل كبير نطاق مخزون دمشق من السارين والكلور. لكن جهود النظام السوري المستمرة لتأمين أسلحة كيماوية أثارت مخاوف في واشنطن والقدس. التعاون بين عملاء إيران ودمشق في إنتاج الأسلحة لم يسمع به من قبل. في الماضي، طور النظام السوري ذخيرة صاروخية بدائية لإطلاق أسلحة كيماوية بناءً على تصميمات من حزب

الله، وأوردت صحيفة Jane's Defense Weekly أن إيران كانت تساعد سابقًا في تطوير برنامج صواريخ أرض - أرض في سوريا. في تقرير للكونغرس حصلت عليه فورين بوليسي، حذرت وزارة الخارجية من أن إيران تستغل أيضًا الحرب السورية لبناء مجموعة من قوات الميليشيات متعددة الجنسيات على طول طرق العبور الحدودية وإطلاق طائرات مسيرة مسلحة باتجاه إسرائيل المجاورة. قال مسؤول سابق في إدارة ترامب إن الولايات المتحدة قامت بضربات جوية إسرائيلية داخل سوريا استهدفت الجهود الإيرانية لإيواء منشآت صواريخ بالقرب من حدودها، وهو ما يعتبر خطأً أحمر بالنسبة لإسرائيل. قال مسؤولون ومصادر دبلوماسية إن المخاوف بشأن مواقع الصواريخ الإيرانية تزايدت، حيث كثفت إيران جهودها لإنتاج مجموعات توجيه دقيقة على الأراضي السورية يمكن أن تزيد من دقة الصواريخ قصيرة المدى التي يتم إطلاقها على إسرائيل. في غضون ذلك، يبدو أن جهود الأسد المستمرة لإعادة بناء إنتاج الأسلحة الكيماوية في سوريا مهمة ليس فقط فيما يتعلق بالآثار المترتبة على حقوق الإنسان ولكن أيضًا للتهديدات التي قد تشكلها على حلفاء الولايات المتحدة وشركائها.

يبدو أن صمود برنامج الأسد للأسلحة الكيماوية تصاعد في مواجهة تفاؤل المسؤولين المدنيين والعسكريين الأمريكيين بعد الضربات الصاروخية المتتالية بقيادة الولايات المتحدة ضد القواعد والمنشآت الجوية في عامي 2017 و 2018. مدير هيئة الأركان المشتركة آنذاك الفريق كينيث ولم يستبعد إمكانية شن النظام لهجمات بالأسلحة الكيماوية في المستقبل في عام 2018، رغم أنه قال إن الهجوم متعدد الجنسيات الذي شمل بريطانيا وفرنسا قد وجه "ضربة خطيرة للغاية" إلى قلب برنامج الأسد. لكن مسؤولين سابقين قالوا إن على إدارة ترامب أن توازن بين رغبتها في توجيه ضربة للنظام السوري والمخاوف بشأن الأضرار الجانبية في ساحة معركة مزدحمة.

ولكن حتى قبل الضربات، اشتبهت الاستخبارات الغربية ومفتشو الأسلحة الدوليون منذ فترة طويلة في أن الأسد أخفى بعض مخازن الأسلحة الكيماوية بعد أن أعلن أنه ألغى البرنامج بأكمله كجزء من اتفاق توسطت فيه الولايات المتحدة وروسيا في عام 2013. وكانت هذه المخاوف قائمة وعززتها مرارًا وتكرارًا التقارير المستمرة عن استمرار القوات السورية في إطلاق الذخائر المملوءة بغاز السارين والكلور على البلدات المدنية في الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة.

منذ عام 2016، وصف خبراء الأسلحة الكيماوية الدوليون في منظمة حظر الأسلحة الكيماوية ومقرها لاهاي نمطًا مقلقًا من الإفصاحات غير الكاملة وغير الدقيقة حول حجم برنامج الأسلحة الكيماوية المستمر في سوريا، وفقًا لتقرير سري لعام 2016 تمت مراجعته من قبل فورين بوليسي.

كانت هناك مؤشرات على أن سوريا سعت إلى إعادة بناء برنامج أسلحتها الكيميائية. قال غريغوري كوبلنتز، الأستاذ في جامعة جورج ميسون: "فرضت الولايات المتحدة عقوبات على شركات الواجهة التي تعمل في برنامج الأسلحة الكيماوية السوري منذ 2013 و 2014 - وهذا من شأنه أن يشير إلى محاولات مستمرة

على سبيل المثال، أصدرت فرنسا بيانًا في أبريل 2017 زعمت فيه أن السوريين كانوا يحاولون الحصول على مخازن الأيزوبروبانول، وهي سلائف كيميائية تستخدم في إنتاج السارين. وقالت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضًا إنها وجدت "تناقضات كبيرة" في تفسيرات النظام السوري لاكتشاف آثار غاز السارين في مواقع لم يتم الإعلان عنها للمفتشين كمرافق أسلحة. هذا العام، وجدت لجنة خبراء تابعة للأمم المتحدة تراقب امتثال كوريا الشمالية لعقوبات الأمم المتحدة أن بيونغ يانغ كانت تقوم بشكل روتيني بشحن الإمدادات الحيوية المحتملة إلى كيان سوري - مركز البحوث العلمية - الذي يشرف على برنامج الأسلحة الكيميائية في سوريا.

وقال كوبلنتز إن إشارة الإدارة إلى برنامج استراتيجي تشير إلى أن سوريا ربما تسعى لتوسيع تهديد أسلحتها الكيماوية لردع هجمات خصومها الإقليميين، وخاصة إسرائيل. في حين يعتقد بعض المسؤولين الأمريكيين أن النظام المستمر للعقوبات التي تفرضها إدارة ترامب على الأسد قد قلل من موارده المالية لإحداث مشاكل في المنطقة، ويصر الخبراء على أن النظام سيظل يسعى لمضاعفة ترسانته من الأسلحة الكيماوية.

قال توبياس شنايدر، الباحث في المعهد العالمي للسياسات العامة في برلين (أجرى العديد من الدراسات حول برنامج الأسلحة الكيماوية لنظام الأسد): "أول شيء يجب أن نتذكره دائمًا هو أن نزع السلاح لم يكن مكتملاً وليس فقط من حيث حجم العوامل ولكن ما هي القدرات الإنتاجية التي ربما نجت"

وقال: "كان هناك إجماع على أن البرنامج قد نجا وأنه تم تجميعه على نطاق أصغر ولكنه استمر خفية"

موت و حياة الشبكات الإرهابية ... كيف تساعد التحالفات المسلحين على البقاء

FOREIGN AFFAIRS

CHRISTOPHER BLAIR, ERICA CHENOWETH,

MICHAEL C. HOROWITZ, EVAN PERKOSKI,

AND PHILIP B. K. POTTER

2020 05 october (باللغة الانجليزية)

خلاصة:

تنظيم الدولة الإسلامية (أو داعش) "ينهض من تحت الرماد" بهدوء في أجزاء من العراق وسوريا، لكن هذه ليست المرة الأولى التي يتعافى فيها من تجربة الاقتراب من الموت. سابقتها، القاعدة في العراق، أعادت تشكيل نفسها بعد أن كادت أن تهزم في 2007-2008. لقد أظهر تنظيم داعش مرونة غير عادية. حوالي نصف المنظمات الإرهابية فشلت في عامها الأول، لكنها صمدت طوال الجزء الأكبر من عقدين على الرغم من القتال ضد تحالف دولي تم تأسيسه للقضاء على هذه التنظيمات.

قد تبدو هذه المرونة مفاجئة، لكنها ليست كذلك. على مدى العقود الأخيرة، ثبت أنه من الصعب هزيمة الجماعات المسلحة التي لديها نوع من الشبكات الدولية الواسعة من المنتسبين والحلفاء والمؤيدين التي جمعتها داعش. ساعدت التحالفات داعش على التوسع واكتساب النفوذ في الأوقات الجيدة وخففت الضغط عن طريق تحويل الانتباه إلى الجماعات التابعة في الأوقات الصعبة.

تمت ملاحظة قيمة التحالفات في المنافسة الجيوسياسية بين الدول بشكل متكرر في السنوات القليلة الماضية. اتضح أن التحالفات لا تقل أهمية عن الجماعات المسلحة التي غالبًا ما تكون عديمة الجنسية. الفرق بين جماعة إرهابية ذات حلفاء متحالفين أيديولوجيًا ومجموعة إرهابية بدونهم هو مسألة حياة أو موت والقتال المستمر لتدمير داعش للغاية اليوم هو مثال على ذلك.

في تحليل لسلوك الجماعات المسلحة على مدار السبعين عامًا الماضية، قمنا بتجميع كل تحالف معروف بين الجماعات المسلحة منذ عام 1950. وباستخدام مجموعة واسعة من المعلومات مفتوحة المصدر، حددنا حدوث وموقع ومحتوى العلاقات التعاونية. هل كانت

المجموعات تتقاسم المعدات والعتاد أم تتبادل الأموال؟ هل كانوا ينسقون الهجمات؟ أم أن التعاون كان مجرد كلام إنشائي، يتضمن تعهدات وبيانات عامة أخرى؟

كشفت النتائج عدة أنماط مهمة. أولاً، بين عامي 1950 و 2016، طوّرت الجماعات المتشددة شبكات أوسع بكثير مما يُقدّر بشكل عام. لقد حددنا ما يقرب من 15000 حالة تعاون بين 2613 منظمة مسلحة مختلفة، مما يقوض الاعتقاد السائد بأن الجماعات المسلحة تعمل بشكل أساسي في عزلة. ثانياً، أصبحت هذه الشبكات أكثر اتساعاً بمرور الوقت، حيث زاد عددها ولكن أيضاً ضمن النطاق الجغرافي. زاد عدد التحالفات النشطة بشكل مطرد من أواخر الستينيات وحتى أوائل الثمانينيات من 50 تحالف تقريباً إلى ما يقرب من 175 وترافق ذلك مع موجة إنهاء الاستعمار الأوروبي وصعود الحركات الشيوعية في أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. بعد فترة هدوء قصيرة في أواخر الثمانينيات، تصاعدت التحالفات مرة أخرى حتى وصلت إلى ذروتها في عام 2010 تقريباً. سيطرت الروابط بين الجماعات الإسلامية المسلحة، التي كان كثير منها مدفوعاً بوجود القوات الأمريكية في أفغانستان والعراق، على هذه الموجة الأخيرة. تضمّن العديد منها تبادل السلع الملموسة، مثل البنادق والمتفجرات وغيرها من المعدات، وجهود مساعدة الجماعات المسلحة على تهريب الموارد إلى أفغانستان والعراق لمواصلة قتالها ضد قوات التحالف.

بالنسبة للجماعات المسلحة، تساعد هذه التحالفات في ضمان البقاء. يمكن للمجموعات ذات الشبكات القوية والمكثفة الاعتماد على الحلفاء عندما تكون الأوقات عصيبة، في حين يجب على أولئك الذين يعيشون في عزلة أن يدافعوا عن أنفسهم. لكن بياناتنا تكشف أيضاً أنه ليست كل التحالفات متساوية. العديد منها لم يدم طويلاً وسرعان ما ينهار في مواجهة القمع الحكومي، بينما أثبتت تحالفات أخرى، مثل أولئك الذين ضمهم تنظيم داعش، أنها أكثر مرونة.

مع توسع داعش في عام 2013، توسعت شبكة تحالفاته، حيث زادت من ثلاثة فقط في عام 2013 إلى أكثر من 30 في عام 2016. بين عامي 2013 و 2015، اعتمد داعش على صندوق الحرب الكبير (الذي يقدر بنحو 2.6 مليار دولار في ذروته) لإرسال الأسلحة وغيرها من العتاد لتعزيز قدراتهم. أرسل المؤيدون في أوروبا والدول المجاورة مقاتلين وغسلوا الأموال أو أخفوها. أرسلت الشركات التابعة في آسيا مقاتلين وتقاسمت مكاسب غير متوقعة. ساهم الحلفاء في جميع أنحاء العالم بالأسلحة والتكنولوجيا والمعلومات أثناء شن هجمات ضد داعش. عندما اشتدت المعارك مع قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة في عام 2015، وتوترت الشؤون المالية للتنظيم وأصبح التعاون المادي أكثر صعوبة، بدأت داعش في تكوين علاقات جديدة على

أساس الروابط الكلامية وتعهدات الولاء. سمح ذلك للمجموعة بتوسيع تواجدتها العالمي والاحتفاظ "بعلامتها التجارية" على الرغم من الانتكاسات في ساحة المعركة في العراق وسوريا.

ما جعل هذه التحالفات مستمرة هو أساسها في أيديولوجية جهادية متطرفة مشتركة. تعتبر الأيديولوجية المشتركة، وخاصة الدين المشترك، أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على التحالفات عندما تكون الأوقات صعبة. بدونها، من المرجح أن تنهار التحالفات تحت وطأة الضغط العسكري حيث تتراجع المجموعات عن التزاماتها وتعطي الأولوية لبقائها الفوري. تتمتع العلاقات المتشددة القائمة على أيديولوجية دينية مشتركة بالعديد من الفوائد. أنها توفر الوصول إلى مجتمع أوسع من المؤيدين والمسؤولين الذين يمكنهم مراقبة وفرض الالتزام بالعلاقة. أحد الشواغل الرئيسية لأي تحالف هو تراجع الشريك من جانب واحد؛ يمكن أن يوفر الدين لمجتمع داخلي من المراقبين، بما في ذلك الأئمة ورجال الدين، سلطة تحفيز التعاون ومعاينة الانشقاق في العلاقات بين المنظمات من نفس العقيدة. اعتمدت القاعدة وداعش على رجال الدين السلفيين البارزين لإضفاء الشرعية على قضاياهم وجذب الشركاء والاحتفاظ بهم. ويعني التقارب الأيديولوجي أنه إذا تخلى شركاء الجماعة عن الشبكة، فقد يحصلون على سمعة سيئة داخل الدوائر الجهادية التي ستطاردهم لسنوات قادمة.

كما تزيد المعتقدات الدينية المشتركة من مستويات الثقة المتبادلة بين التنظيمات الإرهابية. تعني الأهداف المشتركة ووجهات النظر العالمية أنه من المرجح أن تفي المجموعات بالتزاماتها وتدعم شركائها، حتى عندما تكون الأوقات صعبة. تعرضت داعش وأنصار بيت المقدس في مصر لضغط كبير لمكافحة التمرد. عادة ما يكون من الصعب الحفاظ على التحالف في ظل هذه الظروف، لكن كبار رجال الدين المتشددون في مصر دفعوا تنظيم أنصار بيت المقدس للتعهد بدعم داعش. ونتيجة لذلك، حصلت أنصار بيت المقدس على أسلحة، وحصلت على دعم دعائي، وتمكنت من تعزيز صفوفها بمجندين أجانب، بينما اكتسبت داعش موطئ قدم في مصر ومصداقية لدى المتشددون المصريين.

لقد كان تنظيم داعش ماهراً بشكل خاص في استخدامه للدين لتعزيز شبكاته وبالتالي تضخيم نجاحه وانتشاره العالمي. على الرغم من أن شبه دولتها في العراق وسوريا أثبتت أنها قصيرة العمر نسبياً، إلا أن تحقيق الهدف الجهادي طويل الأمد لخلافة إسلامية في قلب الشرق الأوسط سمح لداعش بممارسة الدين وجعل شبكته تتوسع. تعني قوة هذه العلاقات أيضاً أن هزيمة جماعة مثل داعش هي تحدٍ عالمي، وليس محلي، يتطلب مناهج سياسية واجتماعية تقلل من جاذبية الأيديولوجيات الأصولية.

لا تقتصر فوائد التشابه في أيديولوجية ما على داعش أو الجماعات السلفية الجهادية، ولا حتى على الدين فقط. غالبًا ما تؤدي الأيديولوجيات الأخرى وظيفية مماثلة، مثل تلك التي وحدث العديد من الجماعات اليسارية المسلحة خلال الحرب الباردة. لكن الأيديولوجيات غير الدينية تؤدي بشكل عام إلى علاقات أقل ديمومة. ففي مواجهة القمع الحكومي، تقل احتمالية انهيار العلاقات القائمة على أيديولوجية دينية مشتركة بنسبة 25٪ عن العلاقات القائمة على أيديولوجية مشتركة أخرى. توفر الأيديولوجيات الدينية بشكل خاص حزم كاملة من مراقبة المجتمع، وهياكل السلطة، والثقة، والشبكات العابرة.

ومع ذلك، هناك أيديولوجيات غير دينية قدمت أمثلة مشابهة في الماضي - ويمكن أن تستمر في القيام بذلك في المستقبل. على سبيل المثال، يمكن لشبكات التشدد اليميني المتطرف المتنامية اليوم، المدعومة بـ "عولمة" أيديولوجية اليمين المتطرف، أن تقاوم الهزيمة إذا طورت روابط أيديولوجية قوية. أصدرت لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مؤخرًا تقريرًا عن "التهديد المتنامي والمتجاوز للحدود الذي يشكله الإرهاب اليميني المتطرف". كما أصدرت السلطات في أستراليا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة إرشادات حول التهديد الذي يمثله إرهاب اليمين المتطرف، وفي أبريل، أدرجت الحكومة الأمريكية مجموعة روسية من العنصرين البيض على أنها منظمة "الإرهاب العالمي" - وهي المرة الأولى التي يتم فيها تصنيف منظمة متعصبة للبيض على هذا النحو، مما يسمح لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية بحظر المعاملات المالية وسن حظر السفر ضد المجموعة.

الدرس المستفاد من استدامة تنظيم داعش والجماعات المسلحة الناجحة الأخرى على مدار السبعين عامًا الماضية هو أنه لا ينبغي للدول أن تقلل من شأن قوة الأيديولوجية المشتركة، حتى في ظل الضغط العسكري أو تطبيق القانون. إن احتواء الشبكات المتشددة يعني استثمار موارد كبيرة في تشويه سمعة الأيديولوجية الأساسية وتقليل جاذبيتها - حتى قبل أن تصبح الشبكات تهديدًا خطيرًا. عندما يُسمح للأيديولوجيات المتشددة المشتركة بالازدهار والنمو دون رادع، يصبح من الصعب جدًا هزيمة الجماعات التي تتبناها عندما تقرر الحكومات فعلاً قمعها.

الرابط: [HTTPS://WWW.FOREIGNAFFAIRS.COM/ARTICLES/MIDDLE-EAST/2020-10-05/DEATH-AND-LIFE-TERRORIST-NETWORKS](https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2020-10-05/death-and-life-terrorist-networks)

ندوة السفير جيمس جيفري مع معهد بيروت (فيديو مترجم للعربية)
معهد بيروت

راغدة درغام

2020 30 SEPTEMBER (باللغة الإنجليزية والعربية)

خلاصة: مترجم للعربية: اللقاء المهم الذي أدارته راغدة درغام مع السفير جيمس جيفري - معاون وزير الخارجية جويل ريبورن - دنبراس الفاضل

الرابط: [HTTPS://WWW.YOUTUBE.COM/WATCH?V=IC_BDSZM7LY&FEATURE=SHARE](https://www.youtube.com/watch?v=IC_BDSZM7LY&feature=share)



بوتين يخسر في سوريا أمام الولايات المتحدة

DW

كونستانتين إيغرت

2020 30 SEPTEMBER (باللغة العربية)

نص المقال: التدخل الروسي في سوريا قبل خمس سنوات شكل مفاجأة للولايات المتحدة الأمريكية. لكن الشرق الأوسط يتغير بسرعة، والتدخل الذي كان يبدو نجاحاً لبوتين، يتضح الآن أنه قد يكون خطوة خاطئة، كما يرى الصحفي الروسي كونستانتين إيغرت.

في نهاية أيلول/سبتمبر عام 2015، كانت قوى الحرس الثوري الإيراني وحلفائه من مقاتلي حزب الله اللبناني قد خارت. كانوا يحاولون دعم نظام الأسد وقواته المسلحة، التي كانت تخوض معركة خاسرة بشكل مستمر ضد إسلاميين من جميع الأطياف، والذين كانوا بدورهم مدعومين من قبل جهات إقليمية مختلفة منها تركيا والسعودية وقطر، هذا إضافة إلى الأكراد السوريين. قدم الكرملين للأسد والإيرانيين ما كان ينقصهم بشدة: الدعم الجوي المكثف. وسرعان ما تبع الطيارين الروس المستشارون العسكريون وقوات البحرية ومرزقة ما تسمى بـ"مجموعة فاغنر"، وهي شركة أمنية خاصة من روسيا.



اليوم لم يعد يبدو أن هناك من يستطيع إزاحة الأسد عن السلطة. قام فلاديمير بوتين بتحديث القواعد البحرية الروسية من الحقبة السوفيتية في مدينتي اللاذقية وطرطوس على البحر المتوسط ووسّعها إلى قواعد (عسكرية)

داعمة. لكن حتى لو بقيت روسيا - التي لم تكن قوة بحرية عالمية أبداً - على الأراضي السورية، يبدو أن هذا ليس أعظم إنجاز له (بوتين). ليس من الواضح تماماً إلى أي مدى سيتورط النظام الروسي في استغلال المواد الخام السورية، لكن حقيقة أن "مجموعة فاغنر" تحمي الآن أيضاً حقول النفط والمصافي تروي الكثير.

سياسة بوتين الخارجية المعادية لأمريكا لكن الغاية الرئيسية من تدخل الكرملين في سوريا كانت هي الغاية نفسها دائماً: استمرار الضغط العالمي على الولايات المتحدة الذي بدأه بوتين بخطابه العدواني في مؤتمر ميونيخ للأمن عام 2007. الكابوس المتكرر للنخبة الروسية هو أن الولايات المتحدة، بحماستها التبشيرية لإرساء الديمقراطية في العالم (والتي أضعفتها سياسة الانسحاب التي اتبعتها باراك أوباما ثم دونالد ترامب لاحقاً)، قد ترى الكرملين يوماً ما على أنه التهديد الرئيسي. لذلك فإن إبعاد الولايات المتحدة عن دول ما بعد الاتحاد السوفيتي ودعم الأنظمة المعادية للغرب في جميع أنحاء العالم هما الدعامتان الأساسيتان لما يعتبر السياسة الخارجية والأمنية الروسية في عهد بوتين. في هذا السياق، تدخل سوريا منذ عام 2015 ضمن قائمة الدول التي تحظى باهتمام موسكو؛ مثل جورجيا في عام 2008، وأوكرانيا في عام 2014، ومونتينيغرو (الجبل الأسود) في عام 2016) حيث حاولت موسكو تنظيم انقلاب لمنع البلاد من الانضمام إلى الناتو، وفنزويلا في عام 2019) حيث يدعم الكرملين نيكولاس مادورو بشدة. (وفي بيلاروسيا عام 2020، حيث وقف الكرملين إلى جانب الرئيس ألكسندر لوكاشينكو ضد شعبه. كل هذه الدول تندرج الآن في نفس الفئة. ويأخذ بوتين دوره كمدافع عن الأنظمة الديكتاتورية حول العالم على محمل الجد. وهذا في رأيه يجلب له الاحترام، أو بالأحرى الهيبة، في الولايات المتحدة.

ماذا حققت روسيا؟

لكن بالنسبة للمصالح الوطنية الروسية على المدى الطويل، فإن تأمين بقاء الأسد في السلطة مكسب مشكوك فيه. فموسكو الآن مرتبطة بشدة بمصير النظام السوري، والأمر الأكثر خطورة أنها مرتبطة بمصير رعاية الأسد الإيرانيين. يأتي هذا في عصر التغييرات الدراماتيكية في المنطقة، فتطبيع علاقات إسرائيل مع كل من الإمارات العربية المتحدة والبحرين، والذي تم برعاية واشنطن، يمثل تحولاً تاريخياً في الشرق الأوسط. وهذه الخطوة كانت مفاجأة غير سارة أبداً، ليس فقط لملاي طهران، ولكن للكرملين أيضاً. إن الاعتقاد بانحسار النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط وحتمية الهيمنة الإيرانية خدع كليهما.

وإذا حذت كل من السودان وعمان والمملكة العربية السعودية حذو الإمارات العربية المتحدة والبحرين في النهاية، فسواجبه النظام الإيراني أوقاتاً عصيبة، وحتى انهياره قد يكون متوقعاً. وبدون دعم من طهران، سيصبح الأسد أيضاً ضعيفاً جداً. وفي ظل هذه الظروف، قد يرغب الأسد في أن يمد يده لواشنطن والرياض. ولن تستطيع روسيا منع ذلك بأي شكل من الأشكال، وسيصبح وجودها العسكري في سوريا بسهولة وسيلة ضغط في يد الأسد.

قصر النظر الاستراتيجي تجاه تركيا أيضاً

تجلى قصر نظر بوتين الاستراتيجي في العلاقات مع لاعب إقليمي آخر أيضاً، وهو تركيا. فقد تم تقويض الاتفاق غير الرسمي بشأن سوريا الذي توصل إليه مع الرئيس رجب طيب أردوغان في 2015/2016 منذ وقت طويل. اعتقد الكرملين قبل خمس سنوات أنه يمكن أن يلين الجانب الجنوبي لحلف شمال الأطلسي من خلال استمالة أنقرة. إلا أن أردوغان يمول اليوم جزءاً من القوات المعارضة للأسد في سوريا، ويشارك في القتال في ليبيا ضد عميل الكرملين المشير خليفة حفتر، كما يدعم الآن أذربيجان في عملياتها العسكرية ضد أرمينيا، أحد أكثر حلفاء موسكو موثوقية وأقربهم.

بعد خمس سنوات من ظهور أول طائرة ميغ روسية في سماء سوريا، فإن الجواب على سؤال: "ما الذي جلبته حرب بوتين للروس؟" هو ببساطة: لا شيء! يشعر الناس بذلك ويريدون بشكل متزايد الانسحاب

الرابط: [HTTPS://BIT.LY/3L0OXRE](https://bit.ly/3L0OXRE)



ألمانيا تعتزم إدراج حزب الله على قائمة الإرهاب الأوروبية

DW

2020 01 OCTOBER (باللغة العربية)

نص المقال:

بعد أن حظرتة على أراضيها، يبدو أن ألمانيا بصدد إدراج حزب الله الشيعي اللبناني على قائمة الإرهاب الأوروبية في فترة رئاستها الدورية للتكتل القاري. وحسب تقرير لمجلة "دير شبيغل" الألمانية فإن فرنسا لم تعد تعارض هذه الخطوة.

كشفت تقارير صحفية في ألمانيا اليوم الخميس (الأول من أكتوبر/ تشرين الأول 2020) أن وزارة الداخلية الألمانية تعتزم إدراج حزب الله اللبناني على قائمة الإرهاب للاتحاد الأوروبي. وذكرت مجلة "دير شبيغل" الألمانية في عددها الجديد أن هذا التصنيف يسري حتى الآن فقط على الجناح العسكري للحزب الشيعي اللبناني.

ونقلت المجلة عن هانز-غيورج إنغلر، وكيل وزارة الداخلية، قوله إن "حزب الله منظمة إرهابية"، مشيراً إلى أنه سيتم بذل مساعي خلال رئاسة ألمانيا للاتحاد الأوروبي من أجل إدراج الحزب ككل على قائمة التكتل للإرهاب.

وكان وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر قد أعلن نهاية نيسان/أبريل الماضي حظر نشاط حزب الله، وهو ما يعني إلزام الحزب بوقف أنشطته في ألمانيا. ووفقاً لمجلة "دير شبيغل"، فإن الخارجية الألمانية تدعم المقترح الجديد لوزارة الداخلية بشكل قوي، وكان حظر حزب الله قد فشل حتى الآن بسبب معارضة فرنسا.

وتابعت المجلة أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون نأى بنفسه لأول مرة عن الحزب بعد فشل تشكيل الحكومة في بيروت برئاسة مصطفى أديب المدعوم من باريس. إذ اصطدمت جهوده خصوصاً بإصرار الثنائي الشيعي ممثلاً بحزب الله، القوة السياسية والعسكرية الأبرز في البلاد، وحليفته حركة أمل، على تسمية وزرائهما والتمسك بحقيبة المال.

بعد ذلك وجه ماكرون للمرة الأولى وبشكل علني، انتقادات للمنظمة الشيعية قائلاً إن على حزب الله "ألا يعتقد أنه أقوى مما هو". وأضاف أن حزب الله "لا يمكن أن يكون في

الوقت نفسه جيشا يحارب إسرائيل وميليشيا في سوريا وحزبا يحظى باحترام في لبنان. عليه أن يثبت أنه يحترم جميع اللبنانيين. وفي الأيام الأخيرة، أظهر بوضوح عكس ذلك."

ونقلت المجلة عن المتحدث باسم الحزب الديمقراطي الحر الألماني (الليبرالي) لشؤون السياسة الخارجية في البرلمان، قوله إن الإشارات الدالة على تغير موقف ماكرون في هذه القضية، وردت من حزبه (الجمهورية إلى الأمام). تجدر الإشارة إلى أن الحزبين ينتميان لكتلة مشتركة في البرلمان الأوروبي

[الرابط: HTTPS://BIT.LY/3NUGDCR](https://bit.ly/3nugdcr)



خمس سنوات لروسيا في حرب سوريا.. جاءت لتبقى!

DW

رومان غونشارينكو

2020 01 OCTOBER (باللغة العربية)

نص الخبر: قبل خمس سنوات تدخلت روسيا في الحرب في سوريا - في إطار عملية قالت إنها لمحاربة الارهاب. ماذا حققت موسكو وبأي ثمن؟ وما الذي أخفقت فيه؟ برأي خبراء.

في الـ 30 سبتمبر/ أيلول 2015 أعلنت روسيا عن عملية عسكرية في سوريا. والهدف، كما قال الرئيس فلاديمير بوتين حينها هو محاربة تنظيم "داعش" الارهابي. وتحول ذلك حتى اليوم إلى أكبر وأطول تدخل خارجي للجيش الروسي منذ انهيار الاتحاد السوفياتي. وفي خطوة أولى وجب على سلاح الجو مساندة الجيش السوري. وتم تحريك وحدات المشاة لاحقا وبحجم محدود - في شكل وحدات خاصة وفي نهاية الغزو كشرطة عسكرية. وأفادت أيضا تقارير باستخدام هياكل خاصة عسكرية.

الانتصار على داعش والحفاظ على سلطة الأسد

غريغوري لوكيانوف، خبير في المجلس الروسي للشؤون الدولية وأستاذ في معهد الاقتصاد في موسكو يعتقد أن هدف العملية هو بالفعل محاربة الارهاب، كما ذكر بوتين. وهذا تم تحقيقه: "إنه انتصار على داعش"، يقول لوكيانوف. وهو يقارن مساعدة روسيا لسوريا بالمساعدة الأمريكية للعراق: "تم وقف مشروع من شأنه وضع علامة استفهام على جميع حدود الدول في المنطقة". وبدون التدخل الروسي، كما أشار لوكيانوف لما كانت الدولة السورية موجودة والرئيس بشار الأسد على سدة حكمها. والتدخل الروسي سبقه نداء نجدة من الأسد. لكن موسكو لم تتمكن من إنهاء الحرب بسرعة، كما يعترف لوكيانوف.

ماركوس كايم، خبير مؤسسة العلوم والسياسة في برلين يعتقد أيضا أن روسيا حققت أهدافها في سوريا. لكنه يرى جزئيا أهدافا أخرى: "الهدف الأول هو العودة إلى الشرق الأوسط. فروسيا تخلفت هناك بعد نهاية الاتحاد السوفياتي كقوة فاعلة وهي الآن باشرت عودتها. وهذا لا نراه فقط في سوريا، بل حتى في ليبيا. ليس هناك طريق لا يمر عبر روسيا". والهدف الثاني كان تفادي "الثورة التي يُنظر إليها في الجوار بأنها غير شرعية، يعني محاولة المعارضة الاطاحة بالأسد. ففي خريف 2015 كان انهيار النظام متوقعا في غضون أسابيع قليلة، كما يتذكر الخبير الألماني، مضيفا: "والهدف الثالث كان البرهنة على أن روسيا قادرة على القيام بعمليات في الخارج من نوع عسكري. وحتى هذا تحقق. والكثير من أنظمة السلاح الجديدة تمت معاينتها وتجربتها بنجاح." والقيادة الروسية أعلنت بتكرار أنها تعتزم تجربة أسلحة حديثة في سوريا. كما هو معروف تم أيضا تجربة الدبابات 14 أرماتا وأنظمة جديدة لسلاح الجو.

"التواجد في سوريا هو لبنة للسياسة الروسية برمتها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، كما يقول غريغوري لوكيانوف. وهذا ينطبق على العلاقات الجديدة مع بلدان المنطقة التي ترى في روسيا فاعلا مؤثرا جديدا وكذلك لنوع جديد من المحادثات على غرار عملية أستانا. ففي هذا الإطار تبحث روسيا مع تركيا وإيران الوضع في سوريا. وبين موسكو وأنقرة طرأت في فترات معينة مواجهة عنيفة، مؤخرا في بداية 2020 عندما شهد الوضع في ادلب تصعيدا وقُتل جنود أتراك. لكن الجانبين تمكنا من التوافق مجددا.

وحتى ماركوس كايم يعتقد أن روسيا "حورت الالتزام العسكري إلى تأثير سياسي". فإطار أستانا لبلورة نظام ما بعد الحرب في سوريا كان "بديلا فعالا لبوتقة الأمم المتحدة حيث يتم التطلع لشيء مشابه."

لكن الحصيلة الدبلوماسية تقتصر على الشرق الأوسط. فعند بداية العملية اعتقد الكثير من المراقبين أنه بإمكان روسيا - عبر سوريا - اختراق عزلتها الدولية بسبب ضم القرم ومن خلال تقديم تنازلات الحصول على فوائد في الجانب الآخر. "النجاح في سوريا لم يأت فيما يتصل بأوكرانيا بتقدم"، كما يؤكد لوكيانوف. وأهم الانجازات تمثلت في العلاقات الجديدة مع بلدان منطقة الشرق الأوسط. لم يتحقق النجاح في توظيف سوريا لتطبيع علاقة موسكو مع الغرب.

وما هو ثمن التدخل العسكري في سوريا إلى حد الآن وماذا سيكلف لاحقا، فهذا غير معروف بالتدقيق. ففي وسائل الاعلام الروسية تم الحديث في البداية عن 156 مليون روبيل في اليوم (نحو 1,7 مليون يورو) والخسارات العسكرية لم تكن كبيرة ولم تتسبب لدى الرأي العام في غضب بخلاف غزو الوحدات السوفياتية لأفغانستان في 1979. "لقد تم مراعاة التجربة الأفغانية"، يقول لوكيانوف، ويؤكد أن "الثمن في المجموع يبدو مقبولا". لكن التدخل في سوريا يستنفد موارد روسية. كما أن أسعار النفط المتهاوية عالميا ووباء كورونا يقفان حجرة عثرة أمام انفراج سريع للاقتصاد السوري.

وروسيا تضغط من أجل الحصول على التزام الاتحاد الأوروبي، كما يقول ماركوس كايم، إلا أن هذا لا يمكن الحصول عليه في الظرفية الحالية. "من وجهة نظر دولية أو غربية يبقى الوضع الانساني في سوريا كارثيا"، كما يضيف كايم. فالضحايا المدنيين مثلا أثناء الهجوم على حلب أثاروا في الغرب انتقادا قويا للتحرك الروسي. وموسكو نفت حينها جميع الاتهامات.

كلا الخبيرين يجمعان على أن روسيا في وقت منظور لن تغادر سوريا. وإلا فان "بعض الاتفاقات المبرمة مع بلدان المنطقة ستتلاشى"، كما قال لوكيانوف. وبدوره يبدو كايم مقتنعا أن روسيا تريد الاستمرار عسكريا في سوريا وتعتبر البلاد كموقع خارجي للتأثير الروسي. وبالفعل اتفق الكرملين في أغسطس/آب مع دمشق على الحصول على قطعة أرضية إضافية بالقرب من قاعدة حميميم الجوية لبناء قاعدة روسية جديدة متاخمة للقاعدة البحرية في ميناء طرطوس الموجودة منذ زمن الاتحاد السوفياتي.

الرابط:

[HTTPS://BIT.LY/373WAJD](https://bit.ly/373WAJD)

كيف تحوّل جنوب سورية إلى برميل بارود إقليمي (دراسة)

CARNEGIE

أرميناك توكماجيان

2020 05 OCTOBER (باللغة الإنجليزية والعربية)

خلاصة:

يشهد الجنوب السوري تحرك كل من النظام والمعارضة والقوى الخارجية والمجموعات المحلية في منطقة صراع متنازع عليها. ومن شأن أي تغيير في هذا التوازن الهش أن يؤدي إلى تصعيد جديد. لقراءة الدراسة كاملة

أدى النزاع في سورية إلى تحويل المنطقة الجنوبية من البلاد إلى ساحة صراع إقليمي. والآن، وفي خضم هذا النزاع، بات ثمة معنى آخر لكل من خط وقف إطلاق النار الذي يفصل سورية عن مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل، والحدود بين الأردن وسورية. يمثل هذان الخطان إطاراً لمنطقة طرفية ملتهبة احتلت موقع الصدارة غداة الانتفاضة السورية العام 2011، بفعل انخراط مروحة من اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين في تشكيل المحصلات السياسية هناك. هذه الحقيقة المعقدة تحكمت بالطريقة التي عاد بموجبها نظام الرئيس بشار الأسد، بدعم من روسيا، عسكرياً إلى الجنوب العام 2018. فمن خلال تقدّمه على نحو حذر بسبب المضاعفات الإقليمية لمثل هذه الخطوة، أنشأ هو وروسيا وضعاً تبدو فيه سيطرته ضعيفة وظرافية، من دون أن ينجحاً في حل صراعات القوى الإقليمية.

حوّل النزاع السوري المنطقة الحدودية الجنوبية في البلاد إلى مُعترك للصراع الإقليمي. راهناً، تهدف ترتيبات الوضع القائم هناك، والتي شكّلتها أساساً روسيا وصانتها منذ العام 2018، إلى منع تمدد مناطق سيطرة نظام الرئيس السوري بشار الأسد والقوات الإيرانية والفصائل المسلحة الموالية لها، لأن ذلك قد يُشعل إوار مجابهة إقليمية. وبالتالي، لا يزال الجنوب منطقة ملتهبة، وربما سيبقى كذلك لسنوات، وسيكون مصيره رهناً بالسياسات الإقليمية لا بإرادة الحكومة السورية.

أفكار رئيسة

أثر الموقع الجغرافي لمحافظة درعا والقنيطرة في جنوب سورية قرب الحدود مع الأردن ومرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل، بقوة على الطريقة التي عادت بموجبها قوات نظام الأسد إلى هناك العام 2018.

يخشى كلٌّ من الأردن وإسرائيل أن تُسهّل عودة النظام إلى الجنوب تموضع القوات الإيرانية والقوات الحليفة لها قرب الأراضي التي تسيطران عليها.

لمنع إسرائيل والأردن ولاعبين آخرين من عرقلة عودة النظام، عمدت روسيا إلى وضع استراتيجية استبعدت فيها مشاركة إيران وسهّلت ولادة مسارات الحوار النسبي، والقوة الناعمة، والتسويات.

أدّت طبيعة العملية التي قادتها روسيا إلى منع استعادة سيطرة النظام الكاملة على الجنوب السوري، وأحلت مكان التمرد المفتوح صراعاً منخفض الوتيرة.

ارتدت ديناميكيات المنطقة الحدودية حلّة المضاعفات الإقليمية. وبالتالي، أي تطور يطرأ هناك ستكون له تبعات أبعد من هذه البقعة بكثير.

خلاصات

حتى الآن، منع الوضع القائم في جنوب سورية، على الرغم من أوجه قصوره، اندلاع تصعيد إقليمي خطير، ما يجعل استمراره أمراً مرغوباً فيه.

على الرغم من الجهود الروسية للحد من عودة إيران إلى الجنوب، تبدو قدرتها على ذلك محدودة. وثمة دلائل على أن القوات المسلحة الموالية لإيران ومعها وحدات أمنية من الجيش السوري، تبحث عن وسائل لتوسيع نطاق تواجدها في الجنوب.

السياسات المحلية في محافظة درعا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باعتبارات إقليمية ولاعبين خارجيين. كما أن مصير الشخصيات المعارضة السابقة يرتبط بالتزامات روسيا في المنطقة، ما يوجب على هذه الشخصيات اتخاذ الحيطة والحذر.

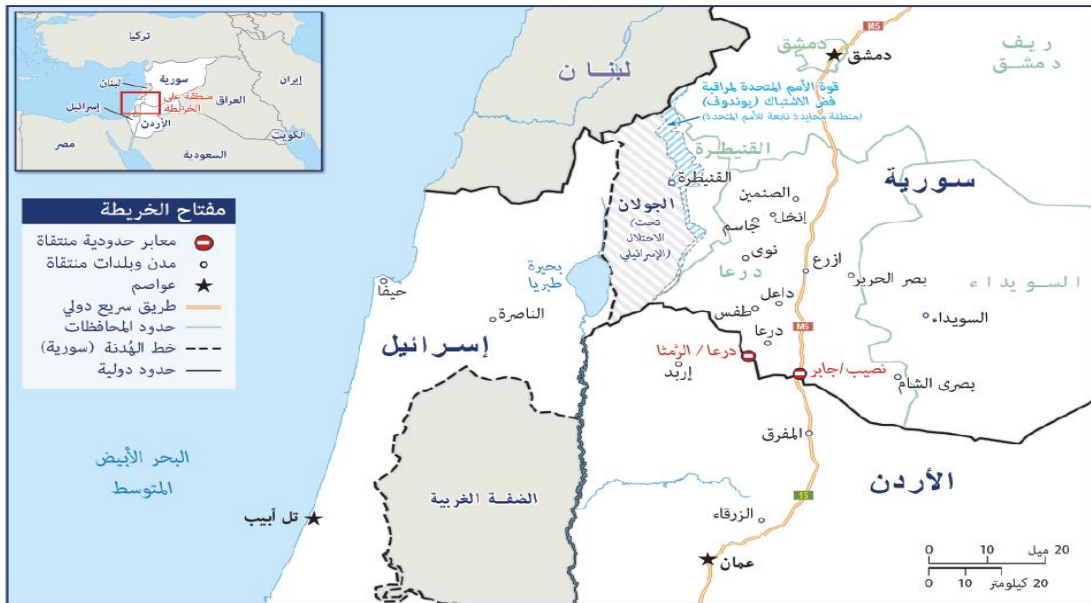
للتعويض عن سلطته المحدودة في المناطق التي استعاد السيطرة عليها في الجنوب، سعى النظام إلى إحياء دور الدولة كمزوّد للسلع والخدمات في مقابل الولاء. بيد أن موارد الدولة الشحيحة تعرقل هذا المنحى.

لا يبدو حتى الآن أن إيران تريد تقويض الوضع الراهن في الجنوب. لكن هذا لا يعني أنها سعيدة بالقيود المفروضة على سلوكها هناك. وهذا يضيف عاملاً آخر إلى طبيعة

علاقتها مع روسيا في مجال بلورة المحصلات والخواتيم في سورية. الاحتمال يبقى مفتوحاً أن تقوم إيران يوماً ما بتحدي الواقع الحالي، ما قد يفاقم آفاق المجابهة الإقليمية.

كان من الضروري وضع استراتيجية مُغايرة في تلك المنطقة، لأن درعا والقنيطرة جزءاً من منطقة حسّاسة قرب مرتفعات الجولان المحتلة والأردن. القلق الرئيس لإسرائيل كَمَنَ في أن عودة قوات النظام قد تترافق مع تموضع واسع النطاق للقوات الإيرانية وحلفائها قرب الجولان، ما قد يقود إلى فتح جبهة جديدة ضدها. كذلك، شاطرت الولايات المتحدة، التي كانت منذ العام 2013 طرفاً في غرفة العمليات المشتركة في الأردن التي تدعم جماعات المعارضة السورية، إسرائيل هذا القلق. فأدركت روسيا ونظام الأسد أن إسرائيل والولايات المتحدة والأردن قادرة على تقويض عودة الجيش السوري. لذا، ضغطت موسكو لتنفيذ استراتيجية استبعدت منها مشاركة إيران أو الفصائل التابعة لها في معركة السيطرة على الجنوب، ما سهّل عودة قوات النظام عبر مسارات الحوار، والقوة الناعمة، والتسويات. وهذه مقاربة لم تُطبّق في مناطق أخرى.

الخريطة 1
مدن أساسية في جنوب سورية



أسفر هذا التكتيك عن سيطرة ضعيفة للنظام على الجنوب، خاصة في محافظة درعا. وعمدت روسيا، بدلاً من مساعدة النظام على إعادة فرض نظامه الأمني والعسكري، إلى التفاوض على اتفاقية تهدئة، حفظت فيها دوراً لبعض المجموعات المسلحة والمعارضة المدنية. أما دمشق، من جهتها، فكانت تجهد لاستعادة سيادتها على

المنطقة الحدودية منذ عودة قواتها إلى هناك. فهي انخرطت في صراع منخفض الوتيرة مع بقايا المعارضة المسلحة التي قاومت بشدة عودة النظام، كما سعت إلى توكيد سلطتها، من خلال بذل جهود لإحياء دورها السابق كمزوّد للسلع والخدمات، على الرغم من أن هذه المحاولات واجهت عقبات كأداء بفعل تدهور الاقتصاد السوري.

كل هذه العوامل، أي الموقع الاستراتيجي للجنوب وعجز النظام عن إعادة فرض سيادته الكاملة على المنطقة وانخراط لاعبين جددًا كإيران وروسيا في النزاع، منح هذه المنطقة التي كانت طرفية سابقاً دوراً حاسماً في الشؤون الإقليمية. وهذا ما يولّد الآن وضعاً متفجراً ويكشف عن مدى تبدّل الأوضاع في الجنوب السوري منذ العام 2011.

خاتمة

ستبقى التقلبات هي السمة المحددة لجنوب سورية في المستقبل المنظور. وستستمر جهود النظام لفرض سيطرة أكبر من خلال اللجوء إلى أعمال العنف، كما ستتواصل مقاومة هذا النهج في الجنوب. في الوقت نفسه، ستعمل روسيا وإيران على تعزيز نفوذهما في المحافظات الجنوبية. وطالما أن خطواتهما لا تتسبب بإحداث تغييرات جوهرية في الوضع السائد الذي اتفقت عليه الأردن وروسيا والولايات المتحدة وضمناً إسرائيل في 2018، ما يعني فعلياً الحدّ من وجود إيران ووكلائها في الجنوب، سيكون لهذه الخطوات تداعيات إقليمية محدودة نسبياً.

مع ذلك، هذا لا يعني أن حدوث تصعيد خطير أمر مستحيل، أو حتى مستبعد. لا يمكن أن ترضى إيران بأن يكون هامش مناورتها مقيداً من روسيا، بالاتفاق مع الولايات المتحدة وإسرائيل، اللتين تُعتبران عدوتيهما الأساسيتين في الشرق الأوسط. علاوةً على ذلك، يجب النظر إلى الوضع وفهمه في سياق التنافس بين روسيا وإيران في سورية وتأثيرهما على النتائج السياسية في البلاد. ففي حالت تحدّث طهران الوضع القائم حالياً، فقد يكون لذلك تداعيات عابرة للحدود وقد تتسبب على الأرجح بازدياد الضربات الجوية الإسرائيلية ضدّها وضدّ قوّاتها بالوكالة في جنوب سورية وخارجها. وما قد تؤول إليه الأمور مجرد احتمالات لانهاية لها، وقد ترتبط بقدرة إيران على ردع إسرائيل. ومع أن مثل هذا السيناريو قد لا يكون وشيكاً، إنما لا يمكن استبعاده.

الرابط: <https://carnegie-mec.org/2020/10/05/ar-pub-82782>

الشرق الأوسط يتغير، هل سيتخلف الفلسطينيون عن الركب؟ معهد واشنطن

دينس روس

2020 SEPTEMBER (باللغة الإنجليزية والعربية)

نص الخبر:

في 15 أيلول/سبتمبر وفي البيت الأبيض، أضفت إسرائيل الطابع الرسمي على السلام مع الإمارات العربية المتحدة، ووقعت إعلان سلام مع البحرين. وبالنسبة إلى البعض، رمز ذلك الحدث إلى بزوغ يومٍ جديدٍ في المنطقة، بينما تحسّر البعض الآخر عليه لأنه منح إسرائيل مكافأة ولن يسهم كثيراً في إنهاء احتلال الفلسطينيين.

ويميل المتحسّرون إلى التجاهل بأنه على الأقل في حالة الإمارات، أوقف قرارها عملية الضم الإسرائيلي الأحادي الجانب للأراضي المخصصة لها بموجب اتفاق ترامب للسلام. وعلى هذا النحو، تغاضوا عن [واقع] كونه يطبّق بوضوح كبير مفهوم الارتباط في أي خطوات عربية تجاه إسرائيل: فمقابل قيام الدول العربية بالتطبيع الجزئي أو الكلّي، سيتعيّن على إسرائيل اتّخاذ خطوات إيجابية - أو تفادي الخطوات السلبية كما في حالة الإمارات - تجاه الفلسطينيين.

ويمكن استخدام قدوة الإمارات لتعزيز استئناف الدبلوماسية التي يمكن أن تُغيّر واقع الطريق المسدود بين الإسرائيليين والفلسطينيين. لكنّ النقّاد فوّتوا هذه النقطة. كما فوّتوا نقطة أخرى وهي رفض جهود "السلطة الفلسطينية" لإدانة تصرف الإمارات من قبل "جامعة الدول العربية" و"منظمة التعاون الإسلامي". فمن الناحية التاريخية، كان يتمّ تبني أي قرار يدفع به الفلسطينيون لإدانة أي خطوة تجاه التطبيع مع إسرائيل أو انتقادها بشكلٍ بديهي تقريباً. لكن ليس في الوقت الحالي. ما السبب؟ ما الذي يمكننا استنتاجه من ذلك، ومن قرار البحرين بجعل السلام مع إسرائيل رسمياً أيضاً، حول كيفية تغيير المنطقة؟

لم تعد القضية الفلسطينية أولويةً كالسابق بالنسبة لمعظم الدول العربية. فهذه الدول ليست منشغلة بالفلسطينيين بل بالتهديدات التي تواجهها من إيران ومن جماعة «الإخوان المسلمين»، وهي ترى إسرائيل حصناً ضدّ كليهما. كما ترى أنّ المنافع

تتحقق من التعاون مع إسرائيل في مجال الأمن. لكنها لا ترى أنّ قيمة التعاون تكمن في مجال الأمن فقط. فجائحة "كوفيد-19" وظروف الجفاف المتفاقمة تجعل الدول في المنطقة تواجه تحديات جديدة هائلة لتلبية احتياجات الصحة والمياه والأمن الغذائي. وتبدو إسرائيل التي تتمتع بقدرات طبيّة وبحثيّة، وخبرة فنيّة في مجالات الحفظ والري بالتنقيط واستخدام مياه الصرف، والتي طوّرت محاصيل مقاومة للجفاف - من بين أمورٍ أخرى - كشريك طبيعي بشكل متزايد للعديد من الدول في المنطقة.

وعلى غرار الإمارات والبحرين، ستشكّل المصالح الوطنية الخاصة دافعاً للآخرين في المنطقة. والخطر بالنسبة للفلسطينيين هو أنهم سيتركون لمصيرهم. [لذا]، من الضروري أن يعمل الفلسطينيون على إصلاح سلوكهم، لكن ليس من خلال التخلي عن الدولتين. وأولئك الذين يرون ضعف الفلسطينيين وعزلتهم حجة للتخلي عن دولة فلسطينية مستقلة والسعي بدلاً من ذلك إلى إرساء حقوق متساوية في دولة عربية - يهودية ثنائية القومية، يتجاهلون واقع عدم كوننا في حقبة ما بعد القومية. وهم يتغاضون أنّ تلك الدول في الشرق الأوسط التي تتمتع بأكثر من هوية قومية أو طائفية أو قبيليّة (مثل سوريا والعراق وليبيا ولبنان) تميل إلى الانهيار في النزاع أو الشلل. فلا تشكّل الدولة الواحدة للإسرائيليين والفلسطينيين وصفاً للسلام بينهما بل لنزاع لا نهاية له. وعلى أي حال، فإن إسرائيل ليست على وشك التنازل عن هويتها القومية.

وبدلاً من تبني وهم الدولة الواحدة، على الفلسطينيين أن يتكيفون ويدركوا بأنّ التواصل العربي مع إسرائيل يمكن أن يعزز فعلياً بناء نفوذهم. وبدلاً من الإصرار على اتخاذ الموقف الأقصى المتمثل بعدم اتخاذ خطوات تجاه إسرائيل من دون انسحاب إسرائيلي كامل - وهو أمرٌ لن يحصل - فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا، لماذا لا تشارك الدول العربية في نقاشٍ يقترح فيه الفلسطينيون قائمة من الإجراءات التي يجب على إسرائيل اتخاذها رداً على التواصل العربي العام مع الدولة اليهودية. ألم يكن من الأفضل للفلسطينيين أن يفتحوا البحرين ويقترحوا عليها السعي للحصول على بعض الخطوات من إسرائيل استجابةً للتطبيع؟ إذاً، فكما هو مرجح، قد يفكر الآخرون في اتخاذ خطوات أقلّ شأناً تجاه إسرائيل، مثل قرار تنفيذ عمليات تبادل مفتوحة للخبراء الحكوميين في مجال حفظ المياه أو الأمن الغذائي، بإمكان تلك الدول أن تطلب من إسرائيل إقرار مشاريع جديدة ومهمة متعلقة بمياه الصرف للفلسطينيين في الضفة الغربية.

أو إذا ستجري زيارات لمسؤولين رفيعي المستوى، فبإمكان هذه الدول أن تطلب من الإسرائيليين إقرار بناء مساكن فلسطينية في المنطقة "ج"، وهي المساحة البالغة 60% من الضفة الغربية التي تسيطر عليها إسرائيل. ولن تؤدي عملية البناء هذه إلى سد النقص الحاد في المساكن فحسب، بل ستوفّر أيضاً فرص عمل كبيرة. وكلما كانت الخطوات التي تتخذها الدول العربية تجاه إسرائيل أكثر وضوحاً وذات مغزى من الناحية السياسية، كلما زادت الأهمية السياسية لـ "طلباتهم" من إسرائيل - ومن الأمثلة الجيدة على ذلك هو مطالبة إسرائيل بإيقاف بناء المستوطنات خارج الكتل الاستيطانية، وهي خطوة يمكن أن تحافظ على احتمال الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين وقيام الدولتين.

ليس من الضروري على الفلسطينيين وحدهم العمل على إصلاح سلوكهم أو التخلف عن الركب على الأرجح. من الضروري على المدافعين عن قضيتهم [أيضاً] أن يعيدوا النظر ثانية فيما يحدث في المنطقة. فالافتراضات القديمة هي كالعادات: من الصعب التخلي عنها. لكنّ مجالات التقدّم المحرزة على الصعيد الإسرائيلي-الإماراتي-البحريني هي تذكير بأنّ المشهد السياسي للشرق الأوسط والقضية العربية-الإسرائيلية أخذان في التغيّر. لقد حان الوقت للتغيّر معهما.

الرابط: [HTTPS://WWW.WASHINGTONINSTITUTE.ORG/AR/POLICY-ANALYSIS/VIEW/THE-MIDDLE-EAST-IS-CHANGING.-WILL-PALESTINIANS-BE-LEFT-BEHIND](https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-middle-east-is-changing.-will-palestinians-be-left-behind)

هل كانت إيران والولايات المتحدة حقاً على "شفا الحرب"؟ ملاحظات حول الصراع في المنطقة الرمادية

معهد واشنطن

مايكل آيزنشتات

(باللغة الإنجليزية والعربية) 2020 SEPTEMBER

نص المقال:

من السرديات الشائعة التي ظهرت خلال العام الماضي حول التوترات الإيرانية - الأمريكية أنه خلال عدة مناسبات - ولا سيما بعد مقتل قائد «فيلق القدس» التابع لـ «الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني قاسم سليمانى في كانون الثاني/يناير - كانت إيران والولايات المتحدة "على قاب قوسين أو أدنى من الدخول في حرب". وعزز مسؤولون إيرانيون هذه السردية حيث شجعوا الاعتقاد بأن اشتباكاً محلياً قد يتصاعد بسهولة ليصبح حرباً "شاملة" - في إطار مساعيهم لردع الولايات المتحدة. وعزز هذه السردية على نحو مماثل الرئيس الأمريكى دونالد ترامب الذي أعلن في حديث خاص لمذيعي التلفزيون في شباط/فبراير وبجرائته المعهودة، أن الحرب مع إيران كانت "أقرب مما تعتقدون". كما تناقل هذه السردية أيضاً العديد من الصحفيين والأكاديميين ومحللي مراكز البحوث. ومع ذلك، فإن هذه النسخة المقبولة على نحو واسع من الأحداث تشوّه الحقيقة، وتمنع الفهم الواضح للإجراءات الإيرانية والأمريكية، وتعيق استجابة سياسية فعالة.

لقد ارتكزت حملة الضغط المضاد التي أطلقتها إيران في أيار/مايو 2019 ضدّ سياسة "الضغط الأقصى" التي مارستها الولايات المتحدة (والتي تمثل هدفها الظاهري بإبرام اتفاق أفضل مع إيران يشمل القضايا النووية والإقليمية والعسكرية) على أنشطة في "المنطقة الرمادية" بين الحرب والسلام. وشملت هذه الأنشطة هجمات سرية أو غير معترف بها على البنية التحتية وعمليات نقل مواد بتروكيماوية في الخليج، وهجمات بالوكالة ضد جنود أمريكيين في العراق، وعمليات سيبرانية سرية. وبالفعل، قد تكون إيران هي أبرز دول العالم التي نفذت عمليات في المنطقة الرمادية (رغم أن الصين وروسيا استخدمتا أيضاً أسلوب العمل هذا لفترة طويلة). ولما يقرب من أربعة

عقود، واجه الأمريكيون صعوبات في فهم "طريقة الحرب" غير المتكافئة هذه والرد عليها بفعالية.

وتجري الجهات الفاعلة العاملة في المنطقة الرمادية اختبارات لتحديد ما يمكنها الإفلات منه. فهي تنخرط في أنشطة سرية أو غير معترف بها بالوكالة لكي تحتفظ بالقدرة على الإنكار وتتجنب المواجهة الحاسمة مع الخصم. وهي تعوّل على أفعال تصاعدية من أجل إحاطة نواياها بالغموض، وجعل أعدائها غير متأكدين من كيفية الردّ. كما تنظم أنشطتها من حيث الزمان والمكان - فتحدد وتيرتها ومكانها الجغرافي - لكي لا يشعر صناع القرار لدى الخصم بأنهم تحت الضغط للتصرف بتهور. وهذا ما يمكنها من تحدي خصوم أقوى والمضي قدماً بأجنداتها الخاصة وسط إدارة المخاطر ومنع التصعيد وتجنّب الحرب. وفي المنافسات الجارية في المنطقة الرمادية، لا يوجد خط واضح المعالم يحدد المرحلة الانتقالية من السلم إلى الحرب. وبالأحرى، هذه صراعات ضبابية وغامضة وبطيئة تتسم بذروات تصعيدية عرضية وفترات هدوء بين الحين والآخر.

وتعمل استراتيجية المنطقة الرمادية التي تعتمدها إيران من خلال الاستفادة من عدد من الاختلافات في طريقة تفكير وعمل كل من طهران وواشنطن. وأهم هذه الاختلافات هي ذات طابع مفاهيمي. فصناع القرار الأمريكيون يميلون إلى وصف الحرب والسلام مع إيران (وكذلك مع الجهات الفاعلة الحكومية المهمة الأخرى مثل الصين وروسيا) بعبارات حازمة ومزدوجة، ولطالما كبّلهم الخوف من التصعيد - مما أتاح الفرص أمام إيران (ودول أخرى) للتصرف في المنطقة الرمادية "بطريقة وسطية". (ويكمن الاستثناء الرئيسي في هذا المجال - وهو عموماً استثناء حديث نسبياً - في الميدان السيبراني). وفي المقابل، تميل طهران إلى اعتبار الصراع حالة مستمرة. وعليه، فإن الميدان الرئيسي ضمن صراعات المنطقة الرمادية هو المسألة الرمادية المبهمة التي تهيمن على عقول صناع السياسة الأمريكيين الذين يعتقدون أن صداماً محلياً يمكن أن يتطور بطريقة ما وبسرعة إلى حرب شاملة. وغالباً ما تكون النتيجة تقاعس الولايات المتحدة، مما يمنح الجهات الفاعلة في المنطقة الرمادية على غرار إيران حرية أكبر في التصرف.

ولا تستند مصلحة طهران في تجنب الحرب وتفضيلها تنفيذ عمليات في المنطقة الرمادية إلى حسابات عابرة لمصالح النظام؛ بل إنها سمة متجذرة بعمق لثقافة النظام الاستراتيجية التي تنعكس في أسلوبها في الحرب، فضلاً عن استراتيجية الجمهورية الإسلامية في عهد آية الله علي خامنئي. إنها إحدى موروثات

الحرب الإيرانية-العراقية التي لا تزال قائمة، والتي أودت بحياة نحو ربع مليون إيراني وتركت البلاد بجروح لم تلتئم بعد. وإيران عازمة على عدم تكرار هذه التجربة ثانية. وعلى نحو مماثل، بالنسبة للولايات المتحدة، فإن الحروب الطويلة والمكلفة التي خاضتها في أفغانستان والعراق غرست في وعي الأمة رغبة قوية في تجنب أي "حروب أبدية" مستقبلية في الشرق الأوسط.

وبالتالي، فإن أسلوب عمل طهران بالكامل يهدف إلى منع التصعيد وتجنب الحرب. وخلال الأشهر السبعة الأولى من حملة الضغط المضاد التي أطلقتها في ربيع عام 2019، كانت كافة الهجمات التي نفذتها إيران غير فتاكة - من حيث تصميمها. فقد قامت القوات الإيرانية بزرع ألغام ملتصقة على هياكل ناقلات النفط، واستهدفت طائرات استطلاع أمريكية بدون طيار، كما نفذت هجمات دقيقة ضد منشآت نفط سعودية لم يجر تزويدها سوى بعدد قليل من الموارد البشرية. وعندما لم تحث هذه الخطوات الأولية واشنطن على الرد عسكرياً، أو رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة أو التخفيف منها، بعد انسحابها من الاتفاق النووي مع إيران في عام 2018، قامت الجمهورية الإسلامية بالتصعيد ضمن المجال المتاح أمامها بسبب التقاعس الأمريكي بتنفيذها سلسلة من الهجمات الصاروخية التي ازداد عددها تدريجياً في العراق بواسطة وكيلها «كتائب حزب الله»، إلى أن لقي أمريكي حتفه هناك في أواخر كانون الأول/ديسمبر. وأدى ذلك إلى إطلاق سلسلة من الأحداث - ضربة أمريكية مضادة أودت بحياة 25 عنصراً من رجال ميليشيا «كتائب حزب الله»، ومظاهرات عنيفة أمام السفارة الأمريكية في بغداد نفذها وكلاء موالين لإيران (مما أجح ذكريات سيئة لأزمة الرهائن التي شهدتها السفارة الأمريكية في طهران بين عامي 1979 و1981، وقتل السفير الأمريكي كريستوفر ستيفنز عام 2012 من قبل إرهابيين ليبيين)، وتغريدات متهمكة من قبل خامنئي بأن أمريكا "لا تستطيع أن تفعل شيئاً" - مما دفع الولايات المتحدة إلى استهداف سليمانى وقائد «كتائب حزب الله» أبو مهدي المهندس في أوائل كانون الثاني/يناير.

ومع ذلك، عندما ردّت إيران بعد خمسة أيام بضربة صاروخية على قاعدة "الأسد" الجوية، أرسلت بذلك تحذيراً مسبقاً إلى الحكومة العراقية لكي يتسنى للأمريكيين المتواجدين فيها الوقت للاختباء. (وكانت الاستخبارات الأمريكية قد رصدت بدورها مؤشرات تحذيرية على وقوع ضربة صاروخية وشيكة). بعد ذلك، أشارت كل من الولايات المتحدة وإيران علناً بأنهما تعتبران الجولة الحالية منتهية، على الرغم من

استمرار إطلاق الصواريخ ضد موظفين ومنشآت تابعة للولايات المتحدة في العراق منذ ذلك الحين. ولاحقاً، حذر خامنئي من أن الجمهورية الإسلامية

"لن تنسى أبداً استشهاد الحاج قاسم سليمانى... وسوف توجه حتماً ضربة مماثلة إلى الولايات المتحدة".

يجب أن يُظهر هذا التسلسل للأحداث أن الولايات المتحدة وإيران لم تكونا على شفا الحرب في كانون الثاني/يناير لعدة أسباب. أولاً، تشير الأحداث التي أعقبت مقتل سليمانى إلى أن إدارة المخاطر والتصعيد كانت من أولويات كل من طهران وواشنطن؛ ومنذ ذلك الحين لم يحدث أي شيء من شأنه تغيير هذا التقييم. ثانياً، لفترة دامت أكثر من 40 عاماً، تجنبت إيران والولايات المتحدة الدخول في حرب - رغم عمليات الخطف والهجمات التي تدعمها إيران في لبنان والسعودية والعراق والتي أودت بحياة مئات الأمريكيين؛ والاشتباكات التي حصلت في البحر قرب نهاية الحرب الإيرانية-العراقية التي أسفرت عن مقتل عدد كبير من البحارة الإيرانيين؛ وإسقاط الولايات المتحدة العرضي لطائرة ركاب إيرانية عام 1988 مما أدى إلى مقتل جميع ركابها البالغ عددهم 290؛ إلى جانب العديد من الحوادث الأخرى. وأخيراً، منذ عام 2017، شنت إسرائيل مئات الهجمات على البنية التحتية العسكرية الإيرانية في سوريا، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 8 عناصر من "الحرس الثوري الإيراني" (وفقاً لمصادر إيرانية) من دون إشعال فتيل الحرب.

ومع ذلك، فإن ال حافل بأمثلة عن حروب حصلت بسبب حسابات خاطئة - وحتى الآن، أجرت كل من الولايات المتحدة وإيران مثل هذه الحسابات الخاطئة مرة واحدة على الأقل. وقد تجاوزت سياسة الضغط الأقصى الأمريكية خطأً أحمر إيرانياً يعود إلى ثمانينيات القرن الماضي، والذي ينص على أنه إذا لم تتمكن إيران من تصدير النفط، فسوف تعمل على منع أي دولة خليجية أخرى من تصديره أيضاً. ومن خلال سعيها إلى وقف صادرات النفط الإيرانية، حشرت واشنطن طهران في الزاوية ودفعت بها إلى إطلاق حملة ضغط عسكرية مضادة - وهو رد لم تكن الولايات المتحدة مستعدة له بشكل غير مفهوم. وبالمثل، تجاوزت إيران خطأً أحمر أمريكياً إثر إقدامها على قتل مواطن أمريكي - ومن خلال حث وكلائها على التخطيط لاحتجاجات عنيفة أمام السفارة الأمريكية في بغداد في كانون الأول/ديسمبر 2019، فمن المحتمل أن تكون قد ساهمت في قرار الولايات المتحدة باستهداف سليمانى والمهندس. ومع ذلك، تُظهر هذه الأحداث أنه في حين قد تكون

الحسابات الخاطئة ممكنة، إلا أنها من الضروري أن لا تؤدي إلى تصعيد خارج عن السيطرة أو إلى حرب شاملة - رغم أنه يجب أن ننتظر لنرى ما إذا كان مقتل سليمانى ضربة متقنة أو حساباً خاطئاً آخر.

وهناك طرق أخرى قد يدخل بها الطرفان في صراع أوسع نطاقاً. فقد تميل طهران إلى إطلاق مفاجأة في تشرين الأول/أكتوبر (على سبيل المثال، ربما اغتيال مسؤول أمريكي أو تنفيذ ضربة عسكرية مذلة) لتخريب آمال ترامب بالفوز بولاية ثانية - على الرغم من أن هذا الأمر قد تكون له ارتدادات عكسية ويمنح الرئيس الأمريكي دعماً في الانتخابات بسبب تأثير حشد الشعب حول راية البلاد. وقد يوفر أيضاً ذريعة لرد عسكري أمريكي صارم. وإذا لم يفز ترامب بولاية ثانية، قد تعتمد طهران إلى شن ضربة قبل "يوم التنصيب" الرئاسي لتكون بمثابة وداع انتقاماً لمقتل سليمانى، وإذا فاز ترامب بولاية ثانية، فسيتعين على طهران أن تقرر ما إذا كانت ستطلق أزمة عسكرية لتحفيز الدبلوماسية التي قد تسفر عن اتفاق أكثر شمولاً مع واشنطن، أو ستتجنب استفزاز رئيس منتصر وغير منظم في بعض الأحيان. غير أن هذين السيناريوين سينطويان على استخدام محدود للقوة من قبل إيران، ويبدو من غير المرجح أن يتخلى ترامب فجأة عن مبدأ أساسي لرئاسته ويورط الولايات المتحدة في "حرب أبدية" أخرى في الشرق الأوسط قبل الانتخابات مباشرة، أو بعد فشل محاولة الفوز بولاية ثانية أو في بداية ولاية ثانية. ولكن إذا نفذت إيران ضربة قبل الانتخابات الأمريكية أو بعدها بفترة وجيزة، فإن احتمال حدوث مجموعة مقلقة من الردود الانتقامية يبقى قائماً. حتى أن بعض أعضاء الإدارة الأمريكية قد يرحبون بالتسبب بأزمة مع إيران عشية الانتخابات.

علاوةً على ذلك، إذا أصبح خامنئي عاجزاً أو توفي، قد يقرر المتشددون في «الحرس الثوري الإيراني» اعتماد مقاربة أكثر تقبلاً للمخاطر تجاه الولايات المتحدة: فقد يشنون هجوماً جريئاً انتقاماً لمقتل سليمانى ويدفعون بالولايات المتحدة إلى سحب ما تبقى من قواتها من المنطقة.

ومن المرجح أن يندرج تولى المتشددون في "الحرس الثوري الإيراني" مناصب قيادية في حقبة ما بعد خامنئي، بحقبة من التوترات والصراعات المحتمة بين الولايات المتحدة وإيران. ومن الأمور الأخرى التي قد تؤدي إلى التصعيد هي العمليات السرية الأمريكية (والإسرائيلية) المزعومة في إيران وضد المصالح الإيرانية في المنطقة. وقد تشمل أنشطة مثل التخريب الذي لحق بخط أنابيب نفطي تحت الماء في حزيران/يونيو 2019

قبالة الساحل السوري المستخدم لنقل النفط الخام من ناقلات إيرانية إلى مصفاة بانياس، وانفجار مركبة لإطلاق قمر صناعي إيراني قبل إطلاقه في آب/أغسطس 2019، وهجوم مزعوم في تشرين الأول/أكتوبر 2019 على ناقلة نفط إيرانية في البحر الأحمر. وربما لعبت الولايات المتحدة أيضاً دوراً في حادثة تخريب منشأة إيرانية رئيسية لتخصيب اليورانيوم في نطنز، والتي نسبتها التقارير إلى إسرائيل.

وبالإضافة إلى هذه الحالات من التخريب المتعمد على ما يبدو، وقعت سلسلة من الحرائق والتفجيرات في مواقع صناعية في جميع أنحاء البلاد خلال الأشهر الثلاثة الماضية. ومثل هذه الحوادث شائعة نوعاً ما في إيران، بسبب البنية التحتية المتداعية للبلاد وغياب ثقافة السلامة. ووفقاً لدراسة أجراها "معهد الولايات المتحدة للسلام"، فإن عدد مثل هذه الحوادث التي وقعت في الفترة بين أيار/مايو ومنتصف تموز/يوليو 2019 (97 حادثة على الأقل) هو نفس العدد تقريباً لتلك التي حدثت خلال الفترة نفسها من هذا العام (83 حادثة على الأقل). لذلك، في حين قد تكون بعض هذه الحوادث نتيجة عمليات تخريب أو هجمات سيبرانية، إلا أنه يبدو على الأرجح أن معظمها لم يحدث بسبب هذه العمليات.

ومع ذلك، فإن التقارير التي تبدو جيدة المصدر من الولايات المتحدة وإسرائيل تعزز الانطباع بأن البلدين ربما يخوضان حملاتهما الخاصة ذات التركيز الضيق والمستوى المتدني في المنطقة الرمادية ضد إيران من خلال عمليات تخريب وهجمات سيبرانية على البنية التحتية النووية ومنشآت البحث والتطوير الاستراتيجية. وسواء كان هذا صحيحاً أم لا، ليس أمراً مهماً - فالتصورات هي التي تهم الآن. وهنا تكمن العقدة الأساسية: يتم الحفاظ على درجة من الإنكار عندما تكون حملات المنطقة الرمادية أكثر نجاحاً بشكل عام. وعندما يؤكد المسؤولون حقاً الأنشطة الدائرة في المنطقة الرمادية من خلال تسريبات إعلامية أو غيرها من الوسائل - سواء لأغراض شخصية أو سياسية أو دعائية - فإنهم يتجنبون بعض مزايا عمليات المنطقة الرمادية. وعندما تترافق الإجراءات السرية التي تهيئ النظام مع ممارسة المزيد من الضغط على طهران - مثل جهود الولايات المتحدة لإعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة في أعقاب المساعي الفاشلة لتمديد الحظر المفروض على عمليات نقل الأسلحة إلى إيران - تزداد احتمالية قيام إيران بتصعيد موقفها إذا ما قررت الانتقام وعندما تقرر ذلك. لكن التصعيد - حتى لو كان من غير المحتمل أن يؤدي إلى اندلاع حرب - ليس في مصلحة الولايات المتحدة، لأنه يخاطر بتسليط الضوء على حدود الردع الأمريكي فضلاً عن عجز واشنطن عن

حماية أفرادها وأصولها، وعدم استعدادها للدفاع عن حلفائها. ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية في الثالث من نوفمبر/تشرين الثاني، هناك فرصة ضئيلة ثمينة للتفاوض بشأن اتفاق جديد مع إيران في هذه المرحلة. ويؤدي الضغط المتزايد إلى زيادة مخاطر التصعيد لتحقيق مكاسب عملية قليلة.

لذا، في حين أن الادعاءات بأن إيران والولايات المتحدة كانتا على "شفا الحرب" تتصدر عناوين الأخبار المثيرة، إلا أنها لا تعكس الواقع. فبغية النجاح في منافسات المنطقة الرمادية، يجب تنحية المفردات وطرق التفكير المستمدة من تجربة أمريكا التقليدية في خوض الحروب جانباً، لأنها تجعل الوضع قاتماً أكثر مما تنيره وتشوش صفاء الفكر المطلوب لتجنب المزيد من التصعيد مع إيران. وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون صناع السياسة الأمريكيون قد تعلموا من التجارب الأخيرة مع إيران وألا يقللوا من شأن الخصم أو يبالغوا في تقدير قدرتهم على ردع الأعمال المزعزعة للاستقرار. فلا يجب الاستهانة بالعدو، كما أنه يجب مقارنة المكاسب المحتملة التي يوفرها مسار العمل المتوخى باحتمال التصعيد وإلحاق الضرر بسمعة أمريكا ومصداقيتها - وكذلك بقوة الردع الأمريكية في المستقبل.

الرابط: [HTTPS://WWW.WASHINGTONINSTITUTE.ORG/AR/POLICY-ANALYSIS/VIEW/WERE-IRAN-AND-
THE-UNITED-STATES-REALLY-ON-THE-BRINK-OBSERVATIONS-ON-GRAY-ZO](https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/were-iran-and-the-united-states-really-on-the-brink-observations-on-gray-zo)

بشار الأسد: القواعد الروسية في بلاده تحافظ على توازن القوى في المنطقة

MIDDLE EAST MONITOR

(باللغة الإنجليزية)

2020 05 OCTOBER

نص الخبر

قال الرئيس السوري بشار الأسد إن استمرار وجود القواعد البحرية والجوية الروسية الرئيسية في بلاده يساعد في مواجهة نفوذ القوى الغربية في المنطقة مع اقتراب انتهاء معركة سحق المتمردين. في مقابلة مع قناة زفيزدا التلفزيونية التابعة لوزارة الدفاع الروسية في الذكرى الخامسة لتدخل موسكو في سوريا الذي قلب الصراع لصالحه، قال الأسد إن القاعدتين الرئيسيتين لروسيا مهمتان لمواجهة الوجود العسكري الغربي في المنطقة. إلى جانب قاعدة حميميم، التي تشن منها روسيا ضربات جوية دعماً للأسد، تسيطر موسكو أيضاً على منشأة طرطوس البحرية في سوريا، موطئ قدمها البحري الوحيد في البحر المتوسط، والمستخدمة منذ أيام الاتحاد السوفيتي.

وشنت روسيا ضربات جوية في سوريا عام 2015 وبدأت في تعزيز وجودها العسكري الدائم في عام 2017 بعد اتفاق مع الحكومة في دمشق. أظهرت وثيقة حكومية روسية نُشرت في أغسطس الماضي أن السلطات السورية وافقت على منح روسيا مياه بيرة وساحلية إضافية لتوسيع قاعدتها الجوية العسكرية في حميميم.

وقال الأسد إن جيشه، قبل التدخل العسكري لموسكو، كان يواجه "وضعا خطيرا" مع معارضة مسلحة تمويلها وتجهزها مباشرة واشنطن وقوى غربية أخرى، إلى جانب السعودية وقطر اللتين استولتا على مدن وبلدات رئيسية. استطاع الأسد بفضل القوة الجوية الهائلة لموسكو ودعم الميليشيات المدعومة من إيران استعادة معظم الأراضي التي فقدتها في صراع دام عقداً من الزمن. وتقول واشنطن وداعمو المعارضة السورية إن القصف الروسي والسوري لمناطق سيطرة المعارضة يرقى إلى مستوى جرائم حرب ومسؤول عن نزوح الملايين ومقتل آلاف المدنيين.

الرابط: [HTTPS://BIT.LY/2XGJEAO](https://bit.ly/2XGJEAO)

سوريون ضحايا هجمات كيميائية يرفعون دعوى أمام القضاء الألماني دويتشه فيله

(باللغة العربية) 2020 06 OCTOBER

نص الخبر:

تقدم محامون من ثلاثة جماعات حقوقية يمثلون ضحايا هجمات الأسلحة الكيميائية في سوريا، بملف دعوى جنائية أمام القضاء الألماني ضد مسؤولين سوريين يتهمونهم بالمسؤولية عن مقتل مئات المدنيين في مناطق تابعة لسيطرة المعارضة.

تقدم محامون من منظمات "مبادرة عدالة المجتمع المفتوح" السورية ومقرها نيويورك و "مركز الإعلام وحرية التعبير" و"مجموعة الأرشيف السوري" - والذين يمثلون ضحايا هجمات الأسلحة الكيميائية في سوريا - تقدموا بشكاوى جنائية يوم الاثنين إلى المدعي العام الاتحادي الألماني ضد مسؤولين سوريين يتهمونهم بالمسؤولية عن مقتل مئات المدنيين في مناطق تابعة لسيطرة المعارضة. وفيما قالت وكالة رويترز بأنه لم يتسن لها الحصول على الفور على تأكيد على تقديم الشكاوى من قبل المتحدث باسم الإذعاء الألماني، أفادت صحيفة زود دويتشه تسايتونج بأنها حصلت على تأكيدات بأن الإذعاء العام تسلم بالفعل ملف الدعوى الاثنين (الخامس من أكتوبر/تشرين الأول 2020).

وتستند الشكاوى إلى ما يقول المحامون إنه أشمل مجموعة أدلة حتى الآن بشأن استخدام مواد مثل غاز السارين في الغوطة عام 2013 وفي خان شيخون بعد أربع سنوات ، ما أدى إلى مقتل 1400 شخص على الأقل.

وقال هادي الخطيب مؤسس ومدير الأرشيف السوري في بيان: "لقد حان الوقت لأن يقوم المدعون الأوروبيون والمختصون بالتحقيق بشكل مشترك في برنامج الأسلحة الكيميائية السوري وإصدار مذكرات توقيف بحق المسؤولين السوريين المسؤولين".

وتشمل الأدلة شهادات 17 ناجياً و 50 منشقاً على علم ببرنامج الأسلحة الكيميائية للحكومة السورية أو خطط لتنفيذ الهجومين، على حد قولهم.

فيما ذكرت الصحيفة الألمانية أن سبعة من الناجين من الهجمات سالفة الذكر والواردة في ملف الشكوى يعيشون في ألمانيا، فيما يعيش آخرون في الاتحاد الأوروبي وأنهم بإمكانهم الإدلاء بأقوالهم كشهود أمام المدعي العام.

وتعتبر إقامة ضحايا الانتهاكات أو مرتكبي الجرائم وفق قوانين "الولاية القضائية العالمية" عاملاً مهماً في قرار المحققين بشأن بدء الإجراءات، بحسب الصحيفة. وقال ستيف كوستاس، المحامي في مبادرة العدالة التابعة لمؤسسة المجتمع المفتوح، وهي واحدة من ثلاث منظمات تقف خلف الشكاوى: "قد يقرر المدعون في النهاية أن لديهم أدلة كافية لإصدار أوامر اعتقال بحق أعضاء في نظام الأسد"، مضيفاً: "ستكون هذه خطوة كبيرة في عملية طويلة المدى لتأمين محاكمات المسؤولين السوريين".

فيما أكد مازن درويش، المدير العام ومؤسس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، أن الشكوى المقدمة في ألمانيا هي جزء من محاولة لمنع المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من التهرب من العدالة كجزء من اتفاق سلام، مضيفاً: "نحن نخشى أنه إذا ذهبنا إلى اتفاق سياسي بدون عدالة ومساءلة، فهذا يعني أننا سنعيد بلادنا إلى جولة ثانية من الحرب، وهذه المرة ستكون لدينا حرب جديدة مبنية على الانتقام"، مؤكداً على أنه "لا توجد طريقة لقبول العودة إلى سوريا إذا لم تكن هناك مساءلة".

وتتمتع ألمانيا، التي يعيش فيها مئات الآلاف من اللاجئين السوريين، بقوانين "الولاية القضائية العالمية" التي تسمح لها بمحاكمة الأشخاص على الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في أي مكان في العالم، كما يمكن أيضاً وفق تلك القوانين التحقيق مع المشتبه بهم الذين ليسوا مواطنين ألمان أو مقيمين في ألمانيا، ما يوفر وسيلة قانونية نادرة لاتخاذ إجراءات ضد حكومة الرئيس بشار الأسد - بحسب ما ذكرت صحيفة زود دويتشه تسايتونج الألمانية.

ومنعت روسيا والصين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة محاولات القوى الغربية لتشكيل محكمة دولية بشأن الأحداث في سوريا، فيما تنفي الحكومة السورية أنها استخدمت أسلحة كيميائية ضد المدنيين. يذكر أنه في أبريل / نيسان، مثل عضوان سابقان في الشرطة السرية السورية أمام المحكمة في ألمانيا بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية إثر اتهامات بتعذيب آلاف المحتجين المعارضين لنظام الأسد.

الربط

\HTTPS://BIT.LY/3502HZV

واشنطن تتحول إلى ساحة صراع بين مجموعات الضغط السورية

إيغور سوبوتين

نيزافيسيمايا غازيتا

(باللغة العربية) 2020 05 OCTOBER

خلاصة: تحت العنوان أعلاه، كتب إيغور سوبوتين، في "نيزافيسيمايا غازيتا"، عن محاولة "الاتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" استمالة واشنطن، ومنافسة القوى الكردية على رضاها.

استأنف معارضو دمشق الموالون لتركيا، ويمثلهم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، أنشطة الضغط في واشنطن. تم تأكيد ذلك لـ "نيزافيسيمايا غازيتا" من قبل ممثلهم الجديد قتيبة إدلبي. تسجّل المعارضة السورية عضو لوبي خاص بها رسمياً بالتزامن مع بذل خصومها في الإدارة الكردية في شمال شرق سوريا جهداً مماثلاً.

ولقد ورد اسم إدلبي بالفعل في وثائق وزارة العدل الأمريكية. وكما لاحظت بوابة Foreign Lobby Report، فإن بعثة الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في الولايات المتحدة لم تفعل شيئاً منذ سنوات عديدة. وقد سجلت المنصة عضو لوبي خاص بها قبل سبع سنوات واستخدمت خدمات شركة الاستشارات المستقلة Independent Diplomat في نيويورك لفترة من الوقت. إنما مع خطر "الدولة الإسلامية" تحولت السلطات الأمريكية بالكامل إلى القتال ضد داعش، واختارت كحليف لها القوات شبه العسكرية الكردية المعارضة لدمشق الرسمية. وهذه أصبحت العمود الفقري لتحالف قوات سوريا الديمقراطية، التي تسيطر الآن على الشمال الشرقي من سوريا.

المثير للدهشة أن مجلس سوريا الديمقراطية، الذي يدير قوات قسد، لم ينشط في واشنطن سوى في الآونة الأخيرة. فمؤخراً، وقع عقداً مع المحامي الشهير أيال فرانك وشركته AF International لمدة ستة أشهر لضمان الضغط لمصلحته في الكونغرس وإدارة الرئيس ترامب.

وهكذا، فحقيقة أن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، المقربة من تركيا وقطر، يكتف جهوده في واشنطن على غرار الهياكل الكردية، تثير تساؤلات حول تنافس هذه الفصائل غير الحكومية على استمالة الإدارة الأمريكية .

الرابط: [HTTPS://BIT.LY/2GYRCVG](https://bit.ly/2gyrcvg)

احتدام القتال في ناغورنو كاراباخ: البعد الإيراني

معهد واشنطن

فرزين نديمي

2020 OCTOBER 06 (باللغة الإنجليزية والعربية)

نص المقال:

ترتبط إيران حدود مع أذربيجان وأرمينيا وتجمعها معها علاقات وطيدة بشكل عام، لذلك لديها مصلحة كبيرة في رؤية البلدين يخففان من حدة التصعيد الأخير في الأعمال العدائية حول منطقة ناغورنو كاراباخ المتنازع عليها ويعودان إلى الوضع الاعتيادي السابق. لكن في الوقت الحالي، تبدو طهران منشغلة للغاية بقضايا أخرى وعاجزة عن التأثير على الصراع. ولطالما افتقرت وزارة خارجيتها إلى المهارات اللازمة للتوسط في مثل هذه النزاعات - فقد كانت آخر جهود بذلتها لوقف إطلاق النار في عام 1992، لكن ذلك الاتفاق اندثر فور توقيعه. وبالمثل، لا يرغب «الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني بالانخراط عسكرياً، على الأقل في الوقت الحالي. وبالتالي فالسؤال الذي يطرح نفسه هو، كيف سيكون رد إيران إذا استمرت الأعمال العدائية - أو إذا وُقِرَت لها فرصاً جديدة لتعزيز مصالحها.

على سبيل المثال، تقلق طهران من أنه إذا استعادت أذربيجان مساحات شاسعة من ناغورنو كاراباخ بدعم فعلي من تركيا، فقد يؤدي ذلك إلى إثارة انشقاق كبير في أوساط الأذريين الإيرانيين الذين لديهم إحساس قوي بالهوية العرقية أو الميول الانفصالية. وشهدت المناطق ذات الأغلبية الأذرية في شمال غرب إيران أساساً احتجاجات ودعوات لإغلاق معبر نوردوز الحدودي مع أرمينيا، الأمر الذي من شأنه وقف شحنات البضائع وعبور الشاحنات العسكرية الروسية. ورداً على ذلك، أصدر الممثلون المحليون للمرشد الأعلى علي خامنئي بياناً مشتركاً نادراً يدعم سيادة أذربيجان على ناغورنو كاراباخ، في محاولة واضحة لنزع فتيل القلق الأذري في الداخل. وبالمثل، شدد بيان وزارة الخارجية الإيرانية في 5 تشرين الأول/أكتوبر الذي دعا إلى وقف فوري لإطلاق النار، على أهمية "احترام وحدة أراضي أذربيجان"، وحث أرمينيا على الانسحاب من "الأراضي المحتلة لأذربيجان" من دون ذكر ناغورنو كاراباخ على وجه التحديد. (قوات يريفان تسيطر أيضاً على أجزاء من أذربيجان تقع بين المنطقة الانفصالية وحدود أرمينيا).

وتتماشى مثل هذه البيانات مع حرص إيران المتزايد على تعزيز علاقاتها الاستراتيجية مع باكو، لأسباب ليس أقلها أن البلدين يتشاركان في أكثر من 200 كيلومتر من الحدود البحرية في بحر

قزوين الغني بالموارد الهيدروكربونية والتي من الضروري تحديدها. وفي شباط/فبراير 2018، زار وزير الدفاع الإيراني أمير حاتمي أذربيجان لمناقشة توثيق التعاون بين قطاعي الدفاع في البلدين. وبعد عام، تبادل رئيسا القوات المسلحة في البلدين الزيارات لتعزيز هذه الروابط، وعقدت "اللجنة العسكرية المشتركة" في شباط/فبراير 2020 اجتماعها الثاني. كما بحث جيشا البلدين توثيق علاقات التدريب وتبادل الطلاب، بالإضافة إلى إجراء مناورات بحرية مشتركة بين الحين والآخر قبالة شواطئ بحر قزوين، حيث تقع كلنا الأكاديميتين البحريتين الإيرانيتين. فضلاً عن ذلك، لا تخفي إيران نيتها في أن تصبح مزوداً رئيسياً للأسلحة إلى باكو - ففي أيلول/سبتمبر، بدأت بالمشاركة في "معرض أذربيجان الدولي للصناعات الدفاعية" ("أديكس"). يُذكر أن رفع الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد الأسلحة في 18 تشرين الأول/أكتوبر سيفتح فرصاً إضافية لتعميق كافة هذه الروابط العسكرية.

غير أنه في الوقت نفسه، شعرت طهران أحياناً بأنها مضطرة للانحراف عن علاقاتها التقليدية الجيدة مع أذربيجان من أجل انتقاد العلاقات العسكرية والأمنية المتزايدة للبلاد مع إسرائيل. بل أنها اتهمت باكو بشكل غير مباشر بالسماح للطائرات الإسرائيلية بدون طيار بالتجسس على منشآت نووية في عمق إيران. وفي عام 2014، ادعى «الحرس الثوري» الإيراني بأنه أسقط إحدى هذه الطائرات بدون طيار قرب محطة نطنز (نانتز) لتخصيب اليورانيوم على بعد 600 كيلومتر تقريباً من حدود أذربيجان - على الرغم من أن الصور التي نشرها «الحرس الثوري» أشارت إلى أن الطائرة بدون طيار كانت في الواقع نموذجاً إيرانياً، وبصرف النظر عن مزاعم طهران، تُعد أذربيجان بلا منازع إحدى أكبر الجهات التي تشتري أسلحة إسرائيلية، بما فيها طائرات استطلاع بدون طيار وطائرات صغيرة بدون طيار محمّلة بالذخائر (مجهزة برؤوس حربية)، وصواريخ مضادة للدبابات وصواريخ مضادة للطائرات، وصواريخ مدفعية، وصواريخ شبه باليستية موجهة بدقة يصل مداها إلى 400 كيلومتر. وخلال المعارك العدائية الأخيرة، تمّ استخدام الطائرات الصغيرة بدون طيار المحمّلة بالمتفجرات والصواريخ الباليستية من نوع المدفعية البعيدة المدى (LORA) والواسعة النطاق (EXTRA) والراجمة من نوع "لينكس" على نطاق واسع وفعال.

أما بالنسبة للطرف الرئيسي الآخر في النزاع، فإن الروابط العسكرية الإيرانية مع أرمينيا هي أقل علنية لكن تاريخها طويل. فعلى سبيل المثال، لطالما استخدمت طهران شركات واجهة أرمينية لتجاوز العقوبات الدولية المفروضة على نقل الأسلحة وحركة الطيران. وفي عام 2008، اتهمت الولايات المتحدة شركة أرمينية واحدة على الأقل تجمعها علاقات وثيقة بالنخبة السياسية في يريفان بشراء أسلحة روسية لصالح إيران. وحصلت عملية الشراء المشتبه بها في عام 2003، وفي نهاية المطاف وصلت الأسلحة إلى يد الميليشيات الشيعية التي تحارب القوات الأمريكية في العراق.

وفي الآونة الأخيرة، قاد وزير الدفاع الأرميني السابق فيغين سركسيان بعثة رفيعة المستوى إلى طهران في شباط/فبراير 2017 لمناقشة الروابط العسكرية. وفي تموز/يوليو 2020، تابع سفير إيران في يريفان هذا الموضوع خلال اجتماع عقده مع وزير الدفاع الحالي ديفيد تونويان.

إذا لم تتدخل روسيا في النزاع، فقد تساهم الفعالية المستمرة للمنظومات التركية والإسرائيلية في قلب التوازن تدريجياً لصالح أذربيجان، وربما تساعد قوات باكو على الاستيلاء على ما يكفي من الأراضي في الجنوب والشمال لفصل ناغورنو كاراباخ عن أرمينيا. وعلى الرغم من مصلحة إيران في منع مثل هذا الخلل، من المستبعد إلى حد كبير أن تُقدّم طهران على تزويد أرمينيا بمنظومات أسلحة مهمة مثل الصواريخ الباليستية. ومع ذلك، فقد تسمح للأسلحة الروسية بالوصول إلى أرمينيا إذا قررت موسكو إرسالها عن طريق الجو على الأرجح. وعلى المدى الطويل، قد تساعد إيران أرمينيا في تطوير قطاعها الخاص لصناعة الصواريخ والطائرات بدون طيار.

وخلال العقد الماضي، تمّ استخدام الطائرات بدون طيار خلال النزاع على منطقة ناغورنو كاراباخ، لكن التبادلات الفتاكة التي شهدتها الجولة الأخيرة تعزز فعالية حرب الطائرات بدون طيار والأسلحة الدقيقة. وتعتمد أذربيجان في الغالب على إسرائيل وتركيا لبناء أسطولها من الطائرات بدون طيار، لكن قطاع الصناعة الصغير لهذه الطائرات في أرمينيا قد يستفيد من خبرة إيران الواسعة في هذا المجال. ومنذ سنوات، حصلت القوات الخاصة بمنطقة ناغورنو كاراباخ على طائرات بدون طيار إيرانية من طراز "شاهد-123"، كما شوهد ذلك خلال استعراض عسكري في ستيبانكرت عام 2011. وهذا النظام هو نفس النوع الذي استخدمه «الحرس الثوري» الإيراني في السنوات الأخيرة لتنفيذ دوريات استطلاعية في أفغانستان وسوريا؛ كما أن بحرية «الحرس الثوري» أرسلت نسخة مسلحة منها إلى الميدان.

ومع ذلك، تدرك إيران جيداً التفاوت الكبير بين المجتمعين الأذري والأرميني، اللذين يشكلان 16-24 في المائة و0.2 في المائة من سكان البلاد على التوالي. ولهذا السبب، وعلى افتراض استمرار النزاع، فمن المرجح أن يكون أي تعاون عسكري مستقبلي لإيران مع أرمينيا سرياً، ربما من خلال قيام مستشاري «فيلق القدس» التابع لـ «الحرس الثوري» بمساعدة تلك البلاد في تنظيم "الميليشيات المساعدة" التي تهدف إيران الاستعانة بها بالاستناد إلى الخبرة التي اكتسبتها في العراق وسوريا.

الرابط: [HTTPS://BIT.LY/3RZD1AN](https://bit.ly/3RZD1AN)

بعد خمس سنوات من القتال في سورية، بوتين حصل على ما يريد

FOREIGN POLICY

CHRIS MILLER

2020 08 OCTOBER (باللغة الانجليزية)

خلاصة: بعد أن وطدت روسيا نفوذها في المنطقة، لا سلام إلا بموافقتها.

بعيداً عن التعلم من أخطاء الآخرين، يستمر الجميع في تكرارها" هذا ما قاله الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في سبتمبر 2015، قبل يومين من إصدار أوامر لجيش بلاده في سورية لدعم الجهود اليائسة التي يبذلها الرئيس بشار الأسد للتشبث بالسلطة. لقد مرت للتو خمس سنوات منذ أن شنت روسيا أولى غاراتها الجوية في الحرب السورية حول مدينة حمص. مع دخول التدخل الروسي في سوريا نصف العقد الثاني، ماذا يمكننا أن نقول عن الصراع حتى الآن؟



حسب منطق الكرملين لتبرير التدخل الروسي، وجّه بوتين أصابع الاتهام إلى الولايات المتحدة، والتي عارضتها روسيا في معظم حروبها في الشرق الأوسط، حيث قال بوتين: بدلاً من إجراء إصلاحات، أدى التدخل الأجنبي العدواني إلى تدمير صارخ للمؤسسات الوطنية، و بدلاً من انتصار

الديمقراطية والتقدم، حصلنا على العنف والفقر والكارثة الاجتماعية، ولم يهتم التدخل الغربي بحقوق الإنسان ولا حتى حق الحياة، ولمنع تكرار ما سبق أتى التدخل الروسي في سورية!!!

بعد مرور خمس سنوات، يبدو انتقاد بوتين للتدخل الأمريكي في الشرق الأوسط كان فيه بعض المبالغة. "كيف حدث ذلك بالفعل؟" هو سؤال يمكن للمرء أن يسأله بشكل عادل عن حرب روسيا في سورية. كان هناك الكثير من "الدمار الفاضح"، لا سيما في الهجوم الوحشي على حلب. لا يزال "العنف والفقر والكارثة الاجتماعية" يثقل كاهل الشعب السوري. أما بالنسبة لحقوق الإنسان، فإن الحكومة التي أدى تعذيبها للمتظاهرين إلى اندلاع الحرب الأهلية ما زالت قابضة في السلطة.

علاوة على ذلك، فإن "الاستقرار السياسي، فضلاً عن التعافي الاجتماعي والاقتصادي في الشرق الأوسط" الذي وعد به بوتين يبدو بعيد المنال. الحرب الأهلية السورية لم تنته بعد. القتال مستمر حول إدلب شمال غرب سوريا. وفي أغسطس، أصيب جنود أمريكيون في مواجهة مع القوات الروسية في شمال شرق سوريا. في غضون ذلك، تظل إعادة الإعمار حلماً بعيد المنال. على الرغم من الوعود الروسية المستمرة بالمساعدة الاقتصادية، لا يزال المواطنون السوريون يعانون بشدة. ولم تخصص روسيا سوى القليل من الدعم لإعادة بناء البلاد، على أمل أن يدفع الغرب في النهاية الفاتورة لتجنب المزيد من تدفق اللاجئين إلى أوروبا. امتدت الحرب الأهلية في سوريا إلى جميع أنحاء المنطقة أيضاً، ولم تؤثر فقط على لبنان وتركيا المجاورتين ولكن أيضاً على ليبيا بل انتقل أيضاً إلى شرق المتوسط.

لكن من وجهة نظر موسكو، فإن مثل هذه الانتقادات لا تهم كثيراً. كان الهدف من التدخل العسكري الروسي هو تأكيد وجود الكرملين في الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط. ومن الواضح أن بوتين قد نجح في ذلك. إذا انتهت الحرب في سوريا، فلن تحدث إلا بموافقة روسية، ولقد جعل الكرملين من نفسه لاعباً رئيسياً في النزاعات الإقليمية الأخرى أيضاً، بما في ذلك حقول الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط وفي ليبيا.

علاوة على ذلك، كانت سوريا أرضية نموذجية للجيش الروسي في أولى عملياته واسعة النطاق منذ الحرب الروسية مع جورجيا في عام 2008. سارت العمليات العسكرية بسلاسة أكبر مما توقعه معظم المحللين، روس أو أجانب، مما يدل على أن روسيا يمكن أن تتدخل خارج حدودها بسهولة نسبية، وأصبح هناك عوائق حقيقية لإسقاط القوة الروسية في المنطقة.

عندما دخلت روسيا الحرب في سوريا لأول مرة، تساءل بعض المراقبين الغربيين عما إذا كانت ستكون أفغانستان بوتين. لا يبدو الأمر، فالجيش الروسي يرى أن حربه في سورية حرب جيدة،

على إنهم يتعاملون مع عملياتهم في سوريا كدراسات وتجارب لتحسين الأداء في المستقبل. لا يزال من غير الممكن مناقشة الإجراءات الروسية المستمرة في أوكرانيا بشكل علني، وتعرض أداء الجيش في جورجيا في عام 2008 لانتقادات واسعة النطاق بسبب عدم الكفاءة التشغيلية، وبالتالي تعتبر سوريا نجاحًا مثاليًا للجيش الروسي.

ما الذي نجحت فيه روسيا بالضبط؟ بالتأكيد لم تنجح في إقامة السلام، ولم تسفر محادثات السلام التي توسطت فيها روسيا بين الحكومة السورية ومختلف جماعات المعارضة عن أي شيء، على الرغم من سنوات من الجهود، ولا حتى عند إنهاء القتال المستمر - لا سيما في شمال شرق سوريا. أعلن بوتين علناً أن روسيا تنسحب من سوريا، أولاً في عام 2016 ومرة أخرى في عام 2017، لكن روسيا لم تقم بأي بادرة تشير إلى الرحيل.

قارن ذلك بموقف الولايات المتحدة في سوريا، والذي يتضمن وحدة برية صغيرة تعتمد على القوات المحلية لتحملها وطأة القتال، تناقش واشنطن إستراتيجيتها للخروج منذ اليوم الذي بدأت فيه الحرب السورية، عالقة بين مطرقة الرغبة في الانسحاب من حرب لا نهاية لها والقلق من أن يؤدي ذلك إلى زعزعة استقرار البلاد.

ليس لدى الكرملين مثل هذا التناقض بشأن حربه في سوريا، ولا تعبّر "استراتيجية الخروج" عن التفكير الاستراتيجي الروسي في الشرق الأوسط، فلقد كانت النقطة هي عدم المغادرة بعد الفوز، وكان الهدف هو البقاء - جعل روسيا لاعباً رئيسياً في المنطقة، ثم الدفاع عن هذا الدور الجديد، ويرى الكرملين أن الذكرى السنوية الخامسة للتدخل الروسي في سوريا ليست وقتاً للتفكير في حرب بلا نهاية، ولكن كمناسبة للاحتفال بالنجاح على أمل أن تستمر نجاحاته لخمس سنوات أخرى.

الرابط:

[HTTPS://FOREIGNPOLICY.COM/2020/10/08/AFTER-FIVE-YEARS-OF-FIGHTING-IN-SYRIA-PUTIN-HAS-GOTTEN-WHAT-HE-WANTS](https://foreignpolicy.com/2020/10/08/after-five-years-of-fighting-in-syria-putin-has-gotten-what-he-wants)

تركيا تعزز مواقعها في إدلب للضغط على روسيا في المفاوضات

معهد دراسات الحرب ISW

ANDREW GRECO

OCTOBER 07 2020 (باللغة الإنجليزية)

خلاصة: تعزز القوات التركية مواقعها العسكرية في إدلب الخاضعة لسيطرة المعارضة كوسيلة للضغط على روسيا من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية مواتية. من المرجح أن تستمر تركيا وروسيا في التصعيد مع تجنب المواجهة العسكرية المباشرة في محاولة لكسب النفوذ في المفاوضات المستقبلية. واصلت القوات المسلحة التركية انتشارها في محافظة إدلب بين 1 أبريل / نيسان و7 أكتوبر / تشرين الأول 2020، على الرغم من توقيع تركيا لاتفاق خفض التصعيد مع روسيا في 5 مارس / آذار 2020. ولدى الجيش التركي فرقة تضم أكثر من 20 ألف جندي تم نشرهم في إدلب عبر 67 موقعًا عسكريًا حتى 7 أكتوبر / تشرين الأول. وتشمل عمليات النشر الأخيرة وحدات المشاة الآلية والمدرعات والمدفعية ذات الخبرة التي يُرجح أنها تهدف إلى العمل كرادع لهجوم نظام الأسد. وتركزت عمليات الانتشار التركية الجديدة جنوب الطريق السريع M4 في مناطق سهل الغاب وجبل الزاوية وجسر الشغور - وهي الأهداف المحتملة لهجوم النظام. من المحتمل أن تكون عمليات النشر الجديدة هذه قد أدت إلى ارتفاع إجمالي عدد القوات. تشير الأحداث اللاحقة إلى أن روسيا وتركيا لم تتوصلا إلى تسوية وتحاولان الآن الضغط على بعضهما البعض لفرض استئناف المفاوضات بشروط مواتية. بينما انخرطت القوات الروسية وقوات النظام في تصعيد حركي محدود على طول الخطوط الأمامية للضغط على تركيا، عززت تركيا مواقعها العسكرية مع القوات المسلحة التركية وحلفاءها للضغط على روسيا.

نشرت القوات المسلحة التركية وحدات مدرعة إضافية في قواعدها بالقرب من أريحا في 22 سبتمبر، وعززت سبع قوافل تابعة للقوات المسلحة التركية يبلغ مجموعها ما لا يقل عن 160 مركبة عسكرية مواقع تركية مختلفة بالقرب من أريحا وجسر الشغور في 3 و4 أكتوبر / تشرين الأول؛ وعادة لا تتجاوز قوافل إعادة الإمداد التركية 30 مركبة. كما عزز الجيش الوطني السوري المدعوم مواقعهم و "زاد من استعداداته القتالي" في جبل الزاوية في 3 و4 أكتوبر / تشرين الأول. من المرجح أن يكون هجوم النظام دون الحصول على إذن تفاوضي من تركيا مكلفًا لكلا الجانبين، نظرًا للمدفعية الكبيرة المنتشرة.

الرابط: [HTTPS://BIT.LY/3BERNTS](https://bit.ly/3BERNTS)

أسرار «حزب الله» تنفجر إلى العلن - ويتم التستر عليها - مرة أخرى - معهد واشنطن

أساف أوريون

(باللغة الإنجليزية والعربية) OCTOBER 08 2020

نص المقال: شهد الأسبوع الماضي جولة أخرى من جهود إسرائيل لكشف الأسلحة الدقيقة التي يملكها «حزب الله» والاستراتيجية التي يعتمدها منذ فترة طويلة والقائمة على الدروع البشرية داخل لبنان، بينما تمثل رد الحزب لا محالة بالإنكار والتستر. وكما أوضحت الاكتشافات الجديدة والضربات المضادة للحزب، يشكل الوضع الراهن خطراً كبيراً سواء على الشعب اللبناني أو أمن المنطقة. ورداً على ذلك، على إسرائيل والمجتمع الدولي مواصلة حملاتهم الإعلامية المكثفة وانتهاج سياسة تكاملية وتعزيز إجراءات حفظ السلام.

في مساء يوم 29 أيلول/سبتمبر، ألقى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو كلمة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عبر الفيديو. وحيث استذكر الانفجار الذي حصل في مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس، وذلك الذي هز عين قانا في 22 أيلول/سبتمبر، كشف عن وجود "مستودع سري للأسلحة" بالقرب من شركة غاز في منطقة الجناح المجاورة للعاصمة، وحث اللبنانيين على مطالبة «حزب الله» وإيران "بتدمير هذه المستودعات". وبعد فترة قصيرة، نشر "الجيش الإسرائيلي" مزيداً من التفاصيل عن موقع الحزب في الجناح إلى جانب موقعين آخرين لتصنيع صواريخ دقيقة التوجيه في منطقتي الليلكي والشويقات، وكلا المصنعين مُستتران تحت مبانٍ سكنية.

وكان هذا التسلسل للأحداث تكراراً لما حصل قبل عامين، عندما كشف نتنياهو في خطاب أدلى به في 27 أيلول/سبتمبر 2018 أمام الأمم المتحدة، حيث قال إن أسرار «حزب الله» تنفجر إلى العلن - ويتم التستر عليها - مرة أخرى، وتتمثل بوجود 3 مواقع للصواريخ الموجهة بدقة تابعة للحزب في مناطق مدنية، وبعد ذلك مباشرة أصدر "الجيش الإسرائيلي" تفاصيل تلك المواقع. وفي محاولة لدحض هذه الادعاءات، توجه وزير الخارجية اللبناني آنذاك جبران باسيل مع وفد من السفراء الأجانب إلى أحد هذه المواقع في الأول من تشرين الأول/أكتوبر، لكن إسرائيل هزأت من تلك الخطوة معتبرةً إياها تستر، وأشارت إلى أن فترة 3 أيام كانت كافية للحزب لإخلاء مصنع للصواريخ.

وهذا العام، ردّ الحزب بسرعة أكبر. فبعد مرور ساعة ونصف فقط على بدء خطاب نتنياهو عبر الفيديو أمام الأمم المتحدة، أطل الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصر الله في خطاب تلفزيوني معد مسبقاً للإعلان عن تنظيم جولة لوسائل الإعلام في الليلة نفسها "لإثبات أكاذيب نتنياهو". كما ادّعى أن المهلة الزمنية القصيرة - بدأ خطابه في الساعة 8:42 مساءً وكان موعد الجولة المقررة في تمام الساعة العاشرة مساءً - لن تكون كافية للسماح بإزالة أي صواريخ مزعومة من الموقع، مما يثبت أن الحزب لا يحتفظ فيه بأي صواريخ أساساً. وسرعان ما نشر "الجيش الإسرائيلي" على موقع تويتر إحدائيات كل موقع وكتب ساخرًا "نأمل أن يصل الصحفيون إلى الموقع قبل شاحنات نصرالله المتحركة. وكما كان متوقعاً، لم تعرض الجولة أي مشاهد مصورة تجرّمية للصواريخ - على الأقل عند النظرة الأولى.

وفي اليوم التالي، ردّ "الجيش الإسرائيلي" بنشر فيديو والمزيد من الرسوم البيانية للمعلومات التي ألفت نظرة فاحصة على لقطات الجولة، محددًا هوية عناصر «حزب الله» الذين قادوا الجولة ومشيراً إلى وجود آلات تُستخدم في صناعة الصواريخ. كما نشر فيديو مصور عبر طائرة بدون طيار لشاحنة صغيرة تنقل بين الشويفات وبرج البراجنة، حيث تمّ الكشف عن موقع رابع لتصنيع الصواريخ تحت مبنى سكني.

حمل ذكر نتنياهو لانفجار عين قانا دلالات كبيرة أيضاً، فالى جانب الأضرار الجسيمة التي ألحقها بالعديد من المنازل في المنطقة، برزت إشارات على استخدام «حزب الله» لتكتيكات الإخفاء نفسها التي اعتمدها في حالات سابقة. فقد وصفت تقارير سابقة للأمين العام للأمم المتحدة عن 4 انفجارات لأسلحة في مواقع للحزب تقع ضمن نطاق صلاحية "قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان" ("اليونيفيل") جنوب نهر الليطاني: خربة سلم في تموز/يوليو 2009، وطير فلساي في تشرين الأول/أكتوبر 2009، والشهابية في أيلول/سبتمبر 2010، وطير حرفا في كانون الأول/ديسمبر 2012.

وفي جميع هذه الحالات، قام عناصر من «حزب الله» بتطويق المواقع، ويعنف في بعض الأحيان. ففي خربة سلم، على سبيل المثال، جُرح 14 فرداً من قوات حفظ السلام وأصيبت 18 مركبة تابعة للأمم المتحدة بأضرار عندما حاولت الوصول إلى الموقع. وضمن نطاق الطوق المفروض، جرت عمليات تطهير شاملة، حيث أزال «حزب الله» بقايا أسلحة

وذخائر ونقلها إلى مكان آخر. ولم يتم السماح بالدخول إلى المواقع إلا بعد إزالة معظم الأدلة التجريبية؛ وفي بعض الحالات، تمت حتى إعادة طلاء المنشأة.

وفي خربة سلم، خلصت الأمم المتحدة إلى أن الانفجار وقع في مستودع عامل للأسلحة والذخائر تابع لـ «حزب الله». وفي طير فلساي، أفادت التقارير أن المبنى السكني الذي دمره التفجير كان مملوكاً لمسؤول محلي في الحزب واستخدم كمستودع للذخيرة، لكن كان من الصعب الحصول على أدلة تثبت وجود المتفجرات والذخيرة - فكما هو الحال مع جميع المواقع الأخرى، كانت مؤشرات التلاعب واضحة. وفي طير حرفا، تمّ جرف الأرض قبل السماح لقوات "اليونيفيل" بالدخول إليها بعد مرور ساعتين (على الرغم من أن إسرائيل راقبت عملية التجريف بطائرات بدون طيار). مع ذلك، وجد المحققون ما يكفي من "شظايا الذخائر المعدنية" للاستنتاج بأن الانفجار نتج عن "تفجير كمية كبيرة من المتفجرات"، في إشارة إلى انتهاك مباشر لـ "قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701". ومع ذلك، فقد رفض "الجيش اللبناني" طلب "اليونيفيل" بالتنقيب في الموقع، حيث يشارك مع «حزب الله» مصلحته في التخفيف من انعكاسات الانكشاف والتداعيات السياسية.

غير أن تنظيف الشهابية استغرق وقتاً أطول على ما يبدو، حيث مُنعت قوات "اليونيفيل" من الدخول لأكثر من 24 ساعة. وحتى عندما كان «حزب الله» يطوّق الموقع، زعمت قوات "اليونيفيل" أنها "متواجدة في المكان"، في حين أنها في الواقع شكلت ببساطة "حلقة زرقاء" خارجية بعيدة نوعاً ما حول "الحلقة الحمراء" الداخلية التي رسمها "الجيش اللبناني" وفقاً للإجراءات التشغيل القياسية. والتقطت الطائرات الإسرائيلية بدون طيار التي كانت تحلق في سماء المنطقة صورة واضحة لـ "الحلقة الصفراء" الأكثر عمقاً غير المصرح عنها التي رسمها «حزب الله»، حيث كان لا يزال يحظر على عناصر "الجيش اللبناني" و"اليونيفيل" الدخول، وكان عشرات الأشخاص يزيلون بعجلة أغراضاً مشبوهة ويحملونها في شاحنات. وقدم "الجيش الإسرائيلي" لقائد قوات "اليونيفيل" تحديثات في وقتها الفعلي حول هذه الأنشطة طوال الليل، ومع ذلك خرجت الشاحنات من الموقع دون عوائق، متجهةً إلى مسجد في النبطية عبر نهر الليطاني.

تجدد الملاحظة أن انفجار عين قانا الشهر الماضي حصل خارج نطاق مسؤولية قوات "اليونيفيل"، ومع ذلك سعى «حزب الله» إلى التستر عليه. وفي تقرير نشرته قناة "الجزيرة" حول الحادث، ذكرت مصادر من الحزب بأن الانفجار نتج عن 'عطل فني' في مستودع لأسلحتهم" - لكنها زعمت لاحقاً أن "المبنى يعود لمركز نزع ألغام مرتبط بـ

«حزب الله». وبعدها، تحجج الحزب بالذريعة نفسها لحادثة طير حرفا وعلى وجه التحديد عندما أعلن أن الانفجار نتج عن "مخلفات متفجرة من حرب 2006". في هذا الإطار، ذكرت قناة "بي بي سي" أن وحدة من الجيش وصلت إلى موقع الانفجار "فور" وقوعه "وفتحت تحقيقاً"، غير أن قناة "الجزيرة" أفادت أن "عناصر من «حزب الله» ضربوا طوقاً أمنياً حول منطقة الانفجار".

ومن المثير للاهتمام، أنه قبل أكثر من 7 أسابيع على حادثة عين قانا، غرد شخص باللغة العربية على موقع "تويتر" يصف نفسه بأنه صحفي مقيم في النرويج، بأن القرية تضم وحدة هندسية لـ «حزب الله»، وأن الحزب كان يستخدم عدة مساكن لتصنيع شحنات متفجرة وتخزين أطنان من المواد المتفجرة منذ عام 2008، تحت غطاء معامل الألبان. وحيث نُشرت التغريدة بعد فترة وجيزة من انفجار مرفأ بيروت، انتهت بالتحذير من أن أي انفجار في هذا المصنع قد يؤدي إلى كارثة بشرية كبيرة في عين قانا. وعند وقوع الانفجار في النهاية، أصدرت "الوكالة الوطنية للإعلام" اللبنانية المملوكة للدولة بياناً نموذجياً لصرف الانتباه شددت فيه على أن الحادثة تزامنت مع طيران إسرائيلي "كثيف".

لم يُظهر رد فعل «حزب الله» الفوري إزاء التحدي الذي طرحه نتياهو تحسّن وقت رده على المستوى التكتيكي فحسب، بل بشكل أساسي في الضغوط الاستراتيجية الهائلة التي يواجهها حالياً. فبعد مأساة المرفأ، أصبح الحزب أكثر انسجاماً مع الغضب الشعبي المتزايد بشأن استراتيجيته القاضية بتخزين الأسلحة والذخائر في المناطق المأهولة بالسكان. وكانت كلمات نتياهو موجهة إلى ذلك الوتر الحساس، ويشير رد «حزب الله» الفوري بتنظيم "جولة لوسائل الإعلام" إلى أنه أوصل الرسالة المطلوبة. وفي الوقت نفسه، فإن الطريقة التي عرضت بها إسرائيل أدلتها منحت الحزب مجالاً ليظهر بمظهر الفائز في الجولة الأولى من حملة الاتهامات المتبادلة هذه. وانطوى مقطع الرسوم المتحركة لشريط الفيديو الذي نشره "الجيش الإسرائيلي" على صور لصواريخ، كما أن كلمات نتياهو غير الدقيقة (التي تراوحت من "مستودع أسلحة سري" إلى "مصنع للصواريخ" إلى "مستودع للمتفجرات الصاروخية") بعيدة عن المصطلحات المستخدمة عادةً من قبل الجيش ("مواقع تصنيع الصواريخ")، مما سمح لـ «حزب الله» بتركيز الجولة على عدم وجود صواريخ فعلية في الموقع. ولم يتضح بعد ما إذا كان هذا الأمر قد برأ الحزب في نظر الجمهور، ولا سيما بعد الردّ السريع لـ "الجيش الإسرائيلي" على هذه الخطوة.

ولا تتعلق حرب المعلومات هذه بكسب القلوب والعقول على المستوى الاستراتيجي والسياسي فحسب، بل لها تداعيات أيضاً على المستويين العسكري والعملياتي، حيث تسعى جهود الاستخبارات الإسرائيلية باستمرار لاختراق الجهود الأمنية العملياتيّة لـ «حزب الله» كونه منظمة عسكرية سرية. فأى كشف لموقع عسكري تابع للحزب - سواء من خلال عمليات كشف علنية أو تفجيرات ذاتية - يُرغم الحزب على مواجهة معضلات على كل من هذه الجبهات، بينما يثير في الوقت نفسه مخاطر استخباراتيّة على إسرائيل.

على سبيل المثال، اضطرت السلطات إلى رفع السرية عن بعض المواد بهدف فضح المواقع التي أشار إليها نتنياهو. وفي حين من المرجح أن تعرقل هذه الخطوة مشروع الصواريخ الدقيقة لـ «حزب الله» وتحفز الإخلاء الكامل لهذه المواقع، إلا أنها تشكل أيضاً مخاطر على المصادر والأساليب الإسرائيلية. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه الخطوة بشكل فعال في إزالة هذه المواقع من لائحة "الجيش الإسرائيلي" لـ "المجهولين المعلومين" لدى العدو وللأهداف المحتملة للضربات المستقبلية. غير أنه في الوقت نفسه، أدّى قرار «حزب الله» بتبرئة نفسه من خلال جولة لوسائل الإعلام إلى منح إسرائيل من دون قصد معلومات استطلاعية داخلية مجانية في منطقة الجناح، وبالتالي أظهر الكشف العلني اللاحق لـ "الجيش الإسرائيلي" معرفة عميقة من الداخل بعناصر الحزب ومشروعه الخاص بالصواريخ. ومن شأن أي منظمة سرية تواجه مثل هذا الانكشاف أن تبحث عن خروقات أمنية حقيقية ووهامية، فتمنح خصومها المزيد من المكاسب الاستخباراتيّة.

تفاقت المشاكل العميقة الكامنة وراء هذه التكتيكات لجمع المعلومات على مر السنين؛ فلا يزال يتعين على لبنان والمجتمع الدولي التنبيه إلى واقع أن «حزب الله» يحتفظ بترسانته العسكرية وسياسته الخارجية خارج سيطرة الحكومة؛ وينشر قواته وأسلحته في مناطق مأهولة بالسكان، معرضاً بالتالي المدنيين لمخاطر تهدد سلامتهم وجاعلاً منهم دروعاً بشرية في حال اندلاع حرب أخرى؛ ويستمر في تطوير صواريخ دقيقة وغيرها من التهديدات المتطورة الأخرى التي قد تدفع بإسرائيل إلى اتخاذ إجراءات وقائية. وقد يؤدي قبول اللبنانيين والمجتمع الدولي بترسانة «حزب الله» المزروعة في الأحياء وآليات التغطية إلى إرجاء الرد المناسب حتى فوات الأوان. وحتى الآن، عجزت آليات الأمم المتحدة عن معالجة هذه المشاكل حتى في الجنوب، حيث تلتزم قوات "اليونيفيل" بمساعدة "الجيش اللبناني" على ضمان حصر الأسلحة العسكرية بيد أجهزة الدولة.

وإحدى الخطوات التي قد تساهم في تخفيف خطر الموت المحقق بالمدنيين اللبنانيين هو وضع حدّ للتمييز الخاطئ بين "الجناح الإرهابي" و"الجناح السياسي" لـ «حزب الله». وكانت ألمانيا قد انضمت إلى الولايات المتحدة وبريطانيا في تصنيف الحزب بفرعيه منظمة إرهابية، لكن فرنسا تتعاون الآن بشكل أكبر وأكثر علنيةً مع الشخصيات السياسية المنتمجة إلى الحزب، آملةً على ما يبدو أن يؤدي إطفاء شرائح اللحم إلى هذا النمر إلى تحويله بأعجوبة إلى آكل أعشاب. وخلال المرحلة القادمة، يجب دمج المزيد من العناصر العسكرية والأمنية في الجهود التي تقودها فرنسا لتنفيذ إصلاحات في لبنان.

والخطوة الرئيسية الأخرى هي مواجهة استراتيجية الدرع البشري لـ «حزب الله» من خلال فرض عقوبات على أعضاء الحزب وشخصيات لبنانية أخرى تسهّل تنفيذ هذه الاستراتيجية، بما فيها عناصر من "الجيش اللبناني". علاوةً على ذلك، إذا وقعت انفجارات إضافية في جنوب الليطاني، يجب أن تصر قوات "اليونيفيل" على دخول المواقع فوراً وتسيير طائرات بدون طيار أو مروحيات فوقها. فذريعة "الملكية الخاصة" التي يستخدمها لبنان و «حزب الله» بشكل متزايد لمنع قوات حفظ السلام من دخول المواقع تتعارض مع مهمة الأمم المتحدة في حماية المدنيين ويجب تجاوزها. ويشمل التفسير الضيق للأمم المتحدة لهذه المهمة التصرف ضدّ التهديدات الوشيكة فقط، ولكن التهديدات التي تبدو غير وشيكة قد تكون مميتة بنفس القدر عندما يتمّ إهمالها لفترة طويلة.

وربما الأهم من ذلك هو أن قضية منطقة الجناح قد كشفت ضعف «حزب الله» أمام السخط الشعبي إزاء سلوكه الخطر. لذلك يجب على إسرائيل وحلفائها زيادة الضغوط السياسية على الحزب من خلال كشف أسرارهم وأكاذيبهم وجرائمهم بشكل متكرر وموثوق ومزعزع على نحو أكبر - وليس فقط مرة واحدة كل عامين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بل كجزء من حملة مستمرة.

الرباط:

[HTTPS://BIT.LY/3NKEBQE](https://bit.ly/3NKEBQE)

الوعد الزائف بتغيير النظام... لماذا تستمر واشنطن بالفشل في الشرق الأوسط -

FOREIGN AFFAIRS

PHILIP H. GORDON

2020 07 OCTOBER (باللغة الإنجليزية)

خلاصة:

منذ خمسينيات القرن الماضي، حاولت الولايات المتحدة طرد الحكومات في الشرق الأوسط الكبير مرة كل عشر سنوات. ولقد فعلت ذلك في إيران، وأفغانستان (مرتين)، والعراق، ومصر، وليبيا، وسوريا - وهي قائمة لا تتضمن سوى الحالات التي كانت فيها إزالة زعماء دولة ما وتحويل نظامها السياسي أهدافاً لسياسة الولايات المتحدة وبذلت واشنطن جهوداً متواصلة لتحقيقها. تباينت الدوافع الكامنة وراء هذه التدخلات على نطاق واسع، مثلها مثل أساليب واشنطن: في بعض الحالات دعم انقلاب، وفي حالات أخرى غزو واحتلال بلد، وفي حالات أخرى الاعتماد على الدبلوماسية والخطاب والعقوبات.

ومع ذلك، هناك قاسم مشترك لجميع هذه المحاولات وهو الفشل. في كل حالة، بالغ صانعو السياسة الأمريكيون في تقدير التهديد الذي تواجهه الولايات المتحدة، وقللوا من أهمية تحديات الإطاحة بالنظام، واحتضنوا التأكيدات المتفائلة من المنفيين أو الجهات الفاعلة المحلية مع القليل من القوة. في كل حالة باستثناء حالة سوريا (حيث احتفظ النظام بالسلطة)، أعلنت الولايات المتحدة النصر قبل الأوان، وفشلت في توقع الفوضى التي ستنتج حتماً بعد انهيار النظام، ووجدت نفسها في نهاية المطاف تحمل تكاليف بشرية ومالية ضخمة لعقود.

لماذا يكون تغيير النظام في الشرق الأوسط بهذه الصعوبة؟ ولماذا يستمر قادة ونقاد الولايات المتحدة في التفكير في أنه يمكنهم فهم الأمر بشكل صحيح؟ لا توجد إجابات سهلة لهذه الأسئلة، ومن المهم الاعتراف بأنه في كل حالة، كانت بدائل تغيير النظام غير مغرية. لكن بينما يفكر صانعو السياسة في الولايات المتحدة في تحديات التعامل مع هذه المنطقة المزعجة، يجب أن يروا أنماط سوء التقدير التي جعلت تغيير النظام مراراً وتكراراً أمراً مغرياً للغاية وكانت النتائج كارثية.

في عام 2011، بينما كان كبار المسؤولين يناقشون ما إذا كان ينبغي على الولايات المتحدة استخدام القوة العسكرية ضد الحاكم الليبي معمر القذافي، ذكر وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس - العضو الأكثر خبرة في فريق الأمن القومي للرئيس باراك أوباما - زملائه بأنه "عندما ابدأ حربًا لا تعرف أبدًا كيف ستسير الأمور". كان لتغيير النظام في الشرق الأوسط عواقب غير متوقعة وغير مرحب بها. ربما كان أقوى مثال على هذه الظاهرة هو الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، عندما أنهت واشنطن حكم صدام حسين، لكنها أيضًا عززت وجود إيران عن غير قصد، وغذت الجهاد، وأظهرت للديكتاتوريين في جميع أنحاء العالم القيمة المحتملة لامتلاك أسلحة نووية (لردع مثل هذه الغزوات)، وزاد الشكوك في جميع أنحاء العالم حول القوة الأمريكية، وأثار استياء الرأي العام الأمريكي بشأن التدخل العسكري لعقود قادمة.

في عام 2011، أدت الإطاحة بالقذافي المدعومة من الولايات المتحدة والانهيال اللاحق للدولة الليبية إلى عنف واسع النطاق، وسمح بانتشار الأسلحة في جميع أنحاء المنطقة، وفاقم عدم الاستقرار في تشاد ومالي المجاورتين، وعزز عزم روسيا على عدم السماح مرة أخرى لأمن الأمم المتحدة. على المجلس إصدار قرار من شأنه تسهيل تغيير النظام كما فعل في حالة ليبيا. كان المدافعون عن تغيير النظام في ليبيا يأملون في أن تؤدي الإطاحة بالقذافي إلى دفع دكتاتوريين آخرين إلى الموافقة على ترك السلطة أو معاناة مصير القذافي. في الواقع، كان للتدخل تأثير معاكس. ففي سوريا، على سبيل المثال، شاهد الرئيس بشار الأسد القذافي يُعذب بوحشية ويقتل على يد الثوار الليبيين وقرر قمع خصومه بقسوة، وخلق فرصة للجهاديين، الذين امتدوا بعد ذلك إلى العراق المجاور وقوضوا الحكومة هناك.

أثبتت محاولة الولايات المتحدة وغيرها للإطاحة بالأسد من خلال دعم المعارضة أنها أكثر كارثية. مع إصرار روسيا وإيران على إبقاء الأسد في السلطة، لم تؤد سنوات من المساعدة العسكرية الخارجية للمعارضة السورية إلى الإطاحة بالأسد على النحو المنشود بل أدت بدلاً من ذلك إلى تصعيد نظامه ورعائه الأجانب، مما أدى إلى تأجيج حرب أهلية شرسة، ومأساة إنسانية، وموجات لجوء على نطاق لم نشهده منذ الحرب العالمية الثانية (والتي تسببت بدورها في رد فعل شعبي عنيف في أوروبا)، وانفجار التطرف الجهادي. كانت الرغبة في إسقاط الأسد القاتل مفهومة، لكن عواقب المحاولة والفشل في القيام بذلك - جزئيًا لأنه لم يكن لدى أحد الرغبة في

غزو واحتلال سوريا بعد أقل من عقد من وقوع كارثة العراق - أثبتت أنها أسوأ من عدم المحاولة على الإطلاق.

جوهر المشكلة هو أنه كلما تم تدمير نظام قائم (أو حتى إضعافه بشكل كبير من قبل قوى خارجية، كما في سوريا)، ينشأ فراغ سياسي وأمني ويبدأ صراع على السلطة. في ظل غياب الأمن، لا يشعر الناس بأي بديل سوى تنظيم أنفسهم وتسليح أنفسهم والتوجه إلى شبكات القرابة والقبائل والطوائف بحثًا عن الأمان، مما يفاقم الطائفية والخصومات الداخلية ويؤدي أحيانًا إلى المطالبة بالانفصال. في الفترة التي تسبق التدخل، تشكل المجموعات التي لديها القليل من القواسم المشتركة ائتلافات ملائمة. لكن بمجرد سقوط النظام، سرعان ما ينقلبون على بعضهم البعض. في كثير من الأحيان، تسود الجماعات الأكثر تطرفًا أو عنفا ويتم تهميش القوى الأكثر اعتدالا أو براغماتية؛ حتمًا، يعمل المستبعدون عن السلطة لتقويض من استولوا عليها. عندما حاولت الولايات المتحدة ملء الفراغ بنفسها، كما فعلت في العراق وأحيانًا في أفغانستان، وجدت نفسها هدفًا للسكان المحليين والدول المجاورة التي تقاوم التدخل الأجنبي وانتهى بها الأمر بالتضحية بآلاف الأرواح وإنفاق تريليونات من الدولارات على الرغم من أنها ما زالت تفشل في خلق الاستقرار.

لا يؤدي الفراغ الأمني الناجم عن تغيير النظام إلى نشوء صراع على السلطة داخل الدول فحسب، بل يولد دائمًا منافسة لا تعرف الرحمة بين الخصوم الإقليميين أيضًا. عندما تسقط الحكومات (أو يبدو من المرجح أنها قريبة من السقوط)، فإن القوى الإقليمية وحتى العالمية تندفع بالمال والسلاح وفي بعض الأحيان القوة العسكرية المباشرة لوضع وكلائها في السلطة وجذب البلاد إلى فلكها. لم يكن تأكيد وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس المتكررة في وقت قريب من حرب العراق أن سعي واشنطن لتحقيق "الاستقرار على حساب الديمقراطية" في الشرق الأوسط لم يكن صحيحًا على نطاق واسع. ولكن اتضح أن لها نتيجة طبيعية - وهي أن السعي لتحقيق الديمقراطية على حساب الاستقرار قد لا ينتج عنه أي منهما، ولكن بتكلفة أعلى.

حتى الزعماء (الأصدقاء المزعومون) الذين عينتهم الولايات المتحدة لم يتصرفوا دائمًا وفقًا لرغبات واشنطن. ففي المحصلة لديهم مصالحهم المحلية الخاصة التي تدعو للقلق، وغالبًا ما يتعين عليهم الوقوف في وجه القوى الخارجية لتعزيز شرعيتهم. في كثير من الأحيان، تحدوا واشنطن في مجموعة من القضايا المحلية والدولية، مدركين أن رعاتهم الأمريكيين ليس لديهم خيار سوى الاستمرار في دعمهم. وبعيدًا عن

ممارسة التأثير الإيجابي على هؤلاء القادة ومساعدة الولايات المتحدة في التغلب على هذه التحديات، فإن العديد من اللاعبين الإقليميين والعالميين يفعلون العكس تمامًا. على مدى عقود، ساعدت باكستان في إحباط جهود الولايات المتحدة لتحقيق الاستقرار في أفغانستان. قوضت إيران الجهود الأمريكية في العراق من خلال دعم الميليشيات الشيعية المتطرفة. تمزقت ليبيا بسبب تنافس قوى خارجية تدعم وكلاء متنافسين. وفي سوريا، استجابت روسيا وإيران - اللتان عقدتا العزم على تقويض تغيير النظام الذي ترعاه الولايات المتحدة جزئيًا خشية أن يحصل الأمريكيون على فكرة تجربته يومًا ما في موسكو أو طهران - على كل تصعيد أمريكي بتصعيد مضاد من جانبهم. غالبًا ما ينجح هؤلاء المفسدون الإقليميون لأن لديهم نفوذًا محليًا أكبر وأكثر عرضة للخطر من الولايات المتحدة، ومن الأسهل بكثير إحداث الفوضى بدلًا من منعها.

سعت التدخلات الأمريكية الأخيرة في الشرق الأوسط إلى استبدال الأنظمة الاستبدادية بحكومات ديمقراطية. ولكن حتى لو كانت هذه الإجراءات قد تجنبت بطريقة ما المزالق التي تشكلها الفراغات الأمنية، والمقاومة الشعبية، والوكلاء غير الموثوق بهم، فمن غير المرجح أن ينعوا في الديمقراطيات الجديدة. على الرغم من عدم وجود وصفات واضحة للتطور الديمقراطي، تشير الأبحاث العلمية المكثفة إلى أن المكونات الرئيسية تشمل درجة عالية من التنمية الاقتصادية؛ تجانس عرقي وسياسي وثقافي مهم (أو على الأقل عامل وطني مشترك)؛ والوجود السابق للمعايير والممارسات والمؤسسات الديمقراطية. للأسف، تفتقر دول الشرق الأوسط المعاصر إلى كل هذه السمات. لا يعني أي من هذا أن الديمقراطية مستحيلة هناك أو أن الترويج للديمقراطية لا ينبغي أن يكون طموحًا أمريكيًا. لكنها تشير إلى أن السعي لتغيير النظام في الشرق الأوسط على أمل أن يؤدي ذلك إلى التطور الديمقراطي هو تفكير قائم على التمنيات والرغبات فقط.

إن الرغبة الأمريكية العميقة الجذور في حل المشاكل في الشرق الأوسط هي رغبة صادقة من نواح كثيرة، لكنها قد تكون خطيرة أيضًا. الحقيقة المرة - التي أظهرتها عقود من التجارب المؤلمة في المنطقة - هي أن هناك بعض المشاكل التي لا يمكن حلها بالكامل ومحاولة حلها في بعض الأحيان تجعل الأمور أسوأ.

جزء من المشكلة هو أن صانعي السياسة في الولايات المتحدة غالبًا ما يفتقرون إلى فهم عميق للبلدان المعنية، مما يجعلها عرضة للتلاعب من قبل الأحزاب التي لها مصالحها الخاصة. وأشهر مثال على ذلك هو المنفى العراقي أحمد الجلبي، الذي

ساعد في إقناع كبار المسؤولين في إدارة جورج دبليو بوش بأن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل وأن القوات الأمريكية سيتم الترحيب بها كمحررة في العراق. بعد سنوات من الغزو، ألقت السلطات العراقية القبض على الجلبي بتهمة التزوير والعمل على النهوض بمصالح إيران. حدثت سيناريوهات مماثلة في ليبيا وسوريا وأماكن أخرى، حيث أخبر المنفيون (أصحاب النوايا الحسنة) الأمريكيين وغيرهم بما يريدون سماعه من أجل كسب دعم أقوى دول العالم. في جميع الحالات، أدى ذلك إلى حسابات خاطئة هائلة حول ما سيحدث في أعقاب التدخل الأمريكي وكان للتفاؤل المفرط نتائج كارثية.

يواصل الأمريكيون أيضًا التعويل على التجربة عندما يتعلق الأمر بسياسة الشرق الأوسط بسبب الميل المستمر إلى التقليل من قدر الموارد والالتزام اللازم للتخلص من نظام معاد، وتحقيق الاستقرار للوضع بمجرد إزالته. لكن عقودًا عديدة من الخبرة تظهر أن الأنظمة الاستبدادية لا تتخلى عن السلطة أبدًا في مواجهة العقوبات الاقتصادية وحدها (التي تضر الشعوب أكثر من القيادات) أو حتى في مواجهة كميات متواضعة من القوة العسكرية. كان العديد من حكام الشرق الأوسط على استعداد للمخاطرة بل وحتى فقدان حياتهم بدلًا من التخلي عن سلطتهم طواعية. والنتيجة هي أنه عندما تريد الولايات المتحدة التخلص من هؤلاء القادة، يجب أن تذهب إلى ما هو أبعد من العلاجات منخفضة التكلفة التي يقترحها غالبًا مؤيدو تغيير النظام، مثل تطبيق مناطق حظر الطيران، وشن الضربات الجوية، وتوفير الأسلحة إلى معارضة. بدلًا من ذلك، هناك حاجة لعمليات نشر عسكرية أمريكية كبيرة لإزاحة مثل هؤلاء القادة، وحتى بعد رحيلهم، يثبت دائمًا أن التعامل مع التداعيات أكثر تكلفة بكثير مما يقترحه أنصار تغيير النظام. وعلى الرغم من أن المسؤولين في واشنطن يفترضون غالبًا أن الشركاء الإقليميين أو الدوليين سيساعدون في تحمل الأعباء وتحمل تكاليف تغيير النظام، إلا أن هذا نادرًا ما يحدث في الواقع.

أيد معظم الأمريكيين في البداية غزو كل من أفغانستان والعراق. ومع مرور الوقت، استنتجت الأغلبية أن كلا التدخلين كانا أخطاء. وبالكاد كان هناك أي دعم شعبي للتدخل أو عمليات حفظ السلام في ليبيا وسوريا. ففي جميع الحالات، بسبب تصاعد المشاكل وارتفاع التكاليف، اختفى الدعم الشعبي الضروري للنجاح.

في المستقبل، قد تكون هناك حالات يكون فيها الإرهاب الجماعي، أو الإبادة الجماعية، أو الهجوم المباشر على الولايات المتحدة، أو دولة تستخدم أو تنتشر أسلحة نووية تجعل فوائد إزالة نظام تهديد تتجاوز التكاليف. ولكن إن مثل هذه الحالات ستكون نادرة

إلى معدومة، وحتى في حالة وجودها، ستكون هناك مطالبة بالحدز والصدق والنزاهة بشأن التكاليف والعواقب المحتملة.

إن تغيير النظام سيغري واشنطن على الدوام. وطالما هناك دولاً تهدد المصالح الأمريكية وتسيء معاملة شعبها، فإن القادة والمحللين الأمريكيين سوف ينجذبون بشكل دوري نحو فكرة أن الأمريكيين يمكنهم استخدام قوتهم العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية التي لا مثيل لها للتخلص من الأنظمة السيئة واستبدالها بنظام أفضل منها. ومع ذلك، فإن ال الطويل والمتنوع والمأساوي لتغيير النظام المدعوم من الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يشير إلى أن مثل هذه الإغراءات - مثل معظم الحلول السريعة التي تحدث في الحياة والسياسة - يجب مقاومتها والتفكير ببدائل لها. في المرة القادمة التي يقترح فيها قادة الولايات المتحدة التدخل في المنطقة للإطاحة بنظام معاد، يمكن الافتراض بأمان أن مثل هذا المقترح سيكون أقل نجاحًا وأكثر تكلفة ومليئًا بالعواقب غير المقصودة.

الرابط: [HTTPS://WWW.FOREIGNAFFAIRS.COM/ARTICLES/MIDDLE-EAST/2020-10-07/FALSE-PROMISE-REGIME-CHANGE](https://www.foreignaffairs.com/articles/middle-east/2020-10-07/false-promise-regime-change)

يسلط التواصل الروسي مع الأكراد السوريين الضوء على نهج المسار المزدوج

ALMONITOR**ANTON MARDASOV****2020 09 OCTOBER (باللغة الإنجليزية)****نص الخبر:**

بينما تلقي روسيا باللوم على الولايات المتحدة في صب الزيت على نار الانفصالية الكردية، فإنها تدعو الأكراد السوريين إلى إرساء أسس الإصلاح الدستوري، وذلك لاحتواء الصراع في الأراضي التي فقدت دمشق السيطرة عليها منذ فترة طويلة.

حدّر وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف خلال مؤتمر صحفي في 5 أكتوبر/ تشرين الأول من خطر تصعيد المشكلة الكردية بسبب المحاولات الأمريكية "لإقامة حكم ذاتي كردي". قبل ذلك، كانت وزارة الخارجية الروسية قد علقت على زيارة مفاجئة في 20 سبتمبر قام بها السفير جيمس جيفري، المبعوث الأمريكي الخاص لسوريا، إلى شمال شرق سوريا، واصفة إياها بأنها دليل على "تجاهل القانون الدولي"، وعقد الدبلوماسي الأمريكي اجتماعات هناك مع ممثلين عن كل من المجلس الوطني الكردي وحلفاء تركيا وعشيرة البرزاني العراقية وحزب الوحدة الوطنية الكردية.

وتزامنت زيارة جيفري مع الإعلان عن تشكيل المرجعية الكردية العليا المكلفة بوضع استراتيجية سياسية شاملة للحركة الكردية في سوريا. وبالتالي كان من المتوقع أن تلوم وزارة الخارجية الروسية واشنطن على صب الزيت على نار الانفصالية الكردية. كما جددت موسكو دعوتها للأكراد للمساهمة في إرساء أسس الإصلاح الدستوري، ليس فقط في سياق اللجنة الدستورية في جنيف ولكن أيضاً في إطار الحوار المباشر مع دمشق.

تعتقد المؤسسة الدبلوماسية الروسية أن هذا يمكن أن يساعد في احتواء الصراع في المناطق التي فقدت دمشق السيطرة عليها منذ فترة طويلة. ومع ذلك، بينما أوضحت روسيا أنه لا توجد تسوية ممكنة دون التعامل مع الرئيس بشار الأسد، السلطة السياسية الوحيدة في سوريا التي أنقذتها موسكو من نيران الثورة، فإنها مع ذلك تكافح لتحديد الدور الذي قد يلعبه الأكراد في الحرب والعملية السياسية.

في وقت مبكر من كانون الثاني (يناير) 2016، واصلت موسكو محاولات جلب مجلس سوريا الديمقراطية، الجناح السياسي لقسد، تحت رعاية مجموعة موسكو التي يقودها قدرى جميل. وكانت هذه الخطوة منطقية منذ أن واجه الأعضاء الأكراد في منصة القاهرة في ذلك الوقت معارضة من مجموعة الرياض.

في بداية عام 2020، ظهرت تقارير تشير إلى أن المجلس الكردي الديمقراطي قد ينضم إلى منصة القاهرة لتمثيله في اللجنة الدستورية. في نهاية شهر أغسطس، بعد وقت قصير من اجتماع إلهام أحمد مع قدرى جميل في روسيا لتوقيع مذكرة تفاهم، ترددت شائعات عن انضمام المجلس إلى مجموعة موسكو أيضًا. مر توقيع المذكرة في روسيا دون أن يلاحظه أحد، إلا أنها حظيت باهتمام العديد من الخبراء الأجانب الذين لاحظوا أحد بنود الوثيقة التي تنص على ضرورة دمج قوات سوريا الديمقراطية في الجيش السوري. كانت هذه، بالفعل، هي النقطة التي طورتها موسكو عندما جمعت خارطة الطريق للوساطة بين دمشق والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. جاءت تلك الجهود بعد فشل الكرملين في فرض نفس صيغة المصالحة على الأكراد كما فعل في جنوب غرب سوريا خلال فترة عدم الاستقرار، حيث أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عزمه سحب القوات من سوريا. ومع ذلك، فإن اللجنة الدستورية، التي تشكلت بعد عامين من الإعلان عن المبادرة لأول مرة خلال المؤتمر الوطني في سوتشي، لم تبدأ بعد بعمل حقيقي، وليس من الصعب معرفة السبب. النظام في دمشق ليس حريصاً على توحيد سيادته ويعتبر نفسه منتصراً في الحرب الأهلية.

لا تستطيع موسكو الاعتراف مباشرة بأن العملية السياسية التي كانت تروج لها خلال السنوات القليلة الماضية هي مجرد لعبة تقليد، وكذلك دعواتها للنظام لتنفيذ "جميع الإصلاحات السياسية اللازمة". كما أن محاولات روسيا لبسط نفوذها في منطقة الفرات من خلال إنشاء قواعد جديدة والدخول في "حروب برية" مع الدوريات الأمريكية تصطدم بعقبات. لا يمكن أن يُنظر إلى روسيا على أنها عامل تمكين لسلوك دمشق المزعزع للاستقرار في شرق سوريا، لأن هذا من شأنه أن يقوض وضعها كوسيط متساوي البعد في المنطقة.

ومن هنا جاء نهج موسكو ذي المسار المزدوج فهي تحاول إبقاء أعينها على الكرة وكسب دعم أكبر عدد ممكن من الجماعات العرقية في منطقة الفرات. بعد زيارة جيفري إلى سوريا بوقت قصير، قام أحمد الجربا بزيارة موسكو للقاء لافروف. اكتسب الجربا، الذي كان ضيقاً متكرراً في العاصمة الروسية، سمعة كقناة للمصالح الروسية في شرق سوريا. ساعدت جهوده موسكو في جمع ممثلين عن القبائل السورية في مؤتمر سوتشي الوطني، مما أضفى مصداقية على

ادعاء الكرملين بأن عملية صياغة دستور جديد تتم بطريقة شاملة وتشمل مجموعات عرقية مختلفة.

بالتوازي مع ذلك، تتطلع روسيا إلى الاستفادة من رغبة الولايات المتحدة وأوروبا والأنظمة الملكية السنية في إشراك الأكراد في الحوار السياسي. دافع موسكو للانخراط ليس له علاقة بالتوصل إلى تسوية سياسية فقط بل اهتمام عملي بإبرام صفقات مع قوات سوريا الديمقراطية، التي تسيطر على حقول النفط وحوالي 70% من حقول المحاصيل. صحيح أن العلاقات بين الأكراد والقبائل المحلية متوترة، وإلى حد كبير التأثير الأمريكي هو الذي يمنع تلك التوترات من الاشتعال. **ومع ذلك، فإن محاولات المخابرات السورية لبث الفتنة بين الأكراد والقبائل كانت إلى حد كبير غير مثمرة.** حقيقة الأمر أنه في ظل الظروف الحالية يمكن للسكان المحليين الاعتماد على حصتهم من الكعكة الاقتصادية من بيع الموارد لكنهم يخشون حرمانهم من تلك العائدات في ظل نظام الأسد.

هناك المزيد من العوامل التي يبدو أن موسكو تغض الطرف عنها عند التعامل مع القضية الكردية. أولاً، لا يزال حزب الاتحاد الديمقراطي يتذكر رفض موسكو منح اللجوء لزعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان في عام 1998. ثم الصفقات الروسية التركية بشأن المناطق العازلة، ولا سيما في عفرين. ثانياً، كثفت دمشق وأنقرة، على الرغم من كونهم خصمين، المحادثات بشأن المسألة الكردية منذ عام 2016، بما في ذلك المحادثات على منصات مستقلة، على سبيل المثال في الجزائر. ثالثاً، لا تخلو صفقات المصالحة التي ترعاها روسيا بين النظام واللاعبين الآخرين في سوريا من المحاذير. أحد الأمثلة على مثل هذه الاتفاقية المتعلقة بالأراضي الواقعة في الجنوب الغربي أدى إلى انخفاض مستوى معيشة السكان المحليين، فضلاً عن تدمير المؤسسات المحلية مثل المجالس المحلية وتراجع أنشطة المنظمات غير الحكومية. في ضوء ذلك، يُنظر إلى تصريحات لافروف بأن الحوار مع دمشق هو السبيل الوحيد لحماية حقوق الأكراد على أنها مجرد تصريحات سياسية قد يفشل النظام السوري في التمسك بها. علاوة على ذلك، ليس الأمر كما لو أن دمشق قدمت للأكراد طريقاً للحصول على الجنسية السورية أو نظرت في آرائهم ومطالبهم قبل الحرب.

يقوم حزب الاتحاد الديمقراطي بالمحافظة صورته في أعين اللاعبين الأجانب ويحاول الابتعاد عن حزب العمال الكردستاني، مع إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة. لكن لا حزب الاتحاد الديمقراطي ولا حزب العمال الكردستاني مهتمان بظهور نظام ثنائي في شرق سوريا، كما هو الحال في العراق، حيث تم تقاسم السلطة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

وبحسب المصدر، فإن السياسة الروسية المتمثلة في وضع أقدامها في كلا المعسكرين تزعج جميع الأكراد بغض النظر عن ولاءاتهم السياسية. ومع ذلك، لا يزال الأكراد ينظرون إلى الروس على أنهم ذوو قيمة كموازن في النموذج السياسي الناشئ.

الرابط:

[HTTPS://WWW.AL-MONITOR.COM/PULSE/ORIGINALS/2020/10/RUSSIA-SYRIA-KURDS-OUTREACH-LAVROV-ASSAD-TURKEY-DUAL-TRACK.HTML](https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/10/ruussia-syria-kurds-outreach-lavrov-assad-turkey-dual-track.html)



عقباً على طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة في سورية

CARNEGIE

أسعد العشي, سياد ألهودجك, ديما موسى, فلاديمير بران, إيما بيلز

2020 14 OCTOBER (باللغة الإنجليزية والعربية)

خلاصة:

من المتوقع إجراء الانتخابات الرئاسية السورية في العام 2021. وقد قال الأسد ودائرة المقرّبين منه إنهم سيمضون قدماً في الانتخابات من دون صياغة دستور جديد، وبغضّ النظر عمّا إذا كانوا يستوفون معايير المسار السياسي الذي ينصّ عليه قرار مجلس الأمن رقم 2254.

يتطلب إجراء انتخابات رئاسية نزيهة في سورية إحداث تغييرات تشريعية كثيرة واتباع آليات جديدة تسمح للأشخاص النازحين داخلياً واللاجئين بالإدلاء بأصواتهم. ثمة العديد من التعقيدات على المستوى العملي، من بينها مسألة السجلات الانتخابية غير الشفافة والمشكوك فيها، وغياب إجراءات التصويت المناسبة. تُضاف إلى ذلك ضرورة تغيير البيئة السياسية والأمنية داخل سورية تغييراً جذرياً. إذ يجب أن يشعر المواطن السوري بنزاهة العملية الانتخابية وشرعيتها وسلامتها. كل هذا لم يتحقق بعد، ويقتضي إنجازه أكثر بكثير من مجرد إدخال تعديلات طفيفة على القانون الانتخابي وآليات التصويت، ناهيك عن الحاجة للنظر إلى دور الانتخابات على أنها تندرج ضمن عملية سلام أو عملية انتقالية ناجحة. لكن إضفاء صفة الشرعية على الانتخابات بشكل سابق لأوانه سيعزّز على الأرجح موقف الأسد ويزيد الأمور سوءاً.

كيف يمكن أن تكون معالم الانتخابات النزيهة في سورية؟ وما هي خيارات التصويت المتاحة أمام المواطنين المقيمين خارج البلاد؟ وما هي المهام العملية والأطر الزمنية الواجب توافرها من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة في سورية، بعيداً عن الأطر الزمنية التعسفية؟ عقدت الندوة على منصة ZOOM بالتعاون مع المعهد الأوروبي للسلام. تُجرى هذه الندوة باللغة الإنكليزية مع ترجمة فورية إلى العربية.

الرابط:

[HTTPS://CARNEGIE-MEC.ORG/2020/10/14/AR-EVENT-7449](https://carnegie-mec.org/2020/10/14/ar-event-7449)

العرب يجازفون من أجل السلام:

قصص من الخطوط الأمامية عن التواصل على المستوى الشعبي مع الإسرائيليين

معهد واشنطن

رنوة الكيخيا

(باللغة الإنجليزية والعربية) 20208 OCTOBER

نص الخبر:

"في 2 تشرين الاول/أكتوبر، عقد معهد واشنطن منتدى سياسي افتراضي مع إسماعيل سيد أحمد، وسكينة المشيخ، وعهدية أحمد السيد، ومحمد الحمادي، وجوزيف براودي. وأحمد هو صحفي وناشط مدني سوداني شارك في مشاريع الحوار الوطني لتعزيز المصالحة في بلاده. والمشيخ هي مذيعة تلفزيونية سعودية وناشطة بارزة في مجال حقوق المرأة في الخليج. والسيد هي رئيسة "جمعية الصحفيين البحرينيين". والحمادي هو رئيس تحرير صحيفة "الرؤية" الإماراتية اليومية ورئيس مجلس إدارة "جمعية الصحفيين الإماراتيين". وبراوندي هو مؤلف دراسة معهد واشنطن لعام 2019 بعنوان "الاستصلاح: سياسة ثقافية للشراكة العربية الإسرائيلية"؛ وانضم إلى المناقشة ليصف عمل "المجلس العربي للتكامل الإقليمي". وفيما يلي ملخص المقرر لملاحظاتهم."

تشهد المنطقة منذ اثنين وسبعين عاماً أعمال عنف ونزاعات متواصلة. وفي هذه المرحلة، يدرك القادة وشعوبهم أن السبيل لحلّ هذا النزاع تكمن في الحوار والمشاركة.

وتشكّل مسألة السلام مع إسرائيل، والسلام بشكل عام، موضوعاً متداولاً في المجتمع السوداني، إذ تستعد البلاد لتوحيد حكومتها الوطنية والتعامل مع المجتمع الدولي بعد فترة من الانعزال بسبب الصراع الداخلي. وفي هذه المرة، يُعرب السكان، وليس الحكومات فحسب، عن الرغبة في السلام مع إسرائيل. ففي السودان، يسعى الشباب بشكل خاص إلى إلغاء مقاطعة إسرائيل من أجل التنمية الوطنية والتعاون الإقليمي. وعلى الرغم من الوضع السياسي الحالي المعقّد في البلاد، يتوق الناس إلى بناء علاقات مدنية وشراكة مع إسرائيل.

وتبرز أيضاً الأصوات الشعبية المطالبة بالسلام وتتجلّى في إنشاء "جمعية الصداقة السودانية الإسرائيلية"، وهي مجموعة جديدة تم تطويرها بالشراكة مع "المجلس العربي للتكامل الإقليمي". وتعمل بعض المنظمات مثل "المجلس العربي" على جمع الناس من مختلف الأعراق والجنسيات والمعتقدات الدينية.

تعرّض الأفراد الذين يؤيدون علناً اتفاق التطبيع لأشكال مختلفة من الاضطهاد شملت الاتهامات بالخيانة والنبد الاجتماعي والاعتداء في مكان العمل وحتى السجن في بعض البلدان.

وعلى الرغم من أن السعودية لم تتخذ رسمياً أي خطوة تجاه محادثات السلام مع إسرائيل، إلا أن هناك دعماً متزايداً بين السكان السعوديين من أجل السلام. وفي الوقت نفسه، يخشى العديد من المواطنين من استمرار وجود العناصر المقاومة للسلام داخل الدولة ومؤسساتها، على الرغم من أن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان قد عبّر عن التزامه بالسياسات الإصلاحية والموجهة نحو السلام. لذلك، قد يتخوف أولئك الذين يؤمنون باحتمال إرساء السلام من العوائق الاجتماعية والسياسية التي قد يواجهونها إذا علت أصواتهم.

على المجتمع الدولي أن يعزز عملية بناء السلام بين الشعوب. ويجب منح صانعي السلام المدنيين الحماية والتضامن الدولي خلال سير الأحداث.

وتُعتبر العلاقات بين الشعوب عبر الحدود والتخوم الوطنية في غاية الأهمية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. إن إطلاق نقاش وطني وإقليمي يدعم السلام بإمكانه أن يشجع الجهات الفاعلة المدنية والمواطنين على الانخراط في العملية.

تعرّض الصحفيون الذين عبّروا عن دعمهم لاتفاقيّ التطبيع البحريني والإماراتي مع إسرائيل لأنواع مختلفة من التخويف، بما في ذلك الاعتداء من قبل زملائهم المراسلين ونقابات الصحافة في مختلف أنحاء المنطقة. بل إن بعض الصحفيين تلقّوا تهديدات من جهات إرهابية بسبب موقفهم من هذه القضية.

وتبقى سلامة هؤلاء الصحفيين مدعاةً للقلق البالغ - أولئك الذين يخشون العقاب بسبب التحدث علانية دعماً للتطبيع يحتاجون إلى مساعدة المجتمع الدولي. وأحد الأمثلة التي تجسد التضامن الدولي هو التشريع الذي اقترحه عضو مجلس الشيوخ الأمريكيان كوري بوكر (ديمقراطي من نيو جيرسي) وروب بورتمان (جمهوري من أوهايو) لحماية الجهات الفاعلة المدنية في الشرق الأوسط من خلال الإبلاغ عن حالات

الانتقام القضائي وغير القضائي من قبل الحكومات العربية. وعلى نطاقٍ أوسع، يجب على المنظمات الدولية تشجيع التعاون بين الجهات الفاعلة المدنية العربية والإسرائيلية، والدفع بالحكومات لبناء أطر تشريعية يمكنها حماية هذه الجهات من خطاب الكراهية والتهديدات وأساليب التخويف الأخرى.

تتعدد أوجه مبدأ السلام في الشرق الأوسط. فمعظم الناس يرغبون في تحقيق السلام الإقليمي والعالمي بشكلٍ عام، ولكنّ السلام مع دولة إسرائيل هو مسألة أكثر تعقيداً. أما الأفراد في العالم العربي الذين يشجّعون محادثات السلام مع إسرائيل أو يشاركون فيها فيتعرّضون للنبذ ويُصنّفون كخونة، ولا يزال التطبيع يحمل وصمة عار شديدة داخل المجتمع العربي. ومن أجل حماية الجهات الفاعلة المدنية، من الضروري إحراء إصلاح تشريعي يعالج القوانين المناهضة للتطبيع في البلدان العربية.

ومنذ الإعلان عن اتفاق التطبيع الإماراتي، دعت بعض الشخصيات الإعلامية في المنطقة إلى إخراج "جمعية الصحفيين الإماراتية" من "الاتحاد العام للصحفيين العرب". فالإمارات تُعامل حالياً بمعايير مزدوجة: فلبنان بدأت بمحادثات مع المسؤولين الإسرائيليين، بينما تحافظ تركيا على علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، ومع ذلك لم تتعرض أي من هاتين الحكومتين لنفس الضغوط على غرار الإمارات.

وفيما يتعلق بالفلسطينيين، شجّعت الجهات الفاعلة الحكومية والمدنية في الإمارات، ومن بينهم الصحفيون، على اتباع نهجٍ ذي شقّين يتمثل بالمشاركة في محادثات السلام مع إسرائيل والاستمرار في تعزيز الحقوق الفلسطينية. يجب على إسرائيل المصادقة على هذا النهج من خلال الوفاء بوعدتها بتجميد خطط الضم.

في آب/أغسطس، اتخذت الإمارات القرار الهام الذي يقضي بإلغاء قانون مقاطعة إسرائيل، المعروف رسمياً بـ"القانون الاتحادي رقم 15 لسنة 1972". ولكن على الرغم من هذا الانجاز المفاجئ، إلا أن الجهود الحكومية وحدها لن تكون كافية لتحقيق سلام طويل الأمد في المنطقة. وأبرزت التجارب الفاشلة لصنع السلام في العقدين الماضيين حقيقة أنّ اتفاقات السلام الجديدة يجب أن تتمحور حول العلاقات بين الشعوب. ومع ذلك، لا تزال هناك أسئلة حول كيفية تحقيق هذا الشكل الجديد من السلام.

جوزيف براودي

في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، شكّلت اثنتان وثلاثون جهة فاعلة مدنية من 15 دولة عربية "المجلس العربي للتكامل الإقليمي" من أجل رفض مقاطعة إسرائيل وتعزيز

العلاقات بين الشعوب. ويعترض المجلس على حالة الانعزال المتبادل القائمة منذ فترة طويلة بين العرب والإسرائيليين لثلاثة أسباب رئيسية. أولاً، منعت هذه المقاطعة العرب من جني منافع الشراكات مع إسرائيل في مجموعة من القطاعات. ثانياً، منعت المقاطعة العرب في مختلف أنحاء المنطقة من بناء الجسور بين الإسرائيليين والفلسطينيين عن طريق التواصل. ثالثاً، أصبحت أدوات المقاطعة المتمثلة في التحريض وتجنب اللوم، التي استهدفت إسرائيل في البداية، نموذجاً للصراع المهلك داخل البلدان العربية، مما أدى إلى مزيد من التصدع في مجتمعاتها. ويشكّل التغلب على هذه المشاكل وتعزيز السلام بين الشعوب مهمةً صعبةً تتطلب جهوداً هائلةً ومنظمةً جيّداً لزيادة الحوار والدبلوماسية وبناء القدرات لصانعي السلام المدنيين.

الرابط:

[HTTPS://WWW.WASHINGTONINSTITUTE.ORG/AR/POLICY-ANALYSIS/VIEW/ARABS-TAKING-RISKS-FOR-PEACE-STORIES-FROM-THE-FRONTLINES-OF-PEOPLE-TO-PEOPLE](https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/arabs-taking-risks-for-peace-stories-from-the-frontlines-of-people-to-people)

سياسة ترامب بالشرق الأوسط خلقت مشاكل كبرى

نيويورك تايمز NYT

DAVID M. HALBFINGER, BEN HUBBARD AND FARNAZ FASSIHI

2020 OCTOBER 11 (باللغة الإنجليزية)

نص الخبر: إن استراتيجية التاجر التي تبناها الرئيس دونالد ترامب حققت له نجاحات ونكسات، فقد تجاهل ترامب بديهيات السياسة بالمنطقة وحقق نتائج عكسية.

جاء في تقرير أعده كل من ديفيد هالبيفنغر وبن هبارد وفرناز فصيحي أن ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس متجاوزا تحذيرات من قالوا إنه سيشعل العالم الإسلامي. ثم خرج من الاتفاقية النووية مع إيران وقتل أكبر قيادي عسكري متحديا من قالوا إن هذه التحركات ستقود إلى حرب. وأخيرا رعى اتفاقيات دبلوماسية بين إسرائيل والدول العربية متجاوزا من قالوا إن هذه المعاهدات لا تتم قبل تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

ومرة بعد الأخرى تبنى ترامب منحى قاسيا في منطقة متقلبة شغلت الرؤساء من قبله، وتجاوز التفكير التقليدي أو حاول الوفاء بوعود قطعها على نفسه لأنصاره في الحملة الانتخابية. وفي كل الحالات لم تظهر الكوارث التي تم التنبؤ بها بل وإنجاز بنتائج ملحوظة. فالمعاهدات التي رعتها إدارته ضاعفت من عدد الدول العربية التي عقدت اتفاقيات تطبيع مع إسرائيل.

وبالنسبة لنقل السفارة فكانت خطوة ترددت الإدارات السابقة في اتخاذها رغم دعمها لها. ومع ذلك كان لهذه الخطوات الجريئة جوانبها السيئة: فقد أدت لاستئناف إيران برنامجها النووي وزادت من عمليات تخصيب اليورانيوم.

وقضى اغتيال قاسم سليمانى على أي فرصة للتفاوض على اتفاقية نووية أحسن من تلك التي وقعتها إدارة باراك أوباما مع طهران. وتبدو فرص حل القضية الفلسطينية بعيدة جدا. ولم تحصل إدارة ترامب على مردود من هداياها السياسية التي قدمتها لإسرائيل والسعودية. وتصف الصحيفة أن نهج ترامب من الشرق الأوسط قام على تعامله معه كتاجر وليس سياسيا.

واستطاع هذا النهج التعاقدى المتشنت إحراز نتائج لم تحققها الدبلوماسية العادية ولكنه فشل في إقناع الفلسطينيين بالتخلي عن آمالهم الوطنية والإيرانيين عن أيديولوجيتهم. نظرا لعدم وجود استراتيجية ذات معنى.

ونظرا لتركيزه الكبير على مساعدة إسرائيل ومهاجمة إيران فإنه تبنى نهج عدم التدخل في الحرب الأهلية السورية واليمن وليبيا والتي لا تزال دولا محطمة وخطيرة. وفي مقابلة مع مستشار وصهر الرئيس جاريد كوشنر قال فيها إن إدارة ترامب بحثت عن "استقرار جوهري" في الشرق الأوسط من خلال الترويج لقبول الدول العربية لإسرائيل. وهو ما سيقبل الإرهاب والمخاطر على الجنود الأمريكيين ودافع الضريبة الأمريكي ويضع المنطقة "على طريق الاستقرار".

وقال إن الرئيس تبنى مدخلا براغماتيا يقوم "على تحديد الأهداف التي نريد تحقيقها ثم العمل بجد لتحقيقها". ومن أهم أهداف ترامب هي هزيمة التطرف وتركيح إيران والتوصل إلى الاتفاقية الكبرى بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

واستطاع خلال رئاسته الأولى هزيمة تنظيم الدولة الذي تراجعت عملياته ضد الغرب، مع أنه لا يزال قوة في العراق وسوريا وغرب أفريقيا. أما عن بقية الأهداف فقد رفض الفلسطينيون خطة ترامب ولا أمل في إنعاشها. وزادت إيران من معدلات تخصيب اليورانيوم بحيث قريبا من إنتاج السلاح النووي. ولا تزال الجماعات الموالية لها في العراق تستهدف المصالح الأمريكية هناك وتطلق الصواريخ على السفارة ببغداد التي هددت واشنطن بإغلاقها.

وركز ترامب على صفقات السلاح متجاوزا موضوع حقوق الإنسان ووقف مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بعد جريمة قتل الصحفي جمال خاشقجي. واستمر في دعمه العسكري للحرب في اليمن. وفي ذات الوقت تخطط الإدارة لبيع مقاتلات أف-35 للإمارات العربية المتحدة بشكل قد يفتح المجال أمام سباق تسلح بالمنطقة. ويقول الخبراء إن تركيز ترامب على فكرة "صانع الصفقات" تجاهلت كل المشاكل التي تسبب النزاع في المنطقة باستثناء العامل الاقتصادي. وتقول لنا الخطيب، الخبيرة بالشرق الأوسط في تشاتام هاوس "محاولة حل مشاكل الشرق الأوسط عبر التعامل معه بهذه الطريقة لا تجدي نفعاً".

وعن القضية الفلسطينية، نقل ترامب السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة، وهو قرار لا يمكن التراجع عنه لأي إدارة بعده. ومع أن الانتفاضة لم تحدث كما توقع الكثيرون

إلا أن الفلسطينيين قاطعوا إدارته. ورد بالضغط عليهم وقطع المعونات عنهم وأغلق بعثتهم الدبلوماسية في واشنطن والقنصلية الأمريكية بالقدس المخصصة لمصالحهم.

وعندما أعلن عن خطته للسلام بعد طول انتظار بدا وكأن الشخص الذي كتب مسودتها هو رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، فقد تجاهلت المطالب الفلسطينية الرئيسية وشجعت إسرائيل على ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة. ورفضها الفلسطينيون بأقصى العبارات. وكان الضم الذي عارضته المعارضة في إسرائيل مفتاحا لدولة الإمارات العربية المتحدة لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل. حيث أخرج العلاقات من السر إلى العلن وشجع دولة البحرين الصغيرة لعمل نفس الشيء. وما دفع الإمارات للحضن الإسرائيلي هو الشعور لدى دول الخليج بتراجع الالتزام الأمريكي بالمنطقة وتردد ترامب عن معاقبة إيران بعد اتهام الأخيرة بالهجوم على المنشآت النفطية السعودية.

ويقول مارتن أنديك، السفير الأمريكي السابق في إسرائيل: "كان الإماراتيون يبحثون عن جهة يمكنهم الاعتماد عليها"، وكان الجواب هي القوة الكبرى بالمنطقة وهي إسرائيل. وبالنسبة للفلسطينيين كانت ضربة غير لطيفة لأنهم اعتمدوا على التضامن العربي لمنع حصول اعتراف كانت إسرائيل تحن إليه. وبالنسبة لترامب فقد تحول الإعلان عن التطبيع إلى مناسبة تسويق تجارية. وقال ديفيد فريدمان السفير الأمريكي في إسرائيل "كنا أذكياء وانتهازيين". ويناقد كوشنر أن التطبيع الإماراتي والبحريني سيجبر في النهاية الفلسطينيين على القبول بالواقع "سيظلون متشددين طالما كان عندهم مصادر". لكن قلة ترى أن خطة ترامب ستكون أساسا لمفاوضات مستقبلية.

وركز ترامب معظم وقته على إيران التي وصفها بالمشير الأكبر والأخطر للمشاكل بالمنطقة. وفي الوقت الذي حاول فيه أوباما تقديم حوافز لإيران وتخفيف العقوبات عنها بشكل قاد إلى الاتفاقية النووية، إلا أن ترامب اعتبر الاتفاقية ميتة لأنها لم تشمل على برامج الصواريخ الباليستية الإيرانية وسلوك طهران بالمنطقة ولأنها تسمح باستئناف التخصيب لليورانيوم بحلول 2030. ومن هنا استخدم الجزيرة والعصا وبدأ حملة "أقصى ضغط" بهدف الضغط على الجمهورية الإسلامية اقتصاديا. وفي كانون الثاني/يناير استهدف ترامب تأثير إيران بالمنطقة واغتال سليمانى. وأدى القرار لتنغير الحلفاء الغربيين لكنه حصل على دعم كبير من إسرائيل والسعودية والإمارات التي سخطت على أوباما لتفاوضه مع عدوتها. ويقول عبد الخالق عبد الله المحلل الإماراتي

إن ترامب "لوح لإيران بالعصا الطويلة التي تستحقها". وقال إن سليمان كان "العدو رقم 1 لعدد كبير من الدول". وأدت العقوبات المالية وحظر تصدير النفط إلى خنق الاقتصاد وفقدان العملة الإيرانية نسبة 50% من قيمتها أمام الدولار. لكن القيادة الإيرانية التي اعترفت بأثر الحملة لا تزال رافضة لترامب. وقال ولي ناصر، الخبير بإيران والمسؤول السابق في الخارجية الأمريكية "لم يحصل على ما يريد ولم يغير النظام ولم يجبر إيران على الانسحاب من المنطقة". ويقول ترامب وحلفاؤه إن سياسته أثرت على قدرة إيران على توفير الدعم لجماعاتها الوكيلة بالمنطقة خاصة حزب الله اللبناني. وخفت إيران من نشاطاتها بالخليج فيما يرى المسؤولون الأمريكيون أنها نتاج لسياساتهم. ويقول كوشنر إن سياسة ترامب أعطت الولايات المتحدة وضعا قويا "على طاولة المفاوضات وإيران هي دولة مفلسة" و"الهدف هنا ليس عقد صفقة ولكن الهدف هو تحضير الطاولة لعقد صفقة" إلا أن منظور المفاوضات بعيد. وقال الساسة الإيرانيون إن مقتل سليمان يمنع القادة من الحديث مع ترامب. وقال السياسي الإصلاحي إبراهيم أصغرزاده "حتى لو أعيد انتخاب ترامب فسيكون مستحيلا" التفاوض معه. ومهما كان الفائز في انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر فقد أحدث ترامب تغييرات من الصعب على الإدارة المقبلة تجاوزها. وهناك إمكانية لاستمرار زخم التطبيع حيث تعتبر السعودية

وربما حاولت الإدارة الأمريكية المقبلة استخدام عمليات التطبيع لتحفيز الفلسطينيين لكن هناك قلق في إسرائيل حول الكيفية التي سيرد فيها الفلسطينيون على تخلي العالم العربي عنهم. كما ويمكن للإدارة المقبلة استخدام مصاعب إيران كورقة ضغط ولكن ضمن أهداف أخرى. ومع ذلك تظل استراتيجية ترامب التعاقدية محدودة. ففي السودان رفض قاداته الجدد التطبيع مع إسرائيل رغم الحوافز المالية الكبيرة لأن عملا كهذا سيعرضهم للخطر أمام شعبهم كما يقول عوفر زالزبيرغ، مدير معهد هيربرت كيلمان. (ترجمة: عربي 21)

الرابط:

[HTTPS://WWW.NYTIMES.COM/2020/10/11/WORLD/MIDDLEEAST/TRUMP-MIDEAST-SUCCESSES-FAILURES.HTML](https://www.nytimes.com/2020/10/11/world/middleeast/trump-mideast-successes-failures.html)

لا تصدقوا الأسد، حديثه عن السلام يهدف لبقائه في السلطة

TIMES OF ISRAEL

أمير بار شالوم

2020 11 OCTOBER (باللغة العبرية)

نص الخبر:

إن الحديث الأخير الذي أدلى به رئيس النظام السوري بشار الأسد حول السلام مع إسرائيل مدعاة للتوقف، لأنه يتزامن مع تواجد مكثف للروس والإيرانيين وحزب الله على أرضه، بعد إنقاذه عندما تفكك جيشه. وتم إرسال رسائل متضاربة في الأسابيع الأخيرة من القصر الرئاسي في دمشق، فالأسد يحاول إعادة تجميع ما تبقى من سوريا بعد تسع سنوات من القتال، ولا شك أنه في مفترق قرارات مهمة، وعليه أن يقرر من سينضم ومن يتخلى عنه في طريقه إلى استقرار الدولة النازفة.

حديث الأسد عن المفاوضات مع إسرائيل يكشف عن نسيج معقد للغاية من اعتباراته الداخلية والخارجية، لأنه قد يدفع ثمنها باهظاً، فالإيرانيون وحزب الله أنقذوه من مصير القذافي، حيث تفكك جيشه تدريجياً، وبعد أن قامت روسيا بتسوية مدن بأكملها بالأرض بسلاحها الجوي، فإن الأسد مدين لها بالكثير، وبوتين لن يتخلى عن وجوده الاستراتيجي في طرطوس، لأنها النقطة الوحيدة له في البحر المتوسط بمواجهة الناتو.

الوجود الإيراني

إن إدارة ظهر الأسد للروس في الوقت الحالي تبدو مستحيلة، فإن الوضع مشابه مع إيران الراعي الثاني الذي حوّل حزب الله عن الحدود الإسرائيلية، وألقاه في ساحة المعركة في سوريا، وقد سعوا لإقامة محور مفتوح إلى البحر المتوسط، يمتد من طهران عبر العراق وسوريا إلى لبنان، ودفعت إيران وحزب الله ثمنها باهظاً لتحقيق الاستقرار في نظام الأسد، ولا ينيوان خسارة هذه المقامرة".

إعادة الأسد لإبداء استعداداته للتفاوض مع إسرائيل يصطدم بالوجود الإيراني ببلاده، فإيران تستخدم الأراضي السورية لنقل الأسلحة لحزب الله، وترسيخ وجودها في الجولان، وقد تثير ردود فعل عدوانية من إسرائيل، وهي صيغة لعدم الاستقرار، ما يطرح

السؤال: هل سيتخلص الأسد من إيران، ويحاول الاعتماد على روسيا فقط، في تفاوضه مع إسرائيل، في هذه المرحلة يبدو أنه يحاول الإمساك بالعصا من الطرفين

رياح الخليج العربي

إن إعلان الأسد الأخير عن عدم معارضته لأي علاقات مع إسرائيل، إذا انسحبت من كل بلاده، يترافق مع علامات عدة خرجت من دمشق في الأسابيع الأخيرة، أهمها ضعف الرد السوري على اتفاق التطبيع الإسرائيلي مع الإمارات والبحرين، مع أنه كان متوقفاً أن يمطر العلويون هذا الاتفاق ناراً وتصعيداً بما لا يقل عن رعاتهم الإيرانيين، لكن ذلك لم يحدث".

الأسد يدرك جيداً رياح الخليج العربي، وفي الوقت ذاته تحالفه المتنامي مع إيران، وحقيقة أن الإمارات العربية المتحدة أصبحت دولة محورية، وعلى المدى القريب ستكون جسره للجامعة العربية والسعودية، ومحاولة استعادة شرعية حكمه، وإذا كان هناك مال عربي لإعادة تأهيل سوريا فهو في الخليج، وليس في مكان آخر، إضافة لذلك، فإنه يمكن للإمارات أن تفتح أبوابها أمام دمشق نحو واشنطن.

تلميحات أخرى صدرت قبل أيام بذات محتوى حديث الأسد الخاص بإسرائيل، خاصة دراسة سوريا لخطوة تكون فيها روسيا والولايات المتحدة راعيتين للتفاوض مع إسرائيل، مع العلم أن كل ذلك يتم وسط ظروف إشكالية يجد الأسد نفسه فيها: إعادة بناء سوريا، استقرار الحدود، استعادة الشرعية، وبعد تسع سنوات من الحرب، بات الأسد يفهم جيداً، وربما أفضل من والده، أن مصالحه لم تتغير، وهي أولاً وأخيراً بقاؤه في السلطة. (ترجمة: عربي 21)

الرابط: [/ HTTPS://WWW.ZMAN.CO.IL](https://www.zman.co.il)

الجرائم المروعة التي ارتكبتها الأسد تظهر أخيراً في المحاكم فورين بوليسي

ANCHAL VOHRA

2020 16 OCTOBER (باللغة الإنجليزية)

نص المقال:

تقوم محكمة ألمانية بفضح الفظائع الممنهجة التي يرتكبها النظام السوري وتنهى أي آمال في المصالحة الدولية مع النظام.



بشار الأسد قد لا يُحاكم أبدًا، على الأقل ليس طالما أن رعاته في روسيا لا يرغبون في استبداله. لكن المحاكمة الجارية في محكمة ألمانية في مدينة كوبلنز ضد اثنين من مسؤولي النظام، أنور رسلان وإياد الغريب، تبدد ببطء ولكن بثبات أي آمال قد تكون لدى الأسد في أن أوروبا سوف تطبع العلاقات مع نظامه في أي وقت قريب، وتمنح المحاكمة أيضًا الأمل لملايين اللاجئين السوريين في ألمانيا، الذين عاشوا في ظل الخوف من احتمال إجبارهم على العودة إلى بلدانهم الأصلية.

كانت المحكمة تكشف، شاهدًا واحدًا في كل مرة - في شهادات الناجين من التعذيب في السجون السورية، وأقارب القتلى، والخبراء، والمطلعين على النظام - مدى جرائم الحكومة السورية ضد الإنسانية، ولأول مرة، يمكن للناس في الخارج أن يدركوا كيف أصبحت الفظائع تحت قيادة الأسد طريقة حياة روتينية.

في 9 سبتمبر، اليوم 30 من المحاكمة في كوبلنز، الساعة 11:10 صباحًا، استمعت المحكمة لأهم شهادتها حتى الآن، وكان ذلك عندما وقف متعهد دفن سوري، وهو جزء من فريق دفنوا عددًا لا يحصى من الجثث المشوهة. وتضمنت شهادته كيف تم إحضار الجثث ليس فقط من فرع الخطيب، فرع استخبارات أمن الدولة بقيادة رسلان في دمشق والمعروف أيضًا باسم الفرع 251، ولكن من إدارات متعددة في أجهزة المخابرات السورية، بما في ذلك الجيش، بين عامي 2011 و2017. وحفاظًا على سلامة عائلته في سوريا ظهر متعهد دفن الموتى ووجهه مغطى وأطلق عليه لقب الشاهد Z.

كان نشطاء محليون وعالميون قد أبلغوا سابقًا عن تعذيب واسع النطاق للسكان المدنيين، وكان مصور عسكري، يُدعى قيصر، قد سرب بالفعل 50000 صورة كدليل على التعذيب والقتل خارج نطاق القضاء، وكانت مساهمة الشاهد Z متممة لذلك. أخبر المحكمة عن الجثث وما حدث لها تحت أمر سلطات الحكومة السورية، وحصلت فورين بوليسي على نسخة من شهادته بأكملها. إن الشاهد هو Z بمثابة ترس صغير في ماكينة النظام الكبيرة التي يُزعم أنها اعتقلت المتظاهرين السلميين وأي شخص كان إما مع المعارضة أو حتى بدا مؤيدًا لها، وعذبهم في مراكز الاحتجاز والسجون، وأعدم الكثيرين، ونظم دفنهم بشكل سري، وكان Z جزءًا من الفصل الأخير. بسبب عدم قدرته على تحمل رائحة الجثث، تم تكليفه بنقل الرجال الذين دفنوا الجثث وأيضًا

تدوين أعداد القتلى مع أسم فرع المخابرات الذي تم إحضارهم منه، أي دوائر المخابرات الحكومية المسؤولة عن قتلهم.

كان زد في السابق جزءًا من الإدارة السورية في محافظة دمشق ودفن أولئك الذين ماتوا لأسباب طبيعية حتى بدأت الانتفاضة في عام 2011. بعد أشهر قليلة من انخراط سوريا في احتجاجات مناهضة للنظام، اقترب منه ضابطا مخابرات لقيادة شاحنة، بدون لوحة ترخيص ولكن مغطاة بملصقات الأسد إلى مقابر على أطراف المدينة. في هذه الشاحنة، مع ثمانية إلى 12 رجلاً آخر، كان يقود سيارته أحيانًا مباشرة إلى مقبرتي نجها والقطيفة، وفي مناسبات أخرى انتظر أولاً في مستشفيات تشرين وحرسنا العسكرية. شاهد Z أثناء وقوفه في الخارج شاحنات مبردة بطول 35 قدمًا محشوة بما يتراوح بين 200 و700 جثة، وعادة ما يرافقها ضابط عسكري واحد على الأقل، ويتبعها إلى المقابر.

في المقابر، قام زملاء زد، الذين استأجرهم النظام أيضًا، بفتح الشاحنات المبردة وألقوا جثة تلو الأخرى بطريقة غير منظمة في خنادق بعمق 6 أقدام وطول حوالي 300 قدم. بعد حوالي 40 إلى 50 حمولة، كانت هذه الحفرة ممتلئة، وكان ذلك يحدث أربع مرات في الأسبوع، ولمدة ست سنوات على الأقل، دُفنت آلاف الجثث دون أدنى مستوى من التوقير والكرامة حيث لم يكن هناك أقارب ولا صلاة، فقط حفر كبيرة في الصحراء الشاسعة في الريف. وأكد الشاهد زد ادعاءات قيصر، المصور العسكري الذي صور الجثث في المستشفيات العسكرية، عندما قال للمحكمة أن كل جثة بها رقم المخابرات أو الفرع مكتوب على الجبهة والصدر.

في المقابر، ساعد Z ضباط النظام في حصر أعداد القتلى ومن أين أتت الجثث، وقد قام بتسمية بعض أكثر أفرع المخابرات رعباً في البلاد، مثل "الخطيب" و "فرع فلسطين" و "من المخابرات الجوية، بما في ذلك المخابرات العسكرية - ومن جميع الإدارات التابعة للنظام السوري. ونظراً للرائحة النتنة للأجساد المتعفنة، ظل Z على بعد عشرات الأمتار من الخنادق. لكن أولئك الذين قتلوا في سجن صيدنايا سيئ السمعة لم تشم رائحتهم. قال الضابط الذي أحضر جثث صيدنايا من المستشفيات لـ Z إن السبب في ذلك هو أنهم قتلوا في نفس اليوم. كانوا لا يزالون دافئين، مع علامات تعذيب رهيبه أكد Z أنه شاهدها. وكان الكثير منهم ما زالوا مقيدين وانتزعت

منهم أصابع أقدامهم وأظافرهم . وقال زد في بيان يؤيد النتائج التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية، "كانت هناك علامات الإعدام على أعناقهم".

خلص تقرير لمنظمة العفو الدولية صدر عام 2017 إلى مقتل آلاف الأشخاص في عمليات شنق جماعية في صيدنايا بين عامي 2011 و2015. واستغرقت محاكمة هؤلاء الضحايا من دقيقة إلى ثلاث دقائق في محكمتين عسكريتين ميدانيتين ثم نفذت سلطات السجن عمليات القتل. قام فيليب لوثر، مدير البحوث لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية، بإحصاء العديد من التأكيدات في شهادة "ز" ، بما في ذلك الإطار الزمني وطريقة القتل، ووجد تقرير منظمة العفو أن أعلى المستويات في الحكومة أذنت بارتكاب جرائم القتل: "تمت الموافقة على أحكام الإعدام من قبل المفتي العام لسوريا ومن قبل وزير الدفاع أو رئيس أركان الجيش، المنتدبين للعمل نيابة عن الرئيس بشار الأسد .

قال باتريك كروكر، المحامي في كوبلنز والمستشار القانوني الأول لشؤون سوريا في المركز الأوروبي لحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، إنه لا يوجد دليل على توقف النظام السوري عن ارتكاب هذه الجرائم. **وقال إن المحاكمة ستؤثر على السياسة الأوروبية الأوسع بشأن سوريا**. على سبيل المثال، قال كروكر إنه حتى التفكير في فكرة تطبيع العلاقات مع مثل هذا النظام أمر مثير للاشمئزاز، وقال "هذا يعطي دليلاً على أن المقابر الجماعية كانت لا تزال قيد الحفر حتى عام 2017 على الأقل، هذه هي ماهية النظام وماهية الدولة التي لا يمكن إقامة علاقات معها"

كما سلط الضوء على الأهمية القانونية الدائمة للمحاكمة وما تم الكشف عنه في مثل هذه الشهادات، وقال إن الأدلة المقدمة الآن ستسهل المحاكمات المستقبلية ضد مسؤولي النظام إذا تم القبض عليهم وهم يسافرون إلى أوروبا "" إن أعمال التعذيب الفردية تشكل جريمة ضد الإنسانية إذا تم ارتكابها في سياق محدد ، وهو هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين، و تثبت شهادة Z أن الجرائم كانت منهجية بالفعل"

في نهاية المحاكمة، حتى لو كان الانتصار رمزيًا وتمت إدانة اثنين فقط من مسؤولي النظام ذوي الرتب المتوسطة، **يعتقد الخبراء أن الأدلة بدأت في التأثير على سياسة اللاجئين في ألمانيا**، وفي ضوء هذه الشهادات، يصعب على الشعبويين المطالبة بعودة اللاجئين إلى سوريا. بينت شيلر، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال

أفريقيا في مؤسسة هاينريش بول، قال إن وزراء داخلية الولايات الفيدرالية في ألمانيا يناقشون كل ستة أشهر إمكانية إعادة اللاجئين، "لكن حسب ما نسمعه في المحاكمات حول كل ما يحدث في سوريا، من المستحيل تمامًا ترحيل الأشخاص"، مضيفًا أن هناك أملًا في أن تؤدي المحاكمة إلى تخفيف المواقف الألمانية تجاه اللاجئين

يسمع الأوروبيون المزيد عن محنة السوريين الطويلة الأمد وأنهم فروا ليس فقط من القنابل وغيرها من ويلات الحرب ولكن يُزعم أيضًا انتشار التعذيب والقتل الوحشي من قبل النظام. تُظهر شهادات مثل Z كيف أن عمليات القتل لم تكن أفعالًا عشوائية أو فردية من قبل بعض الضباط، ولكنها جرائم نظمتها العديد من الهيئات الحكومية، حيث لم يكن لدى الأفراد مثل Z في آخر الهيكلية الهرمية خيار سوى تنفيذ الأوامر.

الرابط:

[/https://foreignpolicy.com/2020/10/16/assads-horrible-war-crimes-are-finally-coming-to-light](https://foreignpolicy.com/2020/10/16/assads-horrible-war-crimes-are-finally-coming-to-light)

طهران تراقب عن كثب رفع الحظر عن السلاح معهد واشنطن

فرزين نديمي

2020 16 OCTOBER (باللغة الإنجليزية والعربية)

نص المقال:

تستعد إيران لإعلان انتصار كبير من خلال الرفع التلقائي لقيود الأسلحة على البلاد في 18 تشرين الأول/أكتوبر بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231. وبالنظر إلى الاكتفاء الذاتي النسبي لإيران من ناحية إنتاجها العسكري، فمن المرجح أن توسّع البلاد عرضها للمعدّات المصنوعة محلياً بوسائل مختلفة، مع التركيز على أسواق التصدير المحتملة في الوقت الحالي. ويظهر نزاع ناغورنو - كاراباخ لإيران مقدار ما تخسره أمام منافسين مثل تركيا، التي بلغت صادراتها الدفاعية الإجمالية 2.74 مليار دولار في عام 2019.

وتسعى إيران أيضاً إلى مكافأة روسيا والصين على دعمهما السياسي من خلال المشاريع المشتركة المستقبلية وشراء الأسلحة والمكوّنات اللازمة لصناعة الأسلحة المحلية. وفي السنوات الأخيرة، كانت لإيران تجارب متباينة مع أنظمة أسلحتها القائمة. وتضمّنت التجارب الإيجابية إتقانها لأنظمة "الاستهداف الدقيق"، وإجراءات سرية ضد شحن النفط، بما في ذلك تنفيذها هجوم مذهل على منشآت النفط الأكثر حيوية في المملكة العربية السعودية، ويمكن القول أيضاً أنها ضربت صاروخية ضد القوات الأمريكية في العراق. وتُركز العوامل السلبية على "الخطأ في تحديد الهوية" فيما يتعلق بطائرة ركاب مدنية وإسقاطها بعد إقلاعها باستعمال نظام صاروخي قصير المدى، والغرق العرضي لسفينة بحرية إيرانية بواسطة صاروخ مضاد للسفن خلال تدريب بالذخيرة الحية.

وفي آب/أغسطس، سافر وزير الدفاع الإيراني العميد أمير حاتمي إلى روسيا لحضور *المنتدى العسكري-التقني الدولي "الجيش - 2020"*، وهو حدث نظّمته وزارة الدفاع في الاتحاد الروسي، لعرض أحدث منتجات إيران الدفاعية، وتقييم أحدث المعدّات الروسية، واستكشاف إمكانية التعاون العسكري بين صناعات الأسلحة لكلا البلدين وتبادل التدريب كجزء من اتفاقيتهما السابقة. وقضى العميد حاتمي عدة أيام في اختبار أنظمة الأسلحة ذات الأهمية

الخاصة، بما فيها نظام الدفاع الجوي بعيد المدى "Almaz-Antey S-400"، ونظام الدفاع الجوي المُحسّن قصير المدى "Pantsir-S2"، ودبابة القتال الرئيسية "T-90"، والطائرة المقاتلة البعيدة المدى والمتعددة المهام "Sukhoi Su-30" التي طال انتظارها.

وعلى الرغم من أنّ روسيا قد أعربت بالفعل عن استعدادها لبيع الأسلحة إلى إيران، بما في ذلك نظام "S-400" الذي تتفاخر به، فمن المرجح أن تبدأ مبيعات الأسلحة بصفقة عسكرية أكثر رمزية - على سبيل المثال، اتفاق يتضمن دبابات وناقلات جنود مدرعة - بدلاً من صفقة كبيرة تشمل طائرات مقاتلة حديثة أو نظام "S-400". وفي الآونة الأخيرة، أدّت العقوبات الأحادية الجانب إلى إرغام المصارف الروسية على التخلي حتى عن تلك المعاملات المالية التي تُبرم مع إيران بالروبل الروسي. وبالتالي، ستبقى الخدمات المصرفية الوطنية والدولية حساسة للعقوبات الأمريكية، على الرغم من أنّ صفقات المقايضة المتعلقة بشحن النفط الخام الإيراني من خلال محطة نفط "نيكا" بعد تحديثها والتي تقع على السواحل الجنوبية الشرقية لبحر قزوين، أو التي تنطوي على أساليب أخرى، ستظل خياراً لإيران لدفع ثمن الأسلحة التي تشتريها من روسيا. وستكون روسيا أيضاً حذرة من الاتفاقية التي أمدها خمسة وعشرون عاماً بين إيران والصين، التي يتم وضع صيغتها النهائية، وكذلك ما قد يعنيه ذلك بالنسبة للتعاون العسكري الاستراتيجي ومبيعات الأسلحة. وفي الأسابيع الأخيرة، سافر وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف على عجل إلى كل من موسكو وبكين لحشد الدعم وإتمام اتفاقية تعاون طويلة الأمد.

إيران تستعرض عضلاتها في الخليج

تتمثل إحدى طرق الإعلان عن المنتجات العسكرية المنتجة محلياً في إثباتها في الظروف التشغيلية. وقد احتفل «الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني مؤخراً بإضافة أسطول كبير من الطائرات بدون طيار المسلحة والاستطلاعية إلى ترسانته. وسيسمح أسطول أكبر من الطائرات بدون طيار لـ «الحرس الثوري» الإيراني بمراقبة الأنشطة، والتي تشمل النقل البحري في مضيق هرمز وفي جميع أنحاء الخليج العربي، عبر مساحات أوسع من المياه في أي وقت ودون مشاركة مباشرة من الزوارق السريعة المأهولة. وتم تصميم بعض الطائرات بدون طيار لإطلاق القوارب واستعادتها على حد سواء، وإذا جرى تصميمها لتأدية المهام الانتحارية، فبإمكانها أن تشكل تهديداً جديداً للشحن الدولي في المنطقة.

وكانت إيران أيضاً تستعرض عضلاتها مؤخراً في الخليج العربي ومضيق هرمز، من خلال إجراءات مناورات بالذخيرة الحية في 5-6 تشرين الأول/أكتوبر و 7 تشرين الأول/أكتوبر. وكان آخر تدريب تم الإعلان عنه هو سلسلة من التمارين البحرية في 10 أيلول/سبتمبر والتي بدأت في الخليج

العربي - وتحديدًا المقتربات المؤدية إلى مضيق هرمز وخليج عُمان - وتضمنت ضرب أهداف عائمة بصواريخ مضادة للسفن، شملت صاروخ أطلق من غواصة في أعماق البحر.

يجب توقع استخدام «الحرس الثوري» طائرات بدون طيار بفعالية وقوة أكبر عبر منطقة الخليج العربي وبحر العرب. فطهران واثقة الآن بأن رادعها قادر على بدء أي مشروع في المنطقة دون التعرض لخطر الحرب.

كما ردّت إيران بغضب على اتفاقيتي السلام الإسرائيلية الأخيرة مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين. وحذر كبار المسؤولين العسكريين الإيرانيين، بمن فيهم رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة اللواء محمد باقري، هاتين الدولتين مراراً وتكراراً من دعوة أي وجود عسكري أو استخباراتي أو عملياتي أو إلكتروني إسرائيلي إلى منطقة الخليج، ووصف هذا الاحتمال بأنه سابقة خطيرة من شأنها أن تضع الدول المضيفة على قدم المساواة مع إسرائيل. ولسنوات، استخدمت إيران خطاباً مشابهاً ضد الدول التي تستضيف قواعد عسكرية أمريكية في المنطقة، إلا أنه سيُنظر إلى الرابط الأمني والدفاعي الخليجي الإسرائيلي على أنه تهديد مباشر لمفهوم إيران الراسخ عن "العمق الاستراتيجي" تجاه إسرائيل، وبالتالي سوف يقاوم.

ومن الناحية الفنية، يمكن لطائرة أو غواصة إسرائيلية عبور مضيق هرمز بأكمله في المياه العُمانية والاتجاه جنوباً نحو المياه الإماراتية دون أن تدخل المياه الإيرانية. لكن مثل هذا السيناريو سيكون اختباراً حقيقياً لتسامح إيران والتزامها المعلن بـ "حرية الملاحة" عبر المضائق الدولية.

حدود "الضغط الأقصى"

ستبقى منطقة الخليج العربي أيضاً معياراً للعلاقات المتوتّرة بين الولايات المتحدة وإيران. وعلى الرغم من التعبيرات الرسمية الطنانة، إلا أن الاحتمال الكبير للتصعيد في الأشهر الأخيرة قد جعل كبار رجال الدين في نظام طهران قلقين للغاية، مما أرغم قائد «الحرس الثوري» الجنرال حسين سلامي على استبعاد أي احتمال من هذا القبيل، بفضل "الردع القوي" المكلف للغاية لـ «الحرس الثوري».

وفي غضون ذلك، أجرت الولايات المتحدة العديد من التدريبات الحازمة في الخليج العربي، مع تجنبها اتخاذ تدابير في أماكن أخرى يمكن أن توفر لإيران تبريراً فورياً للتصعيد العسكري. على سبيل المثال، امتنعت الولايات المتحدة حتى الآن عن اعتراض شحنات البنزين الإيرانية إلى فنزويلا، واختارت أساليب "مقنعة" بدلاً من ذلك. غير أن هناك حدود لهذا النهج، كما أظهر شريان الحياة المستمر للبنزين الإيراني إلى فنزويلا.

ومن غير المرجح أن تؤثر سياسة "الضغط الأقصى" الأمريكية على القدرة العسكرية الشاملة لإيران، بالنظر إلى أنّ رفع العقوبات المفروضة على الأسلحة بالكاد سيؤثر على أسواق الأسلحة. وسينظر إليها المتشدّدون في النظام، وخاصة داخل «الحرس الثوري»، كدليل على أنّ الولايات المتحدة عالقة في حالة لا مجال فيها للفوز، وعليها إما مغادرة المنطقة والتخلي عن القدرة على محاربة إيران، أو البقاء تحت رحمة القوّة الإيرانية المتراكمة.

وعلى الرغم من أنّ تصوير جبهة لا تُقهر ضد العدو هو جزئياً لرفع الروح المعنوية في بلدٍ يعاني من مصاعب اقتصادية ووباء "كوفيد-19"، إلا أنّ ذلك لا ينبغي أن يحجب الواقع بأنّه، بالنسبة لعدوٍ أيديولوجي شديد العدائية الذي أصبح الآن مطمئناً من قوّةه العسكرية، فإن الرضوخ تحت الضغط لن يكون خياراً.

الرابط: [HTTPS://WWW.WASHINGTONINSTITUTE.ORG/AR/POLICY-ANALYSIS/VIEW/TEHRAN-EYES-LIFTING-OF-ARMS-EMBARGO](https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/tehran-eyes-lifting-of-arms-embargo)



روسيا قد تنشر قوات تقليدية في سوريا معهد دراسات الحرب

ISABEL IVANESCU

2020 17 OCTOBER (باللغة الإنجليزية)

نص الخبر:

روسيا قد تنشر قوات برية تقليدية في سوريا لكسب نفوذ في المفاوضات مع تركيا وربما المشاركة في هجوم موالي لنظام الأسد، وتضغط روسيا وتركيا على بعضهما البعض للحصول على تنازلات في المفاوضات المتعلقة بمحافظة إدلب التي تسيطر عليها المعارضة، و لا يزال الانتشار العسكري الروسي التقليدي أمرًا غير مرجح، لكن مؤشرات مختلفة تعثرت في الأسابيع القليلة الماضية مما يشير إلى أن موسكو قد تستعد لذلك. مثل هذا الانتشار من شأنه أن يمثل انعطافًا في مشاركة روسيا في سوريا وتصعيدًا في الصراع بين روسيا وتركيا.

تسعى روسيا إلى نفوذ لتهيئة الظروف المواتية لجولة جديدة من المفاوضات حول مصير محافظة إدلب، مع استمرار الجمود هناك، ولم تسفر المفاوضات الروسية التركية بشأن إدلب في 16 أيلول / سبتمبر 2020 عن تسوية. من المرجح أن تسعى روسيا لتمكين نظام الأسد من شن هجوم على قوات المعارضة السلفية الجهادية. وتخشى روسيا خسائر في وحدات النظام التي استثمرت فيها بكثافة، مثل فرقة المهام الخاصة الخامسة والعشرون (المعروفة أيضًا باسم قوات النمر) والفيلق الخامس، كما ستتكبد القوات التركية والقوات المدعومة من تركيا خسائر، حتى لو كانت بمعدل أقل.

تشير المؤشرات المحدودة وغير الحاسمة، والتي لا تزال جديرة بالملاحظة، على أن روسيا تستعد لنشر قوات تقليدية في سوريا. صرح وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، في 21 أيلول / سبتمبر 2020، "لا حاجة للجيش السوري وحلفائه لشن أي هجوم على إدلب. من الضروري فقط استهداف مواقع الإرهابيين والقضاء على بؤرتهم الاستيطانية الوحيدة المتبقية على الأراضي السورية". بررت موسكو الهجمات السابقة الموالية للنظام في إدلب على أنها عمليات لمكافحة الإرهاب. اقتصر عمليات الانتشار الروسية حتى الآن على عناصر المقر والوحدات الجوية وأعداد صغيرة من القوات الخاصة الروسية والشرطة العسكرية والمتعاقدين العسكريين الروس باستثناء شبيء واحد: تم نشر لواء المشاة البحري 810 لإنشاء قاعدة حميميم الجوية والدفاع عنها في عام 2015، والمشاركة في عمليات هجومية محدودة على

الخطوط الأمامية القريبة، وأوقفت روسيا هذه المشاركات في عام 2017 بعد فشلها في تحقيق أي مكاسب.

تعتبر العمليات الإعلامية الروسية في سوريا والتدريبات التي تستعد للعمل في بيئة حرب كيميائية علامة غامضة أخرى على الخطط المحتملة لنشر القوات التقليدية الروسية. لاحظ معهد دراسات الحرب وجود مؤشر متكرر على أن النظام السوري يعتزم تنفيذ هجوم كيميائي في محافظة إدلب بموافقة روسية. وزعم المركز الروسي للمصالحة في سوريا في 11 سبتمبر، و20 سبتمبر، و28 سبتمبر، و13 أكتوبر / تشرين الأول، أن هيئة تحرير الشام المرتبطة بالقاعدة تخطط لهجوم كيميائي كاذب في إدلب الكبرى، ثم نشر هذه المزاعم من خلال وسائل إعلام رسمية روسية وسورية، وغالبًا ما تسبق مثل هذه الادعاءات هجمات جديدة للنظام وسبقت أحيانًا هجمات كيميائية للنظام.

استخدم نظام الأسد الهجمات الكيميائية لإضعاف فصائل المعارضة وبث الرعب في نفوس المدنيين بما يزيد عن 300 مرة منذ بدء الحرب الأهلية السورية، لكنه يفتقر إلى القدرة على تحريك القوات البرية قبل انتشار المواد الكيميائية. تستخدم العقيدة الروسية المتعلقة بالأسلحة الكيميائية على وجه التحديد دعوات لتنسيق العمليات البرية مع الهجمات الكيميائية للاستفادة على الفور من آثار الهجوم في ميدان المعركة. شاركت العديد من الوحدات الروسية في تمارين KAVKAZ-2020 وكذلك في التدريبات المفاجئة الجديدة في المنطقة العسكرية الغربية الروسية المدربة على استخدام قدرات دفاعية غير معروفة CRBN (كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية). تدرت كتيبة مشاة آلية روسية على العمل في معدات عزل الأسلحة الكيميائية بما في ذلك الأقنعة الواقية من الغازات في 19 سبتمبر. كما قامت وحدة روسية بحجم كتيبة بتفريغ وتطهير الأرض والمعدات والأسلحة في 16 أكتوبر / تشرين الأول في تمرين مفاجئ غير ذي صلة. وتمارس القوات الروسية بشكل روتيني تمارين دفاعية CRBN ، لكن حجم وطبيعة هذه التدريبات جديران بالملاحظة، لا سيما عندما تقترن بالحملة الإعلامية الجارية في سوريا.

قد تشير النشاطات الحركية الأخيرة لنظام الأسد وروسيا إلى استعداد القوات الموالية للنظام لهجوم على جسر الشغور، وهي منطقة مهمة للدفاع عن القاعدة الساحلية لروسيا. استهدفت غارات جوية روسية في 20 أيلول / سبتمبر 2020 مركز قيادة وعدة مستودعات تابعة لتنظيم حراس الدين المتشدد. يتركز مقاتلو حراس الدين بالأساس حول جسر الشغور. وشنت روسيا غارات جوية على قوات المعارضة السلفية الجهادية بالقرب من جسر الشغور في 14 أكتوبر / تشرين الأول. وتعتبر جسر الشغور مركز حضري محصن يسيطر عليه الجهاديون ويهدد أمن قاعدة حميميم الجوية الروسية وقاعدة دعم العلويين لنظام الأسد في محافظة اللاذقية، وتعتبر روسيا

حميميم إحدى قواعدها الثلاث الدائمة في سوريا وتقوم حاليًا بتوسيع منشآتها هناك. ودعمت روسيا محاولات النظام المتعددة للاستيلاء على جسر الشغور منذ عام 2015 عبر التضاريس الجبلية إلى الجنوب الغربي للمدينة، لكن قوات النظام فشلت بتكلفة بشرية كبيرة. قد تكون القوات التقليدية الروسية الأكثر قدرة على النجاح حيث لا تستطيع قوات الأسد ذلك. كما أن مكاسب القوات الموالية للنظام في جنوب إدلب من أواخر عام 2019 إلى آذار / مارس 2020 قد وضعت شروطًا للهجوم على جسر الشغور من الأراضي السهلية شرق المدينة، حيث ستسيطر القوات الموالية للنظام على سهل الغاب و عبور نهر العاصي للوصول إلى المدينة. قامت ISW بتقييم سابق - بناءً على موقف القوات الموالية للنظام - أن المناطق التي تسيطر عليها المعارضة جنوب الطريق السريع M4، بما في ذلك سهل الغاب، هي الهدف المحتمل لهجوم قادم موال للنظام، وتوضح الخريطة أدناه هذا الطريق المحتمل للتقدم.



يمكن أن يؤدي نشر وحدة تقليدية روسية في إدلب إلى تغيير التوازن العسكري بشكل كبير في إدلب، ويمكن أن يسمح الانتشار الروسي أيضاً للقوات الموالية للنظام بالسعي لتحقيق

أهداف أكثر طموحًا واعتماد طريقة عمل جديدة في هجوم وشيك على إدلب إذا سمحت روسيا لقواتها بالمشاركة في القتال. لا يزال نشر الوحدات التقليدية الروسية في سوريا للمشاركة في العمليات الهجومية أمرًا غير مرجح، ولكنه قد يمثل انعطافًا كبيرًا. إن نشر القوات الروسية التقليدية سيعزز موقف روسيا في سوريا ويمنح روسيا فرصة لاختبار المفاهيم العقائدية المتطورة والقدرات القتالية. ومع ذلك، سيتطلب ذلك استعدادًا روسيًا لتوفير الموارد لسوريا كجهد ذي أولوية وتحمل مخاطر القوة المتزايدة.

الرابط: -RUSSIA-MAY-DEPLOY-CONVENTIONAL-FORCES-SYRIA
[HTTP://WWW.UNDERSTANDINGWAR.ORG/BACKGROUNDUNDER/RUSSIA-MAY-DEPLOY-](http://www.understandingwar.org/backgroundunder/ruussia-may-deploy-conventional-forces-syria)



مفاتيح دبلوماسية في خضم الضربات الإسرائيلية على سوريا معهد واشنطن

داني (دينيس) سينرينوفيتش

2020 16 OCTOBER (باللغة الإنجليزية والعربية)

نص المقال:

تزايد عدد الضربات الجوية المنسوبة إلى القوات الإسرائيلية منذ بداية الحرب الأهلية في سوريا، علمًا بأنه ارتفع بشكل خاص خلال العامين الماضيين. ويجسد هذا النشاط المتزايد محاولة من الجانب الإسرائيلي لصدّ الاستحكام العسكري الإيراني في سوريا وعرقلة طرق شحن الأسلحة بين سوريا ولبنان، وبالتالي تأخير جهود "حزب الله" الرامية إلى تعزيز قواته في لبنان. ولكن خلال هذه الفترة، كانت إيران و"حزب الله" قد أحكما قبضتهما على سوريا، وهو ما يتجلى من وجود عناصر الميليشيات الشيعية داخل البلاد. إذ يتصرف كلٌّ من إيران و"حزب الله" في سوريا تصرف أهل البيت بدون أي عرقلة من السلطات السورية، حتى بعد مرور كل هذه السنوات من النزاع العسكري.

وبالرغم من أي إنجازات حققتها عمليات الحملة الإسرائيلية ضد سوريا، يمكن القول إن الحملة التي تقوم بها إسرائيل "ما بين الحروب" - التي غالبًا ما يُشار إليها باختصارها العبري "مابام" - تعاني عددًا من "الاعتلالات المشتركة" التي تعطلّ فعاليتها الاستراتيجية.

وحتى على المستوى العملياتي بحت، لا يبدو أن حملة "مابام" حققت كل أهدافها. فكثافة الضربات واستمرارها يدلّان على أن إيران لم تتخلّ عن محاولاتها لشحن الأسلحة من سوريا إلى لبنان.

ومهما بلغت حدة هذه الضربات أو كثافتها، لا يبدو أنها أضعفت الرغبة الإيرانية في نقل منظومات الأسلحة إلى "حزب الله"، ويبدو أن إيران لا تزال مصممة على ترسيخ مكانتها في سوريا. والواقع أن هذه الضربات، على أكثر تقدير، خلّفت تأثيرًا تكتيكيًا مؤقتًا على السلوك الإيراني في سوريا. كما أن إيران، وبالرغم من هذه الضربات، نجحت في إرساء قواعد تتيح لها إطلاق الصواريخ على إسرائيل، وفق ما تبين من الصواريخ التي أطلقت على جبل حرمون في كانون الثاني/يناير 2019. وعلى النحو نفسه، يتبين من مشروع تحويل المقذوفات إلى صواريخ، الذي ينفذه "حزب الله" وإيران في لبنان، أن إيران تحاول إيجاد حلول لصعوبات التسلّح المستمرة

التي يواجهها "حزب الله"، ومن شأن هذه الحلول أن تبطل الجدوى من حملة "مابام" برمتها طالما أن إسرائيل لا تزال ممتنعة عن تنفيذ الضربات في لبنان.

علاوةً على ذلك، تعرّض هذه الحملة لإسرائيل لمخاطر كبيرة. فالأحداث المرتبطة بالضربات الإسرائيلية كانت توشك من فترة إلى أخرى أن تشعل فتيل صراع مفتوح بين إسرائيل وكلّ من روسيا وإيران و"حزب الله". وفي الوقت نفسه، كشفت هذه الحملة التكتيكات الإسرائيلية أمام أعدائها. إذ تعطي الضربات الراهنة لإيران وحلفائها فرصةً لتحليل العمليات الإسرائيلية وتزوّدّها بمعلومات تكتيكية قد تشكل عائقاً مهماً في أي حالة طارئة مستقبلية.

وعلى نطاق أوسع، تشير هذه التحديات إلى مشكلة كبيرة أخرى، وهي أن إسرائيل لم تنجح في تحويل إنجازاتها العملية التي يحتمل أن تكون محدودة إلى مكاسب دبلوماسية، وأبرزها تحقيق هدفها "إخراج إيران من سوريا".

للأسف، ثمة احتمال في أن تكون العمليات الإسرائيلية الناشطة قد مُنيت بالفشل، في وقتٍ كان بوسعها تحقيق نتائج مذهلة. فالعقوبات الأمريكية والمشاكل الاقتصادية والاضطرابات السياسية أجبرت "حزب الله" والدولة الإيرانية على تركيز المزيد من اهتمامهما ومواردهما على المسائل الداخلية في إيران ولبنان، في حين أن إسرائيل وتركيا تمرّان بلحظة نادرة تتشابه فيها مصالحهما حيث تأمل كلتاها في إزاحة الأسد عن العرش. أضف إلى ذلك أن المسؤولين الروس اشتكوا وفق ما أفيد من بشار الأسد في الأيام الأخيرة، مع أن احتمال ابتعاد روسيا عن نظام الأسد بعيد.

كما أن نجاحات الحملة المحدودة، حتى في ظل هذه الظروف المؤاتية، تثير السؤال عمّا إذا كان هذا النهج الناشط قادراً على تحقيق هدفه الاستراتيجي الظاهري. فمن الواضح أن إسرائيل تحاول إحداث "تأثير شامل" قد يؤدي إلى خروج إيران من سوريا، لكن هل يمكن تحقيق ذلك بمجرد الانخراط في ضربات عسكرية أو أنشطة عملياتية وحدها؟ والواقع أن المساعي الإسرائيلية لتعديل القالب السوري من الناحية "العملياتية" لا تترك أي تأثير على التطورات السياسية والدبلوماسية المنشودة في سوريا.

إضافةً إلى ذلك، من المحتمل أن يتدهور الوضع الحالي مع الوقت. وعلى الرغم من هذه الضربات، من المرجح أن يتعاطم التزام الأسد بهذا التحالف في المستقبل. وبالتالي، سيواصل الأسد على الأرجح مساعدة العناصر المعادية حتى إذا استمرت الضربات العسكرية بكثافة أكبر. في المقابل، لا تزال إسرائيل تبدو غير واثقة بشأن كيفية التعامل مع دعم الأسد المتعمد لـ"التحالف الشيعي الراديكالي".

لم تدخل إسرائيل المجال الدبلوماسي بما يكفي لاستكشاف خياراتها عند معالجة هذه المسألة. وفي حين أنها تنخرط في عمليات مكثفة في سوريا، إلا أنها تبدو غائبة تمامًا عن الساحة الدبلوماسية. فمحادثات أستانا التي تعتبر المسعى الدبلوماسي الأكثر جدية في ما يتعلق بمستقبل سوريا السياسي، تجري بقيادة روسيا وتركيا وإيران، بينما تفتقر إسرائيل إلى أي تأثير ملموس على العملية. ناهيك عن أن الغياب العملي للولايات المتحدة عن العملية الدبلوماسية وافتقارها إلى أي نفوذ على الوضع في سوريا يؤثران سلبيًا على قدرة إسرائيل على الاستفادة بشكل كامل من الخطوات العملية أو الدبلوماسية التي تُتخذ هناك.

لذلك، إذا أرادت إسرائيل تحقيق هدفها في ما يتعلق بسوريا، عليها أن تضيف إلى سياسة "مابام" التي تتبعها عنصرًا دبلوماسيًا جوهريًا بدل الاعتماد على قوتها العسكرية فحسب. فاجتثاث الأعمال التي يقودها "حزب الله" وإيران في سوريا يستوجب تغييرًا سياسيًا في القيادة السورية، وما من ضربة فعلية على الأرض قادرة على تحقيق هذا الهدف.

وجدير بالذكر أن القوى المعادية لإسرائيل راسخة بعمق في هذه الساحة، وسيتعين على إسرائيل إيجاد طرق للتواصل مع الأطراف البعيدة حاليًا إذا أرادت إحداث تغيير دائم في الوضع السياسي السوري. وحتى لو رغب الروس أو الأتراك في تصحيح مسار الأوضاع في سوريا، لن يتمكنوا من تحقيق ذلك إلا بجهود مشتركة. ومع أن هذه الجهود التعاونية لا تزال غير مضمونة البتة، تتوفر خطوات دبلوماسية عدة لإيجاد بيئة علاقات أفضل لإسرائيل في هذا الصدد.

على سبيل المثال، بوسع إسرائيل الانخراط في مناقشات معمّقة مع روسيا حول "حقبة ما بعد الأسد" مع إظهار استعدادها للقيام بتسويات محتملة لناحية سوريا. وإذا أمكن، يجب أن تشارك إسرائيل في محادثات أستانا من وراء الكواليس، بالترافق مع العمل المشترك مع الروس والأمريكيين.

وتستطيع إسرائيل أيضًا إجراء مناقشات سرية مع الأتراك نظرًا إلى المصالح المشتركة النادرة بين القدس وأنقرة بشأن سوريا، وذلك من أجل تغيير معالم الوضع هناك. وعلى المنوال نفسه، يجدر بإسرائيل أن تحاول وضع خريطة طريق للتغيير السياسي في سوريا بالتعاون مع الإدارة الأمريكية الراهنة - وربما أيضًا المستقبلية. كما يجب عليها أن تنقل سلسلة من الرسائل إلى إيران عبر أطراف يعتبرها الفريقان ذات مصداقية، على غرار عمان، لتحديد بوضوح الخطوط الحمراء لإسرائيل في سوريا من أجل تقليل احتمالات حدوث تصعيد غير مرغوب عند حدود إسرائيل الشمالية.

والأرجح أن إخراج إيران من سوريا لن يكون ممكنًا بدون إنهاء حكم بشار الأسد في سوريا. فطالما أن هذا الأخير موجود في موقع السلطة، سيتمتع كل من "حزب الله" وإيران وحلفاؤهما بقدرة مطلقة على دخول سوريا والوصول إلى الأسلحة المتوفرة بتصرفها، ما يشكل تهديدًا خطيرًا على الأمن القومي الإسرائيلي. وفيما يبدو الأسد آمنًا للوقت الراهن، يجب أن تضمن إسرائيل، في حال تسنت الفرصة للتأثير على الساحة السياسية السورية، أن تملك حينذاك إطار عمل لإيصال مخاوفها إلى الأطراف المعنية في سوريا.

في غياب العنصر الدبلوماسي، لن تؤدي الضربات العسكرية الإسرائيلية إلى إيجاد حلٍّ دائم للمشكلة السورية. ومع وجود "حزب الله" وإيران في موقف سيئ تكون فيه قدراتهما محدودة، وفي ظل تأجج التوترات الداخلية تحت السطح، قد يؤدي العدوان المستمر إلى تصعيد غير مرغوب به لا يستحق أي إنجاز عملياتي.

الرابط: -[HTTPS://WWW.WASHINGTONINSTITUTE.ORG/AR/FIKRAFORUM/VIEW/DIPLOMATIC-OPENINGS-AMID-ISRAELS-SYRIA-STRIKES](https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/diplomatic-openings-amid-israels-syria-strikes)

منظمة حقوقية: بوتين قد يتحمل "مسؤولية القيادة" عن جرائم الحرب في سوريا المونيتور

ELIZABETH HAGEDORN

2020 15 OCTOBER (باللغة الإنجليزية)

نص المقال:



لمنع جرائم الحرب والجرائم المحتملة ضد الإنسانية في سوريا، دعت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقرير جديد حكومات العالم إلى تحميل الرئيس فلاديمير بوتين وغيره من كبار المسؤولين الروس مسؤولية الفشل عندما قصفت الطائرات الحربية الروسية والسورية البنية التحتية المدنية في محافظة إدلب، ففعلوا ذلك دون سابق إنذار أو دون وجود هدف عسكري مشروع. ووصفت المنظمة التي تتخذ من نيويورك مقرا لها ما قالت إنها هجمات متعمدة وغير متناسبة على المدنيين نفذتها الحكومة السورية وحليفتها روسيا خلال هجومهما الذي استمر 11 شهرا لاستعادة إدلب، آخر رقعة كبيرة من الأراضي لا تزال تحت سيطرة المعارضة بعد ما يقرب من عقد من الحرب. بحلول الوقت الذي أعلنت فيه تركيا وروسيا وقف إطلاق النار في مارس، كان القتال قد خلف ما لا يقل عن 1600 قتيل من المدنيين، حسب تقديرات الأمم

المتحدة. كما أجبر هجوم النظام حوالي 1.4 مليون شخص على الفرار من منازلهم، ولجأ الكثيرون إلى مخيمات مكتظة على طول الحدود التركية. دقت هيومن رايتس ووتش في 46 هجوما جويًا وبريًا نفذها الحلف السوري الروسي على أهداف وبنية تحتية مدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والأسواق، وقالت المنظمة إن الهجمات لا تمثل سوى جزء بسيط من إجمالي استخدام الذخائر العنقودية والأسلحة الحارقة والبراميل المتفجرة المستخدمة في إدلب. في جميع الحالات، لم يجد الباحثون أي دليل على وجود أسلحة أو معدات أو أفراد عسكريين للمعارضة بالقرب من مكان وقوع الهجمات، ولم يتم إعطاء السكان إنذارات مسبقة بالهجوم، حيث وقعت الغالبية العظمى منها بعيدًا عن القتال النشط بين القوات الموالية للنظام والمعارضة.

تقول سارة كيالي، الباحثة السورية في هيومن رايتس ووتش، إن الهجمات هدفت على ما يبدو لتسهيل استعادة الحكومة السورية لمناطق المعارضة من خلال إفراغها من المدنيين أولاً. قالت كيالي: "إما أنهم يقتلون عددًا كبيرًا من المدنيين، وهو ما يحقق هدفهم أيضًا، أو ينتهي بهم الأمر إلى تهجيرهم لأن هذه المناطق غير صالحة للسكن." يستند التقرير المكون من 167 صفحة إلى مقابلات مع أكثر من 100 شاهد مدني وعمال إنقاذ، بالإضافة إلى خبراء في القوات المسلحة الروسية والسورية. كما حلل الباحثون صور الأقمار الصناعية لمواقع الضربات، وراجعوا سجلات مراقبي الطيران وفحصوا أكثر من 550 مقطع فيديو وصورة التقطت أثناء الهجمات أو في أعقابها مباشرة. في واحدة من أكثر الهجمات دموية التي تم توثيقها، أصابت ذخيرة شقة من أربعة طوابق ومتاجر قريبة وسوق صغير في بلدة معرة النعمان قبل أن تسقط الصواريخ ثانية، مما أدى إلى انهيار مبنيين من ثلاثة طوابق. يذكر التقرير أسماء 10 مسؤولين روس وسوريين كانوا، بموجب مبدأ مسؤولية القيادة، على علم أو كان ينبغي أن يكونوا على علم بالانتهاكات ضد المدنيين وفشلوا في منعها أو معاقبة المسؤولين عنها. وتشمل تلك القائمة كلا من القادة العسكريين، بوتين والرئيس السوري بشار الأسد ووزير الدفاع السوري الفريق علي عبد الله أيوب وقائد القوات الجوية السورية اللواء أحمد بلول ووزير الدفاع الروسي جنرال الجيش سيرجي شويغو. قالت كيالي: "هناك أدلة على أنهم شاركوا بشكل كبير في تطوير الاستراتيجية، وأنهم طلبوا بانتظام تحديثات بشأنها وتم تزويدهم بإشعار بارتكاب جرائم الحرب والانتهاكات - ومن الواضح أنهم لم يفعلوا شيئًا لوقفها"، وحثت مجموعة المراقبة للحكومات المعنية على النظر في فرض عقوبات على كبار المسؤولين الذين "يتحملون مسؤولية القيادة"، وحيثما أمكن، رفع قضايا جنائية ضدهم في بلدانهم.

العقوبات الأمريكية تضر بالمدنيين السوريين فيجب أن تكون جديرة بالثناء معهد الشرق الأوسط

كرم شعاع وويليام كريستو

2020 15 OCTOBER (باللغة الإنجليزية)

نص المقال:

في 17 يونيو 2020، أعلن المبعوث الخاص لوزارة الخارجية الأمريكية إلى سوريا، جويل ريبيرن، عن بداية "صيف قيصر"، واعداداً بموجة من العقوبات بموجب قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا الذي تم إقراره أخيراً. ولكن الصيف أتى ومضى، دون أن يكون هناك الكثير للتباهي به. فحتى الآن لم يصنف سوى أربعة أفراد- كانوا أساساً تحت عقوبات الاتحاد الأوروبي - وتسعة كيانات بموجب القانون.

لم يرقَ الاستخدام المقتصد لقانون قيصر إلى مستوى الرسائل التي كانت إدارة ترامب ترسلها، كما لم يرقَ إلى الإثارة التي تولدت بين مؤيدي سوريا الذين رأوا أن تمرير القانون هو بمثابة اتخاذ الولايات المتحدة أخيراً إجراءات ضد جرائم نظام الأسد، بعد ما يقرب من عقد من الزمن منذ أن أسقط النظام أول برميل متفجر. أضف إلى ذلك أن التركيز الشديد على قانون قيصر قد امتص الهواء من مجتمع اتخاذ القرارات حول سوريا في واشنطن. ولكن الأسوأ من ذلك أن التنفيذ الرديء للقانون يسبب مشاكل أعمق تتعلق بالعقوبات الأمريكية على سوريا ككل. يساهم تنفيذ القانون الحالي في المعاناة الإنسانية دون تحفيز تغييرات سلوكية إيجابية من جانب النظام. لعلاج هذه الأضرار، يجب توضيح حدود قانون قيصر، وبشكل عام، يجب إجراء تغييرات ملموسة على العقوبات الأمريكية والسياسة السورية.

بماذا يختلف قانون قيصر عن العقوبات السابقة؟

ووفقاً لإبراهيم العليبي، المدير التنفيذي لبرنامج التطوير القانوني السوري، فإن القانون يطبق عقوبات "مماثلة للعقوبات السابقة من حيث تأثيرها"، وليس في القانون ما يجعله أكثر "استهدافاً" من حزم العقوبات الأخرى، كما زعم البعض. وفي حين أن العقوبات ليست أكثر استهدافاً، إلا أن التشريع له سمتان عمليتان تميزانه عن العقوبات السابقة على سوريا.

أولاً، قانون قيصر قانون أقره الكونغرس. في السابق كان تطبيق العقوبات السابقة على سوريا بعد عام 2011 يأتي بموجب أوامر تنفيذية يصدرها الرئيس، وتمنح العقوبات التي تتم بموجب

أوامر تنفيذية الحكومة الأمريكية مزيداً من المرونة لإلغاء هذه العقوبات. على النقيض من ذلك، فإن العقوبات بموجب قانون قيصر الذي أقره الكونغرس يصعب إزالتها. فللخروج من قائمة العقوبات، قد يضطر الأشخاص المصنفون أن يخضعوا للمحاكمة على جرائم الحرب التي تمت معاقبتهم بسببها.

ثانياً، يعزز قانون قيصر القدرة على فرض "عقوبات ثانوية" على كيانات أو أفراد من أطراف ثالثة. على الرغم من استهداف الأجانب بموجب أوامر تنفيذية سابقة، فإن المشاركة الإضافية للسلطة التشريعية في القانون تعزز سلطة وزارة الخزانة الأمريكية في معاقبة مواطني الطرف الثالث.



سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا ورسائل غير واضحة

على الرغم من أن الولايات المتحدة أضافت عشرات السوريين إلى قائمة العقوبات الخاصة بها هذا الصيف، إلا أن الغالبية لم يتم تصنيفها بموجب قانون قيصر. يخلق هذا الاتجاه تناقضاً كبيراً مع النهج المعلن لإدارة ترامب في التعامل مع النظام في سوريا.

يمكن استخدام قانون قيصر كأداة فعالة وإرسال الإشارات مفادها أن الولايات المتحدة أقل استعداداً للتفاوض مع أفراد معينين، نظراً لأن شطب من يخضعون للعقوبات بموجب القانون

أصعب مما هو عليه بموجب أمر تنفيذي، بينما يتم استهداف الأفراد بموجب أوامر تنفيذية لإظهار المرونة والتلويح بإمكانية التفاوض في المستقبل، مما يخلق حافزاً لتغيير سلوكهم. ومع ذلك، وفقاً لاستراتيجية العقوبات الحالية، من غير الواضح ما إذا كان المعاقبون قادرين على التمييز بين العقوبات المختلفة أو أنهم على دراية بكيفية شطبها.

ومما زاد من تعقيد الرسائل المتعلقة بالعقوبات أن المعايير الفعلية لاختيار المعينين لكل من قيصر وأنظمة العقوبات السورية الأخرى لا تزال غامضة. فعلى سبيل المثال، لماذا تمت معاقبة كرم الأسد، الذي يقود مجموعة صغيرة من الشبيحة بدلاً من سامر كمال الأسد، المتورط في تهريب المخدرات عبر الحدود وهو ممول رئيسي للنظام؟ ما هي أهمية معاقبة حافظ الأسد - نجل بشار الأسد البالغ من العمر 19 عاماً - بدلاً من غيره من كبار أعضاء النظام؟ لماذا استهدفت سمية حمشو بموجة العقوبات الأخيرة رغم أنها تابعة للمعارضة ومنشغلة بشكل أساسي بإدارة شركتها المعمارية في قطر؟ ولماذا تمت إزالتها بهدوء من القائمة بعد أيام؟ بدون تفسير واضح للكيفية التي يتم وضع الأفراد فيها على وجه التحديد على قائمة العقوبات، يصعب تقديم الحجة القائلة بأن العقوبات تهدف إلى التحفيز على التغيير في السلوك.

أخيراً، على الرغم من أن قانون قيصر يعزز قدرة الإدارة على فرض عقوبات ثانوية، إلا أنه لم تتم معاقبة أي شخص بموجب القانون حتى الآن. وفي حين أن الرسائل الموجهة لمن يخضعون للعقوبات لم تكن واضحة، فإن أحد أقوى تأثيرات قانون قيصر كان الإشارة العامة إلى أن الولايات المتحدة لن تسمح بالاستثمار الأجنبي في إعادة إعمار سوريا. على الرغم من أن التهديد المستمر بفرض عقوبات ثانوية ليس عظيمًا ومباشراً مثل إصدار قائمة بالأفراد الذين تم فرض عقوبات عليهم مؤخراً، إلا أنه يمنع الشركات بهدوء من توقيع عقود جديدة للاستفادة من مشاريع إعادة التطوير المنتظرة في سوريا. غير أنه ما لم تتابع الولايات المتحدة فرض عقوبات ثانوية - وهي آلية مصممة لتثبيط المستثمرين الأجانب - فإن واشنطن تخاطر بفقدان القوة الرادعة لقانون قيصر.

كيف يمكن أن يرضخ النظام في سوريا للضغط؟

كان تمرير قانون قيصر تتويجاً لسنوات من الدعوة من قبل الجماعات السورية الأمريكية، وكان يُنظر إليه على أنه انتصار أخلاقي ضد وحشية نظام الأسد. ويعتبر إنشاء المساءلة في التشريعات أمراً محورياً حيثما يوجد إفلات من العقاب. القانون معني في المقام الأول بتقديم مرتكبي جرائم الحرب إلى العدالة، وبدرجة أقل، تحفيز النظام على تغيير سلوكه. من أجل رفع العقوبات، تحتاج الحكومة في سوريا - من بين أمور أخرى - إلى "إقامة مساءلة ذات مغزى

لمرتكبي جرائم الحرب". سيكون القيام بذلك أمراً وجودياً لدمشق، لأنه سيورط معظم النظام والأوليغارشية المحيطة به في جرائم الحرب المذكورة.

وبهذا المعنى، فإن عقوبات قانون قيصر هدفها المعاقبة في المقام الأول، وليس خلق حافز للعاقبين لتغيير سلوكهم. لماذا يتبادل عضو رفيع المستوى في النظام امتيازاته وثرواته مقابل زنانة سجن؟ إذا كانت العقوبات هي العصا فأين الجزرة؟ ويمكن رؤية هذا النقص في الحوافز في مثال استجابة بعض المعينين، مثل وسيم قطان، بالتعبير عن فخرهم بإدراجهم في القائمة، ففي أذهان الموالين للنظام، فإن معاقبتهم تؤكد ولاء الفرد وتساعد على ترسيخ موقعهم داخل النظام.

ولا يزال السيناريو البديل، حيث يمكن أن يؤدي الضغط المطلق للعقوبات الأمريكية إلى انهيار النظام، مجرد احتمال، حيث تخضع دمشق لشكل من أشكال العقوبات الأمريكية منذ عام 1979 وعقوبات دولية منذ عام 2011، لكن بشار الأسد لم يتوقف بعد عن قصف المدنيين وتعذيبهم. ومن غير المرجح أن تؤدي العقوبات في حد ذاتها إلى "كسر النظام". يمكن للعقوبات أن تكون أداة فعالة؛ ومع ذلك، هي ليست أكثر من ذلك. ومن المفترض أن تكون الأداة واحدة من بين العديد من الأدوات في صندوق الأدوات، وليست بديلاً منفرداً للسياسة.

على الرغم مما أعلنته دمشق على مدى السنوات القليلة الماضية، من الواضح أن العقوبات ليست السبب الجذري لمشاكل سوريا الاقتصادية. لقد تسبب نظامها السياسي الذي ينخره الفساد والحرب التي استمرت عقداً من الزمان والأزمة المالية في لبنان المجاور في إلحاق ضرر أكبر مما يمكن أن تسببه العقوبات.

ومع ذلك، من السذاجة الادعاء بأن العقوبات لا تضر بالمدنيين، حيث تقر معظم الدراسات بذلك ولا تختلف إلا في حجم الضرر المطروح. وسلط تقرير حديث صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الضوء على القنوات المختلفة التي تؤثر العقوبات من خلالها على المدنيين، مشيراً إلى أن "العقوبات الاقتصادية الشاملة قد أثرت سلباً على الاقتصاد وكان لها تأثير على الناس العاديين، مما قلل من القدرة على الحصول على الأمور الأساسية وتلبية الاهتمامات الإنسانية العاجلة".

بالإضافة إلى ذلك، كما قال الممثل الخاص الأمريكي لسوريا جيمس جيفري في يونيو، ساهمت العقوبات الأمريكية في انهيار الليرة السورية، وفي عام واحد فقط، فقدت العملة 70 بالمئة من قيمتها، ويؤدي انخفاض سعر الصرف كل مقيم سوري. تصبح جميع الواردات أكثر تكلفة - الرصاص والأدوية على حد سواء.

نظريًا، قد يكون الألم قصير المدى للمدنيين يستحق العناء على المدى الطويل إذا توقف النظام في سوريا عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وخضع للمساءلة، فالسيناريو البديل، حيث يبقى الأسد في السلطة إلى أجل غير مسمى، هو بلا شك أسوأ. ومع ذلك، فإن تنفيذ قانون قيصر يحتاج إلى الإصلاح. وبصريح العبارة، يعني التنفيذ الأفضل للقانون وجود معايير واضحة وشفافة لاستهداف الأفراد، وإنشاء معالم سلوكية واقعية وقابلة للتنفيذ لإزالة العقوبات، واستخدام ميزة العقوبات الثانوية لقانون قيصر.

لكن لن يكون لأي من ذلك أي فائدة بدون سياسة أوسع وأكثر شمولية تجاه سوريا. في ظل غياب سياسة أمريكية متماسكة، وفي ظل الافتقار التام للرؤية الاستراتيجية بشأن كل من العقوبات وسوريا، فربما لن يفشل قانون قيصر في تحقيق أهدافه فحسب، بل قد ينتهي به الأمر إلى إلحاق الضرر بالمدنيين السوريين أكثر من أي شخص آخر، أي الشعب نفسه الذي جاء القانون ليساعده. الأشخاص الأربعة المستهدفون بموجب قانون قيصر هم: خالد الزبيدي، ونادر قلعي، ونذير أحمد محمد جمال الدين، ووسيم أنور القطان. (ترجمة: الناس نيوز)

الرابط: [HTTPS://WWW.MEI.EDU/PUBLICATIONS/US-SANCTIONS-HURT-SYRIAN-CIVILIANS-THEY-NEED-BE-WORTH-IT](https://www.mei.edu/publications/us-sanctions-hurt-syrian-civilians-they-need-be-worth-it)

كيف تتعامل روسيا والصين مع قانون قيصر؟ معهد الشرق الأوسط

صامويل راماني

2020 14 OCTOBER (باللغة الإنجليزية)

نص المقال:

أثارت عقوبات قانون قيصر لحماية المدنيين على سوريا، والتي وقعها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لتصبح قانونًا في ديسمبر ودخلت حيز التنفيذ في 17 يونيو، استقطابًا في المجتمع الدولي. أيدت معظم الدول الأوروبية استخدام قانون قيصر للعقوبات لمعاقبة الرئيس السوري بشار الأسد على جرائم الحرب، لكن روسيا والصين انتقدتا التشريع بشدة، ونددت الخارجية الروسية بقانون قيصر لاستهدافه "السوريين العاديين"، لأنه يفاقم من تدهور العملة السورية ويزيد من أسعار السلع الأساسية، كما حذر المندوب الصيني الدائم لدى الأمم المتحدة تشانغ جون بالمثل من أن فرض عقوبات إضافية على دمشق خلال جائحة كوفيد-19 سيؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في سوريا.



كما أثرت معارضة روسيا والصين لقانون قيصر على سلوكهما في الأمم المتحدة، حيث يرى كلا البلدين أن قانون العقوبات يمثل تقويضاً لسيادة سوريا. في 8 يوليو / تموز، منعت الدولتان تسليم المساعدات من تركيا إلى سوريا، حيث زعمتا أن الحكومة السورية يجب أن تكون الموزع الحصري للمساعدات الإنسانية. وعلى الرغم من أن روسيا والصين تمثلان جبهة مشتركة ضد الأحادية الأمريكية، إلا أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كان أي من البلدين سيقدم استثمارات كافية لإعادة الإعمار لمواجهة تأثير العقوبات على سوريا.

رد روسيا على عقوبات قانون قيصر على سوريا

بعد دخول قانون قيصر حيز التنفيذ، ردت وسائل الإعلام الروسية بالتزامن مع الأسد وإدانة السياسة الأمريكية تجاه سوريا، ففي مقال نُشر في 18 حزيران / يونيو في صحيفة كوميرسانت التي تتخذ من موسكو مقراً لها، غيّر السفير الروسي السابق لدى الجزائر ألكسندر أكسينوك، الذي أعرب سابقاً عن استيائه من الأسد، مساره بالقول إن قانون قيصر هو "اختبار لقدرة روسيا على إبقاء النظام السوري واقفاً على قدميه"، وعبرت دانيلا كريلوف، الباحثة في مركز الدراسات الشرقية، عن مشاعر مماثلة لإزفستيا، بحجة أن عقوبات قانون قيصر تهدف إلى عرقلة العملية الدستورية في سوريا وبناء "دولة سورية جديدة" تحت حكم الأسد.

كما أعادت روسيا تأكيد التزامها بالاستثمار في عملية إعادة الإعمار التي يقودها الأسد، و تم توضيح هذا الهدف علناً من قبل نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف في 21 يوليو ووزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف خلال رحلته المفاجئة إلى دمشق في 7 سبتمبر. في الأيام التي سبقت توقيع ترامب على قانون قيصر في 21 ديسمبر، اتخذت روسيا خطوات نحو تأمين عقود إعادة الإعمار مع الحكومة السورية، والتي يمكن أن تدخل حيز التنفيذ بمجرد انحسار الحرب الأهلية. وفي 16 كانون الأول (ديسمبر)، وافق البرلمان السوري على صفقات مع شركتين روسيتين لاستخراج النفط من ثلاثة حقول نفطية كبرى، ويعتقد إغور ماتيف، الرئيس السابق لقسم التجارة والاقتصاد في السفارة الروسية في دمشق، أن روسيا قد تساهم في إعادة تطوير ميناء طرطوس بقيمة 500 مليون دولار وبناء مصنع للأسمدة بقيمة 200 مليون دولار في حمص.

على الرغم من هذه المفاوضات المتعلقة بإعادة الإعمار، فقد منع خطر فرض عقوبات ثانوية الشركات الروسية من الإعلان عن استثمارات كبيرة منذ يونيو، وأثار حذر روسيا إحباط المسؤولين السوريين، الذين توقعوا تدفق الاستثمارات الروسية في الاقتصاد السوري الذي

مزقته الحرب. ومع ذلك، فقد حث خبراء مؤثرون مثل المدير العام لمجلس الشؤون الدولية الروسي (RIAC) أندريه كورتونوف سوريا على "التمويل الذاتي" لإعادة بناء اقتصادها. ووفقًا لماتيفيف، فإن هذه العملية تتطلب من المسؤولين السوريين أن يتعاونوا بشكل أوثق مع رجال الأعمال وأن يتوقفوا على خلق بيئة "صديقة لسوريا" داخل المجتمع الدولي. مع استمرار الأسد في مقاومة الإصلاحات الاقتصادية، ومن غير المرجح أن يتحدى الاتحاد الأوروبي تفضيلات الولايات المتحدة بشأن سوريا في المستقبل القريب، يأمل المسؤولون الروس أن يتم تخفيف قانون قيصر بمرور الوقت من خلال الإعفاءات من العقوبات وتخفيف القيود الأمريكية على المساعدات الإنسانية التي تدخل من خلال دمشق.

رد الصين على عقوبات قانون قيصر على سوريا

كانت التغطية الصحفية الصينية لقانون قيصر تشبه إلى حد بعيد المضمون المناهض لأمريكا لوسائل الإعلام الروسية. ففي مقابلة في 25 يونيو، صرح وانج جين، الأستاذ المشارك في معهد الشرق الأوسط بجامعة نورث وسترن في زيان، بأن قانون قيصر يوفر "ذريعة لفرض عقوبات ضد الشركات الروسية والإيرانية". "اتهم مقال نُشر في 11 يوليو في صحيفة The People's Daily الولايات المتحدة بتسييس الأزمة الإنسانية في سوريا وادعى أن العقوبات الأمريكية "غير القانونية" "قمعت بشكل متهور الحكومة السورية وشعبها". كما أكدت وسائل الإعلام الصينية الشبه حكومية على ضرورة مقاومة بكين للعقوبات الأمريكية أحادية الجانب ضد سوريا. و هذا شجع الصين على قيادة تحالف من 26 دولة ضد سياسة العقوبات الأمريكية في الأمم المتحدة في 5 أكتوبر.

ينظر المسؤولون السوريون إلى إدانات الصين الشديدة لقانون قيصر على أنها علامة على استعداد بكين للاستثمار في عملية إعادة الإعمار التي يقودها الأسد. في 22 كانون الأول (ديسمبر)، شدد الأسد على الربحية المحتملة للاستثمارات الصينية في سوريا، وذكر أن حكومته تتواصل مع المسؤولين الصينيين بشأن وسائل التهرب من العقوبات الأمريكية. يأمل المسؤولون السوريون أيضًا أن تتمكن الصين من الاستثمار في بناء الموانئ على ساحل البحر المتوسط السوري لمواجهة الضغط الأمريكي على العلاقات الإسرائيلية الصينية. على الرغم من تفاؤل سوريا، تحدث المسؤولون الصينيون بشكل غير مباشر عن استثمارات إعادة الإعمار طويلة الأجل، وصاغت الصين أحكام المساعدة الطبية الخاصة بها كشكل من أشكال مقاومة قانون قيصر، لكنها واجهت انتقادات في أوائل أبريل لتزويدها فقط صندوقين صغيرين من المعدات الوقائية لمكافحة COVID-19 كما أن الصين لم تحذو حذو روسيا من خلال توقيع عقود أولية

لإعادة الإعمار في صناعة النفط السورية، على الرغم من أن هذا القطاع كان مفتوحًا بشكل خاص للاستثمار الخارجي.

نظرًا لموقف الصين الغامض بشأن استثمارات إعادة الإعمار، فإن الخبراء في روسيا والإمارات العربية المتحدة يشككون بشكل متزايد في رغبة بكين في الاستثمار في سوريا. وصرح فلاديمير بارتينيف، الأكاديمي في جامعة موسكو الحكومية، في مارس / آذار، أن الصين وروسيا وإيران مجتمعة لن تكون قادرة إلا على تقديم 30 مليار دولار من المساعدات لسوريا على مدى عقد من الزمان. ويعتقد إيغور ماتيفيف أن "العقوبات الجديدة ستؤجل مشاركة الصين في جهود إعادة الإعمار" ووصف مركز الإمارات للسياسات، وهو مركز أبحاث مقره أبو ظبي، الصين بأنها "خاسرة" من قانون قيصر وجادل بأن تقليص بكين للاستثمارات في فنزويلا سيكون بمثابة سابقة في تعاملها مع العقوبات المفروضة على سوريا. على الرغم من أن روسيا والصين دافعتا باستمرار عن الأسد من الازدراء الدولي منذ بداية الحرب الأهلية السورية، فإن قانون قيصر يعقد خطط كلا البلدين للاستثمار في عملية إعادة الإعمار في سوريا. وعلى الرغم من انتقاداتهما الشديدة لسياسة العقوبات الأمريكية، فمن المرجح أن تتخذ كل من روسيا والصين نهجًا تدريجيًا للاستثمار في سوريا وتأملان في أن يؤدي وقف تصعيد الأعمال العدائية إلى إضعاف قانون قيصر في الأشهر والسنوات القادمة.

الرابط: [HTTPS://WWW.MEI.EDU/PUBLICATIONS/HOW-ARE-RUSSIA-AND-CHINA-RESPONDING-TO-CAESAR-ACT](https://www.mei.edu/publications/how-are-russia-and-china-responding-to-caesar-act)

إيران تتبع استراتيجية جديدة في سوريا أكثر خطورة من السابق ليفانت

علي رضا

2020 15 OCTOBER (باللغة الإنجليزية والعربية)

نص المقال:

منذ اندلاع الاحتجاجات السلمية في خضم الربيع العربي وقف فيلق القدس الإيراني الداعم الرئيسي لبشار الأسد، وهو ما أكده وزير دفاع نظام أسد أنه التقى في البداية قاسم سليمان، قائد فيلق القدس الإيراني، في عام 2011 من أجل قمع المتظاهرين السلميين في حمص، وهي ضاحية من ضواحي ثالث أكبر مدينة في البلاد.

وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، استثمرت إيران بشكل كبير استراتيجيتها الدفاعية في الحروب بالوكالة والخلايا الإرهابية في البلدان المجاورة، إذ استثمر فيلق القدس مليارات الدولارات في تجنيد وتدريب وتنظيم مجموعات بالوكالة خصوصاً في الشرق الأوسط وإفريقيا. ودخل حزب الله اللبناني، والحشد الشعبي العراقي، وعشرات الميليشيات العراقية الأخرى، وميليشيا فاطميون الأفغانية وميليشيا زينيون الباكستانية والعديد من عناصر وقادة الحرس الثوري الإيراني إلى سوريا لدعم بشار الأسد. على الرغم من وجودهم الاستثنائي، بدأت إيران تخسر الأرض التي سيطرت عليها في سوريا منذ عام 2015، حيث قُتل أكثر من 10 من كبار المسؤولين الإيرانيين، بمن فيهم العميد حسين حمداني، في فترة وجيزة وأصيب سليمان أثناء الإشراف على عملية عسكرية في حلب، ما اضطر سليمان إلى السفر إلى موسكو وأقنع فلاديمير بوتين بالتدخل وإنقاذ المعركة التي كان على وشك خسارتها.

وبدأ التدخل الروسي الرسمي في أيلول 2015، واستهدفت الضربات الجوية بشكل أساسي معاقلة الثورة السورية. في كانون الأول / ديسمبر 2016، أدت مجموعة من الضربات الجوية الروسية والحصار الذي فرض تحت قيادة سليمان من قبل حزب الله ومرتزة آخرين في فيلق القدس، إلى التهجير القسري لسكان حلب. وتكرر نفس السيناريو في الغوطة الشرقية والعديد من المدن الأخرى في جميع أنحاء سوريا.

ووفقاً لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بات السوريون يشكلون أكبر عدد من

المهجرين قسراً في العالم إذ زاد عددهم عن 13.4 مليون شخص في نهاية عام 2019. ولعبت إيران دوراً رئيسياً في قتل وتشريد ملايين السوريين، وفي صنع أزمة اللاجئين. التي تدفقت على أوروبا والتغيرات الديموغرافية داخل سوريا وسط تفاوض قادة العالم على "صفقة إيران النووية" الشهيرة. مثل القضاء على قاسم سليمانى بداية عام 2020 ضربة كبيرة لفيلق القدس الإيراني ووكلائه في جميع أنحاء العالم. وفي إطار كل هذا يحاول المسؤولون الإيرانيون التقليل من أهمية وجودهم العسكري في سوريا، وينصب تركيزهم على الاقتصاد والثقافة والتعليم.

والتقى السفير الإيراني في دمشق مؤخراً بوزيرى الصحة والتعليم لدى نظام أسد. ووقع عدة اتفاقيات لإعادة بناء الأنظمة الصحية والتعليمية المتضررة في البلاد. وبحسب مواقع المعارضة السورية، فإن بعض الشوارع يتم تسميتها بأسماء قادة الميليشيات الموالية لإيران الذين قتلوا في المعارك ضد المعارضة.

وتشهد العديد من المدن التي ذات الغالبية السنية (إذ يشكل السنة غالبية في سوريا)، بما في ذلك دمشق، احتفالات دينية شيعية واسعة النطاق وتغيرات ديموغرافية. ويوزع الحجاج الإيرانيون المخدرات على نطاق واسع، كما تسمح فنادق سورية بالدعارة بذريعة الزواج المؤقت الشيعي. واستخدمت إيران سابقاً هذا المزيج من الغزو العسكري والثقافي والاقتصادي في كل من لبنان والعراق خلال العقود الماضية. ومع تلاشي دور إيران العسكري بسبب ضعفها والوجود الروسي، في سوريا، فقد بدلت استراتيجيتها، ليصبح تأثيرها الزاحف على البنية التحتية والثقافة السورية أكثر خطورة واستمرارية من أي وقت مضى.

الرابط: [HTTPS://BIT.LY/38EQ1RQ](https://bit.ly/38EQ1RQ)

لا سبيل للخروج... لماذا لا يزال الشرق الأوسط مهمًا لأمريكا؟

FOREIGN AFFAIRS

ستيفن كوك

2020 15 OCTOBER (باللغة الإنجليزية)

نص المقال:

كتب ستيفن كوك، باحث كبير في شؤون الشرق الأوسط وأفريقيا في مجلس العلاقات الخارجية، مقالًا نشرته مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية رفض فيه حجج المدافعين عن انسحاب أمريكا من الشرق الأوسط، موضحةً أن الانسحاب الأمريكي من المنطقة يمكن أن يزعزع استقرارها ويشيع الفوضى ويزيد من إراقة الدماء. إن سجل الفشل الأمريكي في الشرق الأوسط على مدى العقدين الماضيين كان طويلًا ومفزعًا. وتمثلت الكارثة الأكثر وضوحًا في غزو العراق عام 2003. لكن المشكلة بدأت قبل مدة طويلة من هذا الفشل الذريع. وكان انتصار أمريكا في الحرب الباردة و«الموجة الثالثة» من التحوّل الديمقراطي في العالم والثروة التي ولّدتها العولمة بمثابة تطورات إيجابية، لكنها أنتجت أيضًا مزيجًا سامًا من الغطرسة الأمريكية والإفراط في الطموح.

وظن المسؤولون والمحللون أن مجتمعات الشرق الأوسط بحاجة إلى مساعدة واشنطن وأن الولايات المتحدة يمكن أن تستخدم قوتها بطرق بناءة في المنطقة. وأعقب ذلك مساعٍ غير مثمرة لتغيير المجتمعات العربية وحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والقضاء على الحركات الجهادية وإنهاء تطوير إيران للتكنولوجيا النووية. وحقيقة أن خمس دول عربية تعاني الآن من مراحل انهيار مختلفة تدعم الشعور العام داخل واشنطن بأن نهج الولايات المتحدة يتطلب إصلاحًا جذريًا.

حروب أبدية

إن نُخبَ السياسة الخارجية الأمريكية توصلت إلى توافق جديد في الآراء مفاده أنه آن لواشنطن أن تقر بأنه لم يعد لها مصالح حيوية في المنطقة، وعليها تقليص طموحاتها وربما إنهاء حقبة «الحروب الأبدية» بالانسحاب من الشرق الأوسط تمامًا. وبعد عقدين صعبين، قد تبدو مثل هذه الحجج مقنعة، لكن مغادرة الشرق الأوسط ليست سياسة سليمة.

إذ لا تزال لواشنطن مصالح مهمة تستحق الحماية، حتى وإن قلّت التغييرات السياسية والتكنولوجية والاجتماعية من أهميتها. وبدلاً من استخدام القوة الأمريكية لإعادة تشكيل المنطقة، يجب على صانعي السياسة تبني هدف أكثر واقعية وقابل للتحقيق يتمثل في إرساء الاستقرار والحفاظ عليه.

وللأسف قوّض الحديث عن الانسحاب في السنوات الأخيرة نفوذ واشنطن. وبسبب التصور السائد بين قادة الشرق الأوسط بأن أمريكا تنوي التخلي عن دورها القيادي، برزت الصين وروسيا باعتبارهما وسيطي سلطة بديلين، وهو تطور سلبي ليس لواشنطن فحسب ولكن لشعوب المنطقة أيضاً. ولمنع أسوأ سيناريو تقوم فيه القوى الفاعلة الإقليمية بإشاعة المزيد من عدم الاستقرار والفوضى وإراقة الدماء، تحتاج واشنطن إلى تحديد مصالحها الحقيقية في الشرق الأوسط ووضع استراتيجية لتعزيزها .

وبومًا ما، كانت أصوات أولئك الذين يدعون إلى تقليص الاهتمام بالشرق الأوسط أو الانسحاب منه غير مسموعة. ولكن الأوضاع تغيرت ولناخذ على سبيل المثال ثلاث دول في المنطقة أربكت واشنطن على مدى العقد الماضي: سوريا وليبيا وإيران. في عام 2011، دافعت أصوات قليلة عن تدخل عسكري أمريكي بعد تحرك ديكتاتور سوريا بشار الأسد، لسحق الانتفاضة الشعبية. وفي هذه الأثناء، كانت معارضة استخدام القوة في الكونغرس والبيت الأبيض والبنّاجون وبين مُعلّقي السياسة الخارجية ساحقة.

وفي العام نفسه، عندما هدد معمر القذافي بالمذابح لإخماد المعارضة، اتفق معظم المسؤولين والمحللين الأمريكيين على أن الدور الأمريكي يجب أن يقتصر على إنشاء منطقة حظر طيران لمنع النظام من استخدام القوة الجوية. وأثار السؤال حول ما يجب فعله بشأن برنامج إيران النووي نقاشًا أكثر من النزاع في سوريا وليبيا، كما دعا عدد من الأصوات المؤثرة إلى تبني عمل عسكري أمريكي. لكن الخلاف الأساسي كان حول ما إذا كان الاتفاق الذي أبرمته إدارة أوباما يمثل أفضل نتيجة دبلوماسية.

تحول في وجهات النظر حول استخدام القوة

ربما كان أبرز مثال على التحول في وجهات النظر حول استخدام القوة في المنطقة هو رد فعل الولايات المتحدة على هجوم سبتمبر (أيلول) 2019 على المنشآت النفطية السعودية، والذي تعتقد معظم وكالات الاستخبارات الغربية أن إيران نفذته. ودأبت السياسة الأمريكية خلال الأربعين عامًا المنصرمة على الدفاع عن حقول النفط في الخليج العربي.

ولكن عندما أدَّى هجوم إيراني واضح إلى تعطيل جزء كبير من إمدادات النفط العالمية مؤقتًا، حدّر المتخصصون في السياسة الخارجية الأمريكية من العواقب الخطيرة المحتملة للرد العسكري الأمريكي. وعلى أي حال كان أهم مبرر استراتيجي للوجود الأمريكي في المنطقة هو الحاجة إلى الحفاظ على التدفق الحر لموارد الطاقة من الخليج.

وأبرز غياب النقاش حول ما إذا كان يجب الرد عسكريًا على الهجمات مشكلةً أعمق، ألا وهي غياب إطار مشترك للتفكير في المصالح الأمريكية في المنطقة. وفقدت مجموعة المصالح التي شكلت سياسة أمريكا تجاه الشرق الأوسط أهميتها. وفي الوقت نفسه، أصبحت المنطقة المعقدة أكثر تعقيدًا .

وطوال الحرب الباردة وخلال العقد الأول من القرن الحالي، كان ضمان البنزين الرخيص للمستهلكين الأمريكيين ودعم الأمن الإسرائيلي ومحاربة الإرهابيين ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل أهدافًا أظهر الأمريكيون وقادتهم استعدادًا لإنفاق الموارد بل والتضحية بالأرواح من أجلها. ولا تزال الأهداف الأربعة مهمة، لكنها أصبحت أقل أهمية في السنوات الأخيرة. وسمح التكسير الهيدروليكي لأمريكا أن تصبح مستقلة أو شبه مستقلة في مجال الطاقة. وأثار هذا تساؤلات بين القادة السياسيين والمحليين حول التكلفة التي تتحملها أمريكا لحماية التدفق الحر للوقود الأحفوري من الشرق الأوسط .

إنهاء المعونات لإسرائيل

تتمتع إسرائيل بدعم أمريكي كبير، لكن التغييرات الديموغرافية والسياسية في أمريكا من المرجح أن تقلل من سخاء واشنطن في المستقبل. ومن الصعب إثبات أن إسرائيل لا تزال بحاجة إلى المساعدات الأمريكية. وإسرائيل دولة غنية ذات اقتصاد متقدم، وخاصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، بحسب المقال. وموقعها الاستراتيجي الآن أفضل من أي وقت مضى. ويمتلك الإسرائيليون جيشًا أكثر تطورًا، وإن كانت إيران لا تزال تمثل تحديًا. ونجحت إسرائيل في تطبيع علاقاتها مع البحرين والإمارات.

في الوقت نفسه، لم يعد للإرهاب التأثير القوي نفسه على السياسة الخارجية. ولم تتعرض الولايات المتحدة لهجوم آخر بحجم هجمات 11 سبتمبر، وقُضي على داعش في العراق وسوريا، وفي عصر كوفيد-19، يبدو خوف الأمريكيين من مهام الحياة اليومية أكبر من خوفهم من الإرهاب. ويجادل المدافعون عن الانسحاب بأن الإرهاب جاء إلى حد كبير نتيجة للوجود الأمريكي في المنطقة، ويستغله المتطرفون لتبرير دعواتهم الجهادية لمقاومة الظالم المعتدي، حسبما يرى الكاتب.

أخيراً، تلقت قضية منع الانتشار ضربة مدمرة من الغزو المشؤوم للعراق، والذي جرى تسويقه بالأساس على أنه مهمة لنزع سلاح صدام حسين. وكان هذا خطأ فادحاً لأن العراق لم يكن يمتلك أسلحة دمار شامل. والآن يجري حل مشكلة الانتشار على نحو أفضل من خلال الدبلوماسية .

إذا كانت حماية تدفق النفط وحماية إسرائيل ومحاربة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل لم تعد تجعل الشرق الأوسط أولوية للسياسة الخارجية الأمريكية أو تبرر الوجود العسكري الأمريكي هناك، فما المبرر إذن؟ الجواب هو: عندما تُدار الأمور جيداً، يوفر الوجود الأمريكي في المنطقة درجة من الاستقرار في جزءٍ من العالم مزقته أعمال العنف والدول المنهارة والديكتاتورية. وسيكون وجود شرق أوسط ما بعد أمريكا أسوأ.

وفي إيران، لم تتمكن أمريكا من إجبار الجمهورية الإسلامية على التخلي عن سعيها لامتلاك أسلحة نووية أو إقناعها بذلك، أو وقف دعمها للجماعات الإرهابية، أو إنهاء قمعها الوحشي لمواطنيها. وفي هذه المرحلة، يجب على واشنطن الاستغناء عن هذه الأهداف. وبدلاً من ذلك، يجب أن تنتهج سياسة أكثر كفاءة وأقل خطورة وهي الاحتواء. وقد يعني هذا استبعاد فكرة تغيير النظام مع وضع قواعد ضمنية لسلوك إيراني مقبول في المنطقة. والاحتواء ليس مجرد تمرين في الدبلوماسية الصعبة، بل يتطلب وجود قوات عسكرية وتهديداً باستخدامها.

احتواء إيران

يرى كثيرون في مجتمع السياسة الخارجية الأمريكية أنه في ظل إدارة رئاسية مختلفة ستعود أمريكا إلى خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015. وبغض النظر عن مدى جودة الصياغة الجديدة للاتفاق، فإنه سيثير القلق في إسرائيل والسعودية والإمارات. وستبذل هذه الدول قصارى جهدها لتقويض أي اتفاق جديد، بغض النظر عن مقدار المعدات العسكرية التي قدّمتها أمريكا لها مقابل موافقتها. وربما تسعى هذه الدول لتقويض الاتفاق باستخدام تلك الأسلحة ضد إيران أو وكلائها. وبهذه الطريقة، سيقوّضون الاستقرار في المنطقة.

غير أن الاحتواء لا يعني السماح للإيرانيين بتطوير أسلحة نووية. ولن تمنع هذه الاستراتيجية الحوار أو العقوبات أو استخدام القوة لمنع هذه النتيجة. ولن يكون الاحتواء أمراً رائعاً، لكنه يعدّ بشيء يمكن تحقيقه على الأقل: الحد من التوتر في الخليج العربي.

إن إيران ليست مصدر التوتر الوحيد، إذ لا تزال الجماعات الجهادية تشكل تهديدًا خطيرًا على الرغم من تراجعها، كما يرى الكاتب. ويضيف: وغالبًا ما يجادل المدافعون عن الانسحاب بأن تقليص الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط قد يخفف من هذا الخطر. غير أن الاعتقاد بأن الإرهاب الجهادي سوف يتلاشى بُعيد رحيل آخر جندي أمريكي ليس إلا أماني، لأن الأيديولوجيات التي تدفع التطرف راسخة بقوة في المنطقة.

وما تحتاجه واشنطن ليس «حربًا على الإرهاب» مبنية على رؤى تغيير النظام وتعزيز الديمقراطية و«كسب القلوب والعقول»، بل نهجًا واقعيًا يركز على جمع المعلومات الاستخباراتية والعمل الشرطي والتعاون المتعدد الأطراف والاستخدام الحكيم للعنف عند الحاجة. وتقدم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب لعام 2018 خريطة طريق جيدة، حيث تستغني عن الأمل الزائف في أن تتمكن واشنطن من إصلاح سياسات المنطقة، بينما تضع نهجًا لمكافحة الإرهاب يُقلص المشكلة إلى مستوى يمكن التحكم فيه.

تكاليف التفاعس

هذا ما تبدو عليه السياسة الواقعية لأمريكا في الشرق الأوسط: احتواء إيران وإعادة الاستعداد للحرب ضد الإرهاب وإعادة تنظيم الانتشار العسكري للتأكيد على حماية الممرات البحرية وتقليص حجم العلاقة الأمريكية الإسرائيلية لتعكس قوة إسرائيل النسبية. وينطوي مثل هذا النهج على التخلي عن الطموحات العظيمة للأمريكيين كنشر الديمقراطية والإطاحة بالحكم الديني الإيراني وحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. لكنه سيؤدي إلى تجنب الكوارث التي ستنتج عن تخلي أمريكا عن دورها في الشرق الأوسط.

ولنأخذ نموذج التدخل العسكري بقيادة السعودية في اليمن، والذي بدأ في مارس (آذار) 2015. كانت تكاليف هذه المجازفة باهظة، خاصة بالنسبة للمدنيين اليمنيين الذين توفي منهم نحو 13.500 شخص أغلبهم بسبب تفشي الكوليرا وأصيب عدد لا يحصى. وأدّت الحرب أيضًا إلى زعزعة استقرار شبه الجزيرة العربية، ما جعل من الصعب على واشنطن مواجهة التطرف وحماية التدفق الحر للطاقة. وربما جرى تخفيف هذه النتائج أو تجنب بعضها لو لم تُبدِ أمريكا رغبتها في مغادرة المنطقة.

تدخل السعوديون بعد إجراءات أمريكية أشارت إلى حدوث تراجع في مواجهة أزمة في المنطقة. أولًا، شاهدوا انسحاب أمريكا من العراق، مما مهد الطريق لإيران لتصبح القوة المهيمنة في السياسة العراقية. وسُمح لنظام الأسد في سوريا بسحق انتفاضة واسعة النطاق بمساعدة رعاته في طهران وموسكو وتفاوضوا على اتفاق نووي مع إيران. كان هذا مقلقًا للغاية

للسعوديين، وغدّي مخاوفهم من أن يُترَكوا تحت رحمة النظام الإيراني ومساغيه للهيمنة الإقليمية .

الجانب المهم

إذا تمكنت الولايات المتحدة ببساطة من إنهاء «حروبها الأبدية» والانسحاب من الشرق الأوسط، فإنها ستكون محظوظة للغاية. لكن القيام بذلك لن يكون وسيلة لإدارة السياسة الخارجية وستكون تكاليفه باهظة على نحو أكبر من فوائده. وتعثرت واشنطن في الشرق الأوسط لأنها فقدت الرؤية السديدة للأمور المهمة في المنطقة. كان كل شيء في أول عقدين من هذا القرن مُبرَّرًا تقريبًا من أجل المصالح الأمريكية. والآن، يجب أن تكون الأهداف واضحة ويجب تطويع الموارد الوطنية لحمايتها. إن إعلان الهزيمة والعودة إلى الوطن لن يحل شيئًا. (ترجمة: ساسة بوست)

الرابط: <https://www.foreignaffairs.com/articles/United-States/2020-10-13/no-exit>

كيف فتك أعضاء اللجنة العسكرية السرية ببعضهم؟

ليفانت

مصطفى عباس

2020 19 OCTOBER (باللغة العربية)

نص المقال:

القارئ للتاريخ السوري ما بعد انقلاب الثامن من آذار 1963 سيجد أنّ ما يميز تلك الفترة هو بطش الرفاق ببعضهم البعض، في مرحلة تخللها الكثير من الانقلابات العسكرية، نعرف منها ما نجح، وبات يسمى بثورة، ولا أحد يتذكر المحاولات الانقلابية التي فشلت وسيق منغذوها إلى الإعدام. أعضاء اللجنة العسكرية

بعد فترة، لم يعد الرفاق يسمون انقلاباتهم ثورة، بل حركة، كحركة شباط أو الحركة التصحيحية التي أوصلت حافظ الأسد إلى سدة الحكم، ليكون بذلك أول رئيس من الأقليات، وأطول مدة يحكمها رئيس في سوريا في كل تاريخها المديد.

ضابط مغمور

رغم أنّه كان مغموراً، وقد ورد اسمه في ذيل قائمة الضباط الذين قاموا بانقلاب الثامن من آذار، الذي تصدّره الناصريون، كالعقيد راشد القطيني، رئيس الاستخبارات العسكرية، آنذاك، والعقيد محمد الصوفي، آمر لواء حمص، والمستقل زياد الحريري، وهؤلاء هم الأعلى رتبة، في حين إنّ أعضاء اللجنة العسكرية السرية هم الأقل رتبة، والذين استطاعوا الإطاحة بالعقداً أنفي الذكر، وسرحوهم من الجيش، بعضهم أعطي جائزة ترزية، كسفير في إحدى دول أوروبا.

محمد عمران

اللجنة العسكرية التي اجتمعت أثناء الوحدة مع مصر عام 1959، وشكلت تنظيماً سرياً من ضباط الأقليات، وهم العقيد محمد عمران الذي كان الأكبر سناً والأعلى رتبة "مقدم"، ويعتقد أنّه كان الحاكم الفعلي لسوريا، فيما كان أمين الحافظ واجهة،

إلى أن وقع الخلاف بين الرفاق، فتمت إحالة عمران إلى المنفى برتبة سفير في إسبانيا، ثم عاد كوزير للدفاع قبل أن ينقلب عليه رفاقه، صلاح جديد وحافظ الأسد وسليم حاطوم وعبد الكريم الجندي، ليودعوه السجن، ثم أطلق سراحه لاحقاً ففرّ إلى لبنان. عمران هو الذي أفشى بدايةً بسر اللجنة العسكرية السورية لميشيل علق الذي لم يكن يعرف عنها شيئاً، بل على العكس، كان أعضاء اللجنة يمقتونه كمعلم دمشقي برجوازي نخبوي.

فضح الخونة

بداية عام 1972، أصدر عمران الجزء الأول من مذكراته تحت عنوان "تجربتي في الثورة"، وقال إنّه سيصدر جزءاً ثانياً من المذكرات، سيذكر فيها الكثير من التفاصيل والأسماء عن الخيانات، فتم اغتياله على الفور، وهو لم يكن يشكل تهديداً فعلياً لحافظ الأسد الذي خلي له الجو بعد تخلصه من كل الكبار، وهو في لبنان منذ عام 1967، والضباط الذين كانوا يوالونه في الجيش قد انقلبوا عنه إلى حافظ الأسد.

مات في السجن

اللواء صلاح جديد الذي كان القائد الفعلي لسوريا بعد عام 1966، استقال من الجيش كي يصبح الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي، وهنا خلا الجو في الجيش لحافظ الأسد كي يتفرّغ للتخطيط لتسلم السلطة، عبر القوة العسكرية.

في عام 1970، اجتمعت القيادة خلال انعقاد المؤتمر العام القومي لحزب البعث، وقررت تسريح وزير الدفاع، حافظ الأسد، ورئيس أركانه، مصطفى طلاس، بتهمة التخلي عن الجولان وعدم مساندة الفلسطينيين أثناء معركتهم مع الجيش الأردني، إلا أنّ حافظ الأسد الذي كان قد أسس لنفسه بالجيش قد انقلب على رئيسه وصانعه، صلاح جديد، فأودعه السجن حتى مات فيه عام 1993.

انتحار قبل الإذلال

عبد الكريم الجندي أحد المشاركين في انقلاب شباط، والذي أصبح مديراً للمخابرات العسكرية، وهو من جماعة صلاح جديد، وكان معروفاً بالتعذيب الوحشي، بعد خلافات

بينه وبين حافظ الأسد ومحاصرته من قبل رفعت الأسد انتحر الجندي، كي لا يعتقل ويتعرّض للإذلال من قبل رفاقه عام 1969.

أحمد المير الذي كان قائد جبهة الجولان أثناء حرب 1967، هرب على حمار قبل وصول الجيش الإسرائيلي إليها، تم تسريحه عام 1968، نتيجة خلافات حزبية، وإرساله كدبلوماسي إلى إسبانيا.

محاولة انقلابية فاشلة

سليم حاطوم المندفع حتى التهورّ وقائد لواء المغاوير الذي كان له مساهمة كبيرة في نجاح انقلاب شباط، وهو كان عضواً في تنظيم الضباط الأحرار الذي ساهم بانقلاب آذار، وضم بالإضافة إلى الأعضاء الخمسة في اللجنة العسكرية السرية عشرة ضباط آخرين. خاب ظن حاطوم عندما لم ينل من الترفيعات والأعطيات ما يتناسب مع مجهوده، بل تم التضييق عليه وتسريح الضباط والعناصر المؤيدين له، فقام بمحاولة انقلابية فاشلة، وهرب بعدها للأردن، وعقد عدة مؤتمرات صحفية تكلم فيها عن طائفية النظام، ثم عاد بعد نكسة حزيران كي يعقد مصالحة مع رفاقه عقب الهزيمة النكراء التي منيوا بها، رغم تصريحاتهم الطنانة والرنانة عن جهوزيتهم لتحرير فلسطين ودحر العدو الصهيوني.

تبرئة ذمة

تم إعدام حاطوم وأثر التعذيب واضح عليه.. المضحك هو أنّ حافظ الأسد أحد الذين قرروا إعدامه، اتصل بسلطان باشا الأطرش وأخبره أنّ القيادة القطرية قد قررت إعدام حاطوم، وهو بريء من دمه، مطالباً الأطرش بالتحرك قبل فوات الأوان. أعضاء اللجنة العسكرية

عميل أمريكي

هكذا لم يبقَ من اللجنة العسكرية وحتى تنظيم الضباط الأحرار سوى حافظ الأسد، فكان يراقب بدهاء كل ما يجري حوله، ويخطط معتمداً على تشبيك علاقات سرية مع الدول ذات الشأن في الملف السوري، ففي عام 1965 استدعاه مدير المخابرات العسكرية حينها، بدر جمعة، وصفعه، متهماً إياه بأنّه عميل أمريكي، إلا أنّ جمعة قد

تم تسريحه بعد أقل من سنة، وجرى إعدامه مع سليم حاطوم بعد اشتراكه في محاولته الانقلابية.

محاكم ميدانية: القارئ للتاريخ السوري ما بعد انقلاب آذار، سيمر معه الكثير من الأسماء، بعد البحث عنها ستجد أنّها إما سجنّت أو نفيت أو أعدمّت بعد تشكيل محكمة ميدانية برئاسة إما صلاح الضللي أو مصطفى طلاس.

عامين خمس رتب: حافظ الذي تم ترفيعه خلال أقلّ من عامين وعلى فترتين، من نقيب إلى لواء، قافزاً خمس رتب، يحتاج الضابط عشريين عاماً كي يصل إليها، استطاع أن يبني تحالفات في الجيش عبر شبكة من الضباط العلويين، الذين ينتمون بالدرجة الأولى لعشيرة الأسد "كلبيين"، ثم عبر العديد من الضباط السنة، الواجهات، الذين ليس لهم ثقل في القوات المسلحة، ولا يستطيعون اتخاذ قرار لأنّ معاونيهم لن يطيعوهم، كما قال حنا بطاطو في كتابه "فلاحو سوريا"، وكان هؤلاء أميين في خدمتهم لحافظ الأسد، ولم يجرؤوا على التمرد عليه طيلة حياته، حتى بعد أن مات وتمردوا على ابنه، اكتشفنا أنّهم لا وزن لهم، سوى ما يحصلونه من سطوة السلطة وأموالها الفاسدة.

السيء يذهب ويبقى أثره

الأسد الذي أسس لأسرة حاكمة في نظام حكم جمهوري، كان له العديد من المخالب الفتاكة، منها أخوه رفعت الذي كان يدافع عنه بجنون في كل المهمات الموكلة إليه، فهو الذي أنهى تمرد حماة، وهو الذي نفذ مجزرة سجن تدمر بعد محاولة فاشلة لاغتيال حافظ الأسد، وقبلها هو الذي حاصر عبد الكريم الجندي قبل انتحاره.

أسرة حاكمة آذن نجمها على الأفول، ولكن ما اقترفته في سوريا سيبقى طويلاً، وهي كانت قد كتبت التاريخ لفترة لا بأس بها، ولكن هذا التاريخ بحاجة لإعادة قراءة لأنّ فيه الكثير من التزوير، والمبالغة، وإخفاء الحقائق. أعضاء اللجنة العسكرية

الرابط:

[HTTPS://THELEVANTNEWS.COM/2020/10/__TRASHED-42/?FBCLID=IWAR0ETMT8II4RE1TBZEOVVEAPC18OJ49NFQNEJQCCWB9MWHP1IE_XAUUNJI](https://thelevantnews.com/2020/10/__TRASHED-42/?fbclid=IwAR0ETMT8II4RE1TBZEOVVEAPC18OJ49NFQNEJQCCWB9MWHP1IE_XAUUNJI)

سوريا تطالب بتخفيف العقوبات وسحب القوات الأمريكية مقابل المساعدة في ملف الأسرى الأمريكيين

NEWSWEEK

TOM O'CONNOR, NAVEED JAMALI AND KENNETH R. ROSEN

2020 19 OCTOBER (باللغة الإنجليزية)

نص الخبر:

خلال زيارته إلى واشنطن العاصمة الأسبوع الماضي، أحضر رئيس الأمن اللبناني معه قائمة مطالب من دمشق. تريد إدارة ترامب تأمين عودة الصحفي الأمريكي أوستن تايس والسوري الأمريكي مجد كمالماز، المفقودين في سوريا؛ وعلمت نيوزويك أن حكومة الرئيس السوري بشار الأسد تبحث عن تخفيف للعقوبات وانسحاب القوات الأمريكية مقابل تعاونها.

تايس، الصحفي المستقل الذي اختفى في سوريا عام 2012، وكمالماز، المعالج النفسي الذي اختفى في البلاد في عام 2017، هما في قلب التجاذبات بين واشنطن ودمشق، اللتين لم تربطهما علاقات دبلوماسية رسمية منذ عام 2012. مسؤولون من كلا البلدين أجروا في السابق اتصالات حول هذا الموضوع، لكن جولة جديدة جاءت خلال الزيارة الأخيرة لمدير الأمن العام اللبناني اللواء عباس إبراهيم، والتي تأتي قبل أقل من ثلاثة أسابيع من الانتخابات الرئاسية الأمريكية.

وزار عباس إبراهيم واشنطن يوم الخميس حاملاً معه معلومات عن تايس وكمالماز، بحسب ما قاله مسؤول لبناني لمجلة نيوزويك، ولم يُسمح للمسؤول الذي لم يصرح له بالحديث في هذا الشأن بعدم الكشف عن هويته. وقال المسؤول اللبناني إن إبراهيم التقى بمستشار الأمن القومي في البيت الأبيض روبرت أوبراين لمدة أربع ساعات في مناقشة حددت المطالب السورية كجزء من مفاوضات لإنهاء حالة عدم اليقين بشأن مكان الأسرى على ما يبدو.

وأكد المسؤول اللبناني ومصدر سوري مطلع على المناقشات أن الحكومة السورية تسعى لترتيب صفقة مع إدارة ترامب يترتب عليها رفع العقوبات المفروضة على سوريا. وبدأت القيود الاقتصادية بعد فترة وجيزة من الاضطرابات التي عصفت بالبلاد في عام 2011، مع الإعلان عن الجولة الأخيرة في يونيو، والتي تهدف إلى خنق حكومة الرئيس بشار الأسد الذي اتهمته الولايات المتحدة بارتكاب جرائم حرب. وقال المسؤول اللبناني والمصدر السوري لنيوزويك إن

مثل هذا الترتيب سيشمل أيضاً انسحاب القوات الأمريكية المتمركزة إلى جانب قوات المتمردين في حامية جنوب شرق الصحراء السورية تسمى التنف.



لطالما أعرب ترامب عن حرصه على سحب القوات من سوريا وخفض عدد القوات الأمريكية هناك، على الرغم من أن البنتاغون يقول إن حوالي 500 لا يزالون منتشرين في جميع أنحاء الشمال الشرقي إلى جانب قوات سوريا الديمقراطية ذات الأغلبية الكردية، وفي التنف، حيث يتواجد فصيل معارض اسمه مغاوير الثورة.

أجرت مجلة نيوزويك مقابلة مع مسؤول أمريكي مشارك في جهود استعادة الرهائن حول عمل خلية دمج الرهائن متعددة الوكالات، وهي مركز الحكومة الأمريكية للتحقيق بشأن الرهائن الأمريكيين، والتنسيق الحكومي والتعاون مع عائلات الرهائن، لإعادة المواطنين الأمريكيين المحتجزين ضد إرادتهم في الخارج. وقال المسؤول: "تقوم خلية دمج استعادة الرهائن دائماً بتقييم المعلومات الجديدة ووضع إستراتيجيات لكيفية إعادة الأمريكيين المحتجزين رهائن في الخارج بأمان." وقال المسؤول إن الخلية كانت تعمل إلى جانب أسرتي تاييس وكمالماز، اللتين دعنا إلى عودتهما. وردا على سؤال حول آخر التطورات في قضيتي تاييس وكمالماز، قال

المسؤول الأمريكي المعني بجهود استعادة الرهائن لمجلة نيوزويك، "تلتزم الحكومة الأمريكية بالبروتوكولات الصارمة عند محاولة التحقق من وضع أي رهينة معين".

تدعم كل من موسكو وطهران الأسد في حربه ضد مجموعة من القوات المعارضة، والتي كان بعضها مدعومًا من قبل الولايات المتحدة وشركائها الإقليميين. لطالما أنكرت إدارة الأسد علناً أي معرفة بمكان تيس، ولم ترد البعثة السورية لدى الأمم المتحدة على الفور على طلب نيوزويك للتعليق، لكنها أدانت سابقًا الوجود العسكري الأمريكي في البلاد في تعليقات أرسلتها إلى نيوزويك الشهر الماضي. في الذكرى السابعة لاختفاء تيس في أغسطس الماضي، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية مورجان أورتاغوس إن المسؤولين الأمريكيين يعتقدون أنه على قيد الحياة وأنهم "ما زالوا قلقين للغاية بشأن سلامته".

ظهرت تقارير لأول مرة يوم الجمعة في وسائل الإعلام اللبنانية والإقليمية التي تشير إلى أن إبراهيم كان يجلب معلومات بشأن قضية تيس إلى واشنطن. نقلًا عن مسؤولين في إدارة ترامب وآخرين مطلعين على المفاوضات، وذكرت صحيفة وول ستريت جورنال يوم الأحد المزيد عن رحلة إبراهيم، مؤكدة أن مناقشاته مع المسؤولين الأمريكيين تطرقت إلى تيس وكمالماز. عمل إبراهيم كوسيط للحكومة السورية في الإفراج العام الماضي عن سام جودوين، السائح الأمريكي الذي احتُجز لمدة شهرين في سوريا أثناء محاولته السفر إلى كل دول العالم، والرحالة الكندي كريستيان باكستر. كما ذكرت صحيفة جورنال أن كاش باتيل، كبير مديري مكافحة الإرهاب في مجلس الأمن القومي التابع لترامب، سافر إلى دمشق في وقت سابق من هذا العام في محاولة لتأمين الإفراج عن تيس وكمالماز. أشرف باتيل مؤخرًا على إطلاق سراح أمريكيين آخرين، وهما ساندر لولي ورجل الأعمال ميكائيل جيدادا، اللذين احتجزتهما جماعة أنصار الله الشيعية المتمردة المعروفة أيضًا باسم الحوثيين والداعمة لإيران. في المقابل، سهلت واشنطن الإفراج عما يقرب من 250 من مقاتلي الحوثي العالقين في عمان المجاورة.

تم تأكيد رحلة باتيل إلى سوريا من خلال مقال نشرته يوم الإثنين صحيفة الوطن السورية الحكومية، والذي نقل عن مصادر مجهولة أن باتيل كان برفقة روجر دي كارستينز، المبعوث الرئاسي الأمريكي الحالي لشؤون الرهائن، وأنه التقى بعلي مملوك رئيس جهاز الأمن القومي السوري. وذكرت صحيفة الوطن أن مسؤولين أمريكيين أجروا ثلاث زيارات مماثلة لدمشق في الأشهر والسنوات التي سبقت الزيارة الأخيرة.

مع هزيمة الجهاديين إلى حد كبير، بقي الجيش الأمريكي في سوريا للحفاظ على سيطرته ومساعدة الشركاء المحليين على تطوير احتياطات النفط والغاز في شرق البلاد. تعتبر سوريا، إلى جانب روسيا وإيران، الولايات المتحدة قوة محتملة في البلاد وطالبتها بالانسحاب. ولم يفي ترامب بعد

بوعد حملته الانتخابية بإنهاء "الحروب التي لا نهاية لها" التي شنها أسلافه في المنطقة، لكنه أعلن عن سحب إضافي للقوات في أفغانستان والعراق في الفترة التي تسبق الانتخابات. وفي تجمع دي موين يوم الأربعاء، أعلن ترامب أنه "سيعيد جميع جنودنا إلى الوطن" من مناطق الحرب التي تم نشرهم فيها، وقال ترامب "في سوريا خرجنا تماما".

الرابط:

[HTTPS://BIT.LY/38IKMAV](https://bit.ly/38ikMAV)



هل تفتح الولايات المتحدة الباب أمام الدبلوماسية في سوريا؟

ستراتفور

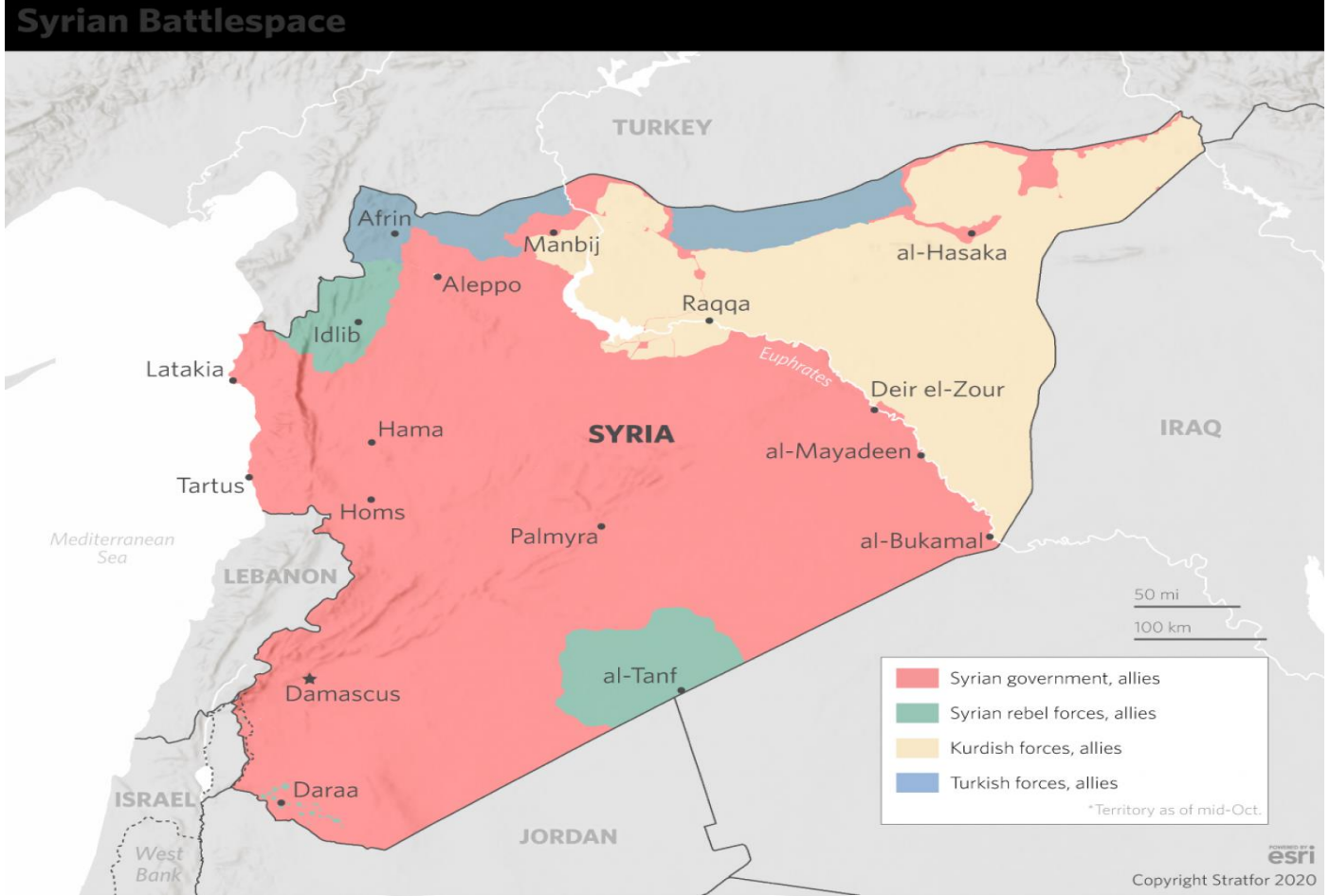
(اللغة الإنجليزية) 2020 26 OCTOBER

نص المادة:

في سوريا، يبدو أن الولايات المتحدة تتجه بعيداً عن استراتيجيتها القسوى للعزل نحو مشاركة محدودة مع دمشق من أجل تأمين المكاسب التي حققتها في البلاد نحو منع عودة ظهور الدولة الإسلامية. في 18 أكتوبر، ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن مسؤول مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض، كاش باتيل، سافر إلى سوريا في وقت سابق من هذا العام للمشاركة في مفاوضات مباشرة بشأن إطلاق سراح الصحفي الأمريكي أوستن تايس ومواطنين أمريكيين آخرين محتجزين كرهائن من قبل الحكومة السورية، وذكر التقرير أيضاً أن باتيل سلم رسالة شخصية من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الرئيس السوري بشار الأسد في مارس / آذار، مما كسر ما يقرب من عقد من العزلة الدبلوماسية بين الحكومتين.

تأتي هذه الإجراءات في الوقت الذي تواجه فيه الولايات المتحدة بشكل متزايد احتمالية أنها ستحتاج إلى مشاركة محدودة مع حكومة سورية لتحقيق أهدافها هناك. لم تتضمن مهمة مكافحة الإرهاب الأمريكية في سوريا بعد عنصرًا عسكريًا رئيسيًا للتعامل مع نظام الأسد. وبدلاً من ذلك، شجعت واشنطن العزلة الاقتصادية لدمشق. ومع ذلك، فقد فشل هذا في ردع الحكومة السورية عن محاولة السيطرة على شمال شرق البلاد وتهميش الشريك الأساسي للولايات المتحدة في جهودها لاحتواء تنظيم الدولة الإسلامية في البلاد، قوات سوريا الديمقراطية (قسد).

- تركزت المهمة الأمريكية في سوريا بشكل كبير على تفكيك تنظيم الدولة الإسلامية منذ وجود قوات واشنطن لأول مرة في سوريا في عام 2014.
- لا تزال قوات الدولة الإسلامية قادرة على العمل في الخفاء في جميع أنحاء الأراضي التي يسيطر عليها النظام، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن سوريا تفتقر إلى الأجهزة الأمنية الفعالة اللازمة لقمع التنظيم بعد ما يقرب من عقد من الحرب الأهلية.
- منذ أن تولى ترامب منصبه في عام 2016، كانت الولايات المتحدة أقل انخراطاً في الجهود الدبلوماسية للتفاوض على إنهاء الحرب الأهلية المستمرة في سوريا.



من خلال الانخراط مع الحكومة السورية، تسعى واشنطن إلى تحقيق أقصى قدر من الاستقلال الذاتي لقوات قسد، ومنع المزيد من الاشتباكات بين القوات الأمريكية والسورية، وربما توسيع نطاق مفاوضات السلام بين دمشق وقوات المعارضة الأخرى. قد يؤدي الارتباط المحدود مع دمشق إلى تقليل التوتر في الشمال الشرقي وبناء الثقة نحو مفاوضات أوسع تهدف إلى تأمين قوات سوريا الديمقراطية وربما توسيع دور الولايات المتحدة في العملية الدبلوماسية الأكبر التي تقودها الأمم المتحدة والتي تهدف إلى إنهاء الحرب الأهلية.

- مهمة طويلة الأمد في سوريا محفوفة بالمخاطر السياسية بالنسبة للبيت الأبيض، حيث أن 42 في المائة من الأمريكيين يفضلون الانسحاب المفاجئ للقوات الأمريكية من البلاد في استطلاع أجرته شبكة سي إن إن في أكتوبر 2019.

- تضايق القوات الروسية والسورية بشكل متزايد الدوريات الأمريكية في البلاد، وأدت هذه المضايقات إلى إصابة جنود أمريكيين وقتل جنود سوريين، مما يزيد من خطر وقوع اشتباكات محتملة من شأنها أن تجر واشنطن إلى عمق الصراع في البلاد.



مع انحسار مخاطر الضغط الدبلوماسي الأمريكي لعزل سوريا، من المرجح أن تفكر دول الخليج العربي المجاورة في تحسين علاقاتها مع دمشق، وستشير المشاركة الأمريكية إلى الإمارات العربية المتحدة والبحرين إلى أنه بإمكانهما استكشاف المزيد من العلاقات مع سوريا على أمل المساعدة في تعويض النفوذ الإيراني في البلاد، وذلك دون خوف من عقوبات أمريكية فورية، كما سيتم تشجيع عمان على توسيع علاقاتها مع سوريا بحثًا عن المزيد من الفوائد الاقتصادية. في ديسمبر 2018، أعادت الإمارات العربية المتحدة والبحرين فتح سفارتيهما في دمشق، لكن الضغوط والعقوبات الأمريكية منعت البلدين من توسيع علاقتهما مع سوريا.

الرابط: [HTTPS://WORLDVIEW.STRATFOR.COM/ARTICLE/US-OPENING-DOOR-DIPLOMACY-SYRIA](https://worldview.stratfor.com/article/us-opening-door-diplomacy-syria)

عينها على التطبيع، السعودية تغير لهجتها نحو إسرائيل ستراتفور

(اللغة الإنجليزية) 2020 26 OCTOBER

نص المادة:

تشير تعليقات وسائل الإعلام السعودية على صفقة التطبيع الجديدة بين السودان وإسرائيل إلى أن الرياض تحاول إعداد مواطنيها لإضفاء الطابع الرسمي على علاقات بلادهم مع إسرائيل. قامت وسائل الإعلام السعودية المملوكة للدولة، بما في ذلك قناة العربية وأراب نيوز والرياض، إما بتجميع المقالات التي نشرتها وسائل الإعلام الأجنبية، مثل وكالة أسوشيتد برس، أو نشر مقالات خاصة بها واقعية إلى حد كبير وغير نقدية في الأخبار. اعتبارًا من 26 أكتوبر، لم يتخذ النظام الملكي السعودي بعد خطوات دبلوماسية أو حتى رمزية للإشارة إلى عدم موافقته على تحرك السودان لتطبيع العلاقات الإسرائيلية.

كما أن التغطية الإعلامية السعودية لصفقات التطبيع الأخيرة بين الإمارات والبحرين وإسرائيل، والتي وافقت عليها الرياض ضمناً، كانت أيضاً غير نقدية إلى حد كبير. وبحسب ما ورد، شارك مسؤولون سعوديون في محادثات التطبيع بين إسرائيل والسودان، بحسب صحيفة نيويورك تايمز، وتتمتع المملكة بنفوذ كبير على في السودان كمساهم طويل الأمد في تقديم المساعدات لها.

من المحتمل أن الحكومة السعودية منعت وسائل الإعلام من انتقاد مساعي دول الخليج العربي الأخرى لتطبيع علاقاتها مع إسرائيل، حيث تستكشف الرياض طريقها نحو علاقة أكثر علنية ورسمية مع الدولة، وتجنبت وسائل الإعلام ذات مرة أي تغطية قد تتضمن الدعوة إلى فتح علاقات مع إسرائيل خوفاً من العقاب، ولكن الآن، ستشير الخطوط الحمراء للرياض بشكل متزايد إلى أن السعوديين الذين ينتقدون مداولات التطبيع الإسرائيلية مع المملكة العربية السعودية أو أي دولة أخرى سيواجهون انتقاماً محتملاً. في ظل هذا التهديد، من المحتمل أن تبدأ تغطية وسائل الإعلام السعودية لإسرائيل واليهودية بالتحول نحو لهجة أكثر حيادية أو ربما إيجابية.

تطرق مسلسل تلفزيوني تم بثه خلال موسم رمضان الديني في ربيع 2020 إلى العلاقة السعودية اليهودية، مما أثار نقاشات عامة كانت تعتبر من المحرمات في المملكة. وزار العديد

من المؤثرين والشخصيات الإعلامية السعودية إسرائيل خلال العام الماضي، كما يتم بشكل متزايد كتابة أو بث التغطية الإخبارية باللغة العبرية.

في حين أن حملات الرسائل والدعاية في الرياض قد تقلل من المشاعر السلبية المتعلقة بالقضايا الأوسع المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي، فإن جيوب مقاومة التطبيع بين السعوديين المحافظين لا تزال تخلق مساحة للمتطرفين لتنظيم دعم جديد، وتمكنت بعض العناصر المتطرفة في البلاد، بما في ذلك تلك المتحالفة مع حزب الله الحجاز والدولة الإسلامية، من استغلال استياء السعوديين من التغيير الاجتماعي لتنفيذ هجمات. لكن هذه الهجمات أدت حتى الآن فقط إلى أضرار محلية ولم تشكل تهديدًا خطيرًا للدعم السياسي الأساسي للمملكة في مدن مثل الرياض ومكة والمدينة المنورة وجدة والدمام.

لقد استخدمت المملكة العربية السعودية بالفعل سيطرتها على وسائل الإعلام والروايات الثقافية لإعادة تشكيل تصور السعوديين لعلاقتهم بالدين - مما دفع السعوديين بعيدًا عن هويتهم القبلية الدينية التقليدية ونحو قومية سعودية جديدة مغروسة في الإسلام، وقد شهد هذا تحولات ثقافية ملحوظة داخل المملكة العربية السعودية خلال السنوات الخمس الماضية فقط، ولكن بالرغم من نجاحها إلى حد كبير، إلا أن هذا الضغط لغرس نوع جديد من القومية السعودية لم يستحوذ على رضا جميع مواطني المملكة.

الرابط: [HTTPS://WORLDVIEW.STRATFOR.COM/ARTICLE/EYING-NORMALIZATION-SAUDI-ARABIA-CHANGES-ITS-TONE-ISRAEL](https://worldview.stratfor.com/article/eying-normalization-saudi-arabia-changes-its-tone-israel)

إذن بالقتل

كارينغي

أرميناك توكماجيان

2020 26 OCTOBER (اللغة الإنجليزية والعربية)

نص المقال:

تختلف معايير السلوك السياسي المسموح به في المناطق السورية الخاضعة إلى سيطرة نظام الأسد اليوم عما كانت عليه قبل العام 2011 وقد بدّلت فصول النزاع السوري أيضاً مكانة ونفوذ الوسطاء بين النظام والمجتمع الذين لعبوا في الكثير من الأحيان دوراً أساسياً في التوسّط نيابةً عن مواطنين تجاوزوا الخطوط الحمر التي حدّدها النظام.

فقد الكثير من السوريين، خصوصاً الذين عاشوا خارج المناطق الخاضعة لسيطرة النظام خلال الحرب، قدرتهم المُلَفّطة على التحرك ضمن خطوط حمر غادرة. وخسرت شخصيات كانت نافذة في السابق قدرتها على التوفيق بين الدولة من جهة وأبناء مجتمعاتهم المحلية من جهة أخرى.

أتقن السوريون لعقود خلت فنّ التحرك ضمن الحدود الخفية التي تُؤطّر السلوك المسموح به سياسياً. فقد كان التذمّر من الفساد ممكناً، لكن انتقاد الرئيس خط أحمر. وكان يُسمَح بمواجهة موظّف حكومي يرفض إنجاز معاملة إلا مقابل رشوة، لكن فعل ذلك مع مسؤول أمني أشدّ خطراً بكثير. إذاً، طوّر السوريون، الذين عاشوا قسطاً كبيراً من حياتهم في ظل دولة بوليسية، القدرة على التماس الفروق الدقيقة للتمييز بين المسموح والمحظور، ما سمح لهم بعدم تجاوز الحدود الخفية.

مع ذلك، انْتَهكت هذه الخطوط الحمر تارةً سهواً، وطوراً عمداً لتحدي ما أدخله النظام في خانة المحظور. وعلى الرغم من عدم تسامح النظام تاريخياً مع كل ما يعتبره تهديداً لوجوده، لم تنته هذه الانتهاكات دائماً بالعنف، ذلك أن الوسطاء الذين ربطتهم علاقات جيدة مع النظام غالباً ما تدخلوا نيابةً عن المواطنين الذين تجاوزوا الخطوط الحمر، فساهموا في إصلاح الضرر. شهدت بدايات الحربين الأهليتين السوريتين - الأولى ضد الإخوان المسلمين التي بلغت ذروتها عند وقوع مجزرة حماة في العام 1982، والثانية هي الانتفاضة التي اندلعت في العام 2011 أمثلة عدة على ذلك.



أما اليوم، فالحدود المرسومة داخل مناطق النظام مبهمة للغاية ولا تنفك تتغير، في ظل تراجع دور الوسطاء القدامى. تقدّم روايتان شهدتهما مدينة دير حافر الواقعة بالقرب من حلب خير دليل عن هذا التحوّل في العلاقات بين الدولة والمجتمع. الأولى حدثت مع راعٍ والثانية مع أحد الوجهاء العشائريين.

القصة الأولى هي عن رجل سيء الحظ عاد مؤخراً إلى دير حافر من مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة، وتظهر كم أصبحت الخطوط الحمر التي وضعها النظام مبهمة ولا مركزية. هذا الرجل الخمسيني الذي يعمل راعياً إنما شغفه الأول هو الغناء، لم ينخرط قط في أي نشاط سياسي. ولقدر ما كان واثقاً من "سجله النظيف"، قرّر العودة إلى دياره بعد أن كان نازحاً داخلياً، وتمكّن

من العبور إلى المناطق التي يسيطر عليها النظام قرب مدينة الباب، ما يشير بأنه غير مدرج على لائحة المطلوبين لدى النظام، فنجح في العودة إلى مسقط رأسه. لكن بعد مرور بضعة أيام، استدعته قوات الأمن المحلية، ولم يُسمع عنه شيء.

بيد أن سبب استهدافه لا يزال مجهولاً. فهل تجاوز خطأ أحمر؟ أم أن المسؤول الأمني المحلي تصرّف من تلقاء نفسه؟ أم أن أحداً أبلغ عنه لتصفية حساب شخصي؟ هذا اللابيض يجعل الحدود التي رسمها النظام وأتباعه المحليون مبهمّة للغاية. وهذا هو الوضع الذي يعيشه تحديداً الأشخاص الذين غادروا مناطق النظام خلال النزاع، وبالتالي لم يضطّروا للتكيّف مع القيود الجديدة المفروضة على ما يمكن قوله أو فعله.

هل يمكن لوسيط تربطه علاقات جيدة مع السلطات المحلية ويعرف ما جرى للراعي أن ينقذه؟ ربما، فسياسات الوساطة غير الرسمية تشكّل سمة أساسية في سورية اليوم، على الرغم من تغيّر الكثير من الوسطاء وبرز آخرين جدد. اختبر هذا التغيير شخصياً أحد وجهاء دير حافر الذي يملك تاريخاً حافلاً من الأنشطة الموالية للنظام. فقد كان بحكم منصبه كشيخ عشيرة شخصية مهمة في دير حافر قبل العام 2011، بيد أنه لم يعد كذلك اليوم على ما يبدو.

بعد أن استعاد النظام دير حافر من قبضة تنظيم الدولة الإسلامية في العام 2017، توسط الشيخ مع السلطات من أجل عودة شقيقه من إحدى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة. وكانت الخطة تقضي بأن يعود شقيقه، ويحل مشاكله الأمنية مع سلطات الأمن المحلية، ثم يعود إلى حياته الطبيعية. كانت هذه العملية ممكنة للغاية في سورية قبل العام 2011، وبخاصة بعد تدخل وسيط مؤثّر. بيد أن تحوّلاً مريعاً طرأ على الخطة، إذ اعتُقل شقيق الشيخ فور عودته، وتعرّض لتعذيب شديد، وسرعان ما توفي متأثراً بجروحه في إحدى مستشفيات المنطقة.

في الخلاصة، قليلة جداً هي الأمور التي يمكن اعتبارها من المسلّمات في سورية اليوم. فأعمال العنف التي نفذتها الدولة في سورية قبل العام 2011 شكّلت ظاهرة مروعة وحددت سلوكيات كل مواطن بطريقة أو بأخرى. لكنها كانت خاضعة إلى منطق ما، وعرف معظم الناس العاديين حدودها وما يجب عليهم التقيّد به. أما اليوم فبات عنف الدولة أبشع من قبل ومتعدد الرؤوس. وهو غالباً لا مركزي وغير خاضع للرقابة، ومتغلّت أحياناً من أي منطق يمكنه مساعدة السوريين على تكييف سلوكهم معه.

ما بعد اتفاقات السلام العربية كارينغي

جايك والاس

(اللغة الإنجليزية والعربية) 2020 20 OCTOBER

نص المقال: تُعتبر سياسة العزلة الذاتية أسوأ خيار على الإطلاق للسلطة الفلسطينية

شبهه الرئيس دونالد ترامب تطبيع العلاقات بين بعض الدول عربية وإسرائيل ببزوع "فجر شرق أوسط جديد"، لكن هذه الخطوة ليست تغييراً ثورياً بقدر ما هي تجسيداً لتوجهات إقليمية قائمة. فخلال العقد السابق، تمثلت السمة الجيوستراتيجية الأساسية للمنطقة في انقسامها إلى معسكرين متناحرين هما: الدول السنية الأساسية (السعودية والإمارات ومصر) وإسرائيل من جهة؛ وإيران وحلفاؤها (نظام الأسد في سورية وحزب الله والحوثيون) ومروحة من الأطراف الإسلامية السنية (قطر وتركيا وحماس) من جهة أخرى. على الرغم من خطوط الصدع الواضحة للعيان ضمن كل مجموعة، تقاربت مكونات كل مجموعة من بعضها البعض مدفوعةً بالتهديد الذي تتصور أن الأخرى تطرحه. فالدول السنية المذكورة وإسرائيل تقاربت فيما بينها بسبب عداوتها المشتركة تجاه إيران، بدعمٍ من الولايات المتحدة. وكان منطقتها بسيطاً للغاية: عدو عدوي هو صديقي.

تعززت العوامل الجيوسياسية للتطبيع بسبب الطبيعة المصلحية التي تطبع اتفاقات السلام عموماً. تمثلت الفائدة الأساسية للإمارات في احتمال حصولها على طائرات مقاتلة أميركية من طراز إف 35، التي لطالما رغبت في الحصول عليها. وفي حين أن إسرائيل تساورها مخاوف بشأن فقدان احتكارها لمقاتلات إف 35 في المنطقة، يُرجح أن تتم الموافقة في نهاية المطاف على تزويد الإمارات بنسخة معدلة من هذه الطائرات.

أما بالنسبة إلى إسرائيل، فقد أتاح لها التطبيع تحقيق هدفها الراسخ المتمثل في مدّ جسور العلاقات مع دول الخليج، من دون أن يكون ثمن ذلك تقديم تنازلات للفلسطينيين. مع أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تراجع عن فكرة ضم

أراضي الضفة الغربية، يُشار إلى أن هذه المبادرة كانت أصلاً تراوح مكانها في وجه المعارضة المحلية. فمعسكر يسار الوسط عارض عملية الضم باعتبارها تطرح تهديداً لحل الدولتين، فيما اعتبر اليمين المتطرف أن اقتراح ننتياهو القاضي بضم 30 في المئة من الضفة الغربية سيؤدي في نهاية المطاف إلى إقامة دولة فلسطينية على المساحة المتبقية والبالغة 70 في المئة، الأمر الذي يرفضه هذا التيار رفضاً قاطعاً. إذاً، على ضوء جمود عملية الضم، بقي الثمن الذي دفعه ننتياهو للتخلي عن هذا المسعى نظرياً أكثر مما كان واقعياً.

أوقف الاتفاق بين إسرائيل والإمارات التهديد المباشر الذي تطرحه خطة الضم، لكن عدا ذلك لم يحقق شيئاً لترقية جهود السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. أدى التطبيع إلى إقصاء الفلسطينيين عن مناصريهم التقليديين في أوساط العرب السنة، ودفعهم إلى أحضان المحور الإقليمي المنافس. لقد تم تسليط الضوء على مدى هشاشة الوضع الفلسطيني، بيد أن هذا يعيق عملية تحقيق السلام بدل أن يسرّع خطاها.

ما يفاقم شعور الفلسطينيين بأن التطبيع يشكّل خيانة لهم هو تطوّر إقليمي آخر يتمثل في انحسار سردية السلب الفلسطينية باعتبارها محرّكاً أساسياً للسياسات العربية. ففي السابق، غالباً ما نزل العرب إلى الشارع لدعم القضية الفلسطينية، لكن هذا لا يحدث اليوم إلا في ما ندر. وحتى عندما قرر ترامب الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل في العام 2017، أتت ردود فعل الدول العربية خجولة للغاية. وفي الوقت الراهن، يواجه العالم العربي الكثير من المشاكل، ولم تعد فلسطين سوى مشكلة واحدة على هذه القائمة الطويلة.

رأت القيادة الفلسطينية أن مبادرة السلام العربية للعام 2002 من شأنها أن تشكّل ورقة ضغط مهمة في المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي. فبموجب الشروط التي تنصّ عليها المبادرة، لا يمكن التطبيع بين إسرائيل والعالم العربي والإسلامي إلا بعد إبرام اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وفيما من غير الواضح ما إذا كان هذا النفوذ الافتراضي للمبادرة قد أثر على عملية صنع القرار الإسرائيلية، علّق عباس الكثير من الآمال على هذه الفكرة وعبر عن غضبه عندما خالفت الإمارات هذا البند، وانقلبت المبادرة رأساً على عقب: فبات التطبيع أولاً، على أن يتبعه السلام في وقت لاحق ربما.

لجأ الفلسطينيون في بادئ الأمر إلى جامعة الدول العربية طلباً للدعم، لكن معارضة الإمارات وحليفتيها الرئيسيتين مصر والسعودية، اللتين تسيطران على المنظمة، كانت لهم في المرصاد. وبعد أن قوبل عباس بالرفض، حوّل اهتمامه إلى حلّ الانقسامات الفلسطينية الداخلية وبدأ بإجراء محادثات مع حماس في اسطنبول. من جهتها، أكّدت حركة فتح أن هذه المحادثات هدفها الانتخابات فقط، ولا ترمي إلى تحقيق مصالحة واسعة النطاق، بيد أن عباس أراد أن يُظهر لجامعة الدول العربية وإسرائيل أن أمامه خيارات أخرى.

لكن في الواقع، ليس أمام عباس خيارات جيدة تُذكر. فالانتخابات الفلسطينية تُعتبر ضرورية لجهة حل الانقسامات الفلسطينية الداخلية واستعادة الشرعية السياسية، بيد أن أي تقارب أعمق مع حماس أو اصطفاً مع حلفائها الإقليميين سيفاقم عزلة الفلسطينيين ليس إلا. ومن شأن تكرار سيناريو الانتخابات التشريعية للعام 2006، التي فازت بها حماس، أن يُعقّد بشكل خطير علاقات الفلسطينيين مع إسرائيل والغرب.

ويتلخّص الواقع بالنسبة إلى الفلسطينيين والإسرائيليين في أنه من المستحيل يتجاوز أحدهما الآخر. فالمشكلة الأساسية بينهما لن تتغيّر ولن تختفي، إذ يعيش في المنطقة الواقعة غرب نهر الأردن عدد متساوٍ تقريباً من اليهود والعرب، ولن يغادر أيٌّ منهم المكان الذي يقطن فيه. ومن دون إقامة دولة فلسطينية، سيقوِّض وجود سكان فلسطينيين عديمي الجنسية ومحرومين من حقوقهم الطبيعة اليهودية والديمقراطية لإسرائيل.

يعتقد بعض الإسرائيليين أن التطبيع يسمح لهم بالتحايل على الفلسطينيين، وهو ما يسميه نتنياهو "السلام مقابل السلام"، لكن هذا مجرد تصوّر خاطئ لن يؤدي سوى إلى مشكلة أسوأ لإسرائيل في المستقبل. كذلك، تُعتبر فكرة أن باستطاعة الفلسطينيين تحقيق أهدافهم الوطنية من دون الحصول على دعم أبرز الدول العربية السنيّة أو إجراء اتصالات مباشرة مع إسرائيل والولايات المتحدة، بعيدة المنال. ويتعيّن على الفلسطينيين العمل على إصلاح علاقاتهم مع دول الخليج واستئناف الاتصالات مع إسرائيل وواشنطن، إذ إن استمرارهم في مقاطعة الاتصالات مع إسرائيل، في وقت لم يعد فيه الضمّ خياراً قابلاً للتطبيق، لا يبدو منطقياً.

سيطلب حلّ هذا النزاع المتجدّد مساعدة خارجية، لذا يجب على الولايات المتحدة أن تلعب من جديد دوراً أساسياً. في هذا الإطار، سيعتمد الكثير من المعطيات على نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية، إذ يبدو أن الفلسطينيين ينتظرون إلى ما بعد 3 تشرين الثاني/نوفمبر لاتخاذ أي خطوات حاسمة. وهذا أمر مفهوم بالطبع، إذ إن إدارة بايدن قد تُقدّم وجهة نظر أدق حول السياسة الإقليمية وتحقيق السلام العربي-الإسرائيلي من مقاربة ترامب القائمة على الصفقات الآنية. لكن بايدن، في حال فوزه، سيرغب في التركيز على المشاكل الأميركية الداخلية في الدرجة الأولى، وقد لا يكون مستعداً لخوض غمار سياسات الشرق الأوسط على الفور. لكن سيكون من الحكمة ألا يرفع الفلسطينيون سقف توقعاتهم، وأن يدركوا أن الغرباء لن يحلّوا مشاكلهم عنهم. فما من طرق مختصرة على مسار السلام.

الرابط:

[HTTPS://CARNEGIE-MEC.ORG/DIWAN/82996](https://carnegie-mec.org/diwan/82996)

إبقاء تهديد تنظيم «الدولة الإسلامية» متضائلاً: احتمال شنه هجوماً مفاجئاً في تشرين الأول/أكتوبر معهد واشنطن

عيدو ليفي

(اللغة الإنجليزية والعربية) 20 2020 OCTOBER

نص المقال:

منذ عام 2004 على الأقل، كان المرشحون للرئاسة الأمريكية يخشون من كيفية تأثير هجوم إرهابي على حملاتهم الانتخابية، لا سيما في المراحل اللاحقة. ومع اقتراب يوم الانتخابات الأمريكية المتوقعة في أقل من أسبوعين، لا يزال من الممكن وقوع أي حادثة، ولكن يبدو أن تنظيم «الدولة الإسلامية» أقل قدرة بكثير على تنفيذ "مفاجأة في تشرين الأول/أكتوبر" مما كان عليه في الفترة التي سبقت انتخابات عام 2016. ففي ذلك الحين، سيطر تنظيم «الدولة الإسلامية» على منبج والرقه في سوريا، وكان بإمكانه استخدام الحدود السورية التركية بحرية، حيث شن منها (1) هجمات إرهابية مثل تفجير اسطنبول في كانون الثاني/يناير 2016 و (2) الهجمات الموجهة في أوروبا مثل تفجيرات بروكسل في آذار/مارس 2016.

عمليات تنظيم «الدولة الإسلامية» اليوم

تواصل الجماعة الجهادية تهديداتها الشفهية للولايات المتحدة وحلفائها بتنفيذ هجمات ضدها. فخلال الشهر الجاري فقط، دعا متحدت باسم تنظيم «الدولة الإسلامية» إلى شن هجمات على أنابيب النفط السعودية رداً على دعم البلاد المزعوم لتطبيع العلاقات مع إسرائيل. وفي تموز/يوليو، نشر مركز "الحياة" للإعلام، الجناح الدعائي الخاص بالتنظيم، فيديو بعنوان "وحرص المؤمنين" حث فيه أتباعه على إشعال الحرائق في غابات في الولايات المتحدة ودول غربية أخرى. وفي آذار/مارس، شجعت نشرة "النبا الإخبارية" التابعة لتنظيم «الدولة الإسلامية» أنصار التنظيم على استغلال قدرة الخدمات الأمنية المنخفضة وسط جائحة "كوفيد-19" لتنفيذ هجمات.

وقد يرغب تنظيم «الدولة الإسلامية» بشن هجمات ضد الولايات المتحدة وأوروبا لعدة أسباب منطقية:

- **القيام بذلك من شأنه [أن يؤكد] أن التنظيم لا يزال حاضراً في المشهد.** في الوقت الذي يسلط فيه المسؤولون الأمنيون الأمريكيون الضوء على التهديد المتمثل في العنف المحلي للعنصريين البيض والتدخل في الانتخابات من قبل جهات أجنبية مثل روسيا، فقد تكون عملية تنفيذها تنظيم «الدولة الإسلامية» اعتداءً جانبياً غير متوقع. وقد يستخدم التنظيم مثل هذه العملية من أجل (1) إثبات أنه لا يزال يشكل تهديداً خطيراً على الولايات المتحدة و (2) كشف نقاط الضعف الأمريكية للهجوم.
 - **الهجوم من شأنه إحراج الرئيس ترامب.** لطالما ادّعت إدارة ترامب أن التدابير التي اتخذتها أدت إلى "هزيمة" تنظيم «الدولة الإسلامية». وبالتالي فإن أي هجوم كبير يشنه التنظيم قد يجرح ترامب من خلال دحض هذا الادّعاء.
 - **الهجوم قد يعيق العملية الانتخابية.** لطالما نفذ تنظيم «الدولة الإسلامية» هجمات تعيق الانتخابات في مناطق عملياته، لنزع الشرعية عن خصومه في الحكومة.
- أمام التنظيم أربع خيارات لشن هجوم:

- الحث على تنفيذ عمل إرهابي على الأراضي الأمريكية على غرار إطلاق النار في "المركز الإقليمي الداخلي" في سان برناردينو، كاليفورنيا عام 2015، أو إطلاق النار في ملهى بولس الليلي في أورلاندو، فلوريدا عام 2016.
- توجيه هجوم بواسطة خلايا إرهابية في أوروبا، كما فعل تنظيم «الدولة الإسلامية» في هجمات باريس عام 2015 وتفجيرات بروكسل عام 2016.
- مهاجمة مدنيين أمريكيين داخل مناطق عمليات التنظيم، كما فعل سلف تنظيم «الدولة الإسلامية» في عام 2002 باغتيال الدبلوماسي الأمريكي لورانس فولبي في الأردن، وبعد ذلك بسنوات باختطاف الصحفيين الأمريكيين جيمس فولبي وستيفن سوتلوف وقطع رأسيهما في سوريا.
- تنفيذ ضربة تقليدية على القوات الأمريكية في الشرق الأوسط، كما فعل مرات عديدة ضد الجهات الفاعلة الأخرى منذ عام 2014.
- وبدلاً من ذلك، يمكن أن يختار تنظيم «الدولة الإسلامية» زيادة هجماته بشكل عام حيثما أمكنه لتحدي الفكرة أنه قد تم هزيمته. وستسمح هذه المقاربة للتنظيم بالاستفادة القصوى من قدراته وقدرات الجماعات التابعة له أيضاً. ونظراً للعقبات

الملازمة لجميع الخيارات الأخرى، فإن اختيار تنظيم «الدولة الإسلامية» لنهج أكثر عمومية قد يكون أسهل طريقة لتأكيد أهميته.

تعطيل مواقع الإطلاق التابعة لتنظيم «الدولة الإسلامية»

إن تراجع قوة تنظيم «الدولة الإسلامية» وتهديده حالياً يُعقد تنفيذ جميع الخيارات المحتملة. فبعد أن تمّ إبعاد التنظيم نحو الصحراء في كل من العراق وسوريا، أصبح أضعف بكثير مما كان عليه في عام 2016، عندما سيطر على مدن عراقية وسورية كبيرة وخطّط لشن هجمات إرهابية تُكبد خسائر كبيرة في أوروبا. وبالتالي فإن احتمال حدوث مفاجأة في تشرين الأول/أكتوبر أقل صعوبة بكثير.

وما تغيّر هو أن تنظيم «الدولة الإسلامية» فقد معاقله الإقليمية الكبيرة في العراق وسوريا وليبيا. فقد شنت الولايات المتحدة وحلفاؤها حملة عسكرية شرسة ضد التنظيم نجحت في حرمانه من أراضيه في الشرق الأوسط. وبدعم من الولايات المتحدة، طوّرت قوات الأمن العراقية و«قوات سوريا الديمقراطية» والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى القدرة على الاحتفاظ بأراضيها ضد تنظيم «الدولة الإسلامية». وقد مكّنت هذه القدرة تلك الجهات الفاعلة من تطوير هياكل حوكمة يمكن أن توفر درجة من الاستقرار والأمن على المدى الطويل لسكان تلك المناطق، والذين بدورهم سيكونون أقل عرضة للتجنيد من قبل تنظيم «الدولة الإسلامية».

وأدت خسارة الأراضي هذه إلى انتقال تنظيم «الدولة الإسلامية» نحو التمرد، مما حد بشدة من قدرته على استقطاب مقاتلين أجانب وتدريب أعضائه وجمع الأموال وحتى الحث على شنّ هجمات إرهابية وتوجيهها في الغرب، كما ساهم ذلك أيضاً بتصفية العديد من أفضل قادته ومقاتليه المتمرسين. ولم تحدّ خسارة الأراضي من قدرة التنظيم على الترويج لنفسه على أنه ينفذ واجب إعادة إقامة دولة الخلافة فحسب، بل أن إغلاق الحدود التركية وزيادة إجراءات مكافحة الإرهاب شلّت أيضاً القدرات الخارجية للتنظيم. واليوم، إن تنظيم «الدولة الإسلامية» في طور التعافي ويُرکز على الترويج للهجمات الناجحة والعمليات العسكرية من قبل الجماعات التابعة له لتعزيز صورته المحلية وعمليات التجنيد التي يقوم بها. ففي آب/أغسطس، استولت جماعة مرتبطة بالتنظيم في موزمبيق على المدينة الساحلية موسيمبوا دا برايا. وفي شباط/فبراير، افتتحت مجموعة إعلامية موالية لتنظيم «الدولة الإسلامية» مجلة شهرية جديدة باسم "صوت الهند"، تركز على تعزيز التجنيد في "ولاية الهند" التابعة لتنظيم «الدولة الإسلامية» في الهند وعلى تحريض أنصار التنظيم الهنود على مهاجمة قوات الأمن المحلية.

ومقابل الانتصارات العسكرية المحققة ضد تنظيم «الدولة الإسلامية»، نقّدت الأجهزة الأمنية في الولايات المتحدة وأوروبا تدابير محلية لمكافحة الإرهاب من أجل مواجهة التهديد الذي يشكّله التنظيم. وتضمنت هذه الإجراءات مراقبة ومحكمة وفرض حظر فعال على دخول الأفراد الذين سافروا إلى الخارج للانضمام إلى تنظيم «الدولة الإسلامية»، فضلاً عن جهود "تعزيز أمن الأهداف" مثل زيادة تواجد عناصر الأمن حول الأهداف المدنية "السهلة".

وسيتطلب ضمان استمرار تقويض تنظيم «الدولة الإسلامية» جهوداً مستمرة. وكانت "القوات الخاصة الأمريكية" و"القوات الجوية الأمريكية" فعالة بشكل خاص في إضعاف التنظيم. ومن شأن سحب القوات الأمريكية الآن من مواقع أمامية مثل "وادي نهر الفرات" والقواعد العسكرية في التنف والحرير والأسد، أن يمنح تنظيم «الدولة الإسلامية» متنفساً كافياً لإعادة رص صفوفه. وبالتالي، فإن التزام الولايات المتحدة بالبقاء في المنطقة ودعم قوات الأمن المحلية في العمليات والتدريب سيساعد في منع عودة تنظيم «الدولة الإسلامية». وحالياً، تبدو الانتخابات الأمريكية أكثر أماناً من هجوم قد ينفذه التنظيم بفضل استثمار البلاد المستمر بل المدروس في تدابير مكافحة الإرهاب المستهدفة. يجب أن تستمر هذه الجهود لمنع تنظيم «الدولة الإسلامية» من استعادة توازنه وعودته إلى العمليات الخارجية.

ومن جانبه، يبدو أن تنظيم «الدولة الإسلامية»، في حال ترقب وانتظار لتخفيف الولايات المتحدة من إجراءاتها واطمئنانها. ففي العراق وسوريا، ظل التنظيم متخفياً نسبياً على مدى الأشهر العديدة الماضية، مع تركيز دعايته على الفروع الخارجية. وقد يشير هذا التكتيك إلى أن التنظيم قد تعلّم كيف أن تركيز جهوده في مسرح واحد بارز يجعله أكثر عرضة للتدخل الأمريكي والدولي. وفي الوقت نفسه، مرّت المكاسب الأخيرة التي حققها تنظيم «الدولة الإسلامية» في موزمبيق دون أن تحظى إلى حد كبير بالأهمية اللازمة من قبل المجتمع الدولي. وبالفعل، فإن مواصلة تجهيز خلايا في أفريقيا والهند وأماكن أخرى - مع الحفاظ على وجود منخفض المستوى في الأراضي السابقة والحث على شن هجمات في الخارج - يمكن أن تكون المرحلة الاستراتيجية المقبلة للتنظيم.

الرابط: [HTTPS://WWW.WASHINGTONINSTITUTE.ORG/AR/POLICY-ANALYSIS/VIEW/KEEPING-DOWN-A-DIMINISHED-ISLAMIC-STATE-THE-PROSPECT-OF-AN-OCTOBER-SURPRISE](https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/keeping-down-a-diminished-islamic-state-the-prospect-of-an-october-surprise)

بندر يتحدث بصراحة: المشهد المتغير في الشرق الأوسط معهد واشنطن

دينس روس

2020 19 OCTOBER (اللغة الإنجليزية والعربية)

نص المقال:

قبل وقت قصير من قيام الولايات المتحدة بتقديم معايير كلينتون بشأن السلام للإسرائيليين والفلسطينيين في كانون الأول/ديسمبر 2000، قَدِّمْتُ طلب إحاطة إلى السفير السعودي في الولايات المتحدة بندر بن سلطان. وبعد قيامي بإطلاعه على تلك المعايير، أردت من المملكة العربية السعودية أن تحت الزعيم الفلسطيني آنذاك ياسر عرفات على قبول الاقتراح الأمريكي لتقريب [شدة الخلاف] لإنهاء الصراع. وبقي رد بندر محفور في ذاكرتي: "إذا رفض عرفات ذلك، فلن يكون [قراره] خطأ، سيكون جريمة".

قال بندر لي ذلك على انفراد.

وبعد أن رفض عرفات معايير كلينتون، ردّ لي مسؤولون عرب آخرون وجهات نظر مماثلة، وإن كانت أقل حِدّة. لكن لم يكن أي منهم مستعداً لقول أي شيء علناً. لم يكن أحد مستعداً لانتقاد قرار عرفات علناً أو مواجهة القصة الفلسطينية من خلال تحريف ما تم عرضه.

كان ذلك حينها - عندما كان بإمكان الفلسطينيين تصوير الدبلوماسية باتجاه واحد، ولم تكن الشخصيات العربية البارزة تتحدى روايتهم، حتى عندما كانوا يعرفون أنها خاطئة.

لكن عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية، فإن المشهد الشرق أوسطي أخذ في التغير في الوقت الحاضر.

ما كان لا يمكن تصوّره من قبل لم يعد كذلك. لقد تلاشى الخوف من أن يشير الفلسطينيون معارضة القادة العرب بالادعاء بأنهم يخونون التطلعات الوطنية الفلسطينية.

في الأسبوع الماضي - وفي مقابلة من ثلاثة أجزاء: على شبكة العربية، ومن خلال التحدث إلى جمهور سعودي وآخر إقليمي - كشف بندر بن سلطان الحقائق عن الإخفاقات التاريخية

للقيادات الفلسطينية. بدءاً من التصريح بأن القادة الفلسطينيين "يختارون دوماً الانحياز للجانب الختاً"، وصولاً إلى التحسّر على أن "الفرص كانت دائماً متوفرة، ولكنها كانت تُضاع في كل مرة"، فضح بندر بن سلطان الرواية الفلسطينية. فتحدّث عن الانقسامات الدائمة بين الفلسطينيين أنفسهم، وذكر كيف [كانت] السعودية "تبرر للعالم أجمع أفعال الفلسطينيين" حتى عندما "كنا نعلم فعلياً [أنها] غير مبرّرة". لكن السعودية فعلت ذلك لأنها، على حد تعبير بندر، لم "تشأ أن تقف مع أي طرف ضدهم، ولم تشأ أن ترى تبعات أفعالهم تترتب على عاتق الشعب الفلسطيني". بعبارة أخرى، وقفت السعودية إلى جانب القادة الفلسطينيين حتى عندما كانوا على خطأ، مما أوصل على حد تعبير بندر، إلى "اللامبالاة" الفلسطينية والاعتقاد "بأنهم لن يدفعوا ثمن أي أخطاء يرتكبونها".

غير أن السعوديين وغيرهم لم يقدّموا للفلسطينيين معروفاً. فإذا لم يضطر القادة الفلسطينيون قط إلى الاعتراف بأخطائهم أو تحمّل المسؤولية عن سبب ضياعهم للفرص [التي أتحت أمامهم]، فلن يتعلّموا الدروس أبداً ولن يعدّلوا سلوكهم [على أساس ما تعلّموه]. لكن مفاوضيهم عرفوا ذلك. وفي العام الماضي، قال لي مفاوض فلسطيني سابق، يائساً من الواقع الحالي، بحزن: "هل يمكنك أن تتخيل أين [كنّا] سنكون إذا قبلنا معايير كلينتون؟"

لقد كانت رسالة بندر واضحة: لن نتسّر عليكم بعد الآن، فنحن لدينا احتياجاتنا الخاصة. وعلى حد قوله: "في رأيي الشخصي، مع كل الأحداث التي شهدتها العالم، نحن في مرحلة تستوجب منّا الاهتمام بأمننا القومي ومصالحنا الوطنية بدلاً من الاهتمام بكيفية مواجهة التحديات الإسرائيلية من أجل خدمة القضية الفلسطينية".

لقد دفع هذا المنطق نفسه إلى قيام الإمارات العربية المتحدة بإضفاء الطابع الرسمي على السلام مع إسرائيل حالياً. ولم تعد الإمارات تسمح للفلسطينيين بحرمانهم مما يرون أنه في مصلحتهم - وبالنظر إلى التحديات الصحية والاقتصادية لفيروس "كوفيد-19"، وظروف الجفاف التي تهدد احتياجات الأمن المائي والغذائي، والتهديدات الأمنية من إيران ووكلائها من الميليشيات الشيعية، وغيرها من التهديدات من الإسلاميين السنة المتطرفين الآخرين، فسوف تحذو دول عربية أخرى حذو الإمارات.

والمؤسف هو أن رد الفعل الفلسطيني على الإمارات هو العودة إلى الاستعارات [المبتذلة] نفسها - لقد خانونا، لقد كانت طعنة في الظهر. إذا يشعر الفلسطينيون بالاستياء من حصول إسرائيل على ما تريده بينما يظلون تحت الاحتلال، لكنهم يتجاهلون واقع أن الإمارات أوجدت ترابطاً بين التطبيع وضم الأراضي حيث كان التطبيع مشروطاً بعدم ضم إسرائيل للأراضي المخصصة لها في خطة ترامب. وصحيحٌ أن هذا الرابط الإماراتي صُمم لمنع حدوث عمل

إسرائيلي سلبي، لكن يمكن للدول العربية الأخرى الضغط على إسرائيل لاتخاذ خطوات إيجابية تجاه الفلسطينيين مقابل اتخاذ هذه الدول خطوات نحو التطبيع. واستناداً إلى نطاق التطبيع، يمكن أن تتراوح هذه الخطوات بين العملية والملموسة (مثل الموافقة على مشاريع معالجة المياه ومياه الصرف الصحي) وبين مشاريع أكثر سياسية ورمزية (مثل توسيع مساحة الضفة الغربية الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، أو وقف بناء المستوطنات الإسرائيلية إلى الشرق من الجدار الأمني، أي 92 في المائة من الأراضي).

وبينما يبدو أن الأمور التي كشف عنها بندر تمهد الطريق أمام قيام السعودية باتخاذ خطوات تجاه إسرائيل، فمن غير المرجح أن تقوم المملكة بقفزة كبيرة واحدة. فالإمارات لم تفعل ذلك، بل عملت على بناء علاقاتها مع إسرائيل على مدار العقد الماضي، حيث بدأت بهدوء وأخذت تتواصل بصورة متزايدة مع الجمهور في عام 2015 مع إنشاء وجود دبلوماسي إسرائيلي في مكتب "الوكالة الدولية للطاقة المتجددة" في أبوظبي.

وعلى الأرجح، ستتحرك الدول العربية الكبرى كالسعودية والمغرب على مراحل، وهذا أمر يمكن أن يستفيد منه الفلسطينيون، ولكن يجب عليهم أن يتحركوا ويشاركوا في اللعبة. إذ لا يمكنهم تكرار نمطهم المعتاد في رفض مفاتحات الآخرين بصورة دائمة (مثل مصر والإمارات) والاصطفاف إلى جانب من يرفض مثل هذه المفاتحات - صدام حسين رداً على السلام الذي وقّعه السادات، وتركيا وإيران رداً على الإمارات حالياً.

والواقع أن خسارتهم لن تكون مكسباً لإسرائيل لأن الفلسطينيين لن يرحلوا، وستبقى المشكلة الفلسطينية قائمة أمام إسرائيل.

من هنا، تُعتبر السياسة الأمريكية الذكية هي تلك التي تتوسط في تواصلٍ عربي مع إسرائيل، وقيام إسرائيل باتخاذ خطواتٍ تجاه الفلسطينيين رداً على ذلك، مع استخدام هذه الخطوة لإعادة فتح الآفاق وإتاحة الإمكانيات. وفي النهاية، سوف يسدي بندر خدمةً للفلسطينيين إذا أرغمهم على مراجعة أنفسهم والإدراك بأن الوقت قد حان لاتخاذ الخيار الصائب.

الرابط: [HTTPS://WWW.WASHINGTONINSTITUTE.ORG/AR/POLICY-ANALYSIS/VIEW/BANDAR-SPEAKS-OUT-THE-CHANGING-LANDSCAPE-IN-THE-MIDEAST](https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/bandar-speaks-out-the-changing-landscape-in-the-mideast)

لا توجد مؤشرات على أن تواصل ترامب مع سوريا قد أحرز تقدمًا بشأن الأمريكيين المفقودين

واشنطن بوست

LIZ SLY

(اللغة الإنجليزية والعربية) 2020 23 OCTOBER

نص المقال:

تعهد كبير مسؤولي المخابرات اللبنانية بمواصلة جهوده لتأمين تحرير ستة أمريكيين مفقودين في سوريا على الرغم من عدم وجود دليل على أن تواصل إدارة ترامب مع الرئيس بشار الأسد قد أسفر عن نتائج. وتحدث اللواء عباس إبراهيم، رئيس الأمن العام في لبنان، عن استعداداته للعودة إلى بيروت بعد زيارة جدلية لواشنطن، بدعوة من البيت الأبيض.

كانت الزيارة تهدف إلى دفع مفاوضات هشة مع الحكومة السورية بدأها الرئيس ترامب في وقت سابق من هذا العام للسعي للإفراج عن الأمريكيين، بما في ذلك الصحفي في واشنطن بوست أوستن تايس. لكنها جاءت وسط خلافات داخل الإدارة حول المدى الذي ينبغي أن تذهب إليه في التعامل مع نظام منبوذ منذ عام 2012 بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، وأفادت صحيفة وول ستريت جورنال هذا الأسبوع أن مسؤول مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض، كاش باتيل، قام بزيارة سرية إلى دمشق في وقت سابق من العام، وهي أول اتصال رسمي بين الحكومتين منذ عام 2012. وانضم إليه السفير الأمريكي روجر كارستينس، مبعوث شؤون الرهائن، في مفاوضات دمشق، حيث التقوا بعلي مملوك، مسؤول المخابرات السورية، بحسب صحيفة موالية للحكومة السورية.

ووجهت انتقادات أيضا لتعاملات الإدارة مع إبراهيم الذي يضعه موقفه على اتصال دائم مع حزب الله، وهو حزب في الحكومة اللبنانية تصنفه الولايات المتحدة على أنه منظمة إرهابية. وقال إبراهيم، الذي أمّن الإفراج عن عدة رهائن في الشرق الأوسط خلال العقد الماضي، إن سياسات البلدين المتورطين في القضية لم تكن مصدر قلق. ورفض مناقشة تفاصيل أي تبادلات بين حكومة الأسد ومسؤولي ترامب من أجل عدم تعريض أي تقدم محتمل للخطر. لكنه أكد

أن المناقشات لم تسفر بعد عن أي دليل على حياة تاييس أو الآخرين. ومن بينهم مجد كمالماز، المعالج النفسي الذي فُقد في عام 2017 بعد اعتقاله عند نقطة تفتيش حكومية، وأربعة مواطنين أمريكيين آخرين لا تريد أسرهم الحديث عنهم. يقول أشخاص آخرون مطلعون على الجهود الطويلة الأمد لتحرير الأمريكيين إن الحكومة السورية لم تعترف حتى باحتجازهم. وبدلاً من ذلك، فإنها تصر على الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية من سوريا ورفع العقوبات الأمريكية كشرط مسبق لأي مناقشات أخرى، على حد قولهم.

قال روبرت ساتلوف، المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، إن زيارة إبراهيم أثارت مخاوف البعض في واشنطن من أن ترامب قد يكون مستعداً لتلبية هذه الشروط لإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين قبل الانتخابات الأمريكية.

تشمل نجاحات إبراهيم السابقة إطلاق سراح الأمريكي سام جودوين، الذي تم اعتقاله في نقطة تفتيش للحكومة السورية العام الماضي، والمواطن الكندي كريستيان باكستر، الذي عبر بشكل غير قانوني إلى سوريا من لبنان. في عام 2014، أشرف إبراهيم على إطلاق سراح مجموعة من الراهبات المخطوفات من قبل جبهة النصرة المرتبطة بالقاعدة، وفي العام السابق، توسط في تبادل رهائن حيث تم تبادل مجموعة من الحجاج التابعين لحزب الله الذين اختطفهم الثوار السوريون مع طاقم طيران تركي اختطف في بيروت. وقد شارك لسنوات عديدة في الجهود المبذولة لتحديد مكان تاييس، الذي اختفى في عام 2012 خلال محاولة لمغادرة بلدة داريا التي يسيطر عليها الثوار، خارج دمشق، والتي كانت محاصرة من قبل القوات الحكومية في ذلك الوقت، وقالت عائلته مراراً إنها واثقة من أنه لا يزال على قيد الحياة. وتأخرت عودة إبراهيم إلى بيروت عدة أيام نتيجة إصابته بفيروس كورونا، وقال إن الاختبار الثاني الذي أجراه يوم الأربعاء كان سلبياً، وحتى الآن لم يُعرف أن أي شخص كان على اتصال به في واشنطن أثبتت نتائج إيجابية.

الرابط: [HTTPS://WWW.WASHINGTONPOST.COM/WORLD/MIDDLE_EAST/ABBAS-IBRAHIM-HOSTAGES-SYRIA/2020/10/23/790A8D02-148C-11EB-A258-614ACF2B906D_STORY.HTML](https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/abbas-ibrahim-hostages-syria/2020/10/23/790a8d02-148c-11eb-a258-614acf2b906d_story.html)

ما الذي قد يحدث في حال أقامت السعودية علاقات رسمية مع إسرائيل؟ كارينغي

ياسمين فاروق

(اللغة الإنجليزية والعربية) 2020 27 OCTOBER

نص المادة:

تمارس إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب ضغوطاً شديدة على المملكة العربية السعودية لتنضم إلى قافلة الدول العربية التي وقّعت اتفاقات من أجل تطبيع العلاقات مع إسرائيل. لكن الرياض قد لا تقرّر المضي قدماً في هذه الخطوة، على الأقل ليس بعد. صحيح أن الاتفاقات التي وقّعت مؤخراً بين إسرائيل وعددٍ من دول الخليج نالت تأييداً في صفوف وسائل إعلام سعودية وأمراء ورجال رسميين، ما يشي بتحوّل تدريجي ومستمر في مقاربة المملكة لهذه القضية. وقد صدرت آخر بوادر التغيير عن السفير السعودي الأشهر في الولايات المتحدة، في سلسلة من المقابلات التلفزيونية التي رُوّج لها على نطاق واسع، كما في مقابلات نُشرت على موقعه الإلكتروني الجديد المعدّ خصيصاً لذلك. لكن الخطاب الذي ألقاه العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 أيلول/سبتمبر 2020 أظهر مقاربة أكثر تقليدية. أتى هذا الخطاب بعد سلسلة من التصريحات السعودية الرسمية الرامية إلى وضع شروط حول إقامة علاقات رسمية مع إسرائيل، على أساس بنود "مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية".

سلسلة من الوعود المشكوك فيها

إن إضفاء طابع رسمي على العلاقات السعودية-الإسرائيلية من شأنه أن يساعد كلا الدولتين على تحقيق أهداف استراتيجية وعسكرية. لكن، إذا ما نجحت السعودية وإسرائيل في إقامة علاقات رسمية، فلن يفضي ذلك بالضرورة إلى تحولات جذرية كما يزعم الجانبان. لا بل واقع الحال أن هذه التحولات قد لا تصب في صالحهما. ثمة ستة أهداف كبرى يعتبر مناصرو الاتفاق أنه سيحققها، لكنها تبدو في الحقيقة بعيدة المنال.

التطبيع لن يحقق السلام أو الاستقرار في الشرق الأوسط

أولاً، لن يحمل التطبيع على الأرجح بشائر السلام. يجادل مؤيدو شكل من أشكال التطبيع الإسرائيلي-الخليجي بأن هذا الاتفاق سيحقق السلام الإقليمي في "أقل مناطق العالم سلاماً". لكن اتفاقيات التطبيع العربية الأخيرة، بما في ذلك الاتفاق المحتمل بين السعودية وإسرائيل، لن تعالج "مكامن الضعف الأساسية" التي تتسبب بالعنف واللااستقرار في المنطقة، ومن ضمنها إسرائيل والأراضي الفلسطينية والسعودية. في العقد المنصرم، شهدت غالبية الدول العربية (ومن ضمنها المملكة) تظاهرات ضد الحوكمة الفاسدة والقمعية. وانسحب ذلك أيضاً على إسرائيل وفلسطين. وقد تخلل الكثير من هذه التظاهرات لجوء الدول إلى العنف، حتى إن بعضها شهدت اندلاع حروب أهلية وتدخلات خارجية. لكن، لم يتم التصدي للتفاوتات الاجتماعية العميقة التي أطلقت شرارة الاحتجاجات وحرّكتها، إلا في حالة تونس نسبياً. الحقيقة أن الأنظمة العربية بحاجة إلى الدعم الأميركي والإسرائيلي لاحتواء اللااستقرار في المنطقة، وليس لإنهائه.

على الرغم من صورة السلام التي ترسمها اتفاقيات التطبيع الأخيرة، تتوقع السعودية من الولايات المتحدة وإسرائيل تعزيز تعاونهما الدفاعي والأمني معها، ومن واشنطن غض الطرف قليلاً عن مسألة الاستخدام النهائي للأسلحة الأميركية. ومن أجل الدفاع عن نفسها في وجه الاعتداء الإيراني، يمكن للمملكة حتماً الاستفادة من هذا التعاون المعزز ومن خبرة إسرائيل في الحروب غير النظامية التي تنطوي على أطراف فاعلة أو ميليشيات لا تنتمي إلى الجيوش النظامية للدول. لكن سجل كل من إسرائيل والسعودية إشكاليٌّ للغاية فيما يتعلق بمعاملة المدنيين في هذا النمط من الحروب. لذا، هذا النوع من التعاون لا يبشر بتحقيق السلام.

التطبيع لن يصب دائماً في خدمة المصالح الأميركية في الشرق الأوسط

ثانياً، قد لا يصب الاتفاق الإسرائيلي-السعودي بالكامل في صالح الولايات المتحدة، لأن الجانبين يريدان من واشنطن تدخلًا في الإقليم يفوق نطاق صلاحياتها. واقع الحال أن مصالح إسرائيل والسعودية في المنطقة مختلفة عن المصالح الأميركية، ناهيك عن أن المصالح الإسرائيلية والسعودية تتقاطع في المجالات ذاتها التي تختلف فيها مع الولايات المتحدة. فلدى الجانبين الإسرائيلي والسعودي مصلحة في أن تبقى واشنطن قوة عسكرية مهيمنة بشكل نشط في المنطقة، وبالتالي يريدان تفادي خفض القوات العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط أو التحوّط من هذا السيناريو المحتمل.

يودّ كلٌّ من المملكة وإسرائيل أن تستخدم الولايات المتحدة تفوقها العسكري لإلحاق الهزيمة بالتهديد الإيراني، عوضاً عن مجرد احتوائه. فالجانبان يسعيان بشكلٍ نشط من أجل إبرام اتفاق أميركي-إيراني شامل يصعب تحقيقه، يخلط بين الأولويات الأميركية المتمثلة في وضع حد

للبرنامج النووي الإيراني ووقف اعتداءات طهران على المصالح الأميركية من جهة، وبين مواجهة المدّ الإيراني الجيوسياسي الأوسع في المنطقة، من جهة أخرى.

ما ترغب به إسرائيل والسعودية والولايات المتحدة هو أن تظل واشنطن منخرطة بشكل نشط في الحرب على الإرهاب في الشرق الأوسط. بيد أن التعاون السيرياني والاستخباراتي الإسرائيلي-السعودي يعني أن تعريف الإرهاب قد توسّع ليشمل المعارضين السياسيين السلميين للنظام السعودي، الذين هم أيضاً ضدّ التطبيع مع إسرائيل في الكثير من الأحيان.

ومن شأن هذا التوسّع في تعريف الحرب ضدّ الإرهاب أن يعقّد سياسة الولايات المتحدة الرامية إلى إعادة تخصيص الموارد للتركيز على "المنافسة الاستراتيجية بين الدول وليس الإرهاب"، إلى جانب أولويات أخرى طال إهمالها تُعنى بالسياسة الخارجية. وفي الوقت نفسه، يعتمد كلٌّ من إسرائيل والسعودية على توطيد علاقاتهما مع منافسين استراتيجيين للولايات المتحدة كروسيا والصين. وحتى الآن، لا يزال هذا التعاون محدوداً ومحصوراً بالشق الاقتصادي في الغالب، غير أنه لا يتّسم دائماً بالشفافية ويمكن أن يتحوّل إلى تعاون استخباراتي وعسكري أوسع.

في هذا الإطار، تأمل واشنطن، من خلال تشجيع شركائها الإقليميين على تطبيع العلاقات، بإعادة توزيع العبء الدفاعي على شبكة دفاعية أكثر تكاملاً من الحلفاء الإقليميين. لكن لا إسرائيل ولا السعودية، حتى إن حظيتا بدعم الإمارات، تملكان القدرة على تولي قيادة الإطار الأمني الإقليمي الذي تطمح له واشنطن. فإضافةً إلى انعدام الثقة والمنافسة المتجذرين في المنطقة، لا تتفق معظم الدول مع الولايات المتحدة والسعودية وإسرائيل في كيفية التعامل مع إيران.

التطبيع لن يعزّز الاعتدال أو التحرّر في السعودية

ثالثاً، ما من دليل دامغ على أن الشعب السعودي موافق على هذه الخطوة. لكن ثمة سردية سعودية جديدة تصوّر التطبيع مع إسرائيل كجزء من الدولة السعودية الجديدة المعتدلة قيد الإنشاء. وسيتماشي التطبيع راهناً مع نهج ولي العهد الأمير محمد بن سلمان المتمثّل في "العلاج بالصدمة" ليُظهر لخصومه المحليين وللغرب أنه سيواصل اتّخاذ أي تدابير تدرج برأيه ضمن إطار تحديث البلاد.

في المقابل، لم تطالب الأطراف الاجتماعية الفاعلة في المملكة بإقامة علاقات مع إسرائيل بالطريقة نفسها التي طالبت فيها بتطبيق إصلاحات أخرى، على غرار تمكين المرأة أو حتى مكافحة الفساد. علاوةً على ذلك، ليست فلسطين مسألة تتداخل فيها اعتبارات سياسية

عليها وحسب، بل هي أيضاً موضوع نقاشات عامة، وتعبئة شعبية سابقاً، في المدارس والدوائر الإعلامية والمنظمات غير الحكومية وقاعات المحاضرات العامة والمساجد، بما في ذلك الحرمين الشريفين.

من وجهة نظر العامة، يشكّل التطبيع على طريقة ترامب تمادياً في نفس نهج "سعودية الغد" الذي تضمّن دعوة نيكي ميناخ لتقديم حفل استعراضي على أرض الحرمين الشريفين. الحدثان غريبان، ومزعجان حتى، لمنظومة القيم التي تحكم الغالبية الساحقة من السعوديين.

مثل هذه الخطوات التي لا تحظى بدعم شعبي تشوّه الخطط الاجتماعية والاقتصادية والدينية التقدمية الواعدة التي تشتدّ الحاجة إليها في المملكة، وتغذي السردية المتطرفة بأن إصلاحات ولي العهد نابعة من دوافع سياسية ضدّ الإسلام. كما أن التسرّع في تطبيع العلاقات السعودية مع إسرائيل يسيّس الخطاب السعودي الجديد والضروري حول التسامح الديني.

يُضاف إلى ذلك أن بإمكان المواطنين السعوديين ملاحظة التراجع عن المواقف السابقة في وسائل الإعلام وفي خطب رجال دين رسميين لإضفاء الشرعية على علاقة علنية مع إسرائيل، فيما تُشنّ حملة قمعية على أصوات ذات مصداقية شعبية مؤيدة لفلسطين. كما أن الشعب يدرك تماماً التناقضات الكامنة في السردية السعودية بحدّ ذاتها. فحتى فترة وجيزة، كان الإعلاميون السعوديون وأفراد من العائلة المالكة يوجّهون انتقادات لاذعة لخصمي المملكة، تركيا وقطر، ويعيرونهما لعلاقتهما مع إسرائيل. كذلك، ترفض بعض الأصوات التي تندّد بالقادة الفلسطينيين وتضعهم في الخانة نفسها مع المعسكر المعادي للسعودية كإيران وتركيا وقطر، تطبيق مقولة "عدو عدوي هو صديقي" على إسرائيل.

لا بدّ من الإشارة إلى أن العلاقات مع إسرائيل ستبقى دائماً رهينة حسابات العائلة المالكة السعودية لما يضمن صمود النظام. وفي حال تم تطبيع العلاقات، فإن النظام السعودي سيكون مضطراً، في كل مرة يستخدم الجيش الإسرائيلي القوة المفرطة ضدّ الفلسطينيين أو يحدث تغيير سياسي ما في فلسطين، إلى الرد وإن رمزياً على هكذا خطوات، نظراً إلى التعاطف الشعبي في السعودية مع القضية الفلسطينية.

لن يكون السلام دافئاً

رابعاً، لن يعني التطبيع أن الشعبين السعودي والإسرائيلي سيصبحان صديقين. يعتبر عدد كبير من الكتّاب ورجال الدين السعوديين ومن الصفحات الموالية للحكومة السعودية عبر مواقع التواصل الاجتماعي أن إسرائيل لا تُشكّل تهديداً لدول الخليج. بل على النقيض، اتُّهم الفلسطينيون الذين ينعتهم البعض بـ"عرب الشمال الجاحدين"، بابتزاز السعودية ومنعها من

إعطاء الأولوية لمصالحها الوطنية. وتأتي هذه السردية في خضم حملة تُشنّ برعاية الحكومة دعماً للهوية الوطنية السعودية، وتضع هذه الحملة الهوية السعودية في مرتبة أعلى من الهوية العربية أو حتى الإسلامية. وتعتبر هذه السردية أيضاً أن الشباب السعوديين، أو "السعوديين الجدد" المتأثرين بالغرب والمتعلّمين وذوي الذهنية المنفتحة، يريدون إقامة علاقات مع إسرائيل.

لكن ليس واضحاً أن هذا الخطاب عن الهوية يلقي رواجاً في المجتمع السعودي. فقد ظهر رد فعل مناوئ لمجمل هذه الحجّة القومية المتشددة التي غزت مواقع التواصل الاجتماعي في المملكة خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وتجدر الإشارة إلى أن ضيق صدر السلطات السعودية في التعاطي مع مختلف أنواع المعارضة يُلقى ظلال الشك على أي تقييم للرأي العام السعودي، بما في ذلك آراء الشباب. ولكن على الرغم من ذلك، تؤكّد استطلاعات الرأي الأخيرة الصادرة عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ومركز زغبي للخدمات البحثية أن العلاقة مع إسرائيل في الوقت الراهن لا تتمتع بشعبية في أوساط المواطنين السعوديين بصورة عامة. سوف تُضطر السلطات السعودية إلى قمع أي تحرّك مناوئ للتطبيع في أوساط مختلف الفئات الاجتماعية والعمرية والإيديولوجية.

أضف إلى ذلك أن التعاون الإسرائيلي مع النظام السعودي في المجالين السيرانى والاستخباري يعطي المواطنين السعوديين مصلحة سياسية مباشرة للاعتراض على توطيد العلاقات مع إسرائيل من منطلق تتخطى تعاطفهم مع الفلسطينيين، إذ إن هذا التعاون يعزّز قدرات الرياض على مراقبة مواطنيها وتعقبهم. ليس صدفةً أن السردية الجديدة التي يروّجها رجال الدين الرسميين بشأن التطبيع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتذكير المواطنين السعوديين بأن الواجب الديني يفرض عليهم ترك شؤون السياسة لولي الأمر الذي يدينون له بالطاعة المطلقة.

لعل سيطرة الحكومة السعودية على التدفق الحر للمعلومات تدفعها إلى مراقبة العلاقات مع الدول الأجنبية على مستوى الأشخاص وبين الأشخاص والحكومة، ما يجعل التطبيع العضوي مستحيلاً.

التطبيع لن يمحو كل مشاكل السعودية في واشنطن

خامساً، يسود اعتقادٌ في الرياض بأن العلاقات الجيدة مع إسرائيل سوف تؤدّي إلى تصويب الضرر الذي لحق مؤخراً بالعلاقات الأميركية-السعودية. لقد كانت إسرائيل، على مر التاريخ، مصدرراً أساسياً لمعارضة الكونغرس والرأي العام الأميركي توطيد العلاقات مع السعودية، على

الرغم من النفوذ الواسع الذي تمارسه المملكة في الأوساط المعنيّة بصنع السياسات الأميركية.

ولكن هذا الاعتقاد نابغ، في جزء منه، من النظرة الخاطئة السائدة راهناً بأن مشكلات الرياض في واشنطن ناجمة عن تحيّر الديمقراطيين ضد المملكة. تُقلّل هذه النظرة من شأن التعقيدات التي تتصف بها العلاقات الأميركية-السعودية، فضلاً عن المسائل الخلافية التي تتجاوز القضايا المطروحة في إطار الأجندة الدبلوماسية الثنائية، وتشكّل جزءاً من النقاشات بشأن السياسات الخارجية والمحلية في داخل الولايات المتحدة. وهذه النقاشات تشمل مثلاً الاستثمار في قواعد محلية لا خارجية للنفوذ الأميركي، واستعادة الولايات المتحدة قيادتها العالمية مع العمل على وضع تصوّر جديد لاستخدام الأدوات العسكرية، وإرساء توازن أفضل بين القيم الديمقراطية الليبرالية للولايات المتحدة ومصالحها في الخارج. سوف يكون لجميع تلك المسائل تأثيرٌ على العلاقات الأميركية مع السعودية وإسرائيل على السواء.

التطبيع لن يسهّل بالضرورة الأمور على السعودية في ما يتعلق بسياساتها الداخلية

سادساً، ربما تتطلع القيادة السعودية إلى الحصول على أكثر من "التمن الباهظ" التقليدي الذي تناقشه الدوائر المؤيدة للفلسطينيين في الرياض، والذي يتمثّل تقليدياً في إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة مقابل تطبيع العلاقات مع إسرائيل. بإمكان ولي العهد السعودي الشاب، الأمير محمد بن سلمان، استخدام الدعم الأميركي في مواجهة الأعداء الكثر الذين صنعهم في طريقه نحو سدة الحكم، ليس في السعودية فحسب إنما أيضاً في واشنطن. يكتسي هذا الدعم فعالية مثبتة تاريخياً في منطقة الخليج. ففي العام 1995، لعب الدعم الحاسم الذي قدّمته واشنطن للأمير القطري الجديد والمختلف عليه، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، دوراً "حاسماً" في ترسيخ سلطته ضد خصومه المحليين والإقليميين. وقد بنى الشيخ حمد على هذا الدعم من خلال تطبيق أجندة ليبرالية وتوطيد العلاقات مع إسرائيل.

ليس الأمر مستحيلاً، إنما يجب استيفاء عدد كبير من الشروط من أجل تحقيق السيناريو نفسه في السعودية. أولاً، يجب أن يفوز ترامب، لا المرشح الديمقراطي جو بايدن، في الانتخابات المقبلة. ثانياً، يجب أن يفى ترامب بالوعد الذي قطعه بدعم القيادة السعودية في مواجهة خصومها المحليين على الرغم من تحذيرات الخبراء من مغبّة التدخّل في الشؤون الداخلية السعودية، ومن نفوره من اضطرابات الشرق الأوسط، ونظرته الاختزالية للعلاقات الأميركية مع السعودية في المجمل. ثالثاً، تحتاج القيادة السعودية الجديدة إلى استمرار هذا الدعم، حتى في ظل أي إدارة ديمقراطية في المستقبل.

الآفاق المقبلة

إنه لأمرٌ مفهوم أن الولايات المتحدة وإسرائيل تريدان إضفاء طابع رسمي على الاعتراف السعودي بـ"حق [الإسرائيليين] في أن تكون لهم أرضهم". فالسعوديين، بحسب قول ترامب نفسه، "نافذون. يتمتعون بقوة حقيقية بسبب آثارهم الدينية". ولكن السياسات التي تنتهجها الدول الثلاث راهناً قد تتسبب بفقدان السعودية النفوذ الاستثنائي الذي تتمتع به في العالم الإسلامي بحكم مكانتها هذه.

وليست القوة الإقليمية للسعودية نابعة فقط من اقتصادها، بل الأهم أنها نابعة من القبول الشعبي لنفوذها في مختلف البلدان ومن ثم قدرتها على رسم توجهات سياسية معينة خارج حدودها. لقد أنفقت المملكة مبالغ طائلة لتعزيز هذا النفوذ العابر للحدود الوطنية. وحين تلقى سياسات الرياض استحساناً شعبياً، تغدو قوتها الناعمة مضاعفة، ويتخطى نفوذها عندئذ قدرتها المادية على إكراه الحكومات الأخرى.

ليس من مصلحة واشنطن أو تل أبيب أو الرياض دفع السعودية إلى اعتماد سياسات من شأنها أن تشكل تحدياً إضافياً لهذا النوع من القيادة الإسلامية والعربية ومن الشرعية الداخلية التي تتمتع بهما الرياض. فهذه السياسات لا تُهدد بالقضاء على النفوذ العالمي الاستثنائي للمملكة بشكل يصب في مصلحة جهات دولية وغير دولية أكثر عدائية فحسب، بل من شأنها أيضاً أن تُبدد قدرة السعودية على قيادة دول أخرى ذات غالبية عربية ومسلمة نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، عندما يحين الوقت لإرساء سلام عادل مع الفلسطينيين عن طريق المفاوضات.

الرابط: <https://carnegie-mec.org/2020/10/27/ar-pub-83054>

عشر سنوات على "الربيع العربي": لم يصبح اليأس أكثر إلفة معهد واشنطن

مايكل ميلستين

2020 27 OCTOBER (اللغة الإنجليزية والعربية)

نص المقال:

ظهر في الآونة الأخيرة استطلاعات جديان وواسعا النطاق للرأي العام العربي، هدفهما قياس الاتجاهات الإقليمية الأولية، بالإضافة إلى هدف جزئي آخر هو الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للربيع العربي. أجري الاستطلاع الأول من خلال مؤشر الرأي العربي لعامي 2019-2020 ، وهو السابع في سلسلة استطلاعات الرأي العام السنوية التي يجريها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، قطر. أما الثاني فهو يتمثل في الاستطلاع السنوي الثاني عشر للشباب العربي، الذي تديره وكالة الاتصالات شركة *أصداء بيرسون كون وولف*، ومقرها دبي. يستند كلا من التقريرين الباحثين إلى تحليل الردود التي احتوتها الاستطلاعات والتي تم جمعها خلال العام الماضي من عشرات الآلاف من الأشخاص في 15 دولة عربية.

كما هي حال معظم الاستطلاعات العربية، لا بد من مقارنة الأسئلة المتعلقة بالشق السياسي بحذرٍ يلامس حدَّ الارتياح. فهي غالبًا ما تعكس اهتمامات الجهة التي نظمت الاستطلاع، بينما يبدي المشاركون أنفسهم كثيرًا من الحذر في إجاباتهم. لذلك ليس من المستغرب، في استطلاع أجري برعاية قطرية، أن يُعرب معظم العرب عن عدائهم تجاه المملكة العربية السعودية، ويتحاشون الاعتراف بإسرائيل (بهاشم 88 في المائة في هذا الشأن)، ويتوقون إلى التضامن بين كل العرب. ففي النهاية، من يرأس معهد الأبحاث هذا ما هو إلا السياسي العربي الإسرائيلي المنشق والقومي العربي المتشدد عزمي بشارة. ولكن في نفس الوقت، في استقصاءٍ أجري برعاية دبي، وُصفت السعودية بالقوة الصاعدة في المنطقة، في حين أن الإمارات نالت للسنة التاسعة على التوالي لقب المكان المفضل للعيش بين كل العرب، متفوقةً على الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا.

في المقابل، أكثر ما يلفت النظر في معظم الاستطلاعات العربية (بما فيها تلك التي تُجرى مع الفلسطينيين) هو الشق المتعلق بالقضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، كونه يبقى بعيدًا نسبيًا عن الحسابات السياسية وبالتالي يعكس اتجاهات أساسية أكثر صدقًا وواقعية. وبالفعل،

يتّسم هذان الاستطلاعان للرأي العام العربي، اللذان يختلفان بشكل حاد من نواحٍ أخرى، بتشابهٍ نادر في وجهات النظر المتعلقة بالمجالات غير السياسية تحديداً.

وهذا هو إجماعها المؤسف: بعد مرور عقدٍ على اندلاع الشرارة المتفائلة للربيع العربي، يشعر معظم سكان تلك المنطقة، لا سيما الجيل الأصغر، بمزيج من الحرمان المادي والقلق أو حتى اليأس بشأن مستقبلهم - فضلاً عن انعدام الثقة بشكل تام في قدرة أنظمتهم أو استعدادها لحل مشاكلهم الأساسية سواء في المجال الاجتماعي أم في المجال الاقتصادي.

من المؤكد، كما سبق وأشار ديفيد بولوك للمرة الأولى منذ سنوات، أنه ما من "شارع عربي" واحد بل ثمة عدة "شوارع عربية" مختلفة في بلدان مختلفة - أو حتى داخل الدولة العربية الواحدة في بعض الأحيان. واليوم أيضاً، يمكن إيجاد بعض الاستثناءات المشرقة لهذا الشتاء العربي العام من السخط. لكن الصورة الكبرى تقدم الاستنتاجات البارزة التالية.

أولاً، أصبحت الوقائع الاقتصادية اليوم محور أجندة العرب وجوهر رغباتهم الشخصية والجماعية. فحين سئل المشاركون في الاستطلاع عن الأسباب الرئيسية لاندلاع الموجتين الأولى والثانية من الربيع العربي - الأولى قبل عقد من الزمن والثانية في دول أخرى خلال العام الفائت - جاءت الإجابات التالية في الطليعة: البطالة والديون الشخصية والفساد الحكومي. وجدير بالذكر أنه في العام 2015، أفاد 15 بالمائة فقط من الشباب العربي بأنهم غارقون في الديون، أما اليوم فيبلغ متوسط هذه النسبة 35 في المائة، وترتفع النسب بشكل خاص بين السوريين والأردنيين والفلسطينيين. هذا وصرّح 80 في المائة من المشاركين في الاستطلاع أنهم يعتبرون الأنظمة العربية فاسدة.

ثانياً، وفي تناقضٍ حاد مع ما سبق، لا تظهر قضايا الديمقراطية أو الحريات السياسية إلا على هامش الإجابات. ويتجلى هذا الاستبعاد في الوقت الحاضر بشكل خاص، أي في خضم الموجة الثانية من الاحتجاجات الشعبية في المنطقة هلال عامي 2019-2020، الأمر الذي يدل على الوعي بأن ثورات العقد الماضي أتت بثمارٍ مَرّة، ألا وهي الحرب الأهلية والمحن الإنسانية وظهور العناصر المتطرفة القوية وانهايار ضوابط الحكم.

واليوم، بدلاً من السعي إلى تغيير العالم، يُظهر العرب بمعظمهم (وخصوصاً جيل الشباب) أن تحسين وضعهم المادي فحسب يكفيهم. وهم في غالب الأحيان يعطون الأفضلية للمصالح الفردية على حساب المصالح الجماعية، كأنهم يستلهمون من الحساسية الفردية المفرطة التي تسود اليوم العالم أجمع.

إذًا، يرسم هذان الاستطلاعان صورة الجيل العربي الشاب في القرن الواحد والعشرين. إنه جيلٌ سئم من شعارات النضال والثورة التي عرفها العالم العربي في القرن العشرين والتي لم تُفض إلى إنجازات مهمة تُذكر. وعلى العكس، يشعر معظم العرب أن هذه الحقبة لم تؤدِّ إلا إلى تدهور أوضاعهم. كما أن هذا الجيل على اتصال سلكي ولا سلكي ببعضه البعض وبالعالم الخارجي، ولذلك فهو مدرك للعالم الأوسع وللهوة بين ما يحدث في الخارج ووضعه الداخلي. ويتوق أيضًا إلى تحقيق ذاته، لكنه مستاء من عجزه عن تحقيق رغباته.

من هذا المنطلق، يواجه الجيل العربي الشاب صعوبةً في تحديد موقع ممثليه في أي قيادة وطنية، ويشعر بأنه مستبعد عن خصائص النظام أو أهدافه؛ حتى أنه يشعر إلى حدٍ كبير أنه يتحدث لغة ويتبنى مفاهيم مختلفة تمامًا عن الأجيال السابقة.

وفي هذا السياق، أفادت أكثرية المشاركين في كلا الاستطلاعين بأنهم لا يجدون تشابهًا بينهم وبين أي حزب أو حركة سياسية، وأن ثقتهم في أيٍّ من تلك الأحزاب أو الحركات ضئيلة. إنه إذًا جيلٌ غير سياسي بالدرجة الكبرى، ويكاد يكون معاديًا للأيديولوجية. وفي توجهٍ أخذ يتنامى خلال العقد الماضي، أصبح ملاذه الرئيسي هو ببساطة الهروب من المنطقة بأسرها. وبذلك، يُعرب نصف أبناء الفئة العمرية الصغرى، ولا سيما في لبنان وليبيا والعراق، عن رغبتهم في الهجرة من العالم العربي، ويقول 40 في المائة منهم إنهم لن يعودوا أبدًا.

ثالثًا، على الصعيد الثقافي، يعكس الاستطلاعان نظرةً إلى العالم ملؤها التناقضات الداخلية أو أقله التضارب. فمن جهة، تقول نسبةٌ كبيرة ومتزايدة من العرب إنهم إما متدينون إلى حد ما (63 في المائة) أو متدينون جدًا (23 في المائة)، وأن الدين هو العنصر الأساسي في هويتهم؛ وهذا رأي 40 في المائة، ويأتي الدين في هذه الحالة قبل العائلة أو الانتماء الوطني.

من جهة أخرى، ثمة معارضة شديدة (70 في المائة) لمشاركة رجال الدين في إدارة شؤون الحكم، ويعود ذلك على ما يبدو إلى خيبة الأمل الواسعة النطاق من كل الحالات التي تولّت فيها أطرافٌ إسلامية السلطة في الدول العربية؛ من حركة "حماس" في غزة عام 2007، فحكم "الإخوان المسلمين" في مصر بين 2012 و2013، وصولاً إلى نظام "داعش" المرعب والمدمر في أجزاء من سوريا والعراق خلال الأعوام 2014-2018. بهذا الصدد، خرج الاستطلاعان بمزيج غريب آخر من المواقف الجديرة بالملاحظة، وهو النفور العارم (بنسبة 88 في المائة) من ظاهرة "داعش"، والادعاء (بنسبة 55 في المائة) بأنها تطورت برعاية قوى خارجية وليس من اعتلالات داخلية في العالم العربي (27 في المائة).

رابعًا، يحتل العالم السيبراني/الإنترنت مكانةً مركزيةً في الحياة العربية المعاصرة، لا سيما بين جيل الشباب. وبشكل عام، أصبحت نسبة مستخدمي الإنترنت اليوم وفقًا لتقرير مؤشر الرأي العام 73 في المائة من العرب، مقارنةً بـ 55 في المائة فقط عام 2011. ومن بين هؤلاء، يملك 865 في المائة ممن يستخدمون الإنترنت حسابًا على فيسبوك، فيما يملك 55 في المائة حسابًا على إنستغرام و43 في المائة على تويتر. والواقع أن هذا العالم يعرّف الشباب العربي على العالم بطريقة لم تكن ممكنة لمن يكبرهم سنًا. وهذا بدوره يجعل من الصعب على الأنظمة العربية إخفاء الحقيقة أو فصل شعبها عن العالم الخارجي - لا بل يزيد عليها صعوبة إقناعهم بمظاهر كاذبة. فنشرات الأخبار والأفكار الجديدة تنتشر في جميع أنحاء الشرق الأوسط بسرعة نقراتٍ قليلة أو رسالة على تطبيق واتساب، حتى لو كان معظم هذه التبادلات مجرد شعارات أو محتوى سطحي.

عند النظر إلى كلا الاستطلاعين مجتمعين، يمكن التوصل إلى استنتاج مركزي وهو أن التقلبات الإقليمية لا تزال موجودة. فمعظم المشاكل الأساسية التي "تفتّح" فيها زهر الربيع العربي للمرة الأولى لا تزال بدون معالجة، لا بل إن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للشباب العربي تدهور فعليًا من نواحٍ كثيرة، باستثناء دول الخليج العربية حيث أتاح الاستقرار الاقتصادي النسبي مرور هذه التقلبات بهدوء.

وهذا هو "الشرق الأوسط الجديد" الحقيقي، لكنه شرق أوسط يفتقر إلى الاستقرار بشكل كبير، وأسسها المتزعزعة هي وجود عدة ملايين من الشباب الذين يتعارض طموحهم بالتغيير في تجاربهم اليومية مع إحباطات الواقع غير المتغير الذي يجب أن يتحمّله.

بالرغم من انشغال العالم العربي بفيروس كورونا خلال العام الماضي، لا تزال هذه الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية الأعمق تصيب جيل الشباب في جميع أنحاء المنطقة، ومن الممكن أن تتجسّد في موجةٍ ثالثة من الربيع العربي، موجةٍ قد تتطور في عدة مواقع مختلفة وربما تتجدد في دول سبق أن شهدتّها. وفي طليعة هذه الفئة مصر التي يُعتبر وضعها الاقتصادي الحساس على شفير الانهيار دائمًا. ولبنان مرشح آخر، فهو اليوم أشبه ببركان قد يثور في أي لحظة.

في المقابل، قد تنشب الاضطرابات في أماكن جديدة لم تختبرها حتى الآن. وأبرز منطقة مرشحة هنا هي الأردن، حيث يمكن أن يصبح الوضع الاجتماعي والاقتصادي، مقرونًا بالنقد العلني المتزايد للنظام الملكي، نموذجًا لاحتجاجات داخلية حادة. وثمة أيضًا الساحة الفلسطينية حيث يتعرّض النظام الحاكم في كلّ من غزة ورام الله لضغوط شديدة من أجل التجاوب بشكل حقيقي مع المشاكل الأساسية لشبابه - وليس واضحًا حتى متى سينجح

كلا النظامين في إبعاد الاحتجاجات الداخلية عنه من خلال تحويل محور الإحباط والغضب الشعبيين نحو "العدو الإسرائيلي".

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقلب في غالبية العالم العربي، وخصوصًا في الدول المجاورة، يثير قلق إسرائيل، ولكنها لا تملك إلا القليل من الأدوات الفعالة التي تستطيع من خلالها ممارسة أي تأثير كبير في تلك الساحات. غير أن احتمال حدوث اضطرابات على الساحة الفلسطينية يشكل خطرًا حقيقيًا على إسرائيل، وقد يكون له تداعيات مباشرة على وضعها الاستراتيجي. وهذا هو بالتحديد المجال الذي تملك فيه إسرائيل، بخلاف ظروف الدول العربية المجاورة، عددًا أكبر من الأدوات المتاحة، ولا سيما تلك المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والمدنية، من أجل التأثير على الأحداث.

يدرك معظم الناس في الضفة الغربية بالدرجة، أنه بالرغم من ظروفهم الصعبة، لا يزال وضعهم أفضل من وضع الأماكن الأخرى في المنطقة التي كان عليها أن تعيش الربيع العربي. وبحسب استطلاع خليل الشقاقي لشهر كانون الأول 2019، فإن 65% من الفلسطينيين لا يريدون أن يمتد الربيع العربي إلى الساحة الفلسطينية.

ومن ثم، يمكن لإسرائيل أن تعمل على دعم الاستقرار هناك من خلال تشجيع المشاريع الاقتصادية الكبيرة في الضفة الغربية مع الاستمرار في تحويل الإيرادات والأموال وإصدار التصاريح للعمال، حتى مع استمرار الأزمة السياسية. يجب أن تركز إسرائيل أيضًا على الحفاظ على مستوى مرتفع نسبيًا من جودة الحياة في الضفة الغربية مع العمل على إقناع المجتمع الدولي بإرسال المزيد من الاستثمارات أو التبرعات للسلطة الفلسطينية.

الرابط: [HTTPS://WWW.WASHINGTONINSTITUTE.ORG/AR/FIKRAFORUM/VIEW/ARAB-SPRING--DESPAIR-COMFORTABLE](https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/arab-spring--despair-comfortable)

هل سوريا مستعدة للموجة الثانية من COVID-19 ؟

مودرن بوليسي

أحمد الخالد

(اللغة الإنجليزية) 2020 26 OCTOBER

خلاصة الخبر:

على الرغم من الهدوء النسبي الذي ساد على الخطوط الأمامية للصراع السوري منذ بداية العام، كان على سوريا أن تواجه تحديات أخرى متساوية - إن لم تكن أكثر - خطورة. ويهدد انتشار فيروس COVID-19 في أعقاب الانهيار الاقتصادي العام ونظام الرعاية الصحية الذي دمّرتة تسع سنوات من الحرب، سوريا بحصيلة وفيات تضاهي تلك التي شهدتها استئناف المواجهة العسكرية. ومع ذلك، تبين أن الحجم الفعلي لمعدل الإصابة أقل مما كان متوقعًا بالنظر إلى الظروف (حسب الاحصائيات الرسمية).

لقد كشف الانهيار الاقتصادي وفاقم العديد من نقاط الضعف التي كان من الممكن معالجتها بسهولة في ظل ظروف أكثر ملاءمة، فعلى سبيل المثال، طوابير طويلة أمام المخازن تباع الخبز بأسعار مدعومة، مما يعرض الناس لخطر الإصابة بالفيروس، العديد من السوريين ببساطة غير قادرين على تجنب المخاطرة بصحتهم في هذه الطوابير، حيث لم يعد متوسط الدخل كافيًا لإعالة الأسرة.

علاوة على ذلك، على الرغم من الحملة الإعلامية التي أجريت على مستوى الدولة بهدف نشر الوعي حول وسائل الحماية من فيروس كورونا مثل التباعد الاجتماعي وارتداء الأقنعة، لا يزال المرض بالنسبة للعديد من السوريين يمثل وصمة عار، وغالبًا ما يشعر المصابون به بالخجل الشديد أو الخوف من الذهاب إلى المستشفى أو حتى الاعتراف لأصدقائهم، ونتيجة لذلك، لا يتم الإبلاغ عن عدد كبير من الحالات.

مع ظهور الموجة الثانية من COVID-19 في الأفق، من الأهمية بمكان أن يتم دعم عمل أخصائيي الرعاية الصحية، وعدم إضاعة الجهود وتعطيل العمل من قبل المواطنين، وإلا فقد تدفع سوريا - والعالم - ثمنًا باهظًا.

الرابط: [HTTPS://MODERNDIPLOMACY.EU/2020/10/23/IS-SYRIA-READY-FOR-SECOND-WAVE-OF-COVID-19](https://moderndiplomacy.eu/2020/10/23/is-syria-ready-for-second-wave-of-covid-19/)

والدة الصحفي الأمريكي المفقود في سوريا: بومبيو "يقوض" فرص إطلاق سراحه

MEE

MEE STAFF IN WASHINGTON

(اللغة الإنجليزية) 2020 26 OCTOBER

خلاصة الخبر: تعتقد ديبرا تاييس أن ترامب يريد أن يحرر ابنها أوستن بينما "يقبل" بومبيو احتجازه

اتهمت والدة الصحفي الأمريكي أوستن تاييس وزير الخارجية مايك بومبيو بتقويض جهود إطلاق سراح ابنها، الذي تعتقد واشنطن أنه محتجز من قبل الحكومة السورية منذ عام 2012. وقالت ديبرا تاييس، في بيان نشره نادي الصحافة الوطني في واشنطن، إن عائلتها سعيدة بسماع أن الرئيس دونالد ترامب أرسل مساعد البيت الأبيض إلى دمشق في محاولة لتأمين إطلاق سراح تاييس.

كان تاييس، وهو جندي سابق في مشاة البحرية الأمريكية، مصورًا صحفيًا يعمل لحساب وكالة فرانس برس، وواشنطن بوست، وسي بي إس وغيرها من المؤسسات الإخبارية عندما اختفى في 14 أغسطس / آب 2012 بعد اعتقاله عند نقطة تفتيش بالقرب من دمشق. في الأسبوع الماضي، قال بومبيو للصحفيين خلال إفادة صحفية يومية إن الولايات المتحدة لن "تدفع مقابل إعادة الرهائن". وجاءت تصريحاته بعد أن ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن مسؤولاً في البيت الأبيض زار دمشق هذا العام لعقد اجتماعات سرية مع الحكومة السورية سعياً للإفراج عن تاييس ومواطن أمريكي

اندلعت سوريا في حرب أهلية منذ ما يقرب من عقد من الزمان بعد أن بدأ الأسد حملة قمع وحشية ضد المتظاهرين المطالبين بإنهاء حكم عائلته. قُتل ما لا يقل عن 137 صحفياً منذ ذلك الحين أثناء تغطيتهم للصراع في سوريا، وفقاً للجنة حماية الصحفيين، وهي منظمة مراقبة مقرها نيويورك. في وقت سابق من هذا العام، فرضت الولايات المتحدة عقوبات واسعة النطاق ضد الحكومة السورية بموجب قانون قيصر، الذي أقره الكونجرس للضغط على الأسد لإجراء مفاوضات.

الرابط: [HTTPS://WWW.MIDDLEEASTEYE.NET/NEWS/SYRIA-AUSTIN-TICE-MOTHER-POMPEO-RELEASE](https://www.middleeasteye.net/news/syria-austin-tice-mother-pompeo-release)

NOVEMBER

الشهر ال 11: تشرين الثاني

تحول نوعي: هيئة تحرير الشام تستخدم سيارات مفخخة متطورة خلال الهجوم على إدلب

19-20

معهد الشرق الأوسط الأمريكي - ورقة بحثية 15 صفحة

HUGO KAAMAN

(اللغة الإنجليزية) التاريخ ال تاريخ 2020 28 OCTOBER

خلاصة موجزة:

في النزاعات المسلحة، غالبًا ما يميل ميزان القوى في اتجاه واحد. هذا صحيح بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بالحروب الأهلية، حيث تتنافس الفصائل المنشقة المتدنية عددًا ضد الدولة بكل ما تمتلكه من جيش نظامي، ومدفعية، ودبابات، والأهم من ذلك، سلاح الجو. هذا التفاوت في الأسلحة والقوى البشرية والتكنولوجيا يعني أن الجهات الفاعلة غير الحكومية تكون بشكل عام في وضع غير مؤات عند القتال ضد الدولة. للتغلب على هذه التحديات، تختار حركات التمرد الناشئة حرب العصابات من خلال الكمائن والتخريب وهجمات الكر والفر والغارات، وكلها تسمح عادة للوحدات الأصغر بتجنب مواجهة قوة الدولة. في حين أن هذه القوات المسلحة مع مرور الوقت، يتم توظيفهم من موقع ذو قوة عسكرية أقل. إن أحد الأسلحة الوحيدة القادرة على سد الفجوة في القدرات العسكرية بين الجهات الفاعلة غير الحكومية والدولة هو الانتحاري بسيارة مفخخة. يُشار إليه أحيانًا باسم "سلاح الجو للفقير" 1، ويشكل أقوى سلاح منفرد تحت تصرف معظم الجهات الفاعلة غير الحكومية.

منذ مايو 2019، توغلت القوات الموالية للنظام بدعم من سلاح الجو الروسي تدريجيًا إلى محافظة إدلب شمال غرب البلاد، آخر جيب كبير من الأراضي التي تسيطر عليها المعارضة، وقامت هيئة تحرير الشام HTS، بصفتها أكبر جماعة معارضة تسيطر على إدلب، بتنفيذ عشرات التفجيرات الانتحارية بالسيارات المفخخة في إطار دفاعها المستمر عن المنطقة، و تُعرف هذه الأسلحة رسميًا باسم الأجهزة المتفجرة

المرتجلة المحمولة على المركبات الانتحارية (SVBIEDS) ، وكانت حجر الزاوية للاستراتيجية العسكرية للمجموعة - وبالتالي ، للمعارضة بأكملها - منذ المراحل الأولى من الحرب، عندما بدأت قوات المعارضة في الاستيلاء على الأراضي والاحتفاظ بها.

في محاولة لفهم هذه الاستراتيجية بشكل أكبر وكيف تطورت بمرور الوقت، تسعى دراسة الحالة هذه إلى مقارنة ومقارنة استخدام هيئة تحرير الشام في الماضي والوقت الحالي لـ SVBIEDS ، مع التركيز الشديد على الأخير. وستدرس أيضًا تصميم SVBIED الذي طورته هيئة تحرير الشام، مع إيلاء اهتمام خاص للابتكارات التقنية مثل مخططات الطلاء الخاصة بالبيئة، وفرق دعم الطائرات بدون طيار، والأجهزة اللوحية ذات الإحداثيات المستهدفة، وموجز كاميرا بث مباشر، بالإضافة إلى الرسوم الرئيسية التي تمت ترقيتها.

الرباط:

[HTTPS://WWW.MEI.EDU/PUBLICATIONS/SHIFTING-GEARS-HTSS-EVOLVING-USE-SVBIEDS-DURING-IDLIB-OFFENSIVE-2019-20](https://www.mei.edu/publications/shifting-gears-htss-evolving-use-svbieds-during-idlib-offensive-2019-20)

الأسد: لبنان يتحمل مسؤولية الأزمة الاقتصادية في سوريا وليست العقوبات المونيتور

فريق المونيتور

NOVEMBER 05 2020 تاريخ (اللغة الإنجليزية)

نص المقال: يقدر الرئيس السوري بشار الأسد أن لدى السوريين ما بين 20 و 42 مليار دولار في البنوك اللبنانية.



قال الرئيس السوري بشار الأسد إن تدهور اقتصاد بلاده يمكن تفسيره بأن مليارات الدولارات من الودائع السورية مقيدة في حسابات مصرفية لبنانية تعاني من ضائقة مالية. وقدر الأسد أن السوريين يحتفظون بحوالي 20 مليار دولار و 42 مليار دولار في البنوك اللبنانية، التي فرضت قيودًا مشددة على سحب العملات الأجنبية في العام

الماضي. ونقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) عن الأسد قوله خلال معرض برعاية الدولة في دمشق يوم الأربعاء "هذا الرقم مخيف لاقتصاد مثل سوريا". "إنها الأموال التي وضعوها في البنوك اللبنانية ودفعنا الثمن. هذا هو جوهر المشكلة التي لا يتحدث عنه احد."

الاقتصاد السوري، الذي دمرته سنوات من الحرب وسوء إدارة النظام نفسه، في حالة يرثى لها. انهارت العملة إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق في يونيو / حزيران، مما تسبب في ارتفاع أسعار المواد الغذائية ونقص السلع الأساسية واحتجاجات نادرة في سوريا التي تسيطر عليها الحكومة. الأزمة الاقتصادية هي آخر فصل من فصول معاناة الشعب السوري، 83% منهم يعيشون تحت خط الفقر. سكان شمال غرب سوريا الذي يسيطر عليه المعارضون، حيث يعتمد حوالي 2.8 مليون شخص على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة، معرضون للخطر بشكل خاص. يمكن أن تُعزى مشاكل العملة السورية جزئياً على الأقل إلى الانهيار المالي في لبنان، حيث يخبئ الكثير من السوريين أموالهم، وبعد عقود من الفساد الحكومي والإفراط في الإنفاق وتسارعه والانفجار في ميناء بيروت في أغسطس، فقدت العملة اللبنانية 80% من قيمتها منذ الخريف الماضي وأوشكت احتياطات البنك المركزي من الدولار على النفاد. تسببت الأزمة الاقتصادية - الأسوأ في لبنان منذ الحرب الأهلية 1975-1990 - في انخفاض كبير في تدفقات التحويلات إلى سوريا وأجبرت البنوك على القلق بشأن هروب رؤوس الأموال لفرض قيود على عمليات السحب. غالباً ما تلقي وسائل الإعلام الموالية للنظام باللوم على العقوبات الأمريكية. في يونيو، أصدرت وزارة الخارجية حزمته الأولى من الأهداف بموجب قانون قيصر، والتي تهدف إلى خنق شريان الحياة المالي للأسد من خلال معاقبة الأشخاص أو الشركات الأجنبية التي تتعامل مع دمشق. **لكن الأسد قال إن العقوبات الأمريكية الأخيرة لم تكن السبب، قائلاً: "بدأت الأزمة قبل قانون قيصر وبعد سنوات طويلة من العقوبات الغربية المفروضة."**

الرابط:

[HTTPS://WWW.AL-MONITOR.COM/PULSE/ORIGINALS/2020/11/ASSAD-LEBANON-BANKS-ECONOMIC-SYRIA-FINANCIAL-CRISIS-BILLIONS.HTML](https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/11/assad-lebanon-banks-economic-syria-financial-crisis-billions.html)

تطبيع سوداني - إسرائيلي بنكهة شعبية معهد واشنطن

أريج الحاج

2020 04 NOVEMBER تاريخ (اللغة العربية والإنجليزية)

نص المقال:

انتهى ملف إدراج السودان على قائمة الإرهاب بعد أن وقع الرئيس ترامب على أمر بشطب السودان من قائمة وزارة الخارجية للدول الراحية للإرهاب في الثالث والعشرون من تشرين الأول/ أكتوبر 2020. وجاء ذلك القرار بعد أن وافق السودان رسميا على بدء خطوات نحو التطبيع مع إسرائيل في أعقاب محادثة رباحية جمعت رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء عبدالله حمدوك برئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو والرئيس الأميركي دونالد ترامب.

ويذكر أن إدارة ترامب قامت في منتصف أيلول/ سبتمبر الماضي بالضغط على الكونغرس لتمرير قانون الحصانات السيادية وتمرير هذا القانون الذي كان يعارضه اثنين من الحزب الديمقراطي وهم تشاك شومر وبوب منديز سيصبح السودان محصنا من التهم المرتبطة بجرائم النظام السابق الإرهابية ولكن غير محصن من قوانين أخرى في المستقبل مثل قوانين "جاستا" و"ماغنيتسكي".

تعاملت الحكومة الأمريكية مع ملف التطبيع بين السودان وإسرائيل باهتمام بالغ وصفه البعض بأنه وصل حد الضغط من الإدارة الأمريكية لجعل السودان يرضى بالتطبيع مقابل إزالته من قائمة العقوبات الأمريكية. وهو شرط اعترضت عليه حكومة حمدوك في البداية مبررة رفضها بأنها " لا تملك تفويضا بشأن قرار التطبيع مع إسرائيل". وعلى الرغم من أن حكومة السودان قالت نعم للاءاتها الثلاثة (لا صلح ولا اعتراف ولا تفاوض مع إسرائيل) مضطرة وهو ما أكده وزير الخارجية المكلف "عمر قمر الدين" في لقاء متلفز حيث قال أن حكومة السودان تتعرض لضغط كبير للمضي

في التطبيع، إلا أنها ما لبثت بالحديث عن تكليف البرلمان والذي لم ينتخب حتى الآن بالبت في أمر التصويت في قضية علاقة الخرطوم المستقبلية بتل أبيب .

وعلى الرغم من المواقف العديدة للحكومة السودانية والتي اتسمت بالتخبط، إلا أن السودان كان يحاول الاستفادة من رغبة ترامب وبتنياهو الملحة في ضم السودان لصفقة القرن. فزيارة رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان للإمارات الشهر الماضي برفقة وفد ضم وزير العدل نصر الدين عبدالباري، والتي كانت برعاية أمريكية، كانت للتفاوض مع الجانب الإسرائيلي حول التطبيع مقابل إزالة السودان من قائمة الدول الداعمة للإرهاب، والحصول على مساعدات اقتصادية من الجانب الإماراتي.

يدرك السودان أن التطبيع مع إسرائيل وإزالته من قائمة الدول الراعية للإرهاب سيؤدي إلى رفع الحظر وسيوفر نافذة جديدة للمساعدات الاقتصادية والاستثمار، وهو ما سيساهم في إنعاش الاقتصاد السوداني الذي أصبح على حافة الهوة. فالوضع الاقتصادي المنهار في السودان أضعف الحكومة السودانية وأثار غضب الشارع السوداني الذي خرج في تظاهرات في الحادي والعشرون من أكتوبر مطالبين بإقالة الحكومة

وفي أيلول/ سبتمبر الماضي شهدت السودان فيضانات كانت الأسوأ منذ عقود أثرت على ما يقرب من 800 ألف سوداني، وأسفرت عن مقتل أكثر من 120 شخصًا، وشردت آلاف العائلات، ودمرت الأراضي الزراعية. وقبل الفيضانات، كان وباء كورونا الذي تسبب بتدهور الوضع على نحو لم تعد تجدي معه المساعدات الغذائية والطبية من دول الجوار والأصدقاء وامتد أثرها ليشمل قبول استقالة وزير الصحة أكرم التوم في شهر يوليو الماضي. هذا الضعف بالطبع يهدد المرحلة الانتقالية بما في ذلك الاستحقاق الانتخابي المقرر عقده في عام 2022. ومن ثم، أصبحت الحاجة ماسة إلى ضخّ دعم اقتصادي مكثف لبناء وإصلاح الاقتصاد ودعم المرحلة الانتقالية والتي يعني فشلها انزلاق البلاد لصراعات والعودة إلى الحكم الديكتاتوري.

وفي ما يتعلق بردود الأفعال الداخلية نحو التطبيع، شهدت الجبهة الداخلية انقسامًا حول العلاقات مع إسرائيل ما بين مؤيد ورافض، فقوى الحرية والتغيير الحاضنة الأساسية لحكومة حمدوك منقسمة في قضية التطبيع مع إسرائيل. كما رفض الحزب الشيوعي التطبيع هو وتجمع المهنيين (المنشق ذو الخلفية السياسية الشيوعية) وقام حزب البعث بسحب دعمه عن السلطة الانتقالية، كما عارض حزب الأمة

الإسلامي الحزب الأقوى في المشهد السياسي السلام مع إسرائيل. أصدر أيضا الصادق المهدي رئيس حزب الأمة بيان هدد فيه بسحب التأييد لمؤسسات الفترة الانتقالية، وقال البيان "إن مؤسسات الحكم الانتقالي غير مؤهلة لاتخاذ أية قرارات في القضايا الخلافية مثل إقامة علاقات مع إسرائيل، مشددا على أن إقامة علاقات مع "دولة الفصل العنصري، مماثل لإقامتها مع جنوب أفريقيا العنصرية قبل التحرير". ويعد موقف حزب الأمة والحزب الشيوعي والبعث موقفا رافضا للتطبيع مع إسرائيل منذ بداية المفاوضات ولقاء البرهان - نتنياهو في شباط/ فبراير الماضي.

تناولت أيضا وسائل التواصل الاجتماعي جدوى العلاقة مع إسرائيل ولكن الأصوات المنددة له لم تقدم تبريرا يوضح ضرر التطبيع على السودان كدولة لها سيادتها وخصوصيتها. أيضا الشارع السوداني من الواضح لا يعنيه التطبيع فلم تشهد الخرطوم أي مظاهرات رافضة للتطبيع، والرفض على غير ما كان متوقع غير مؤثر، ولكن الحال قد يتغير في حال استمر الوضع الاقتصادي بالتدهور حيث سيصبح تبرير التطبيع وربطه بتحسين الحالة الاقتصادية للمواطنة البسيط وللأقتصاد ككل غير منطقية.

ومن ناحية أخرى، يشمل الجانب المؤيد للتطبيع الجبهة الثورية والتجمع الاتحادي الديموقراطي وحزب المؤتمر السوداني، وحزب الأمة بقيادة مبارك الفاضل المهدي، وتجمع المهنيين. وقد أصدر حزب المؤتمر السوداني بيانا يصف فيه ما حدث بالنصر التاريخي مع التأكيد على دعم حق الفلسطينيين في قيام دولته المستقلة بناء على قرارات الأمم المتحدة.

إن ما يجعل الاتفاق بين السودان مع إسرائيل مختلفا ومهما هو وجود قاعدة مدنية مرحبة ومستعدة للانخراط في علاقات مدنية مع إسرائيل وهو أمر تفتقر له باقي اتفاقيات السلام الإسرائيلية في الإقليم والتي يمكننا فيها أن نعتبر أن الاتفاق فيها كان شكليا بين إسرائيل وقمة الهرم السياسي في الدول بدون قاعدة وأساس شعبي. ومثال لذلك ما قام به رجل أعمال سوداني يدعى "أبو القاسم برطم" من التبرع بتكاليف رحلة لأربعين شخصا لإسرائيل لإذابة الجليد بين الشعبين ومحاولة منه لبناء صداقات مع الجانب الآخر. إضافة لقيام عدد من المبادرات الشعبية للصداقة بين الشعبين مما يوضح أن حكم البشير المتشدد المعادي للولايات المتحدة وإسرائيل جعل الشارع السوداني يفكر في فتح صفحة جديدة في تاريخ السودان الحديث تعتمد على رفضه لكل ما قام به البشير من سياسات داخلية وخارجية.

يسعى السودان في هذه المرحلة للاستفادة من التطبيع والخروج من الضائقة الاقتصادية وتعزيز الديمقراطية، وهذه أهداف حكومة حمدوك وحاضنته السياسية والشعبية، وفي حال نجحت الولايات المتحدة وإسرائيل في دعم السودان في هذه المرحلة الحرجة

الرابط:

[HTTPS://WWW.WASHINGTONINSTITUTE.ORG/AR/FIKRAFORUM/VIEW/SUDAN-ISRAEL-NORMALIZATION-WITH-A-POPULAR-FLAVOR](https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/sudan-israel-normalization-with-a-popular-flavor)



جيمس جيفري: لا تغيير على وجود القوات الأميركية في سوريا سواء فاز بايدن أو ترامب (مقابلة) SYRIA DIRECT

ويليام كريستو

2020 04 NOVEMBER تاريخ (اللغة العربية والإنجليزية)

نص المقابلة:

أجرى **ويليام كريستو**، من فريق "سوريا على طول"، مقابلة مع **السفير جيمس جيفري**، الممثل الأميركي الخاص لشؤون سوريا والمبعوث الخاص للتحالف الدولي لهزيمة "داعش".

ورغم حرص السفير جيفري على عدم التكهن بشأن تصرفات الإدارة الأميركية المقبلة عقب الانتخابات الرئاسية التي أجريت أمس ولم تظهر نتائجها حتى اللحظة، فإنه توقع "عدم حصول تغيير" فيما يتعلق بوجود القوات [الأميركية] في سوريا، كما العقوبات على نظام الأسد وموقف الولايات المتحدة من الوجود الإيراني في سوريا، سواء فاز دونالد ترامب أو جو بايدن بالانتخابات.

وبعد هذا توقعاً مفاجئاً في ظل تكهنات بأنه فيما لو فاز الرئيس ترامب بولاية ثانية، فإنه قد يسعى مجدداً إلى سحب القوات الأميركية من شمال شرق سوريا، كما سبق وفعل مرتين. كما أنه توقع مناقض أيضاً لما يأمله مناصرو نائب الرئيس السابق بايدن بأن تزيد إدارته المقبلة، في حال فوزه بالرئاسة، تأييدها للتحالف المحلي الشريك للولايات المتحدة في مكافحة "داعش"، والمتمثل في قوات سوريا الديمقراطية (قسد).

واستناداً إلى خبرته في إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، كما قال السفير جيفري، فإنه لا يتصور أي تغيير في المطالب الجوهرية الخاصة بسياسة إيران الإقليمية فيما لو تولى بايدن الرئاسة. كما كرر مطالبة وزارة الخارجية الأميركية التزام تركيا وقف إطلاق النار بعد تعليق عملية "نبع السلام" في شمال شرق سوريا، مشيراً إلى إنه على خلاف التصريحات الحالية للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، لا ترى الولايات المتحدة "أي مؤشرات على استعداد تركيا للقيام بأي تحرك عسكري".

وأعاد السفير تأكيد موقف بلاده بشأن الحل السياسي للأزمة السورية، و"الذي يعكس قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254"، معبراً في الوقت ذاته عن إحباطه من أن روسيا لم تحمل بشار الأسد حتى الآن على الانخراط من جديد في العملية السياسية.

ولهذه الغاية، أي دفع الأسد إلى طاولة المفاوضات، فقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات على عدد من الأفراد الذين تربطهم علاقات بالنظام [السوري]. وبحسب السفير جيفري، فإن مجرد التهديد بفرض عقوبات ثانوية حال دون الاستثمار الأجنبي والتعاون التجاري الدولي مع نظام الأسد، رغم عدم تطبيق أي منها بموجب قانون قيصر.

وبعد مثار جدل حاد ما إذا كان باستطاعة العقوبات الأميركية المفروضة على نظام الأسد إجباره على وقف انتهاكات حقوق الإنسان. كما أن ثمة خلاف عميق حول مدى تأثير العقوبات على الظروف المعيشية للمدنيين السوريين الذين يقاسون حالياً أسوأ أزمة اقتصادية منذ العام 2011 .

لكن بصرف النظر عن الفائز بالانتخاب الرئاسية، "ستستمر" السياسة الأميركية حيال سوريا بدعم ثنائي من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وفقاً للسفير جيفري .

السيد السفير، يبدو أنه سيكون هناك محاولة للتقارب مع إيران بصرف النظر عن الإدارة الأميركية التي ستتولى السلطة العام المقبل. ما هي التنازلات التي تنتظرها الولايات المتحدة من إيران في حال حدوث مفاوضات بشأن وجودها في سوريا؟

بداية، لطالما أوضحت إدارة ترامب أنها تسعى بالفعل إلى التواصل مع إيران وإجراء مفاوضات معها. لكن المسألة التي تثير قلق الإدارة الأميركية ليست فقط "خطة العمل الشاملة المشتركة" [الخاصة] بالملف النووي [الإيراني] فحسب، بل أيضاً ملفات الصواريخ ودعم الإرهاب والاعتداءات الإقليمية التي تؤرق جميع شركائنا في المنطقة. ودائماً ما يقوم أحد [شركائنا] بإثارة [هذه القضايا].

لهذه الأسباب، ارتأينا هذا النهج السياسي حيالها. وكما تعلم، فقد طرح [وزير الخارجية الأميركي] مايك بومبيو اثنتي عشرة نقطة، أربعة منها تتعلق بالبرنامج النووي [الإيراني]. فيما يتصل العديد من تلك النقاط بقضايا الإرهاب والرهائن الأميركيين، وما تبقى يتعلق بنشاطات إيران الإقليمية التي من شأنها تهديد الجميع في المنطقة وكذلك مصالحنا الأمنية.

لنفترض الآن قدوم إدارة بايدن، في حال انتخابه [رئيساً]. ولطالما أشرت إلى ما سأورده حين توجه انتقادات للنقاط الاثنتي عشرة التي طرحها بومبيو، [مذ] كنت في إدارة أوباما. إذ أقول: "هل لكم أن تخبروني أي من هذه النقاط الاثنتي عشرة لم تندرج ضمن سياسة أوباما؟". حين غادرت الإدارة في العام 2012، كانت كل هذه النقاط ضمنها. بعبارة أخرى، كانت جميعها [جزءاً

من سياسة أوباما، وكان قرار الأمم المتحدة الذي صوتنا لصالحه قد نص على عدم امتلاك إيران القدرة على تخصيب اليورانيوم، وهلم جرا.

من الواضح أن إدارة أوباما عارضت أو عملت بدرجات متفاوتة ضد الأنشطة [الإيرانية] في المنطقة؛ في لبنان والعراق وسوريا واليمن - لكنها لم تكن بذات الفعالية التي حققتها إدارة ترامب في بعض الحالات كما اعتقد - وحققت [بعض أهدافها].

فكل المطالب التي طرحها بومبيو بشأن الملف النووي تمثل الموقف الذي انطلقت منه الحكومة الأمريكية. أما أن حكومة الولايات المتحدة تخلت عن بعض من هذه المواقف، وأغفلت أساساً الديناميكية الإقليمية ولم تمتلك حلاً ناجعاً لمشكلة الصواريخ، فهذه في النهاية أمور يقع على عاتق إدارة أوباما تفسيرها أمام التاريخ.

لكنني أعتقد أن إدارة بايدن لن تحيد عن المواقف التي اتخذتها إدارة أوباما في العام 2012. وأعتقد أنه في كلتا الحالتين، سيكون هناك ضغط أميركي حقيقي، كما هي الحال الآن، يجعل إيران تحسن التصرف. أما بالنسبة للاختلافات التي قد تنطوي عليها إدارة ترامب الجديدة أو إدارة بايدن الجديدة، فذلك أمر لا يمكنني التنبؤ به. لكن ما يمكنني قوله، لاسيما فيما يتعلق بالشأن السوري، إنني لا أرى أي تغيير في وجود قواتنا هناك، أو أي تغيير في سياسة العقوبات التي فرضناها، أو في مطلبنا من إيران مغادرة سوريا، والأمر سيان إن تولت إدارة بايدن أو ترامب الحكم.

هناك مخاوف من قيام تركيا في فترة ما بعد الانتخابات بشن هجوم آخر على مناطق شمال شرق سوريا، لاسيما عقب تصريحات الرئيس أردوغان هذا الأسبوع. فما الذي فعلته الولايات المتحدة لثني الطرف التركي عن تنفيذ هجوم كهذا، وطمأنة الحلفاء الأكراد؟

أصدرنا بياناً يشير إلى وجود اتفاقية بيننا وبين الأتراك، وأن أي تحرك عسكري يشكل انتهاكاً لتلك الاتفاقية. لقد أوضحنا ذلك مجدداً على الملأ، وكثيراً ما أوضحنا ذلك للأتراك فيما بيننا. رغم ذلك، كنا شهدنا مثل هذه التصريحات. لكننا لم نشهد أي مؤشرات على استعداد تركيا للقيام بأي تحرك عسكري، ولا أي أعمال أو تصرفات استفزازية، أو الزعم بقيام قوات سوريا الديمقراطية بأي أعمال استفزازية من شأنها أن تسوغ الرد التركي. لذلك، أعتقد أن الوضع سيستمر على ما هو عليه حالياً.

فيما يتعلق بالمحادثات الكردية-الكردية، هل دفعت الولايات المتحدة باتجاه حضور ممثل عربي أو ممثل عن المكونات العربية في الإدارة الذاتية ليكون حاضراً في هذه المحادثات؟

من المهم جداً التنبيه، بداية، إلى أنه ليس لدينا أجندة سياسية حيال أي جماعة أو فئة عرقية أو أي شخص آخر في سوريا بخلاف ما ينص عليه [قرار مجلس الأمن الدولي] رقم 2254، والذي يؤكد على نحو أساسي على نقاط جنيف الاثنتي عشرة التي تدعو إلى انتخابات وطنية ومنح السوريين الحق في التعبير عن آرائهم. هذا ما نقدمه لأي كان وفي أي زمان بشأن المستقبل السياسي [في سوريا].

وعملياً، نريد إنشاء قاعدة مستقرة في شمال شرق سوريا لأجل جهودنا الرامية لمحاربة "داعش"، ما يتطلب وجود شركاء محليين، يتمثلون في قوات سوريا الديمقراطية، باعتبارها شريكنا العسكري والمكلفة بمهام الإدارة المدنية هناك، إذ يحتم الوضع وجود إدارة مدنية، لأن النظام [السوري]، كما تعلم، انسحب من تلك المنطقة العام 2013، بل وقبل ذلك التاريخ. وعليه، ولأغراض عملية، فإننا نشجع العناصر العربية والكردية في ذلك التحالف على العمل سويةً، وتقاسم السلطة، والعمل على حل الخلافات العالقة بينهم، وذلك لتحقيق الهدف الأساسي وهو خلق وضع مستقر يسهل عملياتنا اليومية هناك. هذا كل شيء، وليس لدينا أي مآرب أخرى.

كما نقوم الآن بدعم المساعي الرامية إلى توحيد الطرفين الكرديين [قوات سوريا الديمقراطية والمجلس الوطني الكردي]، وذلك لعدة أسباب. أولاً، نعتقد أن [الشرخ] يؤدي إلى انقسام ما يشكل في جوهره معارضة للأسد. فنحن نريد أن نتوصل إلى معارضة لنظام الأسد موحدة قدر الإمكان.

ثانياً، يعد الدور الذي يقوم به حزب العمال الكردستاني في سوريا إحدى القضايا القائمة بالفعل في المجتمع الكردي السوري؛ إذ نعتبر حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية، ولذلك نرغب في مغادرة كواده سوريا. فهو أحد الأسباب الرئيسة وراء التوتر القائم مع تركيا في شمال شرق سوريا، ونسعى إلى تخفيف حدة هذا التوتر .

لدينا تنسيق وثيق للغاية مع تركيا بشأن الوضع السوري في جميع المناطق الأخرى بخلاف شمال شرق سوريا. وحتى في هذه المنطقة، لدينا، كما قلت، اتفاقية مع تركيا بخصوص [التحرك] العسكري. لكن لدى تركيا مخاوف حقيقية بشأن تركيبة قوات سوريا الديمقراطية ووجود حزب العمال الكردستاني. والحل يتمثل في العمل على تقليص هذا الوجود والقضاء

عليه في نهاية المطاف. لهذا، فإننا ندعم المحادثات الكردية. لكنها محادثات كردية-كردية، وليست محادثات من أجل حكم شمال شرق سوريا، وهو الأمر الذي يتطلب بالطبع مشاركة المكون العربي.

دعنا ننتقل إلى العقوبات على دمشق. في وقت سابق من شهر حزيران/يونيو الماضي، صرّح جويل ريبيرن، نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي والمبعوث الخاص لسوريا، بأن هذا الصيف سيكون "صيف قيصر". لكننا لم نشهد حتى الآن إلا فرض عقوبات على أربعة أفراد فقط بموجب قانون قيصر، كما لم يتم فرض أي عقوبات ثانوية. كيف يمكن تفسير هذا؟

لقد فرضنا عقوبات على نحو 75 فرداً بموجب قانون قيصر وقوانين أخرى وجدناها متناسب مع ظروف بعينها. هذه بداية موجات أخرى من العقوبات. وأقول مرة أخرى إننا نبدأ بالأفراد المقربين من الأسد لأننا نعتقد أن من المهم جداً التركيز على مساءلة أولئك الذين قاموا بتمويله وعملوا على تمكين آتته العسكرية.

ما نشهده الآن ما هو إلا التأثير الخفي للعقوبات، لاسيما عقوبات "قيصر". إذ هل لك أن تسمي لي مشروعاً اقتصادياً مهماً أو شركة تجارية واحدة فقط في الشرق الأوسط، على سبيل المثال، أو في أوروبا، تعمل الآن رسمياً مع نظام الأسد على إعادة الإعمار أو أي مشروع آخر؟ بالنسبة لي، لا أرى شيئاً من هذا القبيل؛ والسبب أن أولئك الأفراد يعرفون أننا سنفرض عليهم تلك العقوبات الثانوية التي ذكرتها آنفاً.

إذن، هل يمكننا أن نخلص إلى أن فرض العقوبات التي تنص عليها الأوامر التنفيذية أو فرض عقوبات بموجب قانون قيصر عبارة عن قرار تنفيذي بحت وليس قراراً استراتيجياً؟

لا، فرض العقوبات هو بمثابة الأداة التنفيذية.

من الواضح أن العقوبات المختلفة التي ينص عليها قانون قيصر، وهو قانون [مقر من الكونغرس]، أو تلك التي تنص عليها الأوامر التنفيذية، تنطوي على أنشطة خاضعة للعقوبات. وعبارة "خاضعة للعقوبات" تعني أننا قادرون على فرض عقوبات على منفي تلك الأنشطة، لكننا في الوقت ذاته نتبع ما هو أصلاً عملية قانونية لتوجيه الاتهام إلى فردٍ بعينه، للتأكد من شرعية القول بأنه يقوم بنشاط [يخضع للعقوبات].

بالإضافة إلى ذلك، نراقب التأثير السياسي الذي يتأتى عن فرض العقوبات. فهناك أهداف عديدة وراء ذلك، لكن هناك أيضاً استحقاقات كثيرة، حتى داخل الحكومة الأميركية، تترتب على فرض العقوبات على أفراد معينين. إذ نهدف في بعض الحالات إلى بعث رسائل إلى كل من نظام الأسد وداعميه وكذلك إلى المعارضة وتلك الجهات التي تعمل معنا للتوصل إلى حل سياسي حول أولوياتنا المتعلقة بالأفراد الذين تتعين ملاحقتهم.

أقول مرة أخرى إن الأمر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمساءلة. أما الأمر الآخر فيتعلق، بالطبع، بالقيود المؤثرة للغاية على أنشطتنا، لاسيما عندما قام الكونغرس بوضع نص قانون قيصر؛ فمن شأن تلك القيود ضمان عدم تقويض إيصال المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوري. إننا نأخذ هذه المسألة على محمل الجد، وننظر عن كثب في أي عقوبات قد نفرضها وذلك للتأكد من عدم إلحاق الضرر بالشعب السوري على نحو مباشر.

كان الغرض من قانون قيصر وغيره من قوانين هو وقف انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها النظام السوري، وحمله على الانخراط من جديد في العملية السياسية التي ينص عليها القرار 2254. في الوقت ذاته، من المفترض أن تكون هناك استثناءات لأسباب إنسانية لحماية المدنيين السوريين من التداعيات الاقتصادية للعقوبات.

ما يمكننا قوله بعد أربعة أشهر من إصدار قانون قيصر هو أننا لم نر توقف دمشق عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أو الانخراط من جديد في مفاوضات جنيف. بل قامت، كما يبدو، باستئناف الهجمات في إدلب. هذا بالإضافة إلى التبعات التي لحقت بالمدنيين جراء الإفراط في الامتثال للعقوبات وتدهور قيمة العملة السورية. بناء على ذلك، كيف لنا أن نقيّم نجاح قانون قيصر حتى اللحظة؟ وما هي الإضافة التي قدمها؟

لا يتم تطبيق قانون قيصر فقط، بل يعتبر هذا القانون أحد السهام في الجعبة الأميركية. إذ إن [الولايات المتحدة] نشّاب واحد فقط من بين كثيرين يشكلون تحالفنا الدولي.

هذا جهد جماعي جاء نتيجة سلسلة من الجهود المحددة. فلا يمكنك النظر إلى قانون قيصر بعيداً عن كل الأمور الأخرى التي نقوم بها؛ بدءاً بتقديم الدعم للأعمال الدفاعية الإسرائيلية ضد إيران وسوريا، وصولاً إلى لجوئنا إلى حلف شمال الأطلسي للحصول على تعهدات لضمان بقاء الأتراك في إدلب، حيث ما يزال هناك ثلاثة ملايين لاجئ محتمل.

ماذا حققت الجهود التي بذلناها لفرض وقف إطلاق النار في مناطق شمال شرق سوريا، وعملنا السياسي مع الأمم المتحدة، وغيرها من التحركات؟ أولاً، يكاد يكون القتال قد توقف في سوريا حالياً، رغم أن نحو ثلث البلاد والكثير من الموارد التي تحتويها ما تزال خارج سيطرة الأسد. ثانياً، لم تقم الحكومة السورية في السنوات الأخيرة باستخدام الأسلحة الكيماوية سوى مرة واحدة وعلى نطاقٍ محدود نسبياً، وذلك بفضل استراتيجية الردع التي قمنا بتبنيها من خلال ردودنا العسكرية القوية. وهذا أمر آخر أعاق النظام السوري الذي يرى في الأسلحة الكيماوية أداة فعالة في الأنشطة العسكرية. ثالثاً، لم يحقق نظام الأسد أي تقدم على مستوى [العودة إلى] جامعة الدول العربية، على الرغم من الضغوط التي مارسها النظام وكذلك الروس [بهذا الصدد]. رابعاً، يعاني الإيرانيون والروس من ضائقة مالية، وقد تقلصت المساعدات المؤثرة التي كان الإيرانيون والروس يقدمونها للأسد، الأمر الذي نرى [تأثيره] في انهيار الليرة السورية.

أخيراً، هل تؤثر تحركاتنا تلك على أوضاع المواطنين في سوريا؟ بطريقة محدودة وغير مباشرة ربما. إلا أننا لا نتحمل المسؤولية عن الوضع المريع الذي يمر به المواطن السوري؛ فهذه مسؤولية الأسد، ونتيجة للطريقة التي شنّ بها الحرب على شعبه؛ ما أجبر 12 مليون شخص على مغادرة ديارهم للفرار من قوات [الأسد] الوحشية والمجرمة. لقد حوّل البلاد إلى ركام. ونظامه الاقتصادي السوء الذي تحكمه الأقليات هو الذي فشل فشلاً ذريعاً، لذلك لم ترغب أي جهة في ضخ الأموال لمساعدة هذا الرجل حتى قبل أن نبدأ في فرض عقوباتنا. من كان يستثمر في سوريا الأعوام 2013 أو 2014 أو 2015؟ لا أحد.

أود أن نتقل للحديث عن مخيم الركبان. ففي لقاءات سابقة اعتبر المتحدثون أن الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية إنسانية دولية تجاه المخيم، كونها القوة الحقيقية المسيطرة على معبر التنف. والآن، منذ تفشي فيروس كورونا المستجد، تم إغلاق النقطة الطبية التابعة للأمم المتحدة والتي تقدم الخدمات الطبية للمخيم على الجانب الأردني من الحدود. هل هذا يزيد من مسؤولية الولايات المتحدة تقديم مساعدات إنسانية للمخيم؟ أيضاً شهدنا عودة قسم الولادة القيصرية للمخيم في أيار/مايو الماضي هناك. هل لنا أن نعرف ما هي الحالات التي تقرر فيها الولايات المتحدة تقديم المساعدة؟

يُنظر إلى المساعدات الطبية الأميركية أو المساعدات الإنسانية الأخرى التي يتم تقديمها للمخيم في كل حالة على حدة، وهي أصلاً نادرة جداً، كون الحكومة السورية والصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر السوري هي الجهات التي تقع على عاتقها المسؤولية الجماعية تجاه

المخيم. لقد عملنا من خلال الروس على إيصال العديد من المساعدات الإنسانية، لكن تم تجميد هذه الجهود بسبب رفض الحكومة السورية السماح بمرور المزيد من المساعدات. لكن الآن نعمل مع جميع الشركاء للتوصل إلى حلول ممكنة بشأن مخيم الركبان. ونظراً لحجم هذه المشكلة، فلن تتحمل الولايات المتحدة مسؤولية الرعاية الإنسانية طويلة المدى للمخيم.

لكن دعني أقول مرةً أخرى إن القوات الأميركية الموجودة في التنف، وهي منطقة ليست كجزيرة غوام، مهمتها الأساسية محاربة "داعش". والمشكلة في بعض الأسئلة [التي طرحتها]، والتي واجهتها إبان عملي حول العالم خلال الخمسين عاماً الماضية، هي الفكرة السائدة بأننا نمتلك العالم إلى حدٍ ما، وبأنه إذا كان بوسعنا القيام بأمر ما بطريقة مالية أو مادية، فإنه يتعين علينا القيام بذلك.

هناك أشياء تسمى "الدول" حول العالم؛ ما يقرب من 200 دولة ذات سيادة. ولأننا نحب سيادة بلادنا، فمن الأهمية بمكان احترام سيادة تلك الدول. وفي حالة هذا المخيم الذي يقع تحت إشراف الأمم المتحدة، فإن الأمر يتعلق بسيادة دولتين؛ أولاهما سوريا التي تتحمل مسؤولية أراضيها ومواطنيها. وسنبذل ما بوسعنا من خلال وجود قواتنا التي تقوم بتسهيل ذلك. بعبارة أخرى، سنفعل الشيء الصحيح في الركبان، وهو ما فعلناه مراراً وتكراراً في الماضي. أما الدولة الثانية الواقعة على الحدود فهي الأردن. وعلينا أن نحترم سيادتها بينما نمضي قدماً محاولين إيجاد حل لمخيم الركبان.

الرابط:

[HTTPS://SYRIADIRECT.ORG/NEWS/US-ENVOY-TO-SYRIA-%E2%80%99NO-CHANGE-IN-TROOP-PRESENCE-IN-SYRIA%E2%80%99-WHETHER-BIDEN-OR-TRUMP-WINS](https://syriadirect.org/news/us-envoy-to-syria-%E2%80%99no-change-in-troop-presence-in-syria%E2%80%99-whether-biden-or-trump-wins)

الديناميكيات الأمنية المتغيرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

CSIS

ANTHONY H. CORDESMAN

(اللغة الإنجليزية) تاريخ 26 OCTOBER 2020

خلاصة:

صدرت نسخة محدثة من تقييم الديناميكيات العسكرية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يتفاعل التحديث مع مجموعة من الآراء حول مسودة العمل الأولية، ويتضمن تقييمًا منقحًا للتحديات في التقارير مفتوحة المصدر عن عمليات النقل العسكرية، والدعم العسكري الخارجي، والإنفاق العسكري، ونقل الأسلحة كمقياس للديناميات العسكرية. يتضمن التحليل الجديد أيضًا تحليلًا موسعًا للتحديث واستعداد القوات والقدرات العسكرية لكل دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ دور الجهات الفاعلة غير الحكومية؛ والمصالح الاستراتيجية للصين.

ويتناول التقرير الأنماط العريضة في الأهداف الاستراتيجية والقوى العسكرية التي تشكل المنطقة، ونقاط القوة والضعف في البيانات المتاحة، والأنماط العامة في الإنفاق العسكري، والعبء الذي يرضه الإنفاق الدفاعي على الاقتصادات الوطنية، والاتجاهات في عمليات نقل الأسلحة

ويتناول التقرير كل دولة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل منفصل من المغرب إلى اليمن مع ملخصات لثلاث مناطق فرعية: شمال إفريقيا، ودول المواجهة العربية الإسرائيلية، والخليج العربي، ويوفر مجموعة مقارنة من التوازنات العسكرية لكل دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالإضافة إلى ملخص لكل دولة على حدة للوضع الاستراتيجي الحالي لكل دولة؛ والتطوير الأمني والعسكري المستمر؛ بالإضافة إلى العلاقات مع جيرانها ودور الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين وقوى خارجية أخرى.

ويتناول العديد من الحالات التي يضمن فيها الصراع الأهلي والتوتر الداخلي عدم وجود نمط واضح للتطور العسكري الوطني، وحقيقة أن بقاء النظام غالبًا ما يكون الهدف الاستراتيجي الرئيسي للنخبة الحاكمة، والدور الجديد الذي تلعبه الجهات الفاعلة غير الحكومية. كما أنه يعالج تأثير الحرب المختلطة وعمليات المنطقة الرمادية بالإضافة إلى التحولات التي تسببها

عوامل مثل انتشار التكتيكات الجديدة والأسلحة الموجهة بدقة والتقدم نحو حرب متعددة المجالات - بالإضافة إلى تأثير الاضطرابات السياسية والحرب الأهلية التي يتم فيها استخدام عامة السكان كدروع وعناصر في القتال الفعلي. ينتهي التقرير بتقييم للاتجاهات قريبة المدى التي تؤثر على كل من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوى الخارجية - مع التركيز على أوجه عدم اليقين في دور الولايات المتحدة، و "عودة" روسيا إلى المنطقة، والظهور المحتمل للصين كقوة إقليمية رئيسية.

الرابط:

[HTTPS://WWW.CSIS.ORG/ANALYSIS/MILITARY-DYNAMICS-MIDDLE-EAST-AND-NORTH-AFRICA](https://www.csis.org/analysis/military-dynamics-middle-east-and-north-africa)



كيف يمكن لأوروبا مساعدة لبنان على التغلب على انهياره الاقتصادي الداخلي

CRISIS GROUP

(اللغة الإنجليزية) تاريخ 2020 30 OCTOBER

خلاصة: إقتصاد لبنان المترنح بحاجة ماسّة للمساعدات الخارجية؛ إلا أن الطبقة السياسية، المسؤولة إلى حد كبير عن خلق المشاكل التي تعاني منها البلاد، تقاوم إجراء التغييرات الضرورية. ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يستمر في قصر مساعداته على الإغاثة الإنسانية إلى أن يجري السياسيون اللبنانيون إصلاحات تعود بالفائدة على جميع المواطنين، وليس على قلة قليلة تحظى بالامتيازات.

ما الجديد؟ شكل الانفجار المدمر الذي حدث في ميناء بيروت في 4 آب/أغسطس 2020 العلامة الأحدث، ولو أنها الأكثر إثارة للرعب، على الإفلاس السياسي لنخب لبنان الحاكمة. لقد دفع هؤلاء السياسيون البلاد إلى حافة الدمار، مع انهيار القطاع المصرفي وانتشار كوفيد-19 بوتيرة أسرع.

ما أهمية ذلك؟ لا تستطيع الجهات المانحة الداعمة للبنان القبول بأن يصبح البلد دولة فاشلة. إلا أن دعواتهم للنخب اللبنانية لإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية شاملة لم تلقَ أذاناً صاغية، الأمر الذي سرع وتيرة الانحدار. كما أن الحملة الأميركية في ممارسة "أقصى درجات الضغط" على إيران، والتي تستهدف حزب الله أيضاً، تزيد من تعقيد المسائل.

ما الذي ينبغي فعله؟ رغم أن أوروبا تجعل تمويل مشاريع تنمية كبرى مشروطاً بإجراء إصلاحات كبيرة اقترحها صندوق النقد الدولي، فإن عليها أن توسع نطاق مساعداتها الإنسانية بالنظر إلى أن ثمة حاجة ماسّة إليها، والسعي لتحسين الشفافية ومشاركة المجتمع المدني في مشاريعها وحث الولايات المتحدة على تخفيف ضغوطها على حزب الله وفي الوقت نفسه محاولة إشراك الحزب في الأجندة الإصلاحية.

الملخص التنفيذي

قد يكون النظام السياسي في لبنان بعد الحرب مشرف على نهايته مع حدوث انفجار اقتصادي داخلي في البلاد. إلا أن نخبه لم تتمكن بعد من وضع خطة للخروج من أزمة خلقتها هي نفسها على مدى سنوات. لقد أدت إخفاقاتها إلى نشوء احتجاجات شعبية، عنيفة أحياناً، استمرت رغم جائحة كوفيد-19. المانحون الرئيسيون للبنان، خصوصاً في أوروبا، حريصون على تعافي البلاد، ويعرفون سجلها السيء في إجراء الإصلاحات، ولذلك جعلوا أي مساعدة تتجاوز المساعدات الإنسانية مشروطة. فقد أبلغ المانحون الحكومة والنخب الحاكمة بأن عليها أولاً التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي وإجراء إصلاحات طبقاً للالتزامات سابقة. وبعثت زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في أعقاب انفجار 4 آب/أغسطس في ميناء بيروت، والذي دمر جزءاً من المدينة وتسبب في وفاة أكثر من مئتي شخص، رسالة مماثلة. ينبغي على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن تلتزم بهذا الخط، والاتفاق على استئناف المساعدات غير الإنسانية فقط بعد أن تشرع السلطات اللبنانية في إجراء إصلاحات حقيقية تعود بالفائدة على البلاد بأسرها، وليس على قلة قليلة تحظى بالامتيازات.

في وجه الانهيار الاقتصادي، يبحث القادة السياسيون للبنان عن وسائل لردم الفجوة المالية التي تزداد اتساعاً في البلاد، بما في ذلك السعي للحصول على الدعم من المؤسسات المالية الدولية، لكنهم يقاومون اتخاذ الخطوات التي تطلبها تلك المؤسسات بالمقابل. وكل زعيم يحمل المسؤولية لزعيم آخر عن الوقوف في وجه الإصلاحات التي تعطي الأولوية للمصلحة العامة لا للمصالح السياسية والخاصة. لا ترغب الجهات المانحة في دفع مبالغ إضافية من المال بعد الخسائر التي حصلت، خصوصاً كون هذه الخسائر ناتجة من عمليات احتيال عملاقة لإثراء النخب. وقد أصرت المؤسسات المالية الدولية والحكومات الأجنبية الحريصة على مصلحة واستقرار لبنان على إجراء إصلاحات هيكلية وقطاعية على الأقل منذ عام 2018، وجعلتها شروطاً مسبقة لتقديم المزيد من المساعدات المالية.

لقد تباطأ الزعماء اللبنانيون وماطلوا، ربما على أمل أن يُظهر المانحون مرونة انطلاقاً من مصلحتهم الطاغية في استقرار البلاد في منطقة مضطربة. أظهرت الاحتجاجات التي اندلعت في تشرين الأول/أكتوبر 2019، والتي أشعلت شرارتها محاولة أخرى لتأمين الموارد من جيوب السكان (بفرض رسم على استخدام تطبيق واتساب

للمكالمات الصوتية)، أن هذه الحيلة لم تنجح، بل إنها أسقطت حكومة رئيس الوزراء سعد الحريري. بعد كانون الثاني/يناير 2020، لم تحقق الحكومة التي حلت محلها برئاسة رئيس الوزراء حسان دياب تقدماً في إجراء الإصلاحات أيضاً. الانفجار المأساوي الذي حدث في 4 آب/أغسطس في ميناء بيروت، والذي حدث فيما يبدو نتيجة سنوات من الإهمال وانعدام الكفاءة الرسميين، أجبر حكومته على الاستقالة.

اليوم، لم يتغير الكثير. فقد أطلق ماكرون مبادرة تَعِدُ بإيجاد مخرج من الأزمة، لكن الزعماء اللبنانيين لم يتخذوا حتى الآن خطوات ملموسة. سارع رئيس الوزراء المكلف حديثاً، مصطفى أديب، إلى الاستقالة بعد إخفاقه في تشكيل الحكومة؛ ووصلت المفاوضات مع صندوق النقد الدولي إلى طريق مسدود؛ وتستمر الاحتجاجات، حيث يدعو الناشطون إلى درجة أكبر من الشفافية وشكل أفضل من الحكومة، ويطالبون الداعمين الدوليين للبنان بالامتناع عن إنقاذ نخب البلاد دون أن يضمنوا أولاً إجراء إصلاحات حقيقية. ويواجه سعد الحريري، الذي كلف مرة أخرى بتشكيل الحكومة في 22 تشرين الأول/أكتوبر، مهاماً لا تقل صعوبة عن تلك التي دفعت أديب إلى الاستقالة.

لقد كان الاتحاد الأوروبي والحكومات الأوروبية منذ وقت طويل من بين الجهات المانحة الرئيسية للبنان. فقد استضافت فرنسا، على وجه الخصوص، عدة مؤتمرات للمانحين، وتعهد الرئيس ماكرون بحشد دعم إضافي. ولوقت طويل، كانت تلك المساعدات تقدم دون شروط أو بشروط محدودة، رغم الثغرات الواضحة في حوكمة البلاد ونموذجها الاقتصادي. وبدا أن الاستقرار قصير الأمد كان الهم الرئيسي. يبدو أن هذا قد تغير، حيث ربط المانحون مؤخراً القيام باستثمارات كبيرة في البنية التحتية في البلاد بإجراء إصلاحات قطاعية وهيكلية رئيسية، ومن ثم أحجموا عن تقديم الأموال بالنظر إلى فشل الحكومة اللبنانية في تحسين ممارساتها.

تُفاقم الأزمة الحملة الأميركية بممارسة "أقصى درجات الضغط" على إيران والتي أثرت على حليف إيران اللبناني، حزب الله. وفي حين يقر المسؤولون الأميركيون المطالب الأوروبية بإجراء إصلاحات، فإنهم يتهمون حزب الله بعرقلة التقدم ويعترضون على قرار ماكرون بدعوة حزب الله، مع الأحزاب الأخرى، للمشاركة في الجهد الإصلاحي. بدلاً من ذلك، فرضت واشنطن عقوبات على حلفاء الحزب في محاولة

لعزله. ويقول المسؤولون الأوروبيون إن هذه السياسة الأميركية تعيق جهودهم لإخراج لبنان من الحفرة التي يقبع فيها.

إلا أن هؤلاء المانحين يواجهون مأزقاً الآن؛ ففي حين أنهم لا يريدون للبلاد أن تتحول إلى دولة فاشلة تولد أزمة إنسانية حادة، فإنهم لا يرغبون أيضاً بإنقاذ نخب يشير سجلها إلى أنها قادرة على دفع لبنان إلى الهاوية. ولذلك فإنهم يحاولون معايرة سياستهم في تقديم المساعدات بالاستجابة إلى الاحتياجات الحادة قصيرة الأجل من خلال المساعدات الإنسانية العاجلة بينما يُبقون على مشروعاتهم للبنية التحتية الأساسية ويربطون التعهدات بتقديم مساعدات أكبر بإطلاق إصلاحات حقيقية.

يبقى من غير الواضح ما إذا كانت هذه المقاربة ستؤتي ثمارها؛ فقدرة المانحين الأوروبيين على مساعدة لبنان على مواجهة تحدياته بعيدة المدى ترتبط بشكل بنوي بإرادة زعمائه السياسيين على المبادرة. ولذلك فمن غير المتوقع أن يتغير الكثير، على المدى القصير والمتوسط. لكن رغم ذلك، يمكن للمانحين استخدام اللحظة الراهنة لتوضيح رسائلهم وطريقة تفكيرهم، وأيضاً لوضع معايير الحد الأدنى لتقديم المساعدات في المستقبل.

وينبغي أن يؤكدوا على أن موقفهم الدبلوماسي ليس جزءاً من الحملة الأميركية في ممارسة "أقصى درجات الضغط" ضد إيران ولا تتم بالتنسيق معها، وأن مطالبهم بإجراء إصلاحات جوهرية تهدف إلى إعادة لبنان إلى مساره الصحيح، ولا تهدف إلى قصصه أجنحة أي حزب سياسي بعينه. كما ينبغي أن يؤكدوا على أنه لا يمكن لأي زعيم سياسي لبناني أن يتوقع كرتاً أبيض لمجرد أنه متحالف مع الغرب، وأنه ينبغي على الطبقة السياسية برمتها أن تقدم تنازلات. وانسجاماً مع سياستهم العالمية، ينبغي أن يصرروا على وجود معايير حد أدنى للشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة اللبنانية وفي الجهاز القضائي اللبناني.

أخيراً، ينبغي أن يحددوا المعايير المرجعية المرتبطة بالمراحل المختلفة للمشاريع التي يعتزمون دعمها، بما في ذلك تحديد شكل تتابع الإصلاحات في القطاعات المعنية، وبذل الجهود لتحسين الشفافية وإمكانية وصول الجمهور إلى العمليات التي يقومون بها في مراقبة وتقييم المشاريع؛ وإيجاد السبل لتحقيق اندماج أفضل للخبرات المتوفرة لدى المجتمع المدني في صنع القرار بشأن المشاريع الممولة خارجياً؛

واستكشاف سبل دعم إجراء حوار بين القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني للتمكن بشكل مشترك من معالجة العقبات المؤسسية التي تعترض الإصلاحات.

الرابط:

[HTTPS://WWW.CRISISGROUP.ORG/AR/MIDDLE-EAST-NORTH-AFRICA/EASTERN-MEDITERRANEAN/LEBANON/HOW-EUROPE-CAN-HELP-LEBANON-OVERCOME-ITS-ECONOMIC-IMPLOSION](https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/lebanon/how-europe-can-help-lebanon-overcome-its-economic-implosion)



انتخاب جو بايدن رئيساً سيؤثر بشكل أساسي على مواطني الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كارينغي

ميشيل دن

(اللغة الإنجليزية) تاريخ 2020 NOVEMBER 10

نص المقال: وقفة تحليلية من باحثي كارينغي حول الأحداث المتعلقة بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كيف ستختلف سياسات جو بايدن عن سلفه دونالد ترامب؟

سيقلب جو بايدن رأساً على عقب سلسلة من الإجراءات التي اتخذها الرئيس دونالد ترامب والتي ألحقت الضرر بآلاف الأشخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. صحيح أن السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط لم تكن مسألة أساسية في الانتخابات الرئاسية، إلا أن بايدن تعهد بإجراء تغييرات مهمة على أكثر من صعيد:

- حظر دخول المسلمين: تسبب القرار التنفيذي الذي أصدره ترامب في العام 2017 بمعاناة لا توصف، إذ حُرِم عشرات آلاف المواطنين في إيران والصومال وسورية واليمن (أُدرج العراق بدايةً على القائمة السوداء ثم أزيل منها) من الحصول على تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة من دون إذن خاص. أدى هذا الإجراء إلى تراجع هائل في عدد الوافدين إلى الولايات المتحدة. ففي العام 2016، حصل حوالي 72000 شخص من مواطني هذه الدول الخمس على تأشيرات (بصفة مهاجرين أو غير مهاجرين) لدخول الأراضي الأميركية، مقابل 16000 فقط في العام 2019. وقد تعهد بايدن بإلغاء هذا القرار التنفيذي ما إن تبدأ ولايته الرئاسية.

- خفض أعداد اللاجئين: قرّر ترامب تقليص أعداد اللاجئين الذين تقبلهم الولايات المتحدة في وقت كانت دول عدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد حروباً أهلية أسفرت عن تدفّقات كبرى من اللاجئين الفارين من المنطقة. فقد

خفّض ترامب الحد الأقصى للاجئين الذين يمكن استقبالهم على الأراضي الأميركية من 110000 في العام 2016، إلى 18000 في العام 2019، ثم إلى 15000 لاجئ في العام 2020. كذلك ارتكبت إدارته إجراءات تمييزية بحق المسلمين الذين كانوا يمثلون تاريخياً نحو 40 في المئة من مجمل اللاجئين الذين تقبلهم الولايات المتحدة سنوياً، فتراجعت هذه النسبة إلى أقل من 20 في المئة في العام 2019. وقد قطع بايدن وعداً بقبول 125000 لاجئ خلال العام الأول من ولايته، وبتحديد حد أدنى للاجئين الذي تقبلهم بلاده يبلغ 95000 لاجئ سنوياً.

- العقوبات على إيران: بات ملايين الإيرانيين يرزحون تحت ضائقة اقتصادية شديدة بسبب حملة أقصى درجات الضغط التي شنتها ترامب على النظام الإيراني وبخاصة العقوبات التي فرضها على البلاد. ومع أن التوترات لن تزول بين واشنطن وطهران، ولا سيما حول برنامج إيران النووي وأنشطتها الإقليمية، ستكون إدارة بايدن على استعداد للتخفيف من وطأة العقوبات بشكل ما وستحاول العودة إلى كنف خطة العمل الشاملة المشتركة أو إبرام اتفاق آخر.
- تسليح الحروب الإقليمية: تجنّب ترامب أي انخراط عسكري أميركي جديد، إلا أنه رفض قرار الكونغرس الداعي إلى وقف الدعم للتدخل السعودي في اليمن الذي تسبّب بانتهاكات مروّعة ترقى إلى جرائم حرب، وفق لجنة خبراء الأمم المتحدة. أما بايدن فقد وعد من جهته بإنهاء الدعم الأميركي للحروب، وبإعادة تقييم العلاقة التي تربط الولايات المتحدة بالسعودية بشكل عام. على النقيض من ذلك، أطلق ترامب شرارة سباق تسلّح إقليمي جديد حين وعد الإمارات العربية المتحدة بتسليمها طائرات مقاتلة متطورة كمكافأة لها لتطبيع العلاقات مع إسرائيل. أما بايدن، فرحّب بالتطبيع إنما لم يوضح بعد موقفه من بيع الطائرات، علماً بأن مستشاريه وبعض الديمقراطيين الآخرين أعربوا عن قلقهم من هذه الصفقة.
- حقوق الفلسطينيين: شكّلت سياسات ترامب كارثة تامة للفلسطينيين، إذ مهّد الطريق أمام ضمّ إسرائيل لجزء كبير من أراضي الضفة الغربية إن لم يكن كلّها، وأوقفت المساعدات المقدّمة إلى اللاجئين، وقطعت العلاقات مع السلطة الفلسطينية، وغضّت الطرف عن الانتهاكات المُرتكبة بحق الفلسطينيين. كبد

هذا الأمر الفلسطيني خسائر كبيرة، ومن ضمنها تسارع وتيرة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، ناهيك عن عمليات هدم المنازل. صحيح أن بايدن لن يمحو كل التغييرات التي أجراها ترامب على المستوى السياسي (مثل الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل)، إلا أنه وعد بإعادة إحياء العلاقات مع القيادة الفلسطينية وتوفير المساعدات للفلسطينيين. كذلك، سيقف بايدن في وجه الضمّ، ولن يشجّع على بناء المستوطنات، وسيعارض على الأرجح عمليات انتهاك حقوق الفلسطينيين.

كيف سيؤثر فوز بايدن على قادة المنطقة؟

لا شك أن قادة المنطقة الذين بنوا علاقات وثيقة مع ترامب، على غرار ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وولي العهد الإماراتي محمد بن زايد، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، خسروا الحماية الخاصة التي كان يوفّرها لهم ترامب في البيت الأبيض. صحيح أن بايدن لن يقوم باستعداد أو استفزاز هؤلاء القادة (الذين تربطه مع العديد منهم علاقات جيدة) أو زعزعة استقرار هذه الدول، لكنه لن يتصرّف كما فعل ترامب وكأنه مدين لهم بالمعروف. فعلى سبيل المثال، انتقد بايدن حماية ترامب لمحمد بن سلمان من الاستهداف الدولي الذي لقيه بعد مقتل جمال خاشقجي، فضلاً عن دعم ترامب غير المشروط للسيسي، "دكتاتوره المفضّل". لا بدّ من الانتظار ومراقبة مدى التغيير الذي سيجريه بايدن في جوهر العلاقات بين الولايات المتحدة وسائر الدول، لكن ديناميكيات الروابط الشخصية التي كانت مُحَاكَة ستبدّل لا شك.

كيف يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن ترسم معالم نهج بايدن؟

يستهلّ كل رئيس أميركي إدارته عبر تبني أولويات معينة على صعيد السياسة الخارجية، ثم سرعان ما يرى أن العالم من حوله، ولا سيما الشرق الأوسط، يشهد تغييرات وأحداث يتعيّن على الولايات المتحدة أن تنتهج سياسة محدّدة تجاهها، حتى لو لم تضطلع فيها بدور قيادي. لنأخذ على سبيل المثال جورج دبليو بوش، الذي كان ينتقد التدخّل الشديد لسلفه بيل كلينتون في المنطقة، لكنه ما لبث أن غرق أكثر في وحولها بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001؛ أو حتى باراك أوباما الذي انتقد

علاقات بوش المتشابكة قبل أن يضطر بدوره إلى التعامل مع الانتفاضات العربية في العام 2011.

بدوره، قد يواجه بايدن أيضاً تحديات غير متوقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع أنه سيسعى إلى الحدّ من الانخراط الأميركي في المنطقة وتحويل اهتمامه نحو مسائل أخرى، كالمشكلات المحلية وآسيا، قد تشهد المنطقة سلسلة من التدايعات التي لا يمكن التغاضي عنها. هنا لا بدّ من الإشارة أيضاً إلى أن وتيرة التحوّل التدريجي في أسواق الطاقة العالمية بعيداً عن النفط والغاز قد تسارعت بسبب تفشي وباء كوفيد-19، لذا بتنا نقترّب شيئاً فشيئاً من اليوم الذي ستشجّ فيه ثروات الدول المصدّرة للنفط في المنطقة (والمستفيدين منها)، لتراجع معها قدرتها على شراء السلم الاجتماعي من الشباب المُتململ. وبمجرد أن يبدأ وباء كوفيد 19-بالانحسار، يُرَجَّح أن تتقدّ مجدداً شعلة الثورات والاضطرابات الشعبية، على غرار تلك التي اندلعت في العقد الماضي وأسفرت عن تغيير القيادات في ست دول حتى الآن.

قد لا تكون إدارة بايدن أكثر ألاماً من إدارة أوباما بكيفية دعم المطالب الشعبية بالحصول على الحريات وحقوق الإنسان وتشكيل حكومات خاضعة للمساءلة في منطقة الشرق الأوسط المُترحة بالاضطرابات والفوضى، فيما يعيش القادة والنخب الذين عملت معهم الولايات المتحدة حالة من الذعر والرعب، ويجاهدون من أجل البقاء في السلطة.

إذاً في نهاية المطاف، الأمر الوحيد شبه المؤكّد هو أن السياسات الأميركية التي سينتهجها بايدن ستكون أقلّ قسوةً على مواطني المنطقة من تلك التي اتّبعتها سلفه ترامب.

الرابط: <https://carnegie-mec.org/diwan/83194>

مسارٌ جديد؟

كارينغي

مروان المعشر

2020 09 NOVEMBER (اللغة الإنجليزية والعربية)

نص المقال:

يُرجَّح أن تجري إدارة بايدن تعديلات ثلاثية المحاور على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

يسود اعتقاد كبير لدى شرائح واسعة من المجتمعات العربية أنه لا فرق في رؤية ومواقف كل من بايدن وترامب حين يتعلق الأمر بالسياسة الأميركية تجاه القضايا العربية. وقد ساهم الموقف الأميركي المتحيز تجاه إسرائيل من قبل الحزبين الجمهوري والديمقراطي الى حد كبير في بلورة قناعة شعبية عربية مفادها أن لا فرق "بين الخل والخردل"، وبالتالي لا يعني الكثير للعالم العربي إن ربح بايدن أو خسر ترامب رئاسة الولايات المتحدة.

بعيداً عن العواطف، هناك ثلاث قضايا رئيسية على الأقل سيختلف فيها أداء الولايات المتحدة بقدوم جو بايدن بدلاً من دونالد ترامب:

أولاً: القضية الفلسطينية. تعاطفت إدارة ترامب الى أبعد الحدود مع الجماعات التبشيرية المتشددة داخل الولايات المتحدة، ولأغراض انتخابية، إضافة للعلاقة الشخصية والايديولوجية بين جاريد كوشنر، صهر الرئيس ترامب، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. وقد نتج عن ذلك خطة أميركية منحازة بالكامل لإسرائيل، دُعيت زوراً بصفحة القرن، وأعطت إسرائيل ضوءاً أخضراً لضم مساحات واسعة بالضفة الغربية إضافة للقدس الشرقية، ما سيقتل أي امكانية لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة على التراب الفلسطيني، وما سيهدد الأمن القومي الفلسطيني والهوية الوطنية الاردنية على حد سواء. صحيح أن الرئيس بايدن لن يعكس العديد من قرارات سلفه وعلى رأسها نقل السفارة الأميركية الى القدس. وصحيح أيضاً أن النزاع الفلسطيني الاسرائيلي لن يحظى بأولوية كبيرة لدى الادارة

الأميركية الجديدة التي ستصب جل اهتمامها على محاولة رأب الانقسام الداخلي الأميركي، إلا أنه بالمقابل ستتخلى إدارة بايدن عن خطة ترامب، ولن تعطي إسرائيل الضوء الأخضر لضم الأراضي الفلسطينية ومخالفة القوانين الدولية التي أقرتها الولايات المتحدة نفسها. كما لن تتجاهل إدارة بايدن الدور الأردني، كما تجاهلته الإدارة السابقة، مما سيعيد العلاقة الأردنية-الأميركية أقرب لما كانت عليه قبل قدوم ترامب.

ومن ناحية أخرى، لن تُمارس إدارة بايدن الضغوط ذاتها التي مورست على دول عربية للتطبيع مع إسرائيل دون طلب أي ثمن يُذكر منها. وفي حين سعت بعض هذه الدول كالإمارات والبحرين لهذا التطبيع خدمة لأغراضها ومصالحها وبالأخص الملف الإيراني، فإن دولة كالسودان تعرضت لضغط واضح من إدارة ترامب للتطبيع، وكان من المرجح أن تستجيب دول أخرى لهذا الضغط، ما سيقول مبدأ الأرض مقابل السلام بالكامل.

ثانياً: ملف القيم وحقوق الانسان. من النادر أن تُغلب أي دولة في العالم قيمها على مصالحها في تعاملها مع العالم الخارجي، ولا تختلف الولايات المتحدة في ذلك عن غيرها من الدول. ولكن وجود ترامب على سدة الحكم أعطى انطباعاً أكيداً للعالم أن القيم الانسانية وحقوق الانسان لا تحظى بأي اهتمام لديه، وانه تبعاً لذلك شعرت العديد من الدول، ومن بينها دول عربية عديدة، أنها تستطيع التماهي في موضوع انتهاك هذه الحقوق دون أي مسائلة من حليفتها الكبرى -- أي الولايات المتحدة. ولا داعي لذكر الأمثلة العديدة الماثلة أمامنا في المنطقة. وفي حين ستواصل الولايات المتحدة تغليب مصالحها على القيم الانسانية خارجياً، إلا أن الضوء الأخضر التي افترضته العديد من دول المنطقة لتعميق سياساتها السلطوية سيخفت على الاقل.

ثالثاً: الملف الإيراني. لقد أيّدت معظم الدول الخليجية إدارة ترامب بناء على موقفها المتشدد تجاه إيران، وشعرت بأن إدارة أوباما توصلت لاتفاق نووي مع إيران على حساب التدخل الإيراني في المنطقة، بمعنى أن الاتفاق النووي لم يشترط وقف هذا التدخل، وأدى الى تماهي إيران في التدخل السياسي والعسكري في دول عدة في المنطقة، بما فيها العراق ولبنان وسوريا، إضافة لدول الخليج.

إن أي سياسة أميركية جديدة تجاه إيران يجب أن تأخذ هذه المخاوف في الاعتبار. ولن يستطيع بايدن أن يعيد عقارب الساعة الى الوراء، وان يُنفذ الاتفاق النووي القديم كما كان دون أخذ مخاوف دول الخليج في الاعتبار. كما ان الوضع الاقتصادي

الايرواني الؤوم سؤء للؤاية؁ وبقاصة بعد ؤائؤة كورونا؁ ما قد يساعء في فرض شروط ؤءءة على إوران للؤء من ءءلها في المنؤقة.

لا يحظى الشرق الاوسط الؤوم بأولوية كبؤرة في السؤاسة الؤارؤة الامؤركفة؁ فالؤقبة النفؤفة في أفول؁ وهنالك شعور مءزاء لءى المسؤوفا الرسمة والشعبفة الامؤركفة؁ وؤصوصاً بعد حرب العراق؁ أن ءءؤلات الامؤركفة في المنؤقة لم ءأء بنتاؤ اؤبابفة؁ وان سؤاسة ءعم الاسؤقرار من ؤلال الانؤمة السلؤوفة لم ءمنع ءهورا العربفة في المنؤقة. كما بءأء الولافا المءؤءة؁ ومنذ زمن؁ بءؤوؤل انؤارها نحو الصؤن. ومن المءوقع أن ُؤؤر باؤءن السؤاسة المءشءءة لءرامب ءؤاه الصؤن؁ وذلؤ نحو سؤاسة ءواصل النؤر الى هءا البءل كمنافس اقؤصاءى وأؤءوؤوؤى؁ لكن ءون اللؤوء للمواؤهة المباشرة والءءائفة؁ كما فعلء الإءارة الؤالفة؁ سؤما في ظل العلافا الؤءة لبكؤن مع بعض القوؤ في المنؤقة باستثناء روسؤا. وسؤنعكس ذلؤ على النشاط الاقؤصاءى والءنؤموى المءزاء للصؤن في المنؤقة إذ لن ُؤواجه بالشكوك ذاءها للإءارة السابفة حول الأهءاف الؤقؤفة لبكؤن. في المؤابل؁ سءؤاول الصؤن ءؤقؤق ءوازن بؤن المصالح الاقؤصاءفة ومواقفها السؤاسفة من بعض قضافا المنؤقة؁ وذلؤ ءؤسباً لاستءءاء الولافا المءؤءة.

لكن انؤسار الاهؤمام الامؤركفى بالمنؤقة لا فعنى ءءم الاكؤرا ءنتاؤ الانؤؤابا الامؤركفة؁ او النؤر الى السؤاسة الؤارؤفة لواشنؤن في المنؤقة وكأنها لا ءءاؤر إءلاقاً بمن فؤوز من الؤزبؤن. صؤؤح أن فؤوز باؤءن قد لا ُؤؤثر اؤبابياً على المنؤقة؁ ولكن ذهاب ءرامب سؤأؤء معه ضوء أؤضر كان سؤسما لإسراؤل باءءلاع الأراضى الفلسطؤنفة بؤطاء أمؤركفى؁ كما كان سؤسما للءءءء من ءول المنؤقة ءءماءى باءهاف قؤم انسانفة ءءءة؁ وبقطاء أمؤركفى أؤضاً.

الرابط: [HTTPS://CARNEGIE-MEC.ORG/DIWAN/83169](https://carnegie-mec.org/diwan/83169)

الولايات المتحدة بحاجة إلى أوروبا لإنهاء "الحروب الأبدية" في الشرق الأوسط معهد واشنطن

تشارلز ثيبوت

2020 09NOVEMBER (اللغة الإنجليزية والعربية)

نص المقال:

يبدو أنّ قضية السياسة الخارجية الأحادية - وربما الوحيدة - التي يتفق عليها الرئيس ترامب وجوبايدن هي الحاجة إلى إنهاء تورط الولايات المتحدة في "حروب لا نهاية لها" في الشرق الأوسط. ومن يمكنه أن يختلف حول ذلك؟

ويقيناً، أنّ المصالح الأمريكية في المنطقة قد تضاءلت، إلا أنّها لم تختف. ويحاول مخططو السياسة الخارجية في كلا الحزبين السياسيين إيجاد طرق جديدة لتعزيز المصالح الأمريكية - أي محاربة الإرهاب، ودعم الحلفاء، والتصدي لروسيا والصين - على نحو يترك بصمة أقل حجماً؛ أي بعبارة أخرى، إتمام المزيد بتسخير موارد أقل.

ويمكن لأوروبا أن تساعد في العثور على إجابة. بإمكان واشنطن والعواصم الأوروبية اغتنام الفرصة التي أتاحتها الانتخابات الأمريكية لتصميم مشاركة أكثر تواضعاً ولكن أكثر ذكاءً عبر الأطلسي في الشرق الأوسط، وربما إصلاح بعض الأضرار التي حدثت في السنوات الأخيرة.

وبعد الحرب الباردة، لم تكن الولايات المتحدة بحاجة إلى تحالف قوي أو تشأ مثل هذا التحالف مع أوروبا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولم يشأ ذلك عدد كبير من الأوروبيين أيضاً. فقامت أمريكا بمراقبة المنطقة، بدعم أوروبي أو بدونه. وكان الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، الذي بدأ على الرغم من المعارضة الفرنسية والألمانية، قد دق ناقوس الموت لهذا النهج أحادي القطب.

ثم فوجئت أوروبا والولايات المتحدة عندما قضى "الربيع العربي" مضجع المنطقة عام 2011. ومع تحوّل الانتفاضات السلمية إلى صراعات إقليمية في ليبيا وسوريا واليمن، أدّى "الإرهاب" الأمريكي فيما يتعلق بالعمليات العسكرية وأوجه القصور في الدعم

عبر الأطلسي للتحولات الديمقراطية إلى خلق فرص لتدخلات عسكرية كبيرة من جانب إيران وروسيا، ناهيك عن هيجان تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام».

ودفعت أوروبا ثمناً باهظاً لافتقارها إلى نفوذ أمني حاسم في جوارها الجنوبي، بما في ذلك سلسلة مروّعة من الهجمات الإرهابية في مدنها وتزايد أعداد اللاجئين على شواطئها. وأدّى هذا الضعف إلى رد فعل أوروبي بطيء بل ثابت، مع الاستعداد الجديد لألمانيا "لتحمّل المزيد من المسؤولية" واقتراح فرنسا لتعزيز "الحكم الذاتي الاستراتيجي" لكي تكون أوروبا قادرة على اتخاذ إجراءات أسرع وأكثر فاعلية، بما في ذلك في الشرق الأوسط، بالتعاون مع الولايات المتحدة أو بمفردها، عندما لا تريد واشنطن أن تتدخل.

واتخذت أوروبا المزيد من الإجراءات من خلال بعض دولها الأعضاء أو على مستوى "الاتحاد الأوروبي"، وهي: مساهمات عسكرية في الحرب ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" في سوريا والعراق وليبيا؛ عمليات بحرية في ليبيا لمراقبة حظر الأسلحة وفي مضيق هرمز لحماية طرق التجارة؛ دعم مالي لتونس؛ توفير مليارات الدولارات كمساعدات إنسانية في سوريا والعراق واليمن؛ والعديد من المبادرات الدبلوماسية حول إيران وسوريا وليبيا ولبنان. وللقيام بالمزيد من خلال تسخير موارد أقلّ في الشرق الأوسط حالياً، تحتاج الولايات المتحدة إلى دعم جهود أوروبية مماثلة في المستقبل.

أما التعاون مع أوروبا فيوّر لواشنطن بديلاً إمّا لقيادة التحالفات الرائدة من جانب واحد باعتبارها القوة العظمى المنهكة، أو لتقييد السياسة الخارجية للولايات المتحدة للحفاظ على المصالح الضيقة من خلال صفقات المعاملات مع دول الشرق الأوسط.

لكن لا يمكن لأوروبا أن تكون شريكاً ملائماً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ما لم تستعد أولاً للإدارة الأمريكية المقبلة. ومن الناحية النفسية، قد تترتب نتائج عكسية عن شعور بعض الأوروبيين بالارتياح من فوز بايدن بالانتخابات الرئاسية بقدر ما قد تترتب مثل هذه النتائج عن أي إحباط لو فاز ترامب بولاية ثانية. وبعد انتخاب بايدن، فقد يكون كلا طرفي الأطلسي حريصين على "إصلاح" العلاقة. ومع ذلك، قد يكون هذا الجهد عاجزاً فيما يتعلّق بالتعاون في منطقة الشرق الأوسط، حيث يمكن إغراء الأوروبيين بإحياء الحقبة التي كانت فيها أمريكا القطب الأحادي الذي يؤدّي دور

الشرطي العالمي، وهو نهج من الواضح أن وقته قد مضى. ومن ناحية أخرى، لو أعيد انتخاب ترامب، فقد يخاطر الجانبان بإبقاء عدم التوافق الحالي عبر الأطلسي، لكن قد يظل بإمكانهما الاتفاق على أولويات محدودة بل ملحّة مثل الانتشار النووي الإيراني..

ومن الناحية التكتيكية يحتاج الأوروبيون إلى تقديم جبهة أكثر توحيداً، ولكن أكثر فاعلية أيضاً. وبناءً على صياغة أفضل للأصول الوطنية والقارية التي يملكونها في السياسة الخارجية، يمكنهم تنظيم أنفسهم في طليعة صغيرة من الأعضاء الراغبين والمؤهلين لإعداد مجموعة من المقترحات الملموسة وتقديمها للولايات المتحدة، ليس فقط من خلال مجموعة "E3" - فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة - بشأن الاتفاق النووي الإيراني، ولكن حول الأزمات الأخرى أيضاً، مثل المجموعة التي شكلتها فرنسا وألمانيا وإيطاليا و"الاتحاد الأوروبي" بشأن ليبيا. كما يجب عليهم أن يتعاملوا بشكل ملموس مع إحباط واشنطن من الحزبين بسبب عدم كفاية الالتزام العسكري تجاه منظمة "حلف شمال الأطلسي". وفي المقابل، تحتاج واشنطن إلى أن تكون أكثر انفتاحاً على الأفكار الأوروبية وأن تشير إلى دعمها للجهود الأوروبية لتعزيز دفاعها، باستخدام جميع الأطر، بما فيها "الاتحاد الأوروبي".

لا يمكن للولايات المتحدة وأوروبا تجاوز حدودهما. ومن شأن النهج الطموح إلى حدّ مفرط أن يثير انتقادات مشروعة حول الادعاءات الغربية لحكم المنطقة. علاوةً على ذلك، فإن السعي وراء أهداف طموحة للغاية قد يؤدي إلى الفشل، نظراً لمحدودية الموارد المتاحة في فترة جائحة فيروس كورونا ("كوفيد-19"). وسيشكّل الالتزام الأكثر تواضعاً ولكن الأكثر استقراراً وسيلة رئيسية لإعادة بناء التأثير الإيجابي الأمريكي والأوروبي.

يجب أن تكون إيران على رأس جدول الأعمال. فبالإضافة إلى مكافحة انتشار الأسلحة النووية، يتطلّب وقف التصعيد مع إيران دفعة منسّقة من جانب الولايات المتحدة وأوروبا باتجاه الحوارات الإقليمية بشأن العراق وسوريا واليمن ولبنان. يمكن لواشنطن والعواصم الأوروبية العمل معاً لإحضر طهران إلى طاولة المفاوضات، مع الاعتراف بالمخاوف الأمنية الحيوية في إسرائيل ودول الخليج واستخدام النفوذ الحالي مثل الإبقاء على عدد محدود من القوات الأمريكية في شمال شرق سوريا. وسيكون الحوار

الشاق مع تركيا بشأن سوريا وليبيا وشرق البحر المتوسط ضرورياً أيضاً لمنطقة الشرق الأوسط بقدر ما سيكون ضرورياً لمستقبل حلف "الناتو".

ومع ذلك، يجب ألا يركّز الحلفاء الغربيون على التدابير الأمنية الصارمة فقط. فبناءً على المشاركة المتجددة مع القادة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني في المنطقة، يمكنهم ويجب عليهم المساعدة في معالجة مشاكل الحكم الهيكلية والاقتصادية في المنطقة التي تفاقت بسبب الوباء. إن الأوروبيين والأمريكيين هم الأقدر على تصميم حزم مساعدات طموحة بمساهمات من المؤسسات متعددة الأطراف مثل "صندوق النقد الدولي" أو "البنك الدولي"، ومرتبطة بإصلاحات صعبة تتعلق بسيادة القانون وحقوق الإنسان.

في العقد الماضي، فقدت الولايات المتحدة وأوروبا نفوذهما في الشرق الأوسط. ففي منطقة عانت من الاستعمار الأوروبي والهيمنة الأمريكية، لا يمثل هذا مشكلة بطبيعته. ومع ذلك، لا تزال للولايات المتحدة وأوروبا مصالح مشروعة في المنطقة. ومن خلال إعادة التفكير في التعاون بينهما في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يمكنهما تقديم مساهمة حيوية متعدّدة الأطراف للمساعدة في معالجة الأزمات الاجتماعية والتوترات بين الجهات الفاعلة الإقليمية. ويُعدّ خفض التصعيد والإصلاح في الشرق الأوسط أمراً حيوياً لأوروبا وضرورياً للولايات المتحدة إذا كانت الإدارة الأمريكية الجديدة (بغض النظر عن الحزب الفائز) تريد حقاً إنهاء "الحروب التي لا نهاية لها" وإعادة النظر في العلاقات مع المنطقة.

الرباط:

europa-to-end-the-forever- <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-u.s.-needs-wars-in-the-middle-east>

كيف يمكن نزع عسكرة الوجود الأميركي في الشرق الأوسط؟ لوس أنجلوس تايمز

BRUCE RIEDEL AND MICHAEL O'HANLON

2020 05 NOVEMBER تاريخ (اللغة الإنجليزية)

نص الخبر:



نادراً ما اتفق الرئيسان الأميركيان باراك أوباما ودونالد ترامب. لكن فيما يتعلق بالشرق الأوسط، كلاهما يريد الخروج منه. وبصفته كان نائباً للرئيس أوباما، لا يختلف جو بايدن كثيراً في رأيه عنهما. وفكرة أن المنطقة هي رمال إستراتيجية متحركة، يجب تجنبها قدر الإمكان، هي وجهة نظر يتشاركونها جميعاً، وكذلك يفعل معظم الأميركيين الآخرين، وكذلك الكاتبان. فالسياسة

الخارجية الأميركية في المنطقة هي عسكرة للغاية، ووجود نحو 60.000 جندي أميركي هناك في أي وقت هو عدد كبير جداً، عند قياسه في مقابل المهام التي يمكنهم إنجازها بشكل واقعي.

فهذا العدد، على الرغم من أنه أقل بكثير من أكثر من 150.000 جندي تمركزوا في المنطقة خلال عهد الرئيس جورج دبليو بوش الابن وأوائل سنوات أوباما، إلا أنه لا يزال أضعافاً عدة من العدد المتمركز في المنطقة قبل عام 1990.

ومع ذلك، هناك طرق صحيحة وطرق خاطئة للخروج من الشرق الأوسط. وغالباً ما يتحول الإحباط من سياسات الشرق الأوسط إلى شعارات مثل "إنهاء الحروب التي لا تنتهي". لكن لا يمكننا إنهاؤها بمرسوم، مهما كانت قوة أميركا.

على سبيل المثال، فإن إعادة جميع القوات الأميركية الموجودة حالياً في أفغانستان البالغ عددها 5000 أو نحو ذلك بحلول أواخر كانون الأول / ديسمبر، كما غرد ترامب أخيراً، سيكون أمراً غير معقول. سيتطلب الأمر من الولايات المتحدة تدمير العديد من الإمدادات الموجودة، والتخلي عن الشركاء الأفغان للتطرف والحرب الأهلية المتفاقمة، والمخاطرة بتحليق طائرات الهليكوبتر من فوق سطح السفارة الأميركية لإنقاذ الدبلوماسيين في وقت ما في المستقبل، وخلق فرص جديدة لتنظيم القاعدة أو داعش لإيجاد ملاذات في وقت فقدتها المسلحون المتطرفون في أجزاء أخرى من المنطقة.

حتى الانسحاب في غضون بضعة أشهر من مكان مثل أفغانستان من شأنه أن يمنح حركة طالبان اليد العليا في ساحة المعركة وفي محادثات السلام. وقالوا: بدلاً من تخفيف الضغط عن الإرهابيين، علينا أن نستمر في ذلك. وبدلاً من التظاهر بأننا نستطيع إنهاء وجودنا في الحروب التي استمرت لعقد من الزمن، فإن الاستراتيجية الأكثر ذكاءً تتمثل في الاستمرار في تقليص دورنا فيها. ويجب أن يركز نهج الولايات المتحدة على جمع المعلومات الاستخبارية وتدريب القوات المحلية والحفاظ على القوة الجوية وكذلك قدرات القوات الخاصة للضربة العرضية عند الضرورة.

يجب أن نبدأ بالنظر إلى ما لدينا في مسرح القيادة المركزية الأوسع الآن. من منظور دائرتين، الأولى تتمحور حول الخليج وتضم معظم القوات الأميركية في المنطقة: 7000 إلى 15000 جندي في كل من قطر والبحرين والكويت، بالإضافة إلى 3000 إلى 5000 في كل من الإمارات العربية المتحدة والسعودية والعراق.

في الدائرة الثانية، يوجد مئات عدة إلى آلاف عدة من القوات في كل من الأماكن التالية: أفغانستان والأردن وسوريا ومصر وتركيا وجيبوتي في القرن الأفريقي، بالإضافة إلى الممرات المائية في شمال بحر العرب، حيث تنتشر الولايات المتحدة عادة إما مجموعة حاملة طائرات أو مجموعة برمائية.

لا يتواجد أكثر من 15000 جندي أميركي في أي دولة واحدة. ولكن لا يزال هناك متسع كبير لإعادة التفكير في الأمور وتبسيطها:

أولاً، يجب على الولايات المتحدة مرة أخرى سحب جميع الوحدات العسكرية العملياتية من السعودية. كانت القوات الأميركية قد انسحبت من القواعد السعودية في عام 2003 لكنها بدأت في العودة العام الماضي مع تصاعد التوترات في العلاقات الأميركية - الإيرانية وفي المنطقة. مع هذا الوضع الهادئ حالياً - ومع تدخل السعوديين بوحشية ومن دون جدوى في الحرب الأهلية في اليمن - يجب أن نضع مسافة في علاقة الولايات المتحدة بالمملكة.

ثانياً، لم تعد هناك حاجة للوجود العسكري الكبير في الكويت، وهو من بقايا جهودنا السابقة لدعم الانتشار العسكري في العراق. هذه الحاجة قد ولّت منذ فترة طويلة. ورغم أن الحفاظ على الوصول إلى مطار وميناء أمر منطقي، إلا أنه يجب تقليل المستوى الحالي للوجود الأميركي بشكل كبير.

وقد نما عدد الأفراد النظاميين في الأسطول البحري الأميركي الخامس، ومقره البحرين، بشكل كبير على مر السنين. باستثناء العديد من كاسحات الألغام، يتكون الأسطول الخامس من سفن تم ترحيلها إلى الولايات المتحدة. ويمكن خفض هذه القوات النظامية إلى النصف من دون إضعاف القوة البحرية الأميركية في الخليج.

مع هذه التغييرات وربما بعض التعديلات المتواضعة في أماكن أخرى من المنطقة، قد ينخفض العدد الحالي للقوات النظامية في الشرق الأوسط بما يصل إلى 20 ألف عسكري، وأنه يمكن لمثل هذا التخفيض أن يساعد في تبسيط الإستراتيجية الأميركية ونزع عسكريتها جزئياً لجزء من العالم، رغم أن هذا الجزء لا يزال مهماً، لكن يجب ألا يكون مركزاً للسياسة الخارجية الأميركية.

انطلاقة جديدة في الشرق الأوسط؟ كارينغي

مايكل يونغ

2020 11 NOVEMBER (اللغة الإنجليزية والعربية)

خلاصة موجزة: يناقش كريم سجادبور، في مقابلة معه، كيف ستتعامل إدارة بايدن على الأرجح مع الملف الإيراني ومسائل أخرى. كريم سجادبور باحث أول في مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، تركّز أبحاثه على إيران والسياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط.

مايكل يونغ : كيف تتوقع أن تتعامل إدارة بايدن مع إيران؟

كريم سجادبور : ستحمل إدارة بايدن إرثاً ثقيلاً من وباء كوفيد 19- والأزمة الاقتصادية الناجمة عنه، لذا لا بدّ من التركيز على تخفيف حدة التحديات على مستوى السياسة الخارجية، ولا سيما في الشق الإيراني. تخوض الولايات المتحدة منذ سنوات طويلة سجالاتاً إيديولوجياً بين اليمين المتطرف الذي يطالب بتغيير النظام الإيراني من جهة، وبين اليسار المتطرف الذي يرى أن واشنطن يمكنها مدّ جسور الصداقة مع طهران عبر تحسين التعامل مع قادتها. لكن لطالما كان موقف بايدن تجاه إيران واقعياً أكثر، سواء كعضو في مجلس الشيوخ، أو كنائب الرئيس الأميركي. فهو لا تساوره أي أوهام حيال طبيعة النظام الإيراني والتحديات التي يطرحها على المصالح الأميركية، لكنه متمسك بموقفه الداعي إلى فتح حوار مباشر مع طهران.

يونغ : هل يمكن القول إن عودة الولايات المتحدة إلى كنف الاتفاق النووي مع إيران واردة؟ وهل ستبدي طهران استعداداً لذلك؟ وضمن أي شروط؟

سجادبور : هذا الاحتمال واردٌ حتماً. عموماً، تسود ثلاث وجهات نظر في أوساط الديمقراطيين، ومن ضمنهم ديمقراطيو الكونغرس. يعتبر المعسكر الأول أن على إدارة بايدن أن تعيد إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة (الاسم الرسمي للاتفاق النووي)

إذا امتثلت طهران بشكل كامل لبنودها؛ فيما يرى المعسكر الثاني أن على إدارة بايدن الاستفادة من ورقة الضغط التي ورثتها من ترامب لتعزيز الاتفاق النووي من خلال معالجة مسائل عدة مثل القيود الخاضعة لبنود الانقضاء، وبرنامج الصواريخ البالستية الإيرانية، وسلوك طهران الإقليمي؛ أما الفريق الثالث فيعتقد أن المقاربة الأبسط قد تكون الأكثر واقعية، وهي قيام الولايات المتحدة برفع بعض القيود المفروضة على إيران مقابل تجميد طهران برنامجها النووي.

لا شك أن سلوك إيران سيؤثر على النقاش الدائر حول هذه التوجهات الثلاثة. فإذا أبدت طهران ترحيبها بإعادة عقارب الساعة إلى الوضع السابق، من دون شروط، فسيتعزز عندئذ موقف الديمقراطيين المؤيدين للعودة السريعة إلى كنف خطة العمل الشاملة المشتركة. لكن إذا أصرت طهران على المطالبة بتعويض أميركي عن الخسائر التي تكبدتها نتيجة العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب، أو إذا حاول القادة الإيرانيون تطوير برنامجهم النووي أو الانخراط في حملات استفزازية في المنطقة سعياً إلى تعزيز موقفهم أو استعراض قوتهم، فهذا سيؤدي إلى نتائج معاكسة.

تُعتبر تركيبة مجلس الشيوخ الأميركي عاملاً آخر سيؤثر على سياسات بايدن الخارجية. إذا حافظ الجمهوريون على غالبية مقاعد مجلس الشيوخ - وسيتحدد هذا الأمر في كانون الثاني/يناير في ولاية جورجيا التي ستشهد انتخابات فرعية على مقعديها في مجلس الشيوخ - فقد يقيد عداؤهم لخطة العمل الشاملة المشتركة، وإيران عموماً، سياسة مدّ اليد التي قد ينتهجها بايدن تجاه طهران. وتجدر الإشارة إلى أن عضوين بارزين في مجلس الشيوخ، وهما تشاك شومر وروبرت مينينديز، أعربا عن معارضتهما لخطة العمل الشاملة المشتركة، وبالتالي ما من إجماع في صفوف الديمقراطيين في الكونغرس الأميركي حول مدى حكمة قرار العودة إلى كنف الاتفاق النووي وإعفاء إيران من العقوبات.

يونغ: هل ستفرض السياسات التي انتهجتها إدارة ترامب في المنطقة نفسها على إدارة بايدن؟ أو حتى تدفعها إلى التشدد أكثر، سواء على مستوى الملف الإيراني أو الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي أو العراق أو قضايا أخرى؟

سجادبور: تُعتبر حرب العراق خير مثال على أن تقييم التأثير الكامل للخيارات السياسية الأميركية المهمة يستغرق أحياناً سنوات كثيرة. كان أحد أبرز القرارات التي اتخذها ترامب اغتيال اللواء الإيراني قاسم سليمان في كانون الثاني/يناير

2020. فغياب سليمان لا يزال يعرقل حتى الآن شبكات النفوذ الإقليمي الإيرانية، إلا أن رغبة طهران في الانتقام لمقتله قد تؤدّي إلى عواقب وخيمة.

على صعيد آخر، يفسح تطبيع العلاقات بين إسرائيل وكلّ من الإمارات العربية المتحدة والبحرين المجال أمام إسرائيل لإقامة وجود رسمي لها في دولتين كانت إيران تهدّدهما منذ سنوات بشكل مباشر وغير مباشر. فإيران تعتبر دبي أشبه بهونغ كونغ، أي الشريان الذي يصلها منذ عقود بالنظام المالي العالمي، ومركزاً للتجارة غير المشروعة وتبييض الأموال. لذا، إذا رأى النظام الإيراني المهووس بإسرائيل أن الموساد بات حاضراً لمراقبة أنشطته في الإمارات والبحرين ودول أخرى، قد يضطر إلى توخي المزيد من الحذر.

أما على الجبهة السورية، فيمكن القول إن عهد ترامب شكّل سنوات ضائعة تمكّن خلالها كلٌّ من الرئيس السوري بشار الأسد وإيران وروسيا من ترسيخ نفوذهم في البلاد، على حساب مصالح الولايات المتحدة وحلفائها كالأكراد مثلاً. لا أعتقد أن أحداً في فريق بايدن يرى أن من الممكن انتهاج سياسة أميركية معينة كفيلة بالتوصّل إلى "حل" سريع للنزاع السوري. لكن برأيي سيكون هناك دافع في المستقبل لإعادة التأكيد على المصالح الأميركية والتخفيف من معاناة السوريين ومعالجة أزمة اللاجئين.

يونغ :ترسم مجموعة كبيرة من الجهات الإقليمية والدولية راهناً معالم الشرق الأوسط. كيف ستتعامل الولايات المتحدة معها، ولا سيما مع روسيا والدول الأوروبية، مقارنةً مع تعاطي ترامب؟

سجادبور :لم يعتبر ترامب أن منطقة الشرق الأوسط تشكّل أولوية استراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة، حتى أنه وصفها بأرض "الرمال والموت". كذلك، نظر ترامب بعين إيجابية تجاه روسيا بقيادة فلاديمير بوتين. وخلال سنوات ولاية ترامب الأربعة، غرق الأميركيون في مشاكلهم السياسية الداخلية، فأهملوا في غالب الأحيان الأزمات الإنسانية التي كان يتخبّط بها الشرق الأوسط. لذا، تنوي إدارة بايدن إعادة الولايات المتحدة إلى قمرة القيادة العالمية وإصلاح علاقاتها مع الحلفاء والشركاء. وهي تدرك تمام الإدراك بأن فراغ السلطة في بعض دول الشرق الأوسط لن تملأه النرويج أو الدنمارك مثلاً، بل روسيا أو إيران أو المجموعات المسلّحة السنيّة التي تقوّض جميعها مصالح الولايات المتحدة وأمنها.

من جهتها، لم تحاول الدول الأوروبية لعب دور بارز في الشرق الأوسط، باستثناء محاولة فرنسية باءت بالفشل في التوسّط من أجل التوصل إلى توافق سياسي في لبنان. أعتقد أن إدارة بايدن تدرك أن أي مبادرة أميركية ترمي إلى حلحلة النزاعات الأعنف والأكثر دموية في المنطقة، كما في اليمن وسورية وليبيا، يجب أن تتم بالتعاون مع الحلفاء الأوروبيين والشركاء الإقليميين كي تتعرّز فرص نجاحها. وبالتالي، ستركّز الإدارة الجديدة بقوة على العلاقات الدبلوماسية المتعددة الأطراف بقيادة الولايات المتحدة.

لا بدّ من الإشارة إلى أن إعادة توطيد تحالفات واشنطن مع القوى الأوروبية أسهل بكثير على الأرجح من إعادة تقييم علاقاتها مع شركائها الراسخين في الشرق الأوسط مثل تركيا والسعودية، وربما حتى إسرائيل. ثمة ميل ملحوظ في أوساط الديمقراطيين التقدميين إلى تحجيم هذه العلاقات، لكن سيكون صعباً على واشنطن أن تحدّ من وجودها الإقليمي وأن تخفّف في الوقت نفسه (بدل أن تزيد) اعتمادها على شركائها الإقليميين. فعلى سبيل المثال لا الحصر، سيتطلّب حل الصراع في اليمن تعاوناً فعّالاً بين كلّ من الولايات المتحدة والسعودية والإمارات العربية المتحدة ودول أخرى.

الرابط: [HTTPS://CARNEGIE-MEC.ORG/DIWAN/83204](https://carnegie-mec.org/diwan/83204)

الإرهاب في فرنسا: اتجاهات جهادية جديدة وقديمة معهد واشنطن

لورانس بيندندر، هوغو ميشيرون، و هارون ي. زيلين

(اللغة الإنجليزية والعربية) 2020 13 NOVEMBER

نص المقال: "في 10 تشرين الثاني/نوفمبر، عقد معهد واشنطن منتدى سياسي افتراضي مع لورانس بيندندر، وهوغو ميشيرون، وهارون زيلين . وبيندندر هي الشريكة المؤسسة لـ "مشروع جَي أو إس"، وزميلة مشاركة في "الشبكة العالمية للتطرف والتكنولوجيا"، وعضوة في "شبكة الأبحاث العالمية" لـ "المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب" التابعة لـ "مجلس الأمن الدولي". وميشيرون هو باحث مشارك في مرحلة ما بعد الدكتوراه في "معهد الدراسات عبر الإقليمية" بـ "جامعة برينستون". وزيلين هو زميل "ريتشارد بورو" في معهد واشنطن وباحث زائر في "جامعة برانديز". وفيما يلي ملخص المقررة لملاحظاتهم.

لورانس بيندندر

خلال الأشهر القليلة الماضية شهدت فرنسا تصاعداً في حدة التوترات تمحور حول تطويرين: محاكمة المشتبه بهم بتنفيذ الهجمات الإرهابية في باريس عام 2015، وإعادة نشر رسوم مجلة "شارلي إيبدو" التي تصور النبي محمد في أيلول/سبتمبر الأخير. وقد أثارت هاتان الحادثتان موجة إدانات ومقاطعات وتحريض على أعمال عنف في مختلف أنحاء العالم، وتفاقت جميعها عندما رفض الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إدانة الرسوم علناً. وفي الخطاب الذي وجهه في تشرين الأول/أكتوبر حول هذا الموضوع كرر احترام فرنسا لحرية التعبير وتحدث عن "الانفصالية الإسلامية" - وهو موقف اعتبره بعض المسلمين بمثابة مصادقة مستفزة على محتوى الرسوم الكاريكاتورية وانتقاداً للإسلام ككل.

وفي ظل فورة الغضب، اندلعت موجة جديدة من الهجمات داخل فرنسا: في 25 أيلول/سبتمبر أمام مكتب مجلة "شارلي إيبدو" في باريس، وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر في بلدة كونفلان سانت أونورين، وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر في كنيسة في نيس. ويمكن استخلاص نقطتين مشتركتين مهمتين من هذه الحوادث. أولاً، تمّ تنفيذ جميع هذه الهجمات باسم الدين ودفاعاً عن النبي محمد. ثانياً، يبدو أن كافة الهجمات هي أمثلة على تحركات جهادية مستقلة بلا قيادة - حيث لم يزعم أي من منفذي الهجمات أنه يتصرف باسم منظمة إرهابية، كما لم تتبنّ أي جماعة مماثلة لاحقاً أياً من هذه الأحداث.

ولطالما كانت فرنسا هدفاً ذا أولوية كبيرة بالنسبة للجهاديين، الذي يميلون إلى تصوير البلاد على أنها معادية بطبيعتها وتاريخياً للإسلام. فضلاً عن الازدراء بسياساتها الخارجية، وتدخلها في العالم الإسلامي، واستغلالها للموارد في مستعمرات سابقة، يدين بعض المسلمين الثقافة الفرنسية الفريدة القائمة على العلمانية وخطأها السياسي. ولطالما اتسمت الصحافة الفرنسية بطابع تهكمي للغاية - هو إرث من الثورة. كما ينتقد العديد من الجهاديين البلاد بسبب هويتها الكاثوليكية، الأمر الذي كان السبب في استهداف كنيسة "السيدة العذراء" (بازيليك نوتردام) في نيس.

ورغم أن بعض المسلمين يعتبرون أن العلمانية هي التي تمكّن الدولة من التغاضي عن الإسلاموفوبيا والعنصرية الممنهجة، إلا أن هذا المبدأ يهدف في الواقع إلى خلق مجتمع موحد يجمعه المنطق. وانطلاقاً من هذه الرؤية، لا يمكن أن تخضع البلاد للقوانين الإلهية - بل يجب أن تكون الدولة حَكَمًا محايداً يقدر جميع الأديان على قدم المساواة ولا يتدخل في ممارستها. وبالمثل، لا يجب أن تفرض أي طائفة معتقداتها أو ممارساتها على طائفة أخرى. ولكن غالباً ما يُساء فهم العلمانية أو يتم تحريفها، وبالتالي تساعد هذه المغالطات المتطرفين على أن يظهروا بصورة المدافعين في نهاية المطاف عن دين إسلامي يتعرض للهجمات.

كما لقي الرئيس ماكرون إدانة واسعة بسبب قوله إن الإسلام في حالة أزمة في مختلف أنحاء العالم. لكن هذه النقطة انتزعت بالكامل من سياقها الأساسي - وسط موجة من العنف أودت بحياة مواطنين فرنسيين. فقد أشار الخطاب بوضوح إلى الجماعات الجهادية وحلفائها على أنهم أعداء (بقدر ما يتعارضون مع القانون

الفرنسي)، وميَّز بوضوح بين هؤلاء الأعداء والمسلمين بشكل عام. علاوةً على ذلك، أقر ماكرون بأن مسلمي فرنسا غالباً ما يعانون من التمييز والحرمان من الحقوق وعدم المساواة في سوقي العمل والإسكان. باختصار، لم يكن خطابه غير متوازن، بخلاف ما زعمه العديد من النقاد.

ومع ذلك، ازداد تباين الرأي العام منذ الهجمات. فالكثير من المراقبين يدعمون إعادة نشر الرسوم الكاريكاتورية التي ظهرت في "شارلي إيبدو" كوسيلة للوقوف في وجه الترهيب والعنف وسط دعم حرية التعبير. في حين أعرب آخرون - ولا سيما المسلمين منهم - عن قلقهم إزاء إعادة طبع هذه الرسوم. وفي الوقت نفسه، يبدو أن معظم المسلمين يدعمون حرية الصحافة ويفهمون حق التجديف؛ وحتى أن مجموعة من القادة الدينيين والمفكرين الإسلاميين نشروا رسالة تدعم العلمانية وتدين مقاطعة المنتجات الفرنسية.

ويتمثل مصدر قلق آخر بأن الأحداث الأخيرة قد تكون فتيلاً لرد فعل مبالغ فيه من قبل اليمين المتطرف. وبالتالي، فإن التحدي الطويل الأمد الذي تواجهه فرنسا هو الصمود في الوقت الذي تواجه فيه الاستقطاب الداخلي المتزايد.

هوغو ميشيرون

على الرغم من أن صعود تنظيم «الدولة الإسلامية» ألهم شبكات جهادية أوروبية أخرى، إلا أن التنظيم لم يؤسس هذه الشبكات. فجذور الجهاد الأوروبي المنظم تعود إلى تسعينيات القرن الماضي وقد أصبحت أكثر انتشاراً بعد هجمات 11 أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة. ويعتبر فهم هذا التاريخ أمراً بالغ الأهمية لتقييم ما تخبئه الحقبة الجهادية في فترة ما بعد تنظيم «الدولة الإسلامية».

أولاً، قدّمت نسبة تزيد عن 70 في المائة من الستة آلاف جهادي أوروبي الذين انضموا إلى تنظيم «الدولة الإسلامية» أو «جبهة النصرة» في سوريا من بلجيكا أو فرنسا أو ألمانيا أو بريطانيا. وشكل المقاتلون القادمون من الدنمارك وهولندا وإسبانيا نسبة إضافية قدرها 20 في المائة. وفي معظم الحالات، ينحدر المقاتلون من عدد قليل من المدن المختارة أو الأحياء في كل بلد: 3-4 مناطق في بلجيكا، و8-10 في بريطانيا، و10-15 في فرنسا، و8-10 في ألمانيا.

ثانياً، لا تتداخل خريطة الجهاد الأوروبي بشكل دقيق مع خريطة التهميش الاجتماعي والاقتصادي - بل في الواقع، جاء معظم المقاتلين الأجانب من مناطق ثرية نسبياً. فقد أتى نحو 90 في المائة من المقاتلين البلجيكين من بروكسل، و10 في المائة من هوف، إحدى أغنى بلديات البلاد. ولم يأتِ أي مقاتل تقريباً من فالونيا، المنطقة الأكثر فقراً في بلجيكا.

لذلك، على المرء أن ينظر إلى ما هو أبعد من التفسيرات الاجتماعية والاقتصادية التقليدية عند التقصي عن الأسباب الجذرية للتطرف الأوروبي، مع التركيز بشكل أكبر على الديناميكيات الاجتماعية - الدينية والاجتماعية - الثقافية التي سادت خلال السنوات العشرين الماضية. على سبيل المثال، تتشارك المناطق التي قدمت منها الأعداد الكبيرة من المقاتلين تاريخاً من النشاط الإسلامي. كما أنه لا بدّ من تحديد مواقع الجهاديين ضمن مجتمعات إسلامية أوروبية معينة والوسط الإسلامي المتشدد في جميع أنحاء الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط.

وعلى الرغم من أنه من الصعب تحديد الموقع الأكثر احتمالاً للهجمات المستقبلية، إلا أنه يمكن القول إن بلجيكا معرضة بشكل خاص. فإلى جانب مساهمتها في توفير العدد الأكبر من المقاتلين الأوروبيين، بالمقارنة مع عدد سكانها، إلى خلافة تنظيم «الدولة الإسلامية»، تعاني البلاد من انقسام إداري وخلل وظيفي. تجدر الملاحظة أن فرنسا وبريطانيا، وبدرجة أقل، ألمانيا وهولندا وسويسرا هي من الدول المعرضة لهجمات أيضاً.

هارون زيلين

يحمل رد فعل المنظمات الجهادية إزاء الهجمات الأخيرة في فرنسا دلالات كبيرة. فقد نشر تنظيم «الدولة الإسلامية» مقالاً افتتاحياً حول هذه الأحداث في رسالته الإخبارية "النبا"، لكنه التزم الصمت نسبياً على نحو آخر. في المقابل، استخدم تنظيم «القاعدة» الهجمات كوقود لمزيد من التحريض، لا سيما أن الهجمات الأساسية على مجلة "شارلي إيبدو" عام 2015 كان قد نفذها الأخوان كواشي، اللذان سبق أن تلقيا تدريباً في اليمن مع تنظيم «القاعدة في جزير العرب». وبينما تتطلع المنظمة الأم إلى توسيع قاعدتها الجماهيرية، فإنها تستخدم القضايا الثقافية والدينية مثل الرسوم الكاريكاتورية لـ "شارلي إيبدو" لصالحها. على سبيل المثال، نشر ذراعها الإعلامي "السحاب" مؤخراً ترجمة باللغة الإنكليزية لرد فعل مصوّر لآيمن الطواهري

إزاء الهجمات على المجلة عام 2015 - وهي المرة الأولى التي ينشر فيها ذلك. وفي إطار حادثة مماثلة أخرى، حرضت نشرة إخبارية صدرت عن مجلة "النفير" قراءها على الدفاع عن النبي.

وبالمثل، تسعى الجماعات التابعة إلى استغلال الهجمات الجديدة. فقد أصدر تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» و"حركة الشباب" الصومالية بيانات تهنيئ فيها الأمة الإسلامية على أعمال العنف، في حين سلطت «جماعة نصره الإسلام والمسلمين» في مالي الضوء على قيامها بالتعبئة لاحتجاجات محلية دعماً للنبي محمد. ويبقى أن نرى ما إذا كان تنظيم «القاعدة» سيعود إلى المخططات الإرهابية الموجهة أو يكتفي بالتحريض وحده في الوقت الحالي.

أما بالنسبة لجماعة «هيئة تحرير الشام» السورية، فقد لجأت إلى أنواع مختلفة من التحريض منذ الهجمات في فرنسا على الرغم من إنكارها رسمياً لروابطها بتنظيم «القاعدة» - في تطور يثير تساؤلات مهمة حول المسار الذي يسلكه الجهاديون السوريون. هل ستوفر قضايا محددة وضيقة مثل التجديف المتصور سبباً آخر لهجمات مستقبلية، وهو الذي يختلف عن طريقة التفكير الجيوسياسية النموذجية التي تدعم العديد من عمليات تنظيمي «القاعدة» و «الدولة الإسلامية»؟ أم أن «هيئة تحرير الشام» ستقتصر على التحريض عبر الإنترنت ومواصلة التظاهرات/المنتديات المحلية دعماً للرسول؟ الوقت سيكون كفيلاً بالرد على هذه الأسئلة.

تجدر الإشارة أيضاً إلى التاريخ الراسخ للجهاد التونسي الفرنسي. فخلال الحرب الأهلية في الجزائر، شارك التونسيون في التخطيط والتجنيد لعمليات ضد فرنسا نفذتها "الجماعة الإسلامية المسلحة"، ثم "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" لاحقاً. وبعد انتهاء الحرب، برزت شبكة المتطرفين التونسيين الفرنسيين بشكل خاص في باريس، حيث كان أبو بكر الحكيم محرصاً أساسياً على التطرف. وبعد غزو التحالف للعراق عام 2003، سافر إلى هناك للعمل مع الجماعة المحلية التابعة لتنظيم «القاعدة» بقيادة أبو مصعب الزرقاوي. وعندما حاول العودة إلى وطنه عبر سوريا، ألقى نظام الأسد القبض عليه وسلمه إلى فرنسا.

لكن الحكيم استفاد من هذه الانتكاسة إلى أقصى حد بأن أصبح قوة نافذة ضمن نظام السجون الفرنسي، حيث قام بتعليم الأخوين كواشي وغيرهما من الجهاديين الموهوبين. وبعد أن أنهى محكوميته، عاد إلى تونس (حيث تأمر على اغتيال اثنين

من السياسيين اليساريين)، ثم سافر إلى ليبيا وسوريا (حيث أصبح مخططاً رئيسياً للعمليات الخارجية لتنظيم «الدولة الإسلامية»).

وفي ضوء هذه الخلفية، من غير المفاجئ أن ينفذ التونسيون أربع من الهجمات الجهادية التي تم القيام بها في فرنسا منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2015، أبرزها الهجوم المأساوي المنقذ في يوم العيد الوطني الفرنسي في نيس. وتتشارك الشبكات التونسية في فرنسا العديد من الروابط مع متطرفين ناشئين من الداخل في تونس نفسها، كما أن أعداداً كبيرة من المقاتلين الأجانب الفرنسيين سافروا إلى تونس في طريقهم للالتحاق بدولة الخلافة التي أنشأها تنظيم «الدولة الإسلامية». وفي الآونة الأخيرة، نفذ مهاجر غير شرعي من تونس كان قد وصل مؤخراً إلى فرنسا عن طريق إيطاليا هجوماً على كنسية في نيس. وتمثل هذه العوامل أساساً منطقياً لتعزيز التعاون الاستخباراتي بين السلطات في باريس والعاصمة تونس.

الرابط:

[HTTPS://WWW.WASHINGTONINSTITUTE.ORG/AR/POLICY-ANALYSIS/VIEW/TERRORISM-IN-FRANCE-NEW-AND-OLD-TRENDS-IN-JIHADISM](https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/terrorism-in-france-new-and-old-trends-in-jihadism)

إذا لم يزعج ترامب في بادئ الأمر، الإفصاح عن عدد الجنود في سوريا قد يفيد بايدن ستراتفور

(اللغة والإنجليزية) 2020 13 NOVEMBER

نص المادة: قد يكون الكشف عن امتلاك الولايات المتحدة لقوات أكثر مما كان معروفًا في سوريا مفيدًا لاستراتيجية الرئيس المنتخب جو بايدن في البلاد إذا لم يسحب سلفه هذه القوات أولاً.

في مقابلة مع DEFENSE ONE نُشرت في 12 تشرين الثاني (نوفمبر)، اعترف الدبلوماسي المغادر والمبعوث الأمريكي إلى سوريا، جيمس جيفري، بأن مسؤولين مارسوا ما أسماه "ألعاب القذائف" لضمان احتفاظ الولايات المتحدة بقوات في سوريا أكثر مما تم الاتفاق عليه - على 200-400 جندي. أراد الرئيس دونالد ترامب الاحتفاظ بها في البلاد بعد محاولة الانسحاب الفاشلة في أكتوبر 2019. على الرغم من أن العدد الكامل لا يزال غير معروف علنًا، ألمح جيفري، المتقاعد الآن، إلى أن مستويات القوات لم تتغير منذ أكتوبر عام 2019، عندما قُدر وجود حوالي 1000 جندي في سوريا.

تشير الهزات الأخيرة في البنتاغون إلى أن ترامب قد يحاول القيام بانسحاب آخر للقوات من سوريا في محاولة لترسيخ إرثه السياسي المتمثل في "إنهاء الحروب التي لا نهاية لها".

في 10 نوفمبر، أعلن ترامب أنه سيقيل وزير الدفاع مارك إسبر، الذي عارض الانسحاب السريع من سوريا ودول أخرى. كان الانسحاب من الالتزامات العسكرية الأمريكية في الخارج جزءًا بارزًا من برنامج السياسة الخارجية لترامب منذ عام 2016. وبصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة حتى 20 يناير، قد يستمر في التصرف بناءً على حوافزه السياسية للوفاء بهذا التعهد في سوريا. لكن الانسحاب غير مضمون، لأن القرار سيعتمد على الحسابات الشخصية للرئيس نفسه، الذي قد لا يعتقد أن هناك مكاسب سياسية محلية كافية يمكن تحقيقها من أجل تبرير مثل هذا الجهد.

تجنب ترامب الانخراط العميق في سوريا، وركز بشكل كبير على مهمة مكافحة الإرهاب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وكذلك الضربات الجوية العقابية ضد الحكومة السورية بسبب الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في عامي 2017 و2018. عندما تم طرد تنظيم الدولة

الإسلامية تحت الأرض في أواخر عام 2018، أعلن ترامب الانتصار على التنظيم، وبدأ في الإشارة إلى أنه سيحاول إعادة القوات من سوريا إلى الوطن.

لكن احتمال حدوث مثل هذا الانسحاب لا يحظى بشعبية بين قادة البنتاغون، بما في ذلك إسبر وكذلك وزير الدفاع السابق جيم ماتيس، الذي يعتقد أن جهود مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تستمر بدون القوات الأمريكية في المنطقة. استقال ماتيس في ديسمبر 2018 بعد محاولة ترامب الأولى الانسحاب من سوريا، بينما كان إسبر جزءًا من فريق المسؤولين والمشرعين الأمريكيين الذين أقنعوا ترامب بوقف انسحاب آخر للقوات في أكتوبر 2019.

إذا اختار ترامب سحب القوات من سوريا خلال الشهرين المقبلين، فإن روسيا وسوريا وداعش ستندفع لاستغلال فراغ السلطة، وبالتالي تقويض الحرب ضد الإرهاب في الشرق الأوسط الكبير. تساعد القوات الأمريكية في سوريا في حماية قسد التي تسيطر على جزء كبير من الشمال الشرقي. ومن المرجح أن يؤدي غيابهم إلى قيام قوات سوريا الديمقراطية بمناشدة دمشق وموسكو للحماية من تركيا، التي تتهم قوات سوريا الديمقراطية بوجود علاقات وثيقة مع مقاتلي حزب العمال الكردستاني الإرهابي.

يشن حزب العمال الكردستاني هجمات بشكل روتيني داخل تركيا، ونفذت تركيا عدة عمليات كبرى ضد الفرع السوري للتنظيم الكردي، كان آخرها في تشرين الأول (أكتوبر) 2019. **ولكن إذا بقيت القوات الأمريكية في سوريا، فسيكون لإدارة بايدن بصمة عسكرية أكبر مما كان متوقعًا في السابق، والتي يمكن استخدامها بعد ذلك للضغط على الحكومة السورية في مفاوضات تهدف إلى إنهاء الحرب الأهلية المستمرة في البلاد.**

أعرب مستشارو إدارة بايدن عن اهتمامهم بمحاولة إعادة تنشيط المفاوضات بين دمشق والمعارضة. إذا تم الحفاظ على وجود عسكري أكبر مما كان معروفًا سابقًا، فمن شأنه أن يمنح البيت الأبيض الجديد مزيدًا من النفوذ للتأثير على هذا التحول المحتمل في استراتيجية الولايات المتحدة، وقد لا تحتاج إدارة بايدن أيضًا إلى إرسال قوات جديدة إلى سوريا إذا قررت أن تصبح أكثر انخراطًا في البلاد، مما يعوض بعض المخاطر السياسية التي قد يشكلها مثل هذا الانتشار العسكري نظرًا إلى الناخبين الأمريكيين الذين أنهكتهم الحرب إلى حد كبير.

ما الاتجاه الذي سيأخذه "جو بايدن" نحو سوريا ميدل إيست مونيتور

ZAKI KAF AL-GHAZAL

2020 16 NOVEMBER (اللغة الإنجليزية)

نص الخبر: مع إعلان "جو بايدن" رئيساً منتخباً للولايات المتحدة من الواضح أن لديه العديد من الأمور التي يجب معالجتها من احتواء فيروس كورونا وإدارة التداخيات الاقتصادية، إلى العمل على توحيد البلاد والبَدْء في معالجة العلاقات بين الأعراق.

ليس من المستغرب في هذا السياق أن السياسة الخارجية لم تلعب دوراً مهماً في انتخابات هذا العام. كان أيّ ذكر لسوريا موجزاً ونادراً ما تمت متابعته في التعليقات أو التحليلات. لا يمكن لبايدن أن يتجاهل سوريا ولكن كيفية تعامله مع أزمة تقترب بسرعة من عقد من الزمان تستحق التأمل.

لا يشير تغيير الرئيس بالضرورة إلى تغيير شامل في السياسة الخارجية، أحد أفضل الأمثلة على ذلك هو سياسة الولايات المتحدة تجاه فلسطين التي لم تتغير كثيراً بين الديمقراطيين والجمهوريين. ربما يكون ترامب هو الاستثناء الوحيد لما سبق؛ لأنه نقل السفارة الأمريكية إلى القدس على سبيل المثال وشوّه سمعة الناتو.

ينظر الشعب السوري إلى الديمقراطيين بريية مفهومة بعد كارثة الخط الأحمر في عام 2013 والتي أشارت إلى أن أوباما ترك القضية السورية لروسيا -بطريقة ما- للتعامل معها. إن الديمقراطيين أقرب إلى تحالف عريض داخل السياسة الأمريكية، ومن بينهم الوسطيون الذين سيعتبرون "محافظين" في الولايات الأخرى، واليساريون الذين يُعرفون بأنهم "اشتراكيون ديمقراطيون".

خلال فترة ولاية أوباما أفيد بأن هيلاري كلينتون كانت مؤيدة للتدخل أكثر من جو بايدن الذي شعر بالإحباط بعد الغزو الكارثي للعراق وكان أكثر تردداً. ومع ذلك فإن المقابلات مع كبار مساعدي الحملة ومستشاري السياسة الخارجية أوضحت أن

بايدن عبّر عن مستوى من الأسف لكيفية حدوث الأمور في سوريا بعد عام 2016، وأن رئاسته ستكون فرصة "لطلب الخلاص"، لكن هذا يظل غامضاً مع وجود عدد كبير من التحديات المتنافسة.

لم تفعل رئاسة دونالد ترامب الكثير لمساعدة القضية السورية ولم تتجاوز الإيماءات الرمزية إلى حد كبير. لقد نظر ترامب إلى سوريا من عدسة مكافحة الإرهاب وكانت الضربة الجوية التي شنّها في أبريل/ نيسان 2017 رداً على الهجمات الكيماوية التي ارتكبها النظام الرمزية.

لم يكن ترامب على علم بهجوم نظام الأسد الوشيك على إدلب حتى قام طبيب سوري بالجلوس إلى جانبه في حفل جمع تبرعات جمهوري؛ ما أظهر قلة دراية ترامب وتسارعه في قراره. إذا كان هناك شيء واحد يمكننا التأكيد منه، فهو أن مهنة بايدن الطويلة في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ تعني أنه سيفهم بشكل صحيح الفروق الدقيقة في مختلف قضايا السياسة الخارجية، وأي قرار يتخذه سيكون مخططاً له وستتم مراعاته مسبقاً. تمحور التعليق الصغير الذي حدث حول السياسة الخارجية فيما يتعلق بالانتخابات حول روسيا والاتفاق النووي الإيراني.

فيما يتعلق بروسيا من الواضح أن دونالد ترامب كان لديه ما يخفيه حتى قبل انتخابه؛ حيث لم يقدّم بانتقاد بوتين علناً سوى عدد قليل جداً من المرات. لقد تحدث جو بايدن بالفعل عن الحاجة إلى أن نكون أكثر حزماً وأن نقوم بمحاسبة بوتين، وهذا يشمل سوريا أيضاً.

فيما يتعلق بالاتفاق النووي الإيراني تحدث ترامب بصراحة ضده وسحب أمريكا منه، بينما التزم بايدن بالعمل على إنعاش الصفقة إذا وافقت إيران على شروطها وتحملت مسؤوليتها. تتزايد مهام بايدن في العشرين من كانون الثاني/ يناير وسيبقى بالتأكيد مشغولاً بالمخاوف المحلية وإصلاح التحالفات الدولية مع القوى الغربية الأخرى في أيامه الأولى.

وستكون مفاجأة إذا لم يكن هناك خطاب أو مبادرة سياسية بشأن سوريا خلال المائة يوم الأولى من رئاسته. لقد بات واضحاً أن المجتمع الدولي تخلى عن الشعب السوري منذ فترة طويلة ولدى بايدن فرصة، والتوضيح أنه يجب محاسبة النظام السوري وعدم السماح للأسد بالترشح في أي انتخابات مستقبلية في سوريا أثناء

فترة حكمه. لن يعود ملايين اللاجئين السوريين إلى ديارهم لإعادة بناء بلدهم قبل أن يروا تغييراً سياسياً حقيقياً، وهم يرون أن المؤتمر الذي عُقد في دمشق الأسبوع الماضي وبدعمٍ من روسيا والذي يهدف إلى التخطيط لإعادة اللاجئين مجرد مسرحية. لا تزال القصة المروعة التي تأتي من سوريا تُظهر أن الناس يعيشون في سجن مفتوح، أما السوريون الذين فروا من وحشية نظام الأسد فلن يعودوا بدون إزاحته عن الحكم. (ترجمة: نداء سوريا)

الرابط:

[HTTPS://WWW.MIDDLEEASTMONITOR.COM/20201116-WHAT-DIRECTION-WILL-BIDEN-TAKE-ON-SYRIA](https://www.middleeastmonitor.com/20201116-what-direction-will-biden-take-on-syria)





النظام السوري يسعى لعودة اللاجئين ولكنهم يخشون سخط "الأسد" نيويورك تايمز

BEN HUBBARD

2020 17 NOVEMBER (اللغة الإنجليزية)

نص المقال:



استضاف النظام السوري مؤتمراً في العاصمة دمشق الأسبوع الماضي، بهدف محاولة إعادة أكثر من ستة ملايين لاجئ فروا من الحرب الدائرة في البلاد إلى ديارهم. وقال بشار الأسد للحاضرين إن الدول الغربية التي "أضرت" بالاقتصاد السوري من خلال العقوبات منعتهم من العودة وعملت على إبقاء اللاجئين في الدول المجاورة ولكنه تجاهل السبب الرئيسي الذي

يجعل العديد من اللاجئين يقولون إنهم غير مستعدين للعودة: هو نفسه (أي بشار الأسد) إذ يخشى معظم اللاجئين العودة إلى ديارهم طالما ظل الأسد وحكومته في السلطة.

قالت يسرى عبده، 40 سنة، التي فرت إلى لبنان بعد اندلاع الصراع في عام 2011: "أنا لا أثق لا في النظام ولا ببشار". "منذ ذلك الحين، اختفى صهرها بعد تجنيده في الجيش السوري واستولى الموالون للحكومة على منزلها وقالت: "مع هذا النظام، لا يوجد أمان، ولا عودة للوطن."

منذ أن بدأت الحرب في سوريا مع احتجاجات الربيع العربي التي دعت إلى الإطاحة بالأسد، نزح أكثر من نصف سكان البلاد الموجود قبل الحرب، وأصبحت أزمة اللاجئين فيها واحدة من أكثر القضايا الإنسانية إلحاحاً في الشرق الأوسط.

تم تسجيل أكثر من 5.5 مليون سوري كلاجئين من قبل الأمم المتحدة، يعيش معظمهم في لبنان وتركيا والأردن، وقد هاجر أكثر من مليون شخص آخر إلى أوروبا، ويقول خبراء اللاجئين إنهم لا يتوقعون عودة أعداد كبيرة من النازحين إلى ديارهم ما لم تحدث تغييرات أساسية داخل سوريا نفسها.

قال ناصر ياسين، أستاذ السياسة والتخطيط في الجامعة الأمريكية في بيروت الذي يبحث في مجتمعات اللاجئين: "لن يذهبوا"، "إن عوامل العودة إلى الوطن من الأمان وإعادة بناء منازلهم، وإتاحة الفرصة للعمل وتوفير الخبز لعائلاتهم ليست متوفرة في سوريا. مثل العديد من الخبراء، لم يكن يتوقع تحسناً في هذه القضايا دون تغيير سياسي في دمشق وإعادة إعمار كبيرة، ولا يبدو أن أيًا منهما محتمل.

غادر معظم اللاجئين في السنوات الأولى من الحرب، عندما دمرت الحرب البلدات والمدن واستمر النزوح الجماعي مع استفادة الجماعات الجهادية مثل الدولة الإسلامية من الفوضى لتتوسع، وأرسلت قوى من بينها تركيا وروسيا وإيران والولايات المتحدة قوات لدعم حلفائها السوريين.

الآن، يبدو الوضع آمناً وخفت حدة المعارك الكبرى، لكن الهدوء النسبي لم يتسبب في عودة أعداد كبيرة من اللاجئين، رغم أن معظمهم يعيشون في فقر مدقع في البلدان التي ترغب في مغادرتهم. منذ عام 2016، عاد حوالي 65 ألف لاجئ فقط إلى سوريا من لبنان، وفقاً للأمم

المتحدة، بينما اختار أكثر من 879 ألفاً البقاء في بلد يعاني من أزماته السياسية والاقتصادية . لم ينخفض عدد اللاجئين في الأردن إلى أقل من 650,000 منذ عام 2016.

تقول تركيا إن أكثر من 400 ألف لاجئ انتقلوا إلى المناطق التي تسيطر عليها في شمالي سوريا في السنوات الأخيرة، لكن هذا مجرد جزء بسيط من 3.6 مليون لاجئ تستضيفهم البلاد. يتفق خبراء اللاجئين على أن معظم النازحين يرغبون في العودة إلى ديارهم، لكنهم يذكرون عدداً من الأسباب التي تجعلهم لا يفعلون ذلك، ومنها أن سوريا بلد ممزق، ولا يحكم الأسد سوى جزء من أراضيها ومدنها متضررة، مما يعني أن بعض اللاجئين ليس لديهم منازل يعودون إليها، وأدى انهيار اقتصادها ورفض العديد من الحكومات التعامل مع الأسد إلى منع إعادة الإعمار على نطاق واسع.

علاوة على المخاوف المادية، فر معظم اللاجئين من العنف الذي ارتكبه حكومة الأسد، وهم يخشون الآن أن العودة إلى ديارهم قد تعني الاعتقال أو التجنيد الإجباري في جيشه. ولم تتم مناقشة أي من هذه القضايا في مؤتمر سوريا الذي استمر يومين حول عودة اللاجئين واختتم أعماله في دمشق يوم الخميس، وبدلاً من ذلك، كرر موكب من المتحدثين وخطاب بالفيديو لـ "الأسد" روايته للحرب، والتي ألقى باللوم فيها على "مؤامرة دولية للإطاحة بنظامه من خلال دعم الجماعات الإرهابية."

وشكر الأسد في خطابه روسيا وإيران اللتين ترسلان دعماً عسكرياً لقواته، واتهم الدول العربية والغربية باستخدام اللاجئين كـ "مصدر دخل مريح لمسؤوليهم الفاسدين" ومنعهم من العودة إلى سوريا. وقال: "بدلاً من اتخاذ إجراءات فعالة لتهيئة الظروف المناسبة لعودتهم، استخدمت هذه الدول كل الوسائل الممكنة، من الرشوة إلى التهيب، لمنع اللاجئين السوريين من العودة إلى ديارهم."

حتى قبل افتتاحه، في مركز المؤتمرات، حيث ملأ المندوبون القاعة مع ترك كل مقعد آخر فارغاً لمنع انتشار فيروس كورونا، واجه الحدث مقاومة من الأطراف ذات الرهانات العميقة في قضية اللاجئين.

ورفضت وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة الحضور، وكذلك فعلت دول الاتحاد الأوروبي، التي وصفت المؤتمر بأنه "سابق لأوانه". "وأورد الاتحاد في بيان أسباب عدم تمكن اللاجئين من العودة إلى ديارهم بأمان، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والاعتقالات العشوائية والتجنيد الإجباري وسوء الخدمات الاجتماعية أو انعدامها والعنف الجسدي والجنسي والتعذيب.

أرسلت حوالي 20 دولة ممثلين، بما في ذلك الصين وروسيا وباكستان والبرازيل والهند وجنوب إفريقيا، لكن تلك الدول تستضيف القليل من اللاجئين، إن وجدوا. من بين الدول الثلاث التي تستضيف الغالبية العظمى منهم، أرسل لبنان ممثلاً له. لاحظ المشاركون في المؤتمر وجوداً روسياً قوياً، والذي بدا في بعض الأحيان أنه يفوق حضور النظام السوري، قام حراس أمن روس يحملون أجهزة اتصال لاسلكي بدوريات في مركز المؤتمرات، بينما حضر المسؤولون المدنيون والعسكريون الروس الجلسات في الداخل.

وقام مسعفون روس بقياس درجات حرارة الأشخاص الذين يدخلون الباب الرئيسي ووزعوا أقنعة الوجه على الحاضرين الروس. وقال محللون إن المؤتمر بدا وكأنه كان مدفوعاً بدرجة أقل بالاهتمام باللاجئين من الحسابات السياسية والاقتصادية الروسية والسورية. عملت روسيا بجد لضمان انتصار الأسد منذ أن تدخلت لمساعدة قواته في عام 2015، وهو استثمار لا يؤتي ثماره إذا ظلت سوريا في حالة من الفوضى.

ويرى النظام السوري أن الترحيب باللاجئين في الوطن وسيلة لتجديد قواه وربما إطلاق المساعدات التي تشتد الحاجة إليها. قال خضر خضور، باحث غير مقيم في مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت: "النظام بالكاد يسلم من الناحية الاقتصادية ويحتاج إلى أشخاص جدد للحفاظ على بنيته التحتية العسكرية". كل دولار يدخل دمشق يضيف دولاراً جديداً للنظام.

لكن لم يكن هناك ما يشير إلى أن المؤتمر أثار أي حماسة بين اللاجئين أنفسهم. وقد سأل مهند الأحمد، الذي فر إلى لبنان في وقت مبكر من الحرب: "إذا دعانا النظام السوري للعودة، فهل سيقدم لي أي ضمانات بعدم اعتقالني بسبب الخدمة العسكرية؟"، "هل يمكن للنظام أن يضمن لي منزل وطعام وعمل في سوريا؟"

الرابط:

[HTTPS://WWW.NYTIMES.COM/2020/11/12/WORLD/MIDDLEEAST/12SYRIA-REFUGEES-ASSAD.HTML](https://www.nytimes.com/2020/11/12/world/middleeast/12syria-refugees-assad.html)

النمسا أخفت ضابطاً موالياً للأسد متهم بارتكاب جرائم حرب صحيفة كروير النمساوية

DOMINIK SCHREIBER , KID MÖCHEL

2020 14 NOVEMBER (اللغة الألمانية)

نص الخبر:

كشفت تحقيق لصحيفة كروير النمساوية عن حماية المكتب الاتحادي لحماية الدستور في النمسا، لمجرم حرب وضابط سابق في ميليشيا أسد، يعمل لصالح الموساد الإسرائيلي.

وذكرت الصحيفة أن الوثائق تدل على أن أجهزة في النمسا وإسرائيل ساعدت مجرم الحرب المدعو خالد الحلبي على الهروب، وتسهيل حصوله على اللجوء دون تعريضه إلى تفتيش أو مساءلة دولية، ضمن عملية تحمل اسم "الحليب الأبيض". واتهم الموقع النمساوي في تقريره النظام المعتمد في البلاد لحماية اللاجئين إليها بأنه "يمكن التحايل عليه وتوظيفه لصالح بعض الملاحقين أمنياً". وأوضحت الصحيفة أن الضابط السابق في ميليشيا أسد والمسؤول عن تعذيب وإطلاق النار على المتظاهرين، قدم لجوءاً في فرنسا التي اكتشفت تورطه في جرائم حرب.

وعقب زيارة قام بها نائب مدير المكتب الاتحادي آنذاك فولفغانغ زوهرر إلى إسرائيل، وعقب رفض فرنسا نقل الضابط إلى النمسا، عملت إسرائيل على تهريبه من فرنسا إلى النمسا ليستقر فيها ويحصل على مبالغ مالية من الموساد الإسرائيلي شهرياً.

وكان زعيم المجموعة البرلمانية لحزب الحرية النمساوي "كريستيان هافنيكر" أعلن عن تحقيق شامل حول حصول خالد الحلبي على حق اللجوء السياسي في النمسا رغم أنه مجرم حرب مطلوب دولياً. وكشف "هافنيكر" الأسبوع الماضي فضيحة تعاون المكتب الاتحادي لحماية الدستور ومكافحة الإرهاب، مع إحدى الجهات الدبلوماسية بإحضار "الحلبي" إلى النمسا في عام 2015، ومنحه هوية لجوء وجواز سفر. وأوضحت الصحيفة أن الحلبي كان عميداً في المخابرات، وكان يرأس جهاز أمن الدولة في مدينة الرقة، ويعيش في النمسا منذ 13 حزيران 2015، وحصل على حق اللجوء في إجراء سريع. وسبق للاجئين سوريين أن سجلوا مشاهداتهم لعدد من عناصر ميليشيا

أسد كانوا قد فروا إلى دول أوروبية عدة مع توالي خسارات أسد أمام فصائل المعارضة السورية عام 2015. (ترجمة أورينت)

الرابط:

<https://kurier.at/chronik/oesterreich/so-versteckte-das-bvt-einen-mutmasslichen-kriegsverbrecher-in-oesterreich/401097066>



العقوبات الأمريكية تضرّ بالسوريين العاديين أما أثرياء الحرب فيعيشون بشكل طبيعي ديلي تيلغراف

كامبل ماكدرميد

2020 16 NOVEMBER (اللغة الإنجليزية)

نص الخبر:



نشرت صحيفة "ديلي تلغراف" تقريراً لمراسلها في الشرق الأوسط، كامبل ماكدرميد قال فيه إن النخبة الغنية في سوريا تواصل تجنب العقوبات الأمريكية في وقت يعاني منها الناس العاديون.

وقال إن "نتفلكس" ممنوعة هذه الأيام في دمشق ولكنك لو كنت غنيا لحصلت على خدمة "بروتي في" المسروقة. وفي الوقت الذي تمتد في طوابير أنابيب الغاز على طول العمارة فإنك لو عرفت شخصا لو فر لك نيسكافه غولد وبرينغلز وسوي سوس وكذلك آخر نماذج من أيفون 12 مع أن المستشفيات تكافح من أجل الحصول على قطع ضرورية لأجهزة الأشعة الطبقيّة "سي تي".

وبعد عقد من الحرب دمرت اقتصاده فإن مزيجاً من العقوبات والتربح من الحرب أنتجت شيئاً غريباً. فالهدف من العقوبات هو الضغط على الحكومة السورية كي تتفاوض على تسوية مع الجماعات المعارضة لها.

ولكن النقاد يقولون إن المتضرر الحقيقي منها هم الناس العاديون فيما تواصل النخبة المقربة من الرئيس بشار الأسد حياتها كالمعتاد. وقالت سيدة من دمشق "لو كان لديك المال وكنت علوياً... فأنت لست من الأثرياء الجدد ولكنك من أثرياء الحرب".

وتجنبت هذه الطبقة بشكل كبير المصاعب والنقص في المواد الغذائية التي يعاني منها السوريون. وقالت ناشطة في دمشق، إن الأمر يتعلق "بالواسطة والمال أو كليهما" مضيفاً أن الأغنياء "هم من يشترون هواتف الأيفون الجديدة والسيارات الجديدة فهم الطبقة التي تفعل ما تريد... وهم الذين لا تراهم أبداً في سياراتهم الرياضية عندما تقف في طوابير الوقود لأربع أو خمس ساعات، فمن أن يحصلون على الوقود؟".

وفي حزيران/ يونيو استهدفت واشنطن الطبقة المنتفعة من النظام ورموزه عندما بدأت بتطبيق قانون قيصر الذي منحها السلطة لفرض عقوبات على الأفراد والشركات الذين يتعاملون مع الحكومة السورية وجيشها ومؤسساتها الأمنية.

وقال جيمس جيفري المبعوث الأمريكي للتعامل مع سوريا إن القانون سيمنع الأسد و"شلتته" من بناء البلد بطريقة تنفعهم. ورغم استثناء المواد الإنسانية إلا أن النقاد يشيرون لأثر العقوبات على الناس العاديين، لأن محاولة الشركات تجنب العقوبات يجعلها تزيد من كلفة المواد.

ونقلت الصحيفة عن جوشوا لانديز، مدير برنامج الشرق الأوسط بجامعة أوكلاهوما إن "ثمن التعامل التجاري زاد ما بين 35-40% بسبب هذه المصاعب". وفي الوقت نفسه تحاول النخبة البحث عن طرق للتحايل على العقوبات.

وقالت ناشطة في دمشق: "الذي يستطيعون عمل ما يريدون من لهم علاقة مع الأشخاص الذين فرضت عليهم عقوبات في المقام الأول" وأضافت أن الهدف من العقوبات كان "الإطاحة بنظام الأسد" و"لا أعتقد أنها ستفعل شيئاً". وعاشت سوريا في ظل العقوبات 41 عاماً من 50 عاماً حكمت فيها عائلة الأسد. وبدأ حكمها في تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 عندما سيطر ضابط الطيران الشاب على الحكم في انقلاب أبيض. وبعد تسعة أعوام وضعت الولايات المتحدة سوريا على قائمة الدول الراحية للإرهاب.

وعندما تولى ابنه بشار الحكم عام 2000 فقد نصف حكمه وهو يواجه المعارضة حتى دمر اقتصاد البلاد وشرد نصف سكانها وقتل حوالي نصف مليون، ولكن قبضته على السلطة لم تضعف.

وخدمت العقوبات الأسد من ناحية منحه مبررا. ففي يوم الأربعاء، تحدث الأسد أمام مؤتمر في دمشق عن أن العقوبات هي التي تمنع اللاجئين من العودة إلى بيوتهم؛ لأنها تعرقل عملية إعادة الإعمار.

ومن الواضح أن العقوبات تهدف إلى إجبار النظام على تسوية سياسية ووقف الحرب بناء على قانون مجلس الأمن الدولي 2254 والذي أقر في 2015 ودعا لوقف إطلاق النار وانتخابات نزيهة. ولكن لم يحدث تقدم كبير، ففي ظل المبعوث الدولي غير بيدرسون، شكلت لجنة للدستور في تشرين الأول/ أكتوبر لمناقشة الدستور الجديد، وتشكيل حكومة انتقالية وعقد انتخابات.

وبعد تمنّع من الحكومة السورية عبر بيدرسون عن أمه في أن تؤدي جولة رابعة من المحادثات في جنيف 27 تشرين الأول/ أكتوبر من هذا العام نتائج. ولكن الأسد وصف في مقابلة مع "سبوتنك" الروسية الشهر الماضي المحادثات في جنيف بالعملية السياسية.

ولن يتغير الموقف الأمريكي بوصول رئيس جديد. فقد أخبر مستشار للرئيس المنتخب جوزيف بايدن أن الشرق الأوسط سيكون الرابع في اهتمامات الرئيس المقبل وبعد آسيا وأوروبا والجانب الغربي من الكرة الأرضية. وبحسب تشارلز ليستر، من معهد الشرق الأوسط، فالسياسة الأمريكية في سوريا ستظل كما هي و"الفرق الرئيسي هو إحياء الدبلوماسية الأمريكية".

وفي الوقت نفسه يواصل الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب فرض عقوبات على 19 فردا وهيئة في ظل قانون قيصر. وحذر وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو النظام السوري من استمرار العقوبات القاتلة أو الحل السلمي للنزاع الذي مضى عليه عقد.

ولكن حتى دعاة العقوبات يعترفون أنها قد لا تكون ناجحة على المدى القريب. وقال جيفري: "ليس لدينا الكرة البلورية... وشاهدنا دولار المصممة داخليا تنجو مهما كانت سيئة ولسنوات وتحت الضغوط الخارجية". (ترجمة: القدس العربي)

الرابط:

[HTTPS://BIT.LY/35FNFOY](https://bit.ly/35fnfoy)

جامعو الكتب: مجموعة من الثوار السوريين وقصص حصلت معهم خلال الحرب
FOREIGN AFFAIRS (كتاب)

DELPHINE MINOUI

2020 NOVEMBER (اللغة الإنجليزية)

عن الكتاب: تروي الصحفية الحائزة على جوائز، دلفين مينو، القصة الحقيقية لمجموعة من الثوار الشباب، في بلدة سورية محاصرة، ومكتبة تحت الأرض بنيت من أنقاض الحرب.

داريا هي بلدة تقع خارج دمشق، حيث بدأت الحرب الأهلية السورية، وأصبحت داريا تحت الحصار عام 2012 بسبب مقاومتها لنظام الأسد. ولمدة أربع سنوات لم يدخلها ولم يغادر منها أحد، وتم حظر المساعدات. كل يوم، تسقط القنابل على هذا المكان - حيث البيوت والعائلات والمدارس والأطفال، الآن يتم إفراغ وتدمير كل شيء إلى أجزاء صغيرة. ثم عثرت مجموعة من الثوار تبحث عن ناجين على مجموعة من الكتب تحت الأنقاض، وفي غضون أسبوع، كان لديهم ستة آلاف مجلد؛ في شهر، خمسة عشر ألفاً. وأخيراً هناك ملاذ آمن: مكتبة حيث يمكن للناس الهروب من الحصار، إنها حصن من الورق لحماية إنسانيتهم.

قدمت المكتبة مجموعة رائعة من الكتب - بما في ذلك أعمال مؤرخ القرون الوسطى ابن خلدون، والشاعر الفلسطيني محمود درويش، والروائي البرازيلي باولو كويلو، والأمريكي ستيفن كوفي إلى قصص الحرب في أزمان وأماكن أخرى - ومن الواضح أن المكتبة قدمت الإرشادات والدعم للمحاصرين ولعبت دوراً كبيراً بالنسبة للناس الذين كانوا يترشحون تحت حصار غير تقليدي. تماماً مثل السجناء في جميع أنحاء المنطقة، تكون معاقل الثوار أحياناً جامعات في المنفى؛ إن مشاهدة فرحة التعلم غير المتوقعة في مثل هذه الظروف أمر مثير وملهم، حيث كانوا يعتبرون القراءة جزءاً من المقاومة.

شارك الزوار صوراً وحكايات عن حياتهم قبل الحرب، وخططوا لكيفية بناء دولة ديمقراطية، ورعاية جذور مجتمعهم على الرغم من صدمتهم بالواقع. في خضم الحصار، تواصلت الصحفية دلفين مينو مع أحد مؤسسي المكتبة، أحمد البالغ من العمر 23 عاماً، عبر الرسائل النصية وتعرفت مينو على الشباب الذين جمعوا المكتبة، وتبادلوا الأفكار، وتعلموا اللغة الإنجليزية، وفكروا في كيفية صناعة المستقبل رغم انهيار القنابل عليهم. ومن خلال سرد قصصهم للعالم، أشعلت

مينوي حربًا بعيدة ومعقدة، حيث أنها أكدّت أن هؤلاء الشباب هم أبطال حقيقيون ملهمون تماماً مثل الكتب التي يقرؤونها. والكتاب هو عبارة عن توثيق ووصف لشجاعتهم وبطولتهم.

نُشر هذا الكتاب في الأصل بالفرنسية في عام 2017، ويحكي عن الروابط التي طورتها مينوي، مراسلة صحيفة Le Figaro الفرنسية في اسطنبول، مع مجموعة صغيرة من الثوار السوريين كانوا معاً في داريا. حوَصر هؤلاء المقاتلون لمدة أربع سنوات، ونالوا إعجاب الغرب لتصميمهم واحترامهم غير العادي. تم نشر الكثير مما روته عن الحصار في ذلك الوقت، لكن هذا الكتاب مع ذلك يكشف المزيد..

الرباط: [HTTPS://WWW.FOREIGNAFFAIRS.COM/REGIONS/SYRIA](https://www.foreignaffairs.com/regions/syria)



العلاج بالصدمة سيقضي على اقتصاد «كردستان العراق» بدلاً من أن يعالجه معهد واشنطن

مايكل نايتس

2020 13 NOVEMBER (اللغة الإنجليزية والعربية)

نص المقال:

خلال اجتماعٍ مثير للجدل عُقد في وقتٍ متأخرٍ من ليلة 11 تشرين الثاني/نوفمبر، أقرّ مجلس النواب العراقي اقتراض مبلغ 12 تريليون دينار (10 مليارات دولار) بشكلٍ طارئٍ لتغطية النفقات الحكومية الخاصة بالربع الأخير من عام 2020. وحصل التصويت على دعم 173 عضواً شيعياً وسنّياً من المجلس التشريعي المؤلّف من 329 مقعداً، رغم مغادرة الأعضاء الأكراد البالغ عددهم حوالي 60 عضواً الجلسة، مما جعل هذا القرار قراراً مالياً نادراً أُتخذ بدون أحد المكونات العرقية-الطائفية الرئيسية في العراق. ولم تكن هذه الخطوة مفاجئة نظراً إلى تنامي الاضطرابات بشكلٍ منتظم بين «حكومة إقليم كردستان» والكتل السياسية الأخرى، لكن يمكن القول إنه يستحيل على الأكراد تخطي التخفيضات الهائلة المطلوبة في وقتٍ قصير. ولهذا السبب، وبما أنّ القانون الجديد قد يضع التوقعات لميزانية عام 2021، فمن المهم إجراء توصيف دقيق لسبب انسحاب الأكراد من التصويت وكيف ينبغي أن يكون رد الولايات المتحدة والشركاء الآخرين.

توترات طويلة الأمد حول تقاسم الإيرادات

بعد سقوط نظام صدام حسين، أنشأت الحكومة الاتحادية العراقية شكلاً عرفياً لتقاسم العائدات مع «حكومة إقليم كردستان»، وهي هيئة مشكّلة على المستوى دون الوطني تشمل أربعاً من المحافظات التسع عشرة في البلاد. وبموجب هذا النظام، حوّلت بغداد حصة كتلة شهرية من الإنفاق الحكومي - عادة حوالي 17% - إلى الأكراد بما يتماشى مع نسبة السكّان العراقيين في المناطق التابعة لـ «حكومة إقليم كردستان».

غير أنّ حصة «حكومة إقليم كردستان» استمدّت من مجموعة فرعية من الميزانية الاتحادية تُدعى الإنفاق "غير السيادي"، الذي لا يشمل الأمور "السيادية" مثل الدفاع ووزارة الخارجية ومجلس النواب وتكاليف إنتاج النفط وغيرها. ونتيجة لذلك، كانت النسبة الكردية البالغة 17% أشبه فعلياً بنسبة 13% من إجمالي الإنفاق الحكومي، وتقلصت هذه النسبة عندما استفردت

بغداد بتحديد المزيد من أجزاء الميزانية على أنها نفقات سيادية. بالإضافة إلى ذلك، شكّا الأكراد من قيام الحكومة الاتحادية بدفع تكاليف قوات الأمن الاتحادية وإنتاج النفط كجزء من النفقات السيادية، بينما لم يتم تغطية تكاليف الأمن والنفط الكردية.

كما ازداد الاستياء بشأن عائدات النفط. فمع نمو صادرات النفط الخاصة بـ «حكومة إقليم كردستان» لتبلغ ذروتها عند حوالي 550,000 برميل يومياً في عام 2016، تحدت السلطات الاتحادية بشكل متزايد حق الإقليم في إدارة قطاع طاقة مستقل والاحتفاظ بالإيرادات، بينما استمر الإقليم في تلقي التحويلات الشهرية من بغداد. وفي السنوات الأخيرة، ضغط السياسيون على «حكومة إقليم كردستان» لتحويل بعض هذه الصادرات أو جميعها (حالياً 400,000 برميل في اليوم) إلى "شركة تسويق النفط الحكومية" ("سومو") وتسليم إيراداتها غير النفطية المتزايدة أيضاً. (بلغ إجمالي الإيرادات الأخيرة حوالي 240 مليون دولار شهرياً في كانون الثاني/يناير، إلا أن قيود فيروس كورونا خفضتها منذ ذلك الحين إلى حوالي 100 مليون دولار).

ولم تثق الحكومة الاتحادية بشكل عام أيضاً في قوائم موظفي «حكومة إقليم كردستان»، حتى عندما كانت هذه القوائم مدعومة ببرنامج مهم للتسجيل البيومتري. ومع ذلك، لم يتم أحد بإخضاع قوائم الموظفين الخاصة ببغداد للتسجيل البيومتري.

ما هو المعروض في قانون تمويل العجز؟

بسبب مجموعة من العوامل - استقالة الحكومة السابقة في نهاية عام 2019، وتفشي وباء كورونا المستجد، وتشكيل الحكومة الجديدة الذي طال أمده واستقرارها - لم يمرر العراق أبداً ميزانية لعام 2020. وبالتالي، تعيّن على بغداد العمل من خلال تكرار بعض نواحي قانون موازنة عام 2019، والخروج بترتيبات مؤقتة على مستوى مجلس الوزراء. ومنذ تعيين رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي في أيار/مايو، حوّلت الحكومة 268 مليون دولار شهرياً إلى «حكومة إقليم كردستان» من دون الطلب من الأكراد إرسال كافة إيراداتهم إلى الحكومة الاتحادية. ومكّنت التحويلات من بغداد مسؤولي «حكومة إقليم كردستان» من الوفاء بمعظم - وإن ليس بجميع - التزاماتهم الإنفاقية الشهرية البالغة 1.08 مليار دولار، بما فيها الجزء الأساسي البالغ 710 مليون دولار واللازم لدفع الرواتب والضمان الاجتماعي. وقد يعتقد البعض أنّ هذا الترتيب يسمح للأكراد بالحصول على حصتهم وأكثر منها أيضاً، لكنّ الواقع هو أنّ «حكومة إقليم كردستان» تواجه صعوبة حتى مع التحويلات الاتحادية.

وإذا تم تطبيق القانون الجديد لتمويل العجز كما هو، فإنه سيغيّر هذه المعادلة بشكل هائل. ويبدو أنّ التحويلات الشهرية البالغة 268 مليون دولار ستستمر، لكنّ القانون سيطلب أيضاً من «حكومة إقليم كردستان» أن ترسل على الفور جميع عائداتها النفطية والجزء الجمركي من إيراداتها غير النفطية إلى بغداد. وإذا افترض أنّ الأكراد يبيعون 400,000 برميل يومياً من النفط شهرياً بسعرٍ مخفّفٍ يبلغ حوالي 33 دولاراً للبرميل (مقابل 45 دولاراً للبرميل متوسطات برنت)، فإن ذلك يعني أنه عليهم التنازل عن 396 مليون دولار من عائدات النفط شهرياً، فضلاً عن حوالي ثلاثة أرباع من إيراداتهم غير النفطية. وبمعنى آخر، سينخفض دخل «حكومة إقليم كردستان» من 764 مليون دولار شهرياً (أي 268 مليون دولار من التحويلات الفيدرالية، و 396 مليون دولار من عائدات النفط، و 100 مليون دولار من الإيرادات غير النفطية) إلى 293 مليون دولار شهرياً (268 مليون دولار من التحويلات الفيدرالية بالإضافة إلى 25 مليون دولار من الدخل المتبقي غير النفطي).

وتواجه «حكومة إقليم كردستان» حالياً عجزاً شهرياً قاسياً ولكن يمكن التحكم فيه بنسبة 30 % (أي 764 مليون دولار من الدخل مقابل الإنفاق الإسمي البالغ 1.08 مليار دولار). لكن مع تخفيض هذا الدخل الشهري إلى 293 مليون دولار، سيتسبب القانون الجديد بزيادة عجز «حكومة إقليم كردستان» إلى رقمٍ صادمٍ يبلغ 73% ويترك المسؤولين الأكراد عاجزين إلى حدٍ كبيرٍ عن الوفاء بالتزاماتهم الأكثر أهمية: أي المدفوعات الشهرية للرواتب والضمان الاجتماعي البالغة 710 مليون دولار. لذلك فإن الإصرار على التنفيذ الفوري هو بمثابة جرعة انتحارية اقتصادية لـ «حكومة إقليم كردستان».

وبقينا، يتمتع «إقليم كردستان» بنسبة أعلى من موظفي الخدمة المدنية للفرد الواحد مقارنة ببقية أنحاء البلاد (التي تُعد أعدادها الخاصة مرتفعة بالفعل)، لذلك يجب أن يخضع هذا الإقليم للإصلاحات الاقتصادية. ومع ذلك، يضمن القانون الجديد عدم تمكّن الأكراد من دفع [رواتب] موظفيهم الحكوميين للفترة المتبقية من العام، حتى عندما يضمن هذا القانون تمكّن بغداد من الاستمرار في دفع [رواتب] الموظفين غير التابعين لـ «حكومة إقليم كردستان» دون انقطاع. ولا يحقق ذلك توازناً بشكل أساسي، إذ يجبر قسماً من العراق - ومجموعة عرقية واحدة - على المعاناة من التقشف الفوري والساحق، بينما تتم حماية بقية منافع البلاد.

خيارات السياسة الأمريكية

إذا سُحقت «حكومة إقليم كردستان» مالياً على المدى القريب، فقد تصبح أكثر عرضة للضغط من قبل الكتل السياسية الموالية لإيران بشأن مجموعة كبيرة من القضايا الحاسمة للمصالح الأمريكية، بما فيها اختيار رئيس الوزراء المقبل والوجود الأمريكي المستقبلي في العراق.

وبالفعل، قد ينهار هذا المعسكر المعتدل في البلاد - الكاظمي والأكراد وبعض الكتل العربية - بشأن هذه المسألة المتعلقة بتمويل العجز قبل أشهر فقط من الحملة الانتخابية القادمة عام 2021. فقبل عقدٍ من الزمن، نصحت طهران رئيس الوزراء آنذاك نوري المالكي بالاستئثار على ولاية ثانية من خلال ركوب موجة الطائفية قبل انتخابات عام 2010، واليوم تُبغ الكتلة الموالية لإيران نفس قواعد اللعبة مما يؤجج الكراهية العرقية لتقسيم معارضيه.

لذلك حان الوقت الآن لكي تساعد واشنطن حلفاءها من خلال حثّ بغداد على تعديل مطالبها الاقتصادية المتسارعة من «حكومة إقليم كردستان». وليس من قبيل الصدفة أن الوكيل الأساسي لإيران في العراق - «كتائب حزب الله» التي صنفتها الولايات المتحدة على قائمة الإرهاب - قد دعم بقوة الأحكام المتعلقة بـ «حكومة إقليم كردستان» في قانون تمويل العجز عبر محطته التلفزيونية "الاتجاه". يجب أن يُنظر إلى مثل هذه الهجمات الإعلامية على خلفية الهجمات الفعلية لهذه الجماعة ضد الأكراد، بما فيها إطلاق الصواريخ على عاصمة «حكومة إقليم كردستان» في 30 أيلول/سبتمبر، وإحراق المكاتب السياسية الكردية في بغداد في 17 تشرين الأول/أكتوبر. وجاء كلٌّ من هذين الهجومين ردّاً على تصريحات كردية داعمة للولايات المتحدة وحكومة الكاظمي وسط تهديدات مستمرة من قبل الميليشيات المدعومة من إيران. وإذا لم تنجح واشنطن في المساعدة الآن، ربما سيتم تذكر هذه اللحظة على أنها النسخة الاقتصادية لأزمة كركوك من تشرين الأول/أكتوبر 2016، حين شعر الأكراد بالخيانة من قبل شركاء خارجيين لم يتحركوا بالسرعة الكافية لمنع العقاب المفرط من قبل الفصائل المدعومة من إيران في بغداد.

ولتجنّب هذه النتيجة، على المسؤولين الأمريكيين إعادة التأكيد بشكل واضح على الحاجة الملحة لقيام «حكومة إقليم كردستان» بإجراء إصلاحات، مع إخبار السلطات الاتحادية في الوقت نفسه بأن الأكراد بحاجة إلى المزيد من الوقت لتحقيق هذه التغييرات. يجب أن تكون الإصلاحات المطلوبة جزءاً من موازنة عام 2021، وليس قانون تمويل في الحالات الطارئة أمده ثلاثة أشهر. وتتنوع الوسائل المتاحة لبغداد لتخفيف الضغوط المالية على المستوى الاتحادي (على سبيل المثال، الاعتماد على الاحتياطات السيادية؛ الاقتراض الخارجي)، إلا أنّ الأكراد لا يملكون أيّاً من هذه الخيارات تحت تصرفهم. ولا يزال يتعين على واشنطن الضغط على «حكومة إقليم كردستان» لكي تصبح أكثر جدّية بشأن تنفيذ التدابير التقشفية خلال العام المقبل، بدءاً من تقليص نطاق جدول الرواتب ونظام الضمان الاجتماعي بنسبة مئوية ملحوظة، ووصولاً إلى البدء بعملية نقل جزء من تسويق النفط إلى بغداد. لكن الأكراد لا يمكنهم اتخاذ هذه الإجراءات ما لم توفّر لهم الميزانية الاتحادية مبلغاً معقولاً يضمن أن تكون قيمة الدخل الصافي الإجمالي لـ «حكومة إقليم كردستان» ما لا يقل عن 800 مليون دولار شهرياً. وستؤدي

إعادة احتساب "النفقات السيادية" الخاصة ببغداد بشكلٍ أكثر عدلاً إلى جعل الأكراد أقرب إلى هذا المبلغ دون زيادة حصتهم من الإنفاق الاتحادي.

وكخطوة أولى، يجب على واشنطن أن تضغط فوراً على مختلف الفصائل في بغداد لتأجيل الالتزامات المتعلقة بـ «حكومة إقليم كردستان» في قانون تمويل العجز، والنظر بعناية في الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها هذه القيود إلى تقويض ميزانية عام 2021. يجب ممارسة هذا الضغط على الصعيدين العام والخاص، وبالتنسيق مع جهود "صندوق النقد الدولي" و "البنك الدولي" و"الأمم المتحدة" و"الاتحاد الأوروبي". ويمكن لمثل هذا الاتفاق الدولي أن يعزز حوار الحكومة العراقية مع «حكومة إقليم كردستان»، ويساعد الطرفين على تطوير عملية تتسم بطابع تدريجي أكبر - وبالتالي بقابلية أكبر للتحقيق - لإعادة تشكيل علاقتهما الاقتصادية على مدى سنوات متعددة.

أخيراً، لضمان الوحدة الداخلية بين الأكراد بشأن هذه القضية، يجب على الولايات المتحدة وشركائها حث قيادة عائلة بارزاني في «حكومة إقليم كردستان» على زيادة اللامركزية في صنع القرار الحكومي. إن ذلك يمكن أن يعيد الجهة الفاعلة الرئيسية الأخرى في المنطقة - «الاتحاد الوطني الكردستاني» - إلى التوافق مع الموقف الكردي الأوسع في المفاوضات مع بغداد.

الرابط:-[HTTPS://WWW.WASHINGTONINSTITUTE.ORG/AR/POLICY-ANALYSIS/VIEW/SHOCK-THERAPY-WILL-KILL-NOT-CURE-IRAQI-KURDISTANS-ECONOMY](https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/shock-therapy-will-kill-not-cure-iraqi-kurdistans-economy)

التقرير الأخير عن عمليات التفتيش النووي الإيراني يكشف عن مخاوف متعددة معهد واشنطن

(اللغة الإنجليزية والعربية) NOVEMBER 16 2020

خلاصة: أشار فريق الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن إلى أنه يريد العودة إلى «خطة العمل الشاملة المشتركة» والقيود الكثيرة التي تفرضها على الأنشطة النووية الإيرانية حال توليه منصبه، لكن التقرير الأخير لـ "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" يُظهر أن برنامج طهران يمضي قدماً على أي حال. وحتى إذا نجحت الإدارة الأمريكية المقبلة في إعادة العمل بـ «خطة العمل الشاملة المشتركة» بشكل أو بآخر، فمن المحتمل أن تكون الاتفاقية مختلفة نوعاً ما.

لقد ظهرت مجموعة من القضايا المثيرة للقلق في التقرير ربع السنوي الأخير لمفتشي "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" الذين يراقبون التزام إيران بـ «خطة العمل الشاملة المشتركة» لعام 2015. وقد نتجت هذه القضايا جزئياً عن قرار طهران عام 2019 بالتوقف عن الامتثال لبعض القيود على أنشطتها [النووية] بعد أن أعلنت إدارة ترامب انسحابها من الاتفاق.

وفي هذا السياق، تبرز مسألتان بالنظر إلى المخاوف التي تثيرانها بشأن احتمالات تطوير أسلحة نووية وهما: زيادة تخصيب اليورانيوم، وتنقية البلوتونيوم من الوقود المستهلك. وفيما يتعلق بالمسألة الأولى، يكشف التقرير أن إجمالي مخزون إيران من اليورانيوم المخصب يبلغ حالياً 2442.9 كيلوغراماً، أي ما يقرب من اثني عشر ضعف الكمية المتفق عليها بموجب «خطة العمل الشاملة المشتركة». والأسوأ من ذلك، أن معظم هذا المخزون قد تم تخصيبه بنسبة 4.5 في المائة من النظير الانشطاري "اليورانيوم-235" - وهي خطوة مهمة للانتقال من اليورانيوم غير المخصب في الطريق [لإنتاج] مادة يمكن استخدامها في صنع الأسلحة، وتتعدى الحد البالغ 3.67 في المائة المنصوص عليه في «خطة العمل الشاملة المشتركة». (لمزيد من المعلومات حول الأهمية التقنية لمستويات التخصيب وأنواع النظائر، راجع قائمة مصطلحات إيران النووية التي أصدرها معهد واشنطن).

ولم يذكر التقرير الانفجار الغامض الذي دمر مصنع تجميع أجهزة الطرد المركزي في ناتانز (نطنز) في تموز/يوليو. ويُعتقد أن تلك الحادثة، التي تُعزى على نطاق واسع إلى هجوم إسرائيلي، عرقلت مساعي إيران لتجميع أجهزة طرد مركزي متطورة من نوع "آي آر-2 م" (IR-2M)، الأمر الذي كان سيُتيح لها تخصيب اليورانيوم بسرعة وفعالية أكبر. ويشير غياب المعلومات العامة حول هذا الموضوع - لم يذكر تقرير "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" من أيلول/سبتمبر الانفجار أيضاً - إلى أن إيران تعتبر الحادث متعلقاً بالأمن وبالتالي فهو سري. ولم يتضح ما إذا كان المفتشون قد زاروا المبنى المتضرر.

ويُشار إلى أن منشآت الطرد المركزي المعروفة في إيران هي "محطة تخصيب الوقود" الواقعة تحت الأرض، و"المحطة التجريبية لتخصيب الوقود"، وكلاهما في ناتانز (نطنز)، ومصنع فوردو المبني في أعماق أحد الجبال. وكان النظام ينقل أجهزة طرد مركزي أكثر تقدماً إلى "محطة تخصيب الوقود"، على الرغم من أنه لا يزال ملتزماً بالحد المفروض بموجب «خطة العمل الشاملة المشتركة» والبالغ 5,060 جهاز طرد مركزي من الجيل الأول (IR-1S) والتي هي قيد الاستخدام بالفعل. وقد التزمت طهران في الأصل أيضاً بالقيد التالي بموجب «خطة العمل الشاملة المشتركة»: "يكون موقع التخصيب في ناتانز (نطنز)، وعلى مدى 15 عاماً، الموقع الوحيد لكافة الأنشطة الإيرانية المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، بما فيها البحث والتطوير المصونين". ولكنها تخلت في العام الماضي عن خطط لتحويل فوردو إلى محطة ذات استخدامات غير نووية وتقوم منذ ذلك الحين بتخصيب اليورانيوم هناك.

وفيما يتعلق بمسار استخدام البلوتونيوم لإنتاج مواد متفجرة نووية - المسار الحافل بتحديات أكبر - يَذكر تقرير "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" أن إيران لا تسعى حالياً إلى بناء التصميم الأولي لمفاعل أبحاث الماء الثقيل أو إعادة معالجة الوقود المستهلك في أي منشأة معلن عنها. ومع ذلك، تستمر إيران في إنتاج الماء الثقيل.

هذا، وإن التقرير مليءٌ بالكثير من المخاوف الأخرى أيضاً، والتي تتعارض مع الطريقة المهدّئة التي تستخدمها الوكالة لعرض تلك المخاوف. ومن الأمثلة على ذلك:

- "استمرت إيران أيضاً في القيام ببعض أنشطة التخصيب التي لا تتماشى مع خطتها الطويلة الأمد للتخصيب والبحث والتطوير في مجال التخصيب..."

- "اعتبرت الوكالة الرد الإيراني غير مُرضٍ..."
- "أبلغت الوكالة إيران بأنها لا تزال تعتبر الرد الإيراني غير موثوق من الناحية التقنية..."
- "إن تركيبة هذه الجسيمات المتغيرة نظرياً مشابهة للجسيمات التي وُجدت في إيران سابقاً، وهي ناتجة عن مكونات مستوردة لأجهزة الطرد المركزي..." (حول هذه النقطة، يستشهد التقرير بوثيقة سابقة لـ "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" التي تكشف أن مكونات أجهزة الطرد المركزي موضع النقاش جاءت من باكستان، التي هي مصدر نموذج "IR-1" الإيراني ومزوّدة معلومات التصميم التي يعتمد عليها نموذج "IR-2M")."

باختصار، إن هذا التقرير مقلق للغاية، خاصة لأنه صدر بعد أسبوعين من كشف إيران عن مقطع فيديو لشبكة أنفاق متقنة معدّة للصواريخ التي من المحتمل أن تكون قادرة على حمل رؤوس حربية نووية. ومثل هذه الصواريخ غير مشمولة بـ «خطة العمل الشاملة المشتركة»، وهو الأمر بالنسبة لتدخلات إيران العسكرية العديدة في المنطقة. [وأخيراً]، لا يمكن الاستهانة بالمهمة التي تواجه الإدارة الأمريكية المقبلة في التوصل إلى اتفاقية جديدة فعالة مع طهران.

الرابط:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/latest-iran-nuclear-inspection-report-reveals-multiple-concerns>

سوريا: إسرائيل تشن ضربات جوية انتقامية على أهداف إيرانية قرب دمشق ستراتفور

2020 18 NOVEMBER (اللغة الإنجليزية)

نص المادة:

ماذا حدث: أعلنت إسرائيل أنها شنت سلسلة من الغارات الجوية ضد أهداف مرتبطة بإيران خارج مدينة دمشق السورية فيما زعمت أنه رد على محاولة زرع قنبلة في مرتفعات الجولان في وقت سابق من هذا الشهر، حسبما أفادت صحيفة تايمز أوف إسرائيل في 18 تشرين الثاني (نوفمبر)، قتل ما لا يقل عن 10 في الهجوم، من بينهم جنود إيرانيون وسوريون.

لماذا يهم: من النادر أن تعلن إسرائيل علناً عن مثل هذه الهجمات. يشير قرار القيام بذلك هذه المرة إلى أن إسرائيل تحاول الإشارة إلى أنها مستعدة للتصعيد ضد إيران في سوريا وربما في الخارج، بغض النظر عن أي تغييرات قادمة في الاستراتيجية الإقليمية للولايات المتحدة في عهد الرئيس المنتخب جو بايدن. من المرجح أن تشن المزيد من الضربات الجوية الإسرائيلية ضد أهداف مرتبطة بإيران في سوريا، وهو ما ينطوي على مخاطر انتقامية أقل مقارنة بالضربات ضد عملاء طهران في لبنان والعراق. ومع ذلك، من الممكن حدوث تصعيد عرضي - لا سيما إذا قتلت إسرائيل عضواً رفيع المستوى في الجيش الإيراني، أو إذا أدى هجوم انتقامي إيراني إلى سقوط ضحايا إسرائيليين.

الخلفية: قال وزير الدفاع الإسرائيلي، بيني غانتس، في بيان مصور إن المزيد من الهجمات ضد سوريا أمر وارد، مشيراً إلى أن إسرائيل "لن تسمح ببناء قوة خطيرة" على أي من حدودها.

الرابط:

[HTTPS://WORLDVIEW.STRATFOR.COM/SITUATION-REPORT/SYRIA-ISRAEL-CONDUCTS-RETALIATORY-AIRSTRIKES-AGAINST-IRANIAN-TARGETS-NEAR-DAMASCUS](https://worldview.stratfor.com/situation-report/syria-israel-conducts-retaliatory-airstrikes-against-iranian-targets-near-damascus)

كيف ستحاول إسرائيل صياغة سياسات بايدن في الشرق الأوسط ستراتفور

(اللغة الإنجليزية) 2020 18 NOVEMBER

نص المادة: قبل أن يتولى الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن السلطة في يناير، ستحاول إسرائيل ترسيخ سياسات سلفه المؤيدة لإسرائيل في الضفة الغربية وضد إيران.

من المرجح أن تتبع إسرائيل المسار الأقل خطورة لتحقيق هذين الهدفين من خلال التركيز على توسيع المستوطنات في الضفة الغربية، مع استخدام نفوذها السياسي والسري لتقويض المفاوضات بين الولايات المتحدة وإيران. ولكن في حال تعثر حكومة الوحدة الهشة، فإن المنافسين اليمينيين سيدفعون إسرائيل إلى التفكير في استراتيجيات أكثر تشددًا، بما في ذلك الضم المحتمل لأراض فلسطينية إضافية، فضلاً عن التحضير لمزيد من التحركات العسكرية والسرية أحادية الجانب ضد البرنامج النووي الإيراني والعملاء الإقليميين.

توافق إسرائيل بسرعة على إنشاء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية وتضفي الطابع الرسمي على المباني غير القانونية عبر الضفة الغربية لتعزيز المكاسب الاستراتيجية التي حققتها خلال السنوات الأربع الماضية. من خلال خطة السلام الإسرائيلية الفلسطينية، التي صدرت في يناير، ساعدت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في تشجيع التوسع الإسرائيلي. في حين قال بايدن إنه لن يدعم عمليات الضم خلال الحملة الانتخابية، إلا أنه لم يوضح التغييرات السياسية التي قد تتخذها إدارته القادمة لتبطيء المزيد من بناء المستوطنات.

في 15 نوفمبر، أعلنت سلطة الأراضي الإسرائيلية أنها تمضي قدمًا في خطة لبناء 1257 وحدة سكنية في منطقة جفعات هاماتوس الحساسة بالقرب من القدس الشرقية. بالإضافة إلى تقويض الدولة الفلسطينية المستقبلية، توفر المستوطنات في الضفة الغربية حماية أمنية لإسرائيل وتؤسس سيطرة إسرائيلية دائمة بحكم الأمر الواقع على طول الطرق السريعة والطرق المؤدية لها.

سيؤدي عدم الاستقرار السياسي داخل إسرائيل إلى زيادة خطر حدوث عمليات ضم إضافية في الأشهر المقبلة، حيث تواجه الحكومة الإسرائيلية ضغوطاً متزايدة من المستوطنين اليمينيين الغاضبين من فشلها في ضم الأراضي في الضفة الغربية كما وعدت في يوليو. تُرجم هذا الغضب إلى مكاسب سياسية لليمين، وهو حزب قومي مؤيد للاستيطان، زعيمه نفتالي بينيت، ومنافس لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. إن إضعاف أو حتى انهيار حكومة الوحدة الهشة لنتنياهو من شأنه أن يزيد من تعزيز القوى المؤيدة للضم في البلاد.

حكومة الوحدة الاسرائيلية مليئة بالانقسامات السياسية. قد يؤدي استمرار الصفعات الشديدة بين فاعليها الأساسيين، نتياهو ووزير الدفاع بيني غانتس، في نهاية المطاف إلى تآكل الثقة بما يكفي لانهايار الحكومة. تشير استطلاعات الرأي الحالية إلى أن نتياهو سيواجه منافساً بارزاً مؤيداً للمستوطنين في ظل هذه الظروف. ستركز إسرائيل على توسيع المستوطنات في الضفة الغربية وتقويض المفاوضات الأمريكية الإيرانية في الوقت الذي تسعى فيه إلى تعزيز مكاسبها في عهد ترامب.

عندما يتعلق الأمر بإيران، ستحاول إسرائيل التأثير على أي مناقشات سياسية أمريكية فيما يتعلق بالوتيرة والنطاق والسرعة التي يمكن بها إعادة الدخول في مفاوضات مع طهران. تشعر إسرائيل بقلق بالغ من أن إدارة بايدن سوف تعيد التاريخ وتتفاوض على صفقة جديدة مع إيران بشأن برنامجها النووي لا تنهي مشكلة إسرائيل مع وكلاء إيران الإقليميين في لبنان وسوريا والعراق، أو مشكلة عداء إسرائيل، أو قدرة طهران على تطوير تقنيات متطورة تمهد الطريق نحو امتلاك نظام أسلحة نووية.

في مقال رأي نُشر في 13 سبتمبر، انتقد بايدن سياسة إدارة ترامب المتشددة تجاه إيران في ظل حملة الضغط الأقصى، وكذلك انسحاب البيت الأبيض عام 2018 من الاتفاق النووي الإيراني، المعروف رسمياً باسم خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA). كما أعرب بايدن عن استعداده للعودة بسرعة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة إذا عادت إيران إلى الامتثال الكامل.

ستستفيد إسرائيل من التسريبات الاستخباراتية والعمل السري والضغط في واشنطن لتصوير إيران على أنها طرف سيء النية. في محاولة لربط إيران بالقاعدة، من المرجح أن إسرائيل سربت الأخبار الأخيرة بأن الرجل الثاني في قيادة الجماعة الجهادية العالمية، أبو محمد المصري، قد اغتيل في عملية أمريكية إسرائيلية مشتركة في أغسطس. قد تحتفظ الأجهزة

السرية الإسرائيلية بمعلومات استخبارية سرية أخرى تقرر تسريبها لتقويض سمعة إيران الدولية والتأثير على عملية التفاوض.

خسر عدد قليل من المشرعين الأمريكيين المؤيدين لإسرائيل، بمن فيهم النائب إليوت إنجل والسناتور مارثا ماكسالي، مقاعدهم في انتخابات 2020. لكن الكونجرس، وخاصة مجلس الشيوخ حيث يجب التصديق على المعاهدات، يظل مؤيدًا لإسرائيل إلى حد كبير. قد تشير هذه الأصوات لإيران إلى أن اتفاق بايدن يمكن أن يخضع لعملية الانسحاب نفسها التي أجراها ترامب وتقوض الثقة في المفاوضات.

في أبريل 2018، قبل انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، كشفت إسرائيل علنًا معلومات استخباراتية حول ما يسمى بـ "الأرشيف الذري" السري لطهران، مما ساعد على تأجيج دعوات الولايات المتحدة للانسحاب من الاتفاقية.

ستنظر إسرائيل في استفزاز إيران سرًا أو حتى عسكريًا أيضًا في محاولة لتسحبها نحو الانتقام الذي يقوض سمعة طهران الدبلوماسية. لكن لا يزال من غير المحتمل أن تهاجم إسرائيل المنشآت النووية الإيرانية بشكل مباشر دون دليل واضح على اختراق نووي وشيك. في عام 2012، أذاعت إسرائيل علنًا "خطوطها الحمراء"، بما في ذلك مستوى تخصيب اليورانيوم بنسبة 20٪، للمساعدة في الضغط على إيران للتفاوض والتخلي عن برنامجها النووي. لم تنفذ إسرائيل نفس الاستراتيجية علنًا هذا العام، مما يشير إلى أن إسرائيل، في الوقت الحالي على الأقل، ليست قلقة بعد من التطورات النووية الإيرانية. ومع ذلك، فإن البرنامج النووي الإيراني لا يحظى بشعبية لدى الإسرائيليين اليمينيين، ويمكن أن يظهر كقضية سياسية إذا تعثرت حكومة الوحدة.

نفذت إسرائيل غارات جوية في لبنان وسوريا والعراق بهدف تقويض البصمة العسكرية الإقليمية لإيران، وكان آخرها هجوم 17 نوفمبر على القوات المسلحة الإيرانية في سوريا. أثارت بعض هذه الهجمات ردود انتقامية إيرانية من إسرائيل أو القوات الأمريكية أو حلفاء الولايات المتحدة مثل سفارة البحرين في العراق.

الرباط: [HTTPS://WORLDVIEW.STRATFOR.COM/ARTICLE/HOW-ISRAEL-WILL-TRY-SHAPE-BIDEN-S-MIDDLE-EAST-POLICIES](https://worldview.stratfor.com/article/how-israel-will-try-shape-biden-s-middle-east-policies)

إسرائيل عند مفترق طرق: ما هي السياسة المرجوة إزاء تجديد المفاوضات مع إيران؟ معهد واشنطن

داني (دينيس) سيترينوفيتش

2020 NOVEMBER 24 (اللغة العربية والإنجليزية)

نص المقال:

قد يعني وصول إدارة جديدة بقيادة بايدن في الولايات المتحدة عودةً إلى المفاوضات بين إيران والمجتمع الدولي بشأن مواصلة تطوير برنامجها النووي. وفي حال حصول هذه المفاوضات، سيتعين على إسرائيل الاختيار بين ما إذا كانت تريد قيادة دفعة هذه المفاوضات كما فعلت مع "خطة العمل المشتركة الشاملة"، فترفض الاستسلام للأمر الواقع وتشجب المحادثات، أو ترغب في أن تكون جهة فاعلة مؤثرة في صياغة اتفاق جديد، على أمل أن تضمن معالجة بعض مصادر قلقها على الأقل.

ويكشف تاريخ "خطة العمل المشتركة الشاملة" وبرنامج إيران النووي النقاب عن مجموعة معقدة من العوامل التي سيتعين على إسرائيل التعامل معها عند مقاربة مسألة إبرام اتفاق نووي جديد بين المجتمع الدولي وإيران.

ففي خلال تسعينيات القرن الماضي، سعت إيران في عهد المرشد الأعلى آية الله خامنئي إلى الحصول على سلاح نووي، وشاركت حتى عام 2003 على ما يبدو في مسعى لتطويره. غير أن الغزو الأمريكي للعراق (الذي مثّل تهديدًا ملموسًا لإيران) والضغوط الدولية الكبيرة عقب كشف حقائق متعددة متعلقة ببرنامجها النووي، أرغمت طهران على مراجعة حساباتها واختارت بدلاً من ذلك توسيع عمليات التخصيب محليًا، مركزةً على تطوير منشآت تحت الأرض وعلى محاولة (محدودة على ما يبدو) بناء مفاعل ذري في أراك.

وعلى الرغم من الضغوط الدولية الهائلة وعدد من الهجمات الغامضة على منشآت التخصيب، واصلت إيران تطوير البنية التحتية لأجهزة الطرد المركزي في خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. غير أن إيران حرصت على ألا تتجاوز "الخط الأحمر" الذي رسمته إسرائيل والمجتمع الدولي على صعيد مستوى التخصيب وحجم

اليورانيوم العالي التخصيب الذي راكمته. وتشكّل مواصلة إيران تطوير برنامجها النووي في ظل هذه الضغوط الهائلة دليلاً على إجماع القيادة الإيرانية على حق الجمهورية الإسلامية في تطوير برنامج نووي (مدني في الظاهر).

وفي عام 2013، وصل العدد المتزايد من الأحداث المترافقة مع التوتر الأمريكي-الإيراني إزاء تطوير إيران برنامجها النووي إلى "درجته القصوى"، ما أدّى إلى إطلاق مفاوضات مباشرة بين إيران والولايات المتحدة، بوساطة من عُمان، تُوجت في نهاية المطاف بالاتفاق النووي المعروف باسم "خطة العمل المشتركة الشاملة". وعليه، أفضى استعداد الولايات المتحدة للاعتراف بحق إيران في التخصيب وانتخاب الرئيس الإيراني حسن روحاني (الذي دعم فكرة المشاركة في المفاوضات من أجل تعزيز سمعة إيران في المجتمع الدولي) واستعداد المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية غير المسبوق للمضي قدماً بمثل هذه المحادثات المباشرة، إلى إبرام الاتفاق التاريخي، الذي لم تخلُ المفاوضات المتعلقة به من تحديات كبيرة.

وبموجب الاتفاق، قبلت إيران عملياً بفرض قيود مشددة على برنامجها النووي لفترة محدودة من الزمن، استناداً إلى الافتراض بأنه عند انقضاء هذه الفترة، ستمكن من توسيع برنامجها النووي على أن يكون خاضعاً للمراقبة وأن تستفيد بالتالي من المكاسب الاقتصادية للاتفاق، التي كان من المفترض أن تنتشل اقتصادها من كبوته. وفي موازاة ذلك، عارضت إسرائيل المفاوضات وحاولت منع "مجموعة الخمس زائد واحد" (الولايات المتحدة والصين وفرنسا والمملكة المتحدة وروسيا وألمانيا) من إبرام أي اتفاق مع إيران. حتى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ذهب أبعد من ذلك وتدخل في السياسة الأمريكية الداخلية بغية وقف الاتفاق. وأسفرت هذه المقاربة الإسرائيلية عن منعها من التأثير في المفاوضات وتركت القدس لتتعامل مع إيران بمفردها.

وعليه، وبعد فترة قصيرة، تلقت إسرائيل بسرور قرار الرئيس دونالد ترامب القاضي بانسحاب الولايات المتحدة من "خطة العمل المشتركة الشاملة". وكان ثمة توافق كامل بين إدارة ترامب وإسرائيل في ما يتعلق بالحاجة إلى ممارسة ضغوط اقتصادية على إيران والتخلي عن الخطة.

في تلك اللحظة، واجهت إيران حقيقة قاسية. فمن جهة، كان برنامجها النووي محدوداً للغاية من حيث حجم ومستوى التخصيب المسموح به في منشآتها النووية،

ومن جهة أخرى، لم تكن تستفيد من المزايا الاقتصادية للاتفاق. وفي ظل هذه الظروف، لم يبق أمام الرئيس روحاني، الذي كان يعوّل على الاتفاق لتحقيق مكاسب اقتصادية لإيران والتمتع بالسطوة السياسية الناتجة التي كان سيحصل عليها، سوى خرق بنود الاتفاق النووي.

وعلى الرغم من الجهود المتكررة التي بذلها كبار المسؤولين في المجتمع الدولي، واصلت إدارة ترامب تعنتها لجهة الانسحاب من الاتفاق، حتى أنها اختارت زيادة الضغوط الاقتصادية على طهران على افتراض أنها ستدفع بإيران إلى التخلي عن برنامجها النووي ككل. وعليه، دفعت هذه الأفعال بإيران إلى إظهار ردّ فعل عنيف سواء في الخليج العربي أو في ما يتعلق ببرنامجها النووي. واتخذت إيران موقفًا "ثابتًا" لم تعترم بموجبه القيام بأي تنازلات تتعلق ببرنامجها النووي.

واليوم، إن الوضع الاقتصادي في إيران خطير بعدما فاقمه تفشي وباء فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي ظل هذا الاقتصاد السيئ تعتمد قدرة إيران على "انتزاع" تنازلات كبيرة من المجتمع الدولي قد تؤدي إلى رفع العقوبات الأمريكية وعودة الولايات المتحدة إلى طاولة المفاوضات، بشكل شبه كامل على قدرة التخصيب لديها. ومن خلال تعزيز نشاط التخصيب، يمكن لإيران أن تبيّن للمجتمع الدولي الثمن الذي سيدفعه في حال عدم عودة مختلف الأطراف إلى "خطة العمل المشتركة الشاملة".

إلى ذلك، سيصطدم أي مسعى تبذله الإدارة الأمريكية الجديدة لبدء مفاوضات جديدة بعقبات كبيرة. فمن الجانب الإيراني، ثمة عدد من العقبات الجوهرية التي ستصعب استئناف المفاوضات إذ إن البيئة السياسية الحالية في طهران لا تسمح بإبرام اتفاق على غرار "خطة العمل المشتركة الشاملة" كما حصل في الماضي. فبعد حوادث متعددة كاعتقال قاسم سليمان، تراجعت ثقة المسؤولين الإيرانيين المحدودة أساسًا بالولايات المتحدة إلى حدّ كبير. فضلًا عن ذلك، خسرت القوى السياسية المحافظة المعتدلة، مثل الرئيس روحاني، التي سهّلت إبرام الاتفاق نفوذها. ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية في إيران، من المرجح أن تشدّد بيئة سياسية جديدة أكثر تحفظًا على الطلبات الصارمة أساسًا في أي مفاوضات. وتشمل هذه الطلبات رفع العقوبات بالكامل والتعويض عن الخسائر المتكبدة بسبب العقوبات والسماح باحتفاظ إيران بقدراتها النووية القائمة التي يعتبرها الآن الكثير من أعضاء النظام الإيراني من مختلف الأطياف السياسية أساسية لأمن البلاد.

غير أن جو بايدن يبدو ملتزمًا بإمكانية إجراء مفاوضات جديدة. ولحسن الحظ، ورغم التحديات، من المرجح أن تدفع الضغوط التي تمارسها "مجموعة الدول الخمس" واستعداد إدارة بايدن، فضلًا عن ضغوط وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)، بالطرفين إلى تخطي العوائق والعودة إلى طاولة المفاوضات.

وفي مواجهة هذه العوامل المعقدة، على إسرائيل التفكير في ما إذا كانت ستواصل اعتماد السياسة التي انتهجتها في خلال عهد إدارة الرئيس أوباما أو تضطلع بدور بناء حقيقي في رسم معالم اتفاق يجري التفاوض بشأنه مع إيران. وبما أن الجميع يدرك أن إيران والمجتمع الدولي سيرغبان على الأرجح في التوصل إلى اتفاق آخر، يُعتبر وجود إسرائيل، أقله خلف الكواليس، ضروريًا لضمان أن يكون أي اتفاق مستقبلي متوائمًا إلى حدّ ما مع متطلباتها وحاجاتها.

ولسوء الحظ، قد تكون نقطة الانطلاق الوحيدة في هذه المفاوضات التي ستقبل بها إيران تمديد قيود "خطة العمل المشتركة الشاملة". ورغم ازدياد قدرات إيران النووية، من المستبعد أن توافق على أي قيود أكثر صرامة. علاوةً على ذلك، لن تبدّل على الأرجح إيران رأيها بشأن رفض مناقشة قضايا معينة على غرار ترسانة الصواريخ التي تمتلكها وأنشطتها الإقليمية كجزء من الاتفاق. ولكن بغض النظر عن هذه الصعوبات، قد يؤدي عدم انخراط إسرائيل في هذه المفاوضات إلى اتفاق ينعكس بشكل أسوأ بعد على مصالحها.

أما المواقف التي على إسرائيل تقديمها إلى "مجموعة الدول الخمس زائد واحد"، فلا بدّ من أن تكون واقعية. فمطلب تفكيك البرنامج النووي الإيراني يتماشى مثلاً مع سياسة إسرائيل ولكن من المستبعد أن توافق عليه القوى العظمى، ولا سيما أنه سبق للولايات المتحدة والمجتمع الدولي أن أقرّ بحق إيران في التخصيب. وبالتالي، على إسرائيل الإصرار على عدد من المبادئ الأساسية والواقعية وتشمل بشكل أساسي تمديد كبير لشروط الاتفاق النووي، واستمرار العمل بنظام عمليات التفتيش الفضولية، ووضع قيود كبيرة على قدرات إيران في مجال الأبحاث والتطوير في المجال النووي بشكل خاص، بحيث لا تتمكن من تطوير أجهزة طرد مركزي متطورة ستسهل إلى حدّ كبير عملية إخفاء التخصيب عن الإشراف الدولي في المستقبل.

وعلى صعيد مسألة القيود على قدرات إيران الصاروخية ونشاطها الإقليمي، من غير المؤكد إن كان على إسرائيل الإصرار على إدراج هاتين المسألتين في إطار الاتفاق.

فأي مطلب مماثل قد يُعتبر محاولة إسرائيلية لتخريب المفاوضات، ولكن من الضروري التذكير أن تهديد إيران المباشر لإسرائيل هو في المقام الأول نتاج قدراتها النووية. ومن دون أخذ "حزب الله" في الحسبان، فإن قدرة إيران على تهديد إسرائيل فعليًا بترسانتها الصاروخية محدودة للغاية نظرًا إلى البعد الجغرافي بين البلدين، ومنظومة إسرائيل المتطورة المضادة للصواريخ. فضلًا عن ذلك، وفي حال أصبحت هذه المسائل جزءًا من اتفاق محتمل مع إيران، فمن المرجح أن تكون حلولها محدودة للغاية وألا تلبى مطالب إسرائيل. كما أن إدراج هذه المسائل في الاتفاق من شأنه أن يحدّ من قدرة إسرائيل على التصدي لها في المستقبل، بما أن خطوة مماثلة ستسمح لإيران بانتهاك الاتفاق النووي بسبب ارتباط مختلف هذه المسائل ببرنامج إيران النووي. فالاتفاق المستقبلي الذي سيقوّض قدرات إيران النووية بشكل كبير سيمنح إسرائيل الوقت والموارد للتعامل بشكل مستقل مع جوانب أخرى من قدرات إيران.

وبافتراض أن إسرائيل تسعى إلى التأثير في الاتفاق النووي، سيتعين عليها تعديل مطالبها لتتواءم مع المهمة الدبلوماسية الصعبة أساسًا التي ستقوم بها. فإن تقدّم المفاوضات الإسرائيليون بمطالب متطرفة أو متشددة، قد يُتهمون بأن هدفهم الفعلي هو عرقلة المفاوضات وتعقيدها. كذلك، ينبغيّ على المسؤولين الإسرائيليين استغلال فرصة المفاوضات الجديدة في ظل المناخ السياسي الحالي لبناء تحالف "عربي-إسرائيلي" مع الدول الخليجية، في خطوة قد تضيء المزيد من الشرعية على جهود المفاوضين الإسرائيليين.

فالتحالف بين إسرائيل والدول الخليجية من شأنه أن يلعب دورًا أكبر في الضغط على الإدارة الأمريكية المنتخبة حديثًا لمواصلة ممارسة الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية على إيران عند بدء المفاوضات. وقد يطرح هذا التحالف إمكانية تشكيل جبهة عسكرية مشتركة تشمل الولايات المتحدة، لتكون بمثابة رادع أمام مواصلة إيران تطوير برنامجها النووي، وقد يسعى التحالف إلى وضع "خطوط حمراء" لا يجب أن تتخطاها بنود الاتفاق الجديد. وسيساهم هذا التحالف بالحصول على دعم المجتمع الدولي لهذه المساعي.

وفي حال قررت إسرائيل أن تصبح جهة فاعلة مؤثرة وتتعاون مع إدارة بايدن المستقبلية، فقد تتمكن من تجنب أسوأ السيناريوهات التي يبرم فيها أكبر حلفائها اتفاقًا مع أحد أكبر أعدائها ويضرب بمصالحها بشكل كبير. وللإضطلاع بدور مماثل في

هذه المفاوضات، على المسؤولين الإسرائيليين البدء بإرساء الأساس الآن، والعمل مع الدول الخليجية لضمان إدراج مصالحها الأمنية في أي مفاوضات مستقبلية في ظل إدراك أنه لن تتم تلبية مطالبها كافة على الأرجح.

الرابط: [HTTPS://WWW.WASHINGTONINSTITUTE.ORG/AR/FIKRAFORUM/VIEW/ISRAEL-AT-A-CROSSROAD-DESIRED-POLICY-TOWARDS-RENEWED-NEGOTIATIONS-IRAN](https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/israel-at-a-crossroad-desired-policy-towards-renewed-negotiations-iran)



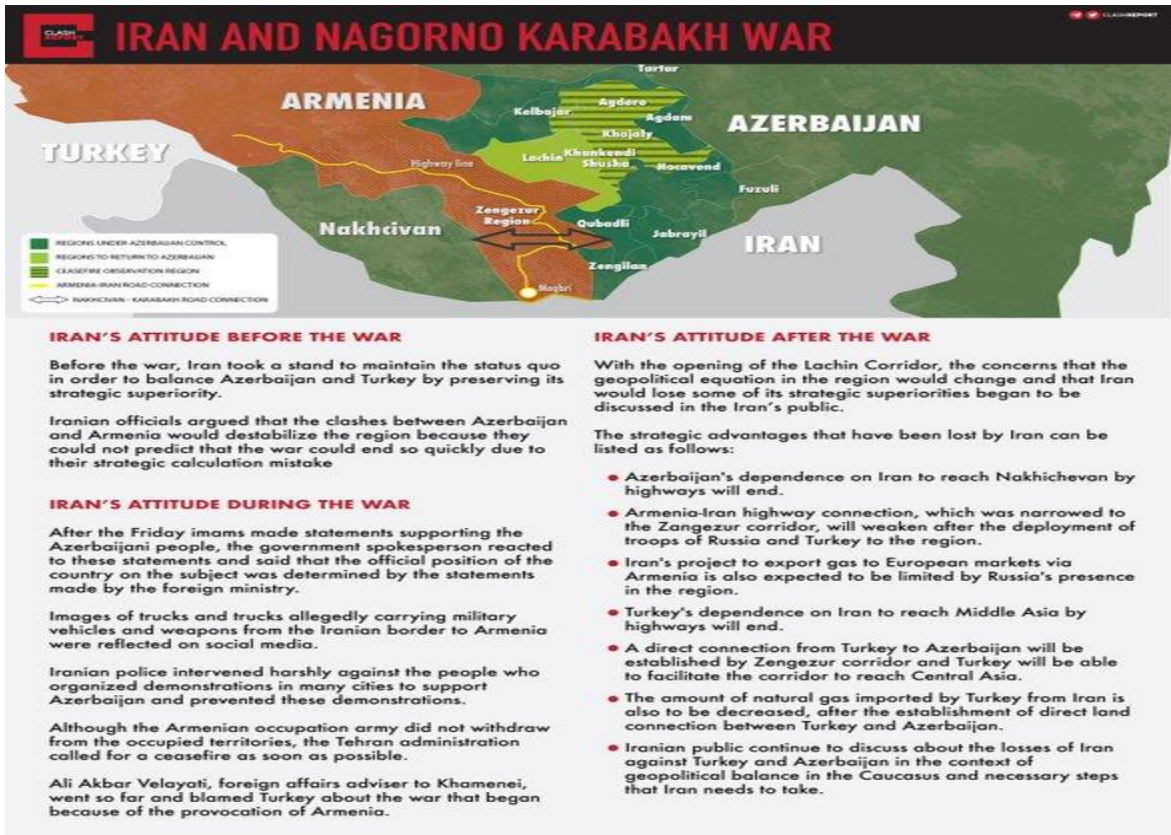
المزايا الاستراتيجية التي خسرتها إيران بعد انتصار أذربيجان ناغورنو كاراباخ

CLASH REPORT

2020 26 NOVEMBER (اللغة الإنجليزية)

نص المادة:

- ستعزز تركيا وأذربيجان موقفهما ضد إيران
- سيتم تقييد مشروع إيران لتصدير الغاز إلى أوروبا عبر أرمينيا
- يمكن أن يكون لتركيا عبور مباشر إلى آسيا الوسطى



الرابط:

[HTTPS://TWITTER.COM/CLASHREPORT/STATUS/1332050718971359232](https://twitter.com/CLASHREPORT/STATUS/1332050718971359232)

الدبلوماسية السعودية الإسرائيلية تمضي قدماً وسط تحديات تلوح في الأفق في الشرق الأوسط

معهد واشنطن

سايمون هندرسون

2020 24 NOVEMBER (اللغة الإنجليزية والعربية)

نص المقال:

لن يعود الشرق الأوسط إلى سابق عهده. فاللقاء الذي جمع يوم الأحد بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان - رغم أن الرياض أنكرته في بادئ الأمر - حدث بلا شك. ومن شبه المؤكد أنه لم يكن اجتماعهما الأول - فقد ترددت شائعات عن لقاءات سابقة عُقدت بينهما على متن قوارب بحرية فاخرة في البحر الأحمر - إلا أن هذا اللقاء كان الأكثر شفافية، حيث تم تسجيله من قبل العديد من المواقع الإلكترونية التي تتبع الرحلات الجوية.

وعُقد هذا الاجتماع داخل قصر في مدينة نيوم السعودية المستقبلية المتنامية في أقصى شمال غرب المملكة؛ ووفقاً لبعض التقارير فتح اللقاء آفاقاً جديدة حيث كان وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو حاضراً أيضاً، وهذا ما يجعله إنجازاً شرقاً أوسطياً آخر لإدارة ترامب، وإن جاء متأخراً.

وهنا يبادر سؤالان إلى الذهن: لماذا؟ ولماذا الآن؟ فالتواصل الاستخباراتي بين السعودية وإسرائيل ليس بالأمر الجديد، بل هو قائمٌ منذ ثمانينيات القرن الماضي على الأقل، وربما قبل ذلك. إذ اعتاد البريطانيون رعاية "ولائم عشاء طويلة في فندق ماندارين أورينتال" في لندن لمجموعات من كلا الطرفين لمناقشة الأمور التي يختلفون حولها وتلك التي يتفقون عليها.

أما الموضوع الواضح ذو الاهتمام المشترك التي أُجريت حوله محادثات، آنذاك والآن، فهو إيران، التي تهدد بالفعل كلا البلدين من حيث المشاكل الإقليمية والصواريخ، ويمكن أن يكون لديها قدرة [لصنع] أسلحة نووية في وقت قريب جداً. وفي السنوات الأخيرة، أشار وريث العرش السعودي محمد بن سلمان، البالغ من العمر 35 عاماً، إلى أنه يعتبر إسرائيل شريكاً طبيعياً لخطته لتطوير المملكة وتحويل اقتصادها من اعتمادها على النفط.

إلا أن توقيت هذا الاجتماع الأخير يتعلق على ما يبدو بالحفاظ على ما تم تحقيقه حتى الآن بالمستوى نفسه، وذلك قبل وصول إدارة بايدن إلى السلطة في الولايات المتحدة والتي يبدو أن لديها وجهات نظر مختلفة حول كيفية التعامل مع إيران والتهميش الحالي للقضية الفلسطينية.

ولا شك في أن الشخصية - أي الغرور - تلعب دورها أيضاً. فمن جهة، يتعرّض نتنياهو لهجوم سياسي داخلي متزايد بسبب عدم كفاءته في الاستجابة لوباء "كوفيد-19"، والفساد المحتمل ضده الذي ينطوي على مزاعم بالاحتيال وخيانة الأمانة والرشوة. ومن جهة أخرى، ربما يرغب بومبيو في تحقيق إنجاز يساعده في أي طموحات سياسية محتملة لعام 2024. أما الأمير محمد بن سلمان فقد يشعر بأنه مقيد بسبب التردد الواضح لدى والده الملك سلمان في تغيير مسار المملكة والتحوّل من دعم الفلسطينيين الذي استمر طيلة عقود إلى الانضمام لعربة التطبيع مع إسرائيل التي تركبها كلٌّ من الإمارات والبحرين والسودان.

يجب أيضاً الأخذ بعين الاعتبار عنصراً سعودياً محلياً آخر. فقد تم فعلياً استبعاد الأمير محمد بن سلمان عن قمة مجموعة العشرين التي استضافتها السعودية، والتي عُقدت افتراضياً في نهاية الأسبوع المنصرم. فقد ترأس الملك سلمان القمة، على الرغم من أن الأمير محمد بن سلمان كان الوجه السعودي لها خلال الاجتماعين الأخيرين في أوساكا وبوينس آيرس. وربما كان دوره المحدود في هذه القمة هو السبيل الوحيد لحثّ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على المشاركة. وبالنسبة للعديد من قادة الغرب، قد يبقى اسم محمد بن سلمان مرتبطاً بشكل كبير بمقتل الصحفي المعارض جمال خاشقجي على أيدي عملاء سعوديين في عام 2018 والاعتقال الحالي للناشطات وإساءة معاملتهن.

لذلك فإن انعقاد اجتماع رفيع المستوى مع نتنياهو وبومبيو قد يجعل ولي العهد السعودي يشعر بأنه يعيد كتابة دوره كالشخص الذي يقود تحوّل المملكة، والذي لا يقود هذا التحوّل أيضاً. وفي هذه المرحلة، ليس من الواضح ما إذا كان الملك سلمان على علمٍ بانعقاد الاجتماع، لكن وزير الخارجية السعودية، الذي ربما لم يكن حاضراً فيه أيضاً، نفى عبر تويتر التقارير الإعلامية المتداولة حول الموضوع.

وبينما تسهم المساعي الدبلوماسية السعودية والإسرائيلية في تسريع مسار التطبيع، من الممكن أن تحدث أمورٌ كثيرة لإبطائه أو إيقافه أو حتى عكسه.

هل ستبقى منطقة الشرق الأوسط صالحة للعيش؟ مركز كارينغي (حوار صحفي)

(اللغة الإنجليزية والعربية) 2020 26 NOVEMBER

تحدث أوليفيا لازارد، في مقابلة معها، عن التأثيرات السياسية للتدهور البيئي في المنطقة.

نص المقابلة:

مايكل يونغ: تتجاهل الأنظمة وحتى المجتمعات في الشرق الأوسط التغيّر المناخي على نحوٍ واسع، مع أنه يؤثر فيها من نواحٍ أساسية عدة. هلّا تستعرضين لنا بعض التبعات الرئيسية للتغيّر المناخي ولماذا يجب علينا توخّي الانتباه في المنطقة؟

أوليفيا لازارد: يتجاهل العالم بأسره موضوع التغير المناخي، لأننا لا نفهم أن نظم الحوكمة والأنظمة الاقتصادية تتسبب باستنزاف قدرة الطبيعة على العمل، وبالتالي على تأمين ما هو ضروري لبقائنا وبقاء الأنواع الأخرى. يصعب إدراك التحدي الذي يلوح في الأفق، لأن المسألة لا تقتصر على الانتقال في مجال الطاقة وحسب، بل تتعلق أيضاً بإحداث تحوّل عميق على المستويين السياسي والاقتصادي-الاجتماعي. ويقتضي ذلك الإخلال بالوضع القائم. لذا، من السهل أن نفهم لماذا لا يلقي الأمر ترحيب الأنظمة السلطوية التي قد تخسر قبضتها على السلطة، أو ترحيب المجتمعات الديمقراطية حيث يمكن أن يكون العمل المنسّق أشدّ تعقيداً. وحتى فيما تقترب بعض المناطق في العالم، مثل أوروبا، من الانتقال المناخي، ما زلنا في المراحل الأولى من مسيرة طويلة نحو التحولات العميقة التي سنحتاج إليها كي نعالج كما يجب العوامل المحرّكة للتغير المناخي، وعلى نطاق أوسع، التفكك الإيكولوجي الذي يهدد قدرة النوع البشري على البقاء في هذا الكوكب.

إذاً أوافقك الرأي بأن الأنظمة في الشرق الأوسط تتجاهل التغيّر المناخي، لأنها قلّما ترغب في الحديث عن أي تغيير جذري تحوّلي. ولكن هذا لا يعني أن المجتمعات تتجاهل التغير المناخي في حد ذاته، إذ يمكن القول إن الربيع العربي كان بمثابة مقبّلات متأثرة بالاضطرابات المناخية قلبت رأساً على عقب مفهوم العالم عن

المنطقة، وسلّطت الضوء على الروابط القائمة بين الصدمات المجتمعية والبيئية. فقد كانت المجتمعات العربية سبّاقة في دق أجراس الإنذار بشأن مزيج من الوقائع والأحداث التي أدّت إلى حدوث اضطرابات ونزاعات سياسية اجتماعية مطوّلة، ومن ضمنها الجفاف، وشوائب الثقافة الأحادية، والمضاربات في مجال السلع الأساسية والتي أسفرت عن إخفاقات في الأسواق، وتفاقم الحرمان الاجتماعي من دون أن تلوح في الأفق أي شبكة أمان. ففي العام 2011، شكّلت درجات الحرارة المرتفعة، وأنماط الطقس المتقلبة، وتراجع معدلات المتساقطات، والجفاف المطوّل، والاعتماد المتزايد على المواد الكيميائية في زراعة المحاصيل، ودوافع طويلة الأمد لهذه القضايا، بيد أن قلّة من المحللين تطرّقت إليها. خلاصة القول إن العوامل البيوفيزيائية التي تطبع التغير المناخي كانت آنذاك قائمة ولها تأثيرها.

يونغ: كيف كانت الانتفاضات العربية بمثابة "مقبّلات" متأثّرة بالاضطرابات المناخية، على حدّ تعبيرك؟

لازارد: نادراً ما يُروى هذا الفصل من قصة عن الربيع العربي وتبعاته، لذلك سأتوقّف قليلاً عند هذه المسألة عبر الإشارة إلى تونس التي تتألف من مساحات شاسعة من الصحارى الإيكولوجية، أي ثقافات أحادية موجّهة نحو التصدير ومنتشرة على امتداد النظر. وهذا يجعلها شديدة التأثر بالصدمات المناخية والاقتصادية. قبل عامين، تنقّلت في أرجاء البلاد ورأيتُ، بين الساحل السياحي حيث أوجه اللامساواة حادّة جداً وبين المناطق الاستخراجية في الجنوب، أن السياسات الزراعية والاقتصادية المطبّقة منذ عقود حوّلت البلاد التي كانت خصبة في السابق إلى مساحة قاحلة من الصخور والغبار.

واليوم، بعد مرور عقدٍ على انطلاقة الربيع العربي، لا تزال البطالة تسجّل مستويات مرتفعة جداً في تونس، وعبثاً يبحث الشباب عن معنى أو فرص اقتصادية خارج الاقتصاد غير النظامي، ويعتمل الغضب والإحباط في المدن الواقعة في المناطق الداخلية، وتخضع حرية تنقّل الأشخاص من محافظة إلى أخرى لقيود شديدة. ترون وأنتم في سيدي بوزيد مثلاً، إسمنتاً مسيّباً للكآبة داخل البلدة، أو صحراء قايضة للنفس على مد النظر. لا حياة ولا أفق. يسيطر الجمود على الأراضي والاقتصاد، ويشعر الناس بأنهم عالقون. وقد فقدت الثقافات المحلية حيويتها، وتتسع الهوة بين

الأجيال بشكل مطّرد، فيما ترتفع معدّلات الإدمان على المخدرات، والعنف المنزلي، والتطرّف في هذه البيئة القاحلة والجرداء.

الأرض بمثابة لوحة رسمتها ريشة سياسات مروّعة أعطت الأفضلية للممارسات الاستخراجية والافتراضية بدلاً من الحفاظ على النسيج الاجتماعي، والثقافة، والاقتصادات الحيوية. والمشكلة هي أن التغيّر المناخي يفاقم الأزمات التي تعانيها المنطقة أصلاً. ففي العام 2010، أقدم محمد بوعزيزي على إحراق نفسه في سيدي بوزيد مُطلقاً بذلك شرارة الربيع العربي. لكن قصته كانت تذكيراً إضافياً بمشاكل تتوغّل جذورها عميقاً، ومن ضمنها استغلال الموارد البيئية، وسوء استخدام الأمن الصلب على حساب الأمن الاجتماعي والبشري، وأوجه اللامساواة الاقتصادية المستمرة، وسوء الحوكمة، والعنف المتصاعد. غريبٌ فعلاً كم أن الأساليب الوطنية والدولية في التعاطي مع هذه المشاكل تتجاهل الجوانب البيئية التي تشكّل خلفية للعنف الاجتماعي والاقتصادي. هي لا تُركّز عليها بناتاً.

أحاول هنا رسم صورة تعبّر عن مدى الترابط القائم بين البيئة والأمن البشري، والذي لطالما كان موجوداً لكننا بدأنا ننتبه له على نحوٍ متزايد بسبب الاضطرابات المناخية. سوف تترتب عاقبتان اثنتان عن التغير المناخي، وهما تفاقم الأوضاع ونشوب الاضطرابات. ويدرك الشرق الأوسط ذلك جيداً. لقد انطبع تاريخ المساحات الطبيعية في المنطقة بالوفرة التي كانت مهداً للحضارة البشرية. ولكن سوء إدارة الموارد تسبّب باستنزاف قدرات الطبيعة وبدورات من العنف على مدى قرون من الزمن. واليوم، بلغت المنطقة مرحلة متقدّمة من التصحّر، في ظل تضاؤل الموارد المتوفرة للسكّان. ويقترن هذا التدهور البيئي مع قوّة متسارعة في الغلاف الجوّي، تتسبب بكوارث طبيعية مثل فيضانات، وموجات جفاف مدمّرة وحرائق ناجمة عنها. وليس مفاجئاً أن يضمّ الشرق الأوسط من جديد جميع المكونات التي تطبع تاريخ زمننا الحديث.

حيثما يتراجع الأمن البشري بسبب الأنظمة الافتراضية والمستندة إلى الأمن الصلب، تكون الاقتصادات أكثر استخراجية للموارد الطبيعية. ولكن الطبيعة لم تعد قادرة على تحمّل عمليات الاستخراج هذه. فالموارد، مثل المياه أو خصوبة الأرض، لا تتضاءل فحسب، بل تزداد تقلّباً أيضاً. وقد بات الشرق الأوسط حافلاً الآن بالعوامل التي تنذر

بحدوث كوارث مناخية، مثل الفيضانات الهائلة في شبه الجزيرة العربية، والحرائق في دول المشرق، والجفاف في كل مكان.

تكشف هذه الكوارث عن أمرٍ واحد بصورة أساسية، وهو أن أنظمة الحكم لم توفر للناس شبكات أمان يمكنهم التعويل عليها، في ظل غياب الجهوزية والقدرة على الإغاثة. وهذا يعني، مجدداً، أن سكّان الشرق الأوسط يقفون وحيدين في معركة "الكرامة"، تلك الكلمة التي طبعت الربيع العربي، والتي قد تصبح شعاراً يُسمع صداه في إطار الاضطرابات التي ستشهدها المنطقة نتيجة الأزمات المناخية.

صحيحٌ أن بعض أنظمة الشرق الأوسط تتحدث عن التغير المناخي، وتحديداً الإمارات العربية المتحدة، ولكنها تفعل ذلك من دون اتخاذ إجراءات تُذكر في هذا الصدد. تسعى تلك الأنظمة إلى إظهار أن القوة الاقتصادية والابتكار التكنولوجي يشكّلان وسيلةً لمواجهة الأزمة المناخية، لكنهما لن يجديا نفعاً. بل يجب إعادة النظر في آليات الحوكمة وفي الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية من منظور علاقتها مع الطبيعة. وعلينا أيضاً أن نكتفّ بحثنا عن حلول مستندة إلى الطبيعة للتعامل مع الكارثة التي تتوالى فصولاً.

يونغ: ثمة من يقول بأن سبب اندلاع الانتفاضة السورية هو موجة الجفاف التي شهدتها البلاد بين العامين 2007 و2010؟ هل هذا صحيح برأيك؟

لازارد: لا شك في أن الجفاف أدّى دوراً في الانتفاضة المتعددة الأبعاد في سورية. ولكن للجفاف قصته. فقد بدأ في العام 2007 وتواصل على مر السنين، وأصبحت أنماط المتساقطات أكثر تقلّباً. ويعود ذلك إلى سببَيْن اثنين: الاحترار العالمي الناجم عن تراكم فائض ثاني أكسيد الكربون في الجو، والتغيرات التي شهدتها المساحات الطبيعية على المستوى المحلي. فباستثناء الخط الساحلي، باتت الأراضي السورية، مع مرور الوقت، مجردةً من الغطاء النباتي الطبيعي المسؤول عن تخزين المياه في جوف الأرض وضخّها في الغلاف الجوي.

وإلى جانب القضاء على السلامة الإيكولوجية للأراضي (التي تنظّم المناخات المحلية)، تسببت عوامل أخرى بتقويض إضافي للإمكانات الزراعية في منطقة درعا ومناطق أخرى. لقد اعتمد نظام الأسد على محصولين أساسيين في التصدير، هما القمح والقطن، ويحتاج كلاهما إلى كميات كبيرة من المياه. إذاً لم توفر ظروف الغلاف

الجوي هطول الأمطار، ناهيك عن وجود حوافز زراعية، مثل الدعم الحكومي، دفعت إلى استهلاك المياه الجوفية بطريقة غير مستدامة. كذلك، أدّى تحرير الاقتصاد إلى ارتفاع كبير في أسعار الديزل لم يستطع المزارعون تحمّله. وقد فشلت المحاصيل في نهاية المطاف، فانهار الاقتصاد الذي كان يكابد أصلاً، وبات الناس يعانون من جرّاء الانعدام الحاد للأمن الغذائي وتردّي الأوضاع الاقتصادية، وتُركوا في الأغلب لتدبّر شؤونهم بأنفسهم.

وقد أعقب ذلك نزوحٌ كثيفٌ من المناطق الريفية إلى المدن، فضلاً عن حدوث طفرة في الاقتصاد غير النظامي الذي غالباً ما يترافق مع تعرّض جميع أفراد الأسرة لسوء المعاملة ومخاطر شتى. إنها عملية شديدة العنف تؤدّي إلى قطع الأرزاق وتفلّت أمني خارج عن السيطرة. فقد تسبّب تدفّق الأشخاص إلى مدن معيّنة باستهلاك غير مستدام للمياه، ما أثار تشنجات بين المجتمعين "القديم" و"الجديد". وقد استُنزفت الأراضي على نحو يفوق طاقتها، فيما ركّزت الدولة فقط على احتواء الوضع المحتدم من خلال نشر القوى الأمنية. وبات السكّان عالقين بين شحّ الموارد من جهة والعنف من جهة أخرى. ولا عجب في أن المجتمعات المحلية انتفضت. أُكْرِر إذاً، هذه قصة يتخلّلها تفاقم الأوضاع ونشوب الاضطرابات.

كنتُ في سورية في العام 2009، وأتذكّر أن جميع الأشخاص الذين تحدثت معهم في مجتمعات محلية مختلفة قالوا إنهم يقبلون بالرئيس بشار الأسد باعتباره "شراً يعرفونه". هم يعلمون أن التوازن القائم بين الدولة المركزية والعشائر والمجتمعات المحلية المختلفة هو توازنٌ هش، إنما يمكنهم الاعتماد عليه في ظل غياب بديل أفضل. لكن هذا التوازن اختلّ عندما بدأ النزوح الكثيف والإفقار والعنف بالتفاقم. وقد تصرّفت الدولة بطريقة أدّت إلى الانهيار النهائي الذي لا عودة عنه للعقود الاجتماعية المتعددة التي حكمت العلاقة بين الأسد ومختلف الفئات الشعبية.

عند النظر إلى المنطقة من منظور بيئي، تتراءى إليك حكاية شعوب وسياسات اقتصادية وهيكلية حوكمة. حين تسأل أي شخص متقدّم في السن في الشرق الأوسط، كيف كانت الأرض قبل 60 إلى 70 عاماً، سوف يُمضي ساعات في الحديث عن فواكه وخضار كان مذاقها ألذّ، وعن أشخاص كانوا أكثر مرونة وقدرة على الصمود، وعن مجتمعات محلية كانت أكثر تداخلاً وترابطاً. عموماً، تعكس حالة الأرض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، أي تعبّر عن الصمود أو العوز. ومع ازدياد التحرر الاقتصادي

خلال العقد الأخير، ولا سيما من خلال التعديلات البنوية، ظهرت أوجه اللامساواة والتفكك الاجتماعي. تُعتبر هيكلية الحوكمة في الشرق الأوسط شديدة المركزية ومنظمة بصورة غير رسمية استناداً إلى انتماءات متمحورة حول الثقافة والهوية. وقد أدى الجمع بين هذين الجانبين إلى سياسات قائمة على مكاسب للمجموعات ومناورات ينتصر فيها فريقٌ معيّن على حساب الآخر. في الاقتصادات الحديثة، يعني ذلك أن الأراضي وغيرها من الموارد الطبيعية بمعظمها جزءٌ من نموذج اقتصادي عكسي من القاعدة إلى أعلى الهرم حيث تُفيد حفنة ضئيلة من الموارد على حساب الموارد العامة الاجتماعية والطبيعية.

التغيّر المناخي قوة مقوّضة للنظم السائدة، من شأنها الإخلال بالتوازنات القديمة من دون أن تتمكن الدول السلطوية والبيروقراطيات غير الفعّالة من التعامل معها كما يجب. إذًا، التغيّر المناخي مرتبط بالسياسات العامة في المنطقة، وسوف يؤدي إلى تداعيات هائلة ومتسارعة في السنوات المقبلة.

يونغ: يؤدي المناخ الأكثر جفافاً إلى تبعات عدة من بينها تفاقم الشح في المياه. هل بإمكانك تخيّل السيناريوات المحتمل حدوثها إن لم تعالج الدول العربية مشكلة المياه؟ وما السبل الممكنة لحلّ هذه الأزمة؟

لازارد: بدايةً، لا بدّ من تصحيح تصوّر خاطئ. يتسبّب شح المياه بخلل مناخي يفاقم بدوره ندرة المياه. بعبارة أخرى، يُصبح المناخ أكثر جفافاً نتيجةً لسوء إدارة الأراضي والموارد المائية والبرية. وهذا ما يحدث على مستوى العالم أجمع، مقرونًا بحرق الوقود الأحفوري، ما يؤدي إلى اضطرابات في النظام المناخي العالمي. وتُعدّ السياسات الزراعية والاستخراجية وتلك المعنية بالطاقة من العوامل الأساسية المسبّبة لشح المياه. إذًا، حلّ ما يفعله التغيّر المناخي هو مفاخرة مشكلة ندرة المياه القائمة أصلاً.

ننتقل الآن إلى السيناريوات. من الصعب جدّاً وضع تصوّرات محتملة لأن ذلك رهناً بعوامل عدة منها مستويات المياه ومصادرها وتدفقاتها، والبنى التحتية المائية، والعلاقات الاجتماعية-الاقتصادية التي تربطنا بالمياه. لكن يبدو واضحاً أن الأنشطة البشرية هي السبب وراء استنزاف الموارد المائية، ولم يحدث ذلك بين ليلة وضحاها. لذا، قد تظهر أوجه الخلل والتدهور الاجتماعي-السياسي الناجمة عن هذا الواقع

على شكل تراكمات، إذ يتفاقم الوضع تدريجياً حتى يبلغ حالةً من الغليان والاضطرابات.

لنأخذ على سبيل المثال دولتين مختلفتين لفهم تأثير ندرة المياه على الاستقرار. يشهد الأردن راهناً أسوأ موجة جفاف منذ تسعة قرون. فقد أدت تدفقات اللاجئين المتتالية من فلسطين ثم العراق فسورية خلال العقود الأخيرة إلى تجمّعات سكانية متعدّدة ومفاجئة في مناطق مختلفة من البلاد. وفي السنوات الأخيرة، عانت محافظتا المفرق وإربد مستويات حادة من شح المياه في موسم الصيف، ما تسبّب بتوترات شديدة بين اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة، وبزيادة نسبة الإجرام، وفاقم كراهية الأجانب، ما حدا بالدولة الأردنية إلى اتخاذ إجراءات أمنية مشددة. ونتيجةً لشح المياه، عمد الناس إلى حفر آبار خاصة على الأحواض المائية المحلية لحفظ المياه فيها، بيد أن خطوات كهذه تفاقم مشكلة الشح، ناهيك عن أنها قد تؤدي إلى تلوث المياه.

على مستوى بنيوي أكثر، تشهد هاتان المحافظتان والمناطق المحيطة بها أنشطة زراعية كثيفة تزيد استنزاف الأحواض المائية المتوفرة. فعمّان، حيث تخضع الحكومة إلى ضغط سياسي أكبر، تسعى إلى تطوير بنية تحتية أكثر فاعلية وتلجأ إلى محطات تحلية مياه البحر من أجل توفير كميات أكبر من المياه. لكن الوضع مختلف في سائر أنحاء البلاد، حيث تتفاقم ندرة المياه، وتؤدي إلى تأثيرات جانبية عدة. حتى الآن، لا تزال البلاد قادرة على احتواء هذه التداخيات، لكن إلى متى؟ وماذا سيحدث حين تصبح عاجزة عن ذلك؟ للحصول على جواب وافي، لا بدّ من دراسة الاستجابات السياسية والمرتكزات الإيكولوجية المترابطة التي تؤثر على الموارد المائية الأردنية، لاستشراف أشكال العنف التي قد تحدث في المستقبل ومداهها الجغرافي.

لا يستطيع التقدّم التكنولوجي أن يحقّق إنجازات هائلة على المستوى الإيكولوجي. طالما أن الأردن قادر على التعويض عن نقص المياه بما يضمن استدامته الاقتصادية، سينجح في الحفاظ على مستوى معيّن من الاستقرار، وقد تبقى النزاعات على المياه مقتصرة على توترات اجتماعية لا أكثر أو محصورة ضمن مناطق جغرافية محددة. لكن هذه الكلفة ستزداد على مرّ الزمن، ما سيزعزع الاستقرار الاقتصادي ويمسّ النسيج الاجتماعي. وإذا عمد الأردن إلى استخدام القوة والعنف ردّاً على هذه

التطورات، بدلاً من إعادة النظر في النهج المتبع للتعاطي مع اقتصاد البلاد ونسيجها الاجتماعي، فسيدفع ثمن ذلك باهظاً في العقد المقبل.

أما في العراق، فمعالم الصراع على المياه بدأت تظهر جلياً، ولا سيما على مستوى النظام الإيكولوجي في منطقة الأهوار الجنوبية. فالبنى التحتية الكهرمائية هناك تلقي بظلالها على الروافد الفرعية التي تغذي هذا النظام الإيكولوجي، إذ تحدّ من تدفقات المياه، وتفاقم التلوث، وتزيد نسبة الملوحة، وتقوّض التنوع البيولوجي المحلي. ونتيجةً لهذا التدهور البيئي، ينزح سكان المنطقة باطراد إلى المدن التي تعاني أيضاً أزمة مائية. أدى هذا الواقع إلى زيادة الطلب على المياه المستوردة، ما اضطر الأسر، حتى تلك الضعيفة اجتماعياً، إلى إنفاق مداخلها على شراء المياه للتعويض عن النقص الحاصل. تنبئ كل هذه التراكمات التدريجية بحدوث اضطرابات اجتماعية، تترافق مع تنامي الشعور بالإحباط حيال الدولة المركزية التي تعجز عن توفير أبسط الخدمات لأبناء شعبها، وتسعى بشتى الوسائل إلى إضفاء الشرعية على نفسها.

يعتمد العراق على تركيا وإيران لتوفير المياه. وكلما ازداد عجز الحكومة العراقية عن تأمين الحاجات المحلية، تنامي احتمال تصاعد حدّة التوترات مع جيرانها. وإن لم يؤدّ ذلك مع مرور الوقت إلى اندلاع حرب مفتوحة، وهذا مستبعد نظراً إلى ضعف القدرات الدفاعية العراقية، فسيقوّض فرص التعاون الرامي إلى وقف استنزاف الموارد المائية. وسيزعزع ذلك استقرار الدول كافة، ويجعلها أكثر تأثراً بمخاطر التغيّر المناخي. علاوةً على ذلك، حين تقرّر كل دولة على حدة إعطاء الأولوية لحاجاتها المحلية بدلاً من التعاون مع بعضها البعض من أجل تحقيق السلامة الإيكولوجية والتجديد البيئي، فهي تسهم فعلياً في زعزعة استقرارها وفي التدهور البيئي. ببساطة، قد تصبح هذه المنطقة غير صالحة للعيش خلال العقود المقبلة.

أما الحلول، فهي للأسف قليلة، لذا سأكتفي برسم بعض الخطوط العريضة. أولاً، تحتاج الدول والمناطق إلى الابتعاد عن الأنشطة التي تستنزف أحواض المياه الجوفية، وهذه ليست مهمة سهلة لأنها تشمل قطاعات متعددة. في بادئ الأمر، لا بدّ من الاعتماد على الزراعة التجديدية، والأنظمة التي تتسم بكفاءة استخدام الطاقة، وتطوير بنى تحتية التي لا تشكّل تعدياً على الأنظمة البيئية. يُضاف إلى ذلك أن هذه العملية لا تتطلب تحولاً اقتصادياً على مستوى الدولة وحسب، بل أيضاً تغييراً

في الهيكليات والأطر الاقتصادية على الصعيد العالمي. فعلى سبيل المثال، يجب ألا تدخل المنتجات الزراعية في لعبة المضاربات الدولية على الأسعار، وأن يصبّ الإنتاج بالدرجة الأولى في خدمة الاستهلاك المحلي ويعزّز القدرة على الصمود. ويتعيّن على الدول التشجيع على تنويع الإنتاج الزراعي، بما في ذلك العودة إلى زراعة البذور والأصناف التقليدية المحلية، بدلاً من اختيار محاصيل لا تتناسب ببساطة مع التركيبة الإيكولوجية للمناطق التي تعاني من التصحّر.

ثانياً، على دول الشرق الأوسط تبني ممارسات تجديدية في مجال تنسيق المساحات الطبيعية من شأنها أن تساعد على حفظ المزيد من مياه الأمطار في التربة. أما على الصعيد العالمي، فلا بد من تسخير الدورة الهيدرولوجية لاستعادة المناخات الصالحة للعيش، واتخاذ تدابير استباقية للحد من أضرار الفيضانات. والمُلفت هنا أن هذا القطاع يتطلّب كفاءات جديدة، ويحتاج أيضاً إلى الكثير من الأيدي العاملة. باختصار، من الضروري إعادة تنسيق المساحات الطبيعية بطريقة تمكّنها من الاحتفاظ المياه، وتجعلها منتجة من جديد. ينطبق هذا الحديث على الشرق الأوسط بشكل خاص، لأن إعادة إحياء الأنظمة البيئية تنطوي أيضاً على إعادة إحياء الزراعات المحلية الملائمة للتربة. ولطالما اعتُبر الشرق الأوسط مهداً للحضارات بفضل الإمكانات الزراعية الكبيرة التي تتمتع بها خلال فترة طويلة من تاريخه. لذا، ثمة أمل بأن يتعافى القطاع الزراعي في المستقبل.

يونغ: هل ستمكّن حكومات المنطقة يوماً من وقف اعتمادها، تدريجياً، على السياسات الاستخراجية التي ألحقت الضرر ببيئتها؟ أم أنها لا تنوي ذلك؟

لازارد: أعتقد أنها لا تفكّر في هذا الاحتمال، لكن ذلك لا يقتصر على حكومات المنطقة وحسب. تُعتبر السياسات الاستخراجية إحدى خصائص الاقتصادات الموجهة نحو النمو والتي تتطلب طاقة، ولن تتوقف ما لم نغيّر استخدامات الصناعات الاستخراجية. فستبقى قيمة الشجرة أعلى بعد قطعها، وقيمة الموارد الجوفية أكبر بعد اكتشافها واستخدامها، بدلاً من تركها تحت الأرض. لقد ساهمت هذه الممارسات العدوانية لاستخراج الموارد في رسم معالم الشرق الأوسط كما نعرفه. وترافق ذلك مع عوامل أخرى مثل النمو الاقتصادي والسياسات الاقتصادية الافتراضية، وأوجه اللامساواة، والحرمان من الحقوق، والفساد والعنف والحرب، إضافةً إلى السلطوية.

للأسف، من المرجح أن نشهد تزامناً جديداً على الموارد المرتبطة بالطاقة المتجددة. يشار إلى أن الشرق الأوسط لعب لفترة طويلة دوراً محورياً في المسار الاقتصادي العالمي الذي أوصلنا إلى ما نحن عليه راهناً، لكنه لن يتمتع بالأهمية نفسها في حلبة التنافس على الطاقة لأنه لا يملك الموارد الضرورية لذلك، مثل معادن التربة النادرة والمواد ذات الصلة. صحيح أن الدول الشرق الأوسط وهبت ضوء الشمس الطبيعي الذي قد يساعدها في عملية الانتقال المرتبطة بالطاقة، إلا أن المواد والتكنولوجيا المستخدمة لتسخير هذه الطاقة المتجددة موجودة في الملعب الذي ستدور فيه المنافسة على الموارد، الأمر الذي سيؤدي إلى بروز عوامل جديدة مزعجة للاستقرار في جميع أنحاء العالم. الجدير ذكره هنا هو أن هذه المواد والتكنولوجيا اللازمة غير موجودتين في الشرق الأوسط، ما يعني أن مركز الثقل في سياسات الطاقة سيتحول تدريجياً إلى مناطق أخرى. لا شك في أن هذا الانتقال سيكون مربكاً، لكنه قد يُشكّل في الوقت نفسه فرصة لتجربة نماذج اقتصادية مختلفة على أساس تجديد الأنظمة الإيكولوجية. في هذا السياق، أبدى الاتحاد الأوروبي استعداداً للتعاون مع شركائه في الشرق الأوسط حول عمليات انتقالية متنوعة. مع ذلك، يبقى من الضروري معرفة أشكال الحوكمة المطلوبة لإطلاق عمليات انتقالية مرنة من شأنها إعادة إحياء الاقتصادات المحلية والوطنية من الصفر.

يونغ : ما هي، برأيك، أبرز ثلاث مشاكل بيئية ملحة يتعيّن على دول المنطقة أن تضعها في صلب أولوياتها خلال العقد المقبل؟

لازارد : أعتقد أن ندرة المياه وتدهور التربة سيؤديان إلى فشل المحاصيل. وستسبب الفيضانات بمزيد من الكوارث الإنسانية والاقتصادية، وستلحق أضراراً بالبنى التحتية المتردية أساساً. ويُرجّح كذلك أن تتسارع وتيرة التوسّع الحضري، لتفاقم استنزاف المياه الجوفية. إضافةً إلى ذلك، ستحدث التحولات العالمية في قطاع الطاقة تغييرات في هيكلية أسعار النفط، ما قد يؤدي فعلياً إلى ارتفاع المداخيل على المدى القصير، وربما إلى تكثيف الاستثمار في الأمن. لكن المشكلة البيئية الأكثر إلحاحاً هي أننا على مشارف حقبة جديدة من الحلقات المفرغة بدلاً من الصدمات المنعزلة، بيد أن هذا المآل ليس حتمياً وعلينا كسر هذه الحلقات.

ويتمثّل التحديّ الأكبر الذي يواجه الشرق الأوسط، كما سائر مناطق العالم، في إعادة إرساء السلامة البيئية، أي إعادة تشكيل مساحات طبيعية يمكن أن تحوي

الكربون والماء، لتحقيق استدامة النشاط الإنساني من جديد. باختصار، يجب استرجاع التوازنات التي تسهم في رسم مسار اجتماعي-اقتصادي مختلف، والتكيف مع التغيّر المناخي وعكس مفاعيله مع مرور الوقت.

ويتطلب ذلك نمطين من التغيير: التكيف والتحوّل. من ناحية التكيف، باتت الكوارث المرتبطة بالمناخ جزءاً من نظام الأرض بسبب الانبعاثات السابقة والتدهور البيئي. أما القضية الأكثر إلحاحاً فتتمثل في تنبؤ مكان وكيفية وقوع الكارثة والاستعداد لها. ويتطلب ذلك ضمان القدرة على احتواء الصدمات بصورة مستمرة في المستقبل، وبالتالي تكاتف الجهود والموارد على الصعيدين الدولي والإقليمي، إضافةً إلى إعادة تصميم المساحات الطبيعية لتخفيف حدة الكوارث وتخزين أكبر كميات ممكنة من مياه الفيضانات. قد تبدو هذه الإجراءات مبهمة للغاية إن لم يكن المرء ملمّاً بالتخطيط الإيكولوجي، لكن يكفي إلقاء نظرة على مشروع "تخصير الصحراء في الأردن" مثلاً أو مشاريع تجديدية في السعودية، لمعرفة كيف يمكن تنسيق المساحات الطبيعية لتتكيف مع التحديات الجديدة.

أما مرحلة التحوّل، فهي صعبة ومحفوفة بالتحديات. فالتغيّر المناخي يستدعي إعادة نظر جذرية للأنظمة السياسية والاجتماعية-الاقتصادية، ما يعني تغيير آليات عمل قطاعات الزراعة والطاقة والبنى التحتية وسائر الأنظمة الاقتصادية وعلاقتها بالبيئة. ويشمل ذلك أيضاً التفكير في أنظمة حكم قادرة على توفير مساحة آمنة للسكان وبيئة صالحة للعيش.

الرابط: <https://carnegie-mec.org/diwan/83322>

لقاء تاريخي ينبئ بعلاقات سعودية - إسرائيلية أوثق ستراتفور

(اللغة الإنجليزية) 2020 24NOVEMBER

نص المقال:

لا يزال التطبيع الكامل بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل غير مرجح على المدى القريب، لكن التعاون الدفاعي والاستخباراتي سيستمر في التطور في الأشهر المقبلة. أكدت مصادر سعودية وإسرائيلية، في حديثها لرويترز وصحيفة وول ستريت جورنال، أن رئيس الوزراء نتنياهو سافر إلى مدينة نيوم السعودية في 22 نوفمبر لإجراء مناقشة سرية مع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، في أول اجتماع من نوعه بين البلدين.

ركزت المحادثة بين نتنياهو وولي العهد السعودي (الذي يشغل أيضًا منصب وزير دفاع المملكة) على تطبيع العلاقات والتعاون ضد إيران. هذا، إلى جانب حقيقة أن رئيس الموساد يوسي كوهين كان حاضرًا أيضًا، مما يشير إلى تعميق التعاون الاستخباراتي والدفاعي بين البلدين.

لا تزال الولايات المتحدة مهتمة على ما يبدو بتسهيل تعزيز العلاقات السعودية الإسرائيلية، بالنظر إلى أن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو حضر أيضًا اجتماع 22 نوفمبر في نيوم. تحاول إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب استغلال أسابيعها الأخيرة في منصبه لترسيخ إرثها في الخارج. وكان التطبيع بين إسرائيل ودول الخليج العربي (بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان) انتصارًا رئيسيًا في السياسة الخارجية لبيت ترامب الأبيض. في غضون ذلك، تسعى المملكة العربية السعودية وإسرائيل لتقليل اعتمادهما على التعاون الأمريكي من خلال تنويع علاقاتهما الدولية، بما في ذلك مع بعضهما البعض، خشية أن تتبنى الإدارة القادمة للرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن نهجًا معتدلًا تجاه إيران وأكثر انتقادًا لسجل حقوق الإنسان في المنطقة. لدى المملكة العربية السعودية وإسرائيل أيضًا مخاوف سرية متبادلة بشأن حركة الحوثيين في اليمن (المتحالفة مع إيران والتي تهدد كل

من الأراضي السعودية والشحن الإسرائيلي في البحر الأحمر)، وتتشارك المخاوف بشأن الميليشيات الإيرانية وتراكم الصواريخ في العراق ولبنان وسوريا كذلك.

من شأن علاقة دفاع إسرائيلية سعودية أعمق أن توفر خيارات جديدة لكليهما لمواجهة إيران، لا سيما في العمليات السرية في سوريا والعراق واليمن. كما أنه قد يخفف بعض المعارضة في الكونغرس الأمريكي لمبيعات الأسلحة الجديدة إلى المملكة العربية السعودية، حيث أصبح الإسرائيليون حليفًا أكثر علانية للمصالح الوطنية السعودية وأولويات الدفاع.

بالإضافة إلى منح البلدين رصيّدًا استراتيجيًا ضد إيران، فإن التطورات الأخرى في العلاقة السعودية الإسرائيلية ستكون بمثابة خطوة داعمة للتطبيع الإسرائيلي عالميًا. إن تأثير المملكة العربية السعودية الذي لا يزال ملحوظًا في العالم الإسلامي يعطي وزنًا لعملها بين الرأي العام العالمي. بينما تتجه الرياض نحو إسرائيل، يمكن لأفعالها أن تهدئ المواقف حول إسرائيل في البلدان الأخرى ذات الأغلبية المسلمة، مما يعزز الزخم نحو التطبيع في دول مثل باكستان وإندونيسيا وماليزيا وبنغلاديش.

كما أن توثيق العلاقات الإسرائيلية السعودية سيكون مفيدًا اقتصاديًا لكلا البلدين. تعتمد المملكة العربية السعودية، ولا سيما مشاريعها التنموية البارزة مثل نيوم، على التقنيات المتقدمة مثل التكنولوجيا الحيوية، والتكنولوجيا الزراعية، والتقنيات الإلكترونية لتحقيق النجاح وإسرائيل هي بالفعل من بين قادة العالم في هذه القطاعات. في مقابل التطبيع، يكتسب القطاع الخاص والعام في الإمارات العربية المتحدة وصولًا سريعًا إلى التقنيات الإسرائيلية.

لكن السعودية لم تظهر بعد أنها مستعدة للقيام بالقفزة نحو التطبيع مع إسرائيل دون إقامة دولة فلسطينية. تحاول وسائل الإعلام السعودية تطبيع المحادثات حول إسرائيل، مبتعدة عن الرقابة الشاملة السابقة للمملكة على موضوع إسرائيل كقضية. لكن الخط الرسمي للمملكة العربية السعودية، والذي أيده الملك سلمان، يظل أن تطبيع العلاقات بين البلدين لن يحدث إلا باتفاق سلام نهائي يتضمن دولة فلسطينية على النحو المنصوص عليه في مبادرة السلام العربية لعام 2000 بقيادة السعودية.

ردود الفعل المحلية في المملكة العربية السعودية يمكن أن تسبب مخاوف أمنية ملحوظة، ولا يزال التطبيع غير محبوب على نطاق واسع بين السكان السعوديين وفي المؤسسة التقليدية التي يهيمن عليها الملك سلمان. بالنظر إلى سلسلة الهجمات الإرهابية الأخيرة في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك هجوم نادر نسبيًا للدولة الإسلامية بسبب الجدل المتجدد في فرنسا حول الرسوم الكاريكاتورية للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، لا تزال المشاعر المتطرفة حاضرة بشكل واضح في المملكة وقادرة على إثارة العنف.

الرابط:

<https://worldview.stratfor.com/article/historic-meeting-portends-closer-saudi-israeli-ties>



تصاعد العنف في مدينة سورية استراتيجية يكذب ادعاء الأسد أنه في موقع السيطرة واشنطن بوست

SARAH DADOUCH

2020 24 NOVEMBER (اللغة الإنجليزية)

نص المقال: اندلعت أعمال عنف في الأسابيع الأخيرة في مدينة سورية إستراتيجية مع اشتباكات بين نظام الأسد ومقاتلين سابقين في الجيش الحر وسط موجة من الاغتيالات؛ ما يكشف عن الصعوبة التي يواجهها بشار الأسد في الحفاظ على سيطرته في المناطق التي يقول إنه عمل على تهدئتها.

تعتبر مدينة درعا الجنوبية الغربية مهد الثورة السورية لأنها المكان الذي اندلعت فيه أول مظاهرة مناهضة للنظام في عام 2011. وبعد سبع سنوات، وعقب أن تحولت الاحتجاجات السلمية إلى "حرب مدمرة"، استعادت قوات النظام المدعومة من روسيا السيطرة على درعا ورفعوا العلم واستحدثوا برنامج "المصالحة" مع المقاتلين.

لكن جذوة المعارضة استمرت في التوهج في درعا، حتى عندما نقلت قوات النظام معركتها إلى جبهات أخرى وأصبحت الاضطرابات في الأسابيع الأخيرة أحدث تحدٍ لسلطة الأسد، التي كانت تتعرض بالفعل لضغوط من أزمة اقتصادية خانقة وتزايد الخلافات داخل صفوف حلفائه التقليديين.

تصاعدت التوترات في درعا الشهر الماضي بعد أن هاجم مسلحون سيارة زعيم بارز في المعارضة استمر في التعبير عن معارضته للنظام حتى بعد استعادة قوات الأسد السيطرة على المنطقة.

قُتل القائد السابق، أدهم الكراد، وأربعة من رفاقه؛ ما أثار أسابيع من أعمال العنف، بحسب تقارير إعلامية معارضة أكدتها مراكز مراقبة ومحللون ومنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي. وذكرت صحيفة "الوطن" الموالية للنظام قبل أسبوعين أن الأسد وافق تحت ضغط على إطلاق سراح 62 شخصاً تم اعتقالهم بسبب "حوادث في المحافظة".

لكن بعد أيام، توغلت الفرقة الرابعة التابعة للنظام، التي يرأسها شقيق الأسد ماهر، إلى جنوب درعا بحثاً عن مطلوبين؛ ما أدى إلى اشتباكات مع مقاتلين سابقين في المعارضة، قاموا لاحقاً بإغلاق الطرق المؤدية إلى المدينة لمنع تقدم الجيش، وقد ذكرت وسائل إعلام معارضة بعد أيام أنه تمت مهاجمة نقطة تفتيش تابعة لمخابرات القوات الجوية في بلدة قريبة؛ ما دفع الفرقة الرابعة لمحاولة اقتحام درعا وإشعال معركة مع المقاتلين السابقين في المعارضة.

هذا الشهر، قُتل ما لا يقل عن تسعة من الثوار السابقين الذين وافقوا على الانضمام إلى نظام الأسد، وسبعة آخرين عادوا إلى الحياة المدنية، بحسب "محمد الشرع"، عضو مكتب توثيق شهداء درعا.

غالباً ما تكون المعلومات الموثوقة حول التطورات في سوريا نادرة بسبب "الضوابط الحكومية" الصارمة على وسائل الإعلام والخوف المنتشر من الدولة البوليسية. لكن مكتب التوثيق، وهو مجموعة مراقبة مقرها بلجيكا، سعى إلى تأريخ الحصيلة المتزايدة، حيث أفاد بأن 193 من مقاتلي المعارضة السابقين الذين ألقوا أسلحتهم قُتلوا في درعا منذ أن استعادت قوات النظام المدينة في 2018، وذكرت المجموعة أن أكثر من 200 مدني آخرين قُتلوا، بعضهم تحت التعذيب.

وأنت الاضطرابات في درعا في وقت يواجه فيه الأسد أكبر التحديات لسلطته منذ أن ثار السوريون ضده لأول مرة في عام 2011، بما في ذلك التوترات على مدار العام الماضي داخل أسرته ومع حلفائه الروس المهيمنين.

يواجه الأسد في سوريا أصعب تحديات الحرب المستمرة منذ 9 سنوات. كما أدى العنف في درعا إلى تآكل الصورة التي حاول الأسد تصويرها وهو يحث السوريين الذين فروا من البلاد على العودة إلى ديارهم في الأراضي التي تسيطر عليها قوات النظام.

لقد وعد بعدم إلحاق الأذى بالعائدين، لكن العديد من اللاجئين السوريين ما زالوا متشككين، على دراية بالتقارير التي تفيد بأن بعض الذين عادوا قد اختفوا أو ماتوا في الحجز.

وخلال مؤتمر دولي في دمشق هذا الشهر، ناقش المسؤولون في نظام الأسد الخطوات التي يتخذونها للترحيب باللاجئين العائدين وألقوا باللوم على وسائل الإعلام العربية الإقليمية في رسم صورة سلبية للغاية.

حيث قال "عبدالله الجباسيني"، الباحث غير المقيم في معهد الشرق الأوسط، إن "النصر العسكري المعلن للحكومة السورية والعودة لمؤسساتها لا يعني استعادة الأمن والاستقرار". "الوضع في درعا يتعارض مع رواية عودة الدولة المثالية." وأضاف "الجباسيني": "أن حكومة الأسد لا تستمر فقط في مواجهة معارضة عنيفة، لكنها لم تظهر بعد أنها تستطيع ممارسة سيطرة حقيقية على الأراضي التي استعادتها.

وأشار إلى أن الاضطرابات المستمرة في درعا تغذيها مجموعة من العوامل، بما في ذلك المظالم التي لم يتم حلها وتصفية الحسابات، والعدد الكبير غير المعتاد من الثوار السابقين، ووفرة الأسلحة المتاحة، والغضب المحلي من وجود مقاتلين من الميليشيات الإيرانية وجماعة حزب الله اللبناني المتحالفة مع الأسد.

تتجاوز أهمية درعا رمزيتها كمهد للثورة، حيث تقع مدينة درعا شمال الحدود السورية مع الأردن، وللمحافظة معبر حدودي إستراتيجي، حيث إنه بعد شهرين فقط من استعادة قوات الأسد السيطرة على المدينة، أعادت تلك القوات فتح المعبر أمام كل من الناس والتجارة؛ سعياً لاستعادة طريق تجاري مربح للغاية سريعاً بعد أن تم إغلاقه لعدة سنوات.

كانت المعركة التي دامت أسابيع حول درعا شرسة بشكل استثنائي. بعد "هزيمة المعارضة"، اختار بعض الثوار حزم أمتعتهم في الحافلات الخضراء سيئة السمعة التي أرسلتها قوات الأسد لنقل المقاتلين وعائلاتهم إلى إدلب، وهي منطقة يسيطر عليها الثوار في شمال غربي سوريا.

المقاتلون الآخرون اختاروا البقاء ووافق البعض على اتفاقيات المصالحة، وانضم العديد منهم إلى "الفيلق الخامس" المرتبط بروسيا، والذي تم إنشاؤه ظاهرياً لمحاربة تنظيم الدولة.

وقد روجت وسائل الإعلام الموالية بصفقات المصالحة هذه، قائلة: إنها "تحقن الدماء وتعيد أولئك الذين ضلوا طريقهم إلى أحضان الوطن." ولكن على عكس بعض المناطق

الأخرى التي تمت استعادتها في سوريا، فإن الصفقات في درعا لم تضع حداً للمقاومة، فقد ظل العديد من قادة ومقاتلي الثوار السابقين يتحدون النظام علانية.

وكان "كراد" زعيم القوى الثورية الذي اغتيل الشهر الماضي، أحد هؤلاء القادة، حيث إنه حتى بعد سقوط المدينة، واصل الحديث عن الثورة وانتقد إيران وروسيا، أكبر داعمي الأسد وهو صاحب منشور على "فيسبوك" قال فيه بعد أن نجا من محاولة اغتيال العام الماضي: "نحن ثوار من المدينة التي هي مهد الثورة، استسلمنا للمصالحة تحت ضغط دولي ولم نتخلّ عن قضيتنا."

الرباط: -https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/assad-syria-daraa-violence/2020/11/23/28078628-243e-11eb-9c4a-0dc6242c4814_story.html



مخاطر الصفقة الشاملة المحتملة مع إيران

ATLANTIC COUNCIL

RAZ ZIMMT

(اللغة الإنجليزية) 2020 19 NOVEMBER

نص المقال:

مع وضع الرئيس المنتخب جو بايدن إستراتيجيات حول كيفية استئناف المحادثات مع إيران والانضمام مجدداً إلى خطة العمل الشاملة المشتركة كنقطة انطلاق لمفاوضات المتابعة، كانت هناك دعوات لإدراج أنشطة إيران الإقليمية الخبيثة في صفقة محسنة.

في مقال رأي لشبكة CNN في منتصف سبتمبر، أشار بايدن نفسه إلى أن إدارته ستركز على أنشطة إيران الإقليمية وبرنامج الصواريخ. وقال "سنواصل التصدي لأنشطة إيران المزعزعة للاستقرار، والتي تهدد أصدقائنا وشركائنا في المنطقة"، مشدداً على أن الولايات المتحدة ستستمر في استخدام العقوبات المستهدفة ضد انتهاكات إيران لحقوق الإنسان ودعمها للإرهاب وبرنامج الصواريخ الباليستية..

وفي مقابلة مع وكالة أنباء الإمارات، أصر الممثل الأمريكي الخاص لشؤون إيران إليوت أبرامز أيضاً على أن معالجة برنامج إيران الصاروخي والسلوك الإقليمي في اتفاقية جديدة من شأنه أن يؤدي إلى صفقة أفضل، مضيفاً أن أحد أوجه القصور الكبيرة في الاتفاق النووي لعام 2015 كان أنها تعاملت مع عنصر واحد فقط من سلوك إيران الخطير.

كما اقترحت مجموعة من الخبراء الأمريكيين الذين قدموا خارطة طريق لإعادة مشاركة إدارة بايدن مع إيران في مبادرة دبلوماسية تركز على احتواء تأثير سياسات الأخيرة الإقليمية الضارة بالمصالح الأمريكية. وفقاً لتقريرهم، يجب أن يركز النهج الأمريكي المحسن على كل من القضايا الإقليمية والنووية لمواجهة الانتقادات بأن خطة العمل الشاملة المشتركة، على الرغم من مزاياها، لم تتناول أنشطة إيران الإقليمية.

للتوضيح، تشكل أنشطة إيران الإقليمية تهديدًا خطيرًا للاستقرار الإقليمي، بما في ذلك احتمال التصعيد وتعريض المصالح الحيوية للولايات المتحدة وحلفائها للخطر. في العراق، أثارت هجمات الميليشيات الشيعية المدعومة من طهران على القوات الأمريكية تصعيدًا خطيرًا بين الاثنين وساهمت في تهديدات إدارة ترامب في سبتمبر / أيلول بإغلاق سفارتها في بغداد و "تصفية كل من ثبت تورطهم في هذه الهجمات إذا فشلت الحكومة العراقية في كبح جماح الجماعات. وفي سوريا، أصبحت جهود إيران في ترسيخ وجودها وتزويد حزب الله اللبناني بقدرات عسكرية متطورة مصدر قلق كبير لإسرائيل، مما قد يؤدي إلى اندلاع مواجهة عسكرية مباشرة بين الدولتين.

سلسلة الإجراءات الاستفزازية التي بدأتها إيران في الخليج العربي منذ مايو 2019 ردًا على انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وإعادة فرض العقوبات - من بين تلك العقوبات المفروضة على النفط - خلقت أيضًا خطرًا كبيرًا على الأمن الإقليمي. أدى حظر النفط في مايو 2019 إلى قيام نظام طهران بالتخريب والاستيلاء على ناقلات النفط في الخليج، وإسقاط طائرة استطلاع أمريكية بدون طيار فوق المياه الدولية، وهجوم كبير على منشآت النفط السعودية - وكلها هددت بدفع الولايات المتحدة وإيران إلى حرب مباشرة والمواجهة العسكرية.

ومع ذلك، من المهم عدم الخلط بين الأنشطة الإقليمية لطهران، فيما يتعلق ارتباطًا مباشرًا باستراتيجية "المقاومة القصوى" - التي تم تبنيتها ردًا على استراتيجية الرئيس دونالد ترامب "للضغط الأقصى" - مع طموحات إيران الإقليمية طويلة الأمد. كانت الإجراءات التكتيكية الإيرانية في الخليج العربي تهدف إلى تحقيق عدة أهداف فورية: ان تدفع الولايات المتحدة وحلفائها ثمن لإثبات قدرتها على الانتقام من العقوبات الأمريكية، وتعطيل تدفق النفط في الخليج الفارسي من أجل التعويض عن انخفاض مبيعاتها من النفط، واكتساب نفوذ للمساومة في المحادثات المستقبلية بين إيران والغرب.

من ناحية أخرى، شكلت طموحات إيران الإقليمية جزءًا مهمًا من استراتيجية إيران وأمنها القومي على مدى العقود الأربعة الماضية بغض النظر عن السياسة الأمريكية أو الظروف الاقتصادية في إيران. في الواقع، كما أوضحت أريان طببائي في كتابها الأخير، فإن السياسات الإقليمية التي تتبعها الجمهورية الإسلامية قد تشكلت إلى

حد كبير من خلال تجاربها التاريخية وسعيها إلى الأمن والسلطة. على الرغم من الطبيعة الثورية للنظام، تظل أهدافه الإقليمية الرئيسية مماثلة لتلك التي يسعى إليها الشاه. لذلك، في حين أنه من الممكن الحد من هجمات إيران على نبط الخليج والبنية التحتية الحيوية وأنشطتها البحرية الاستغزائية من خلال تفاهم بشأن خفض التصعيد الإقليمي بين الولايات المتحدة وإيران، فلا يزال من غير المحتمل أن تخسر طهران طموحاتها التاريخية الهادفة إلى مواجهة خصومها وإقامة نفوذ في المنطقة.

هذا لا يعني أن أنشطة إيران الإقليمية الخبيثة لا يمكن أو لا ينبغي مواجهتها. حيث أثبتت العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد أهداف إيرانية في سوريا، وكذلك الإجراءات الأمريكية ضد تورطها في العراق، أنه يمكن مواجهتها واحتوائها جزئياً في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه إيران بالفعل عدة عقبات أساسية بينما تسعى إلى تعزيز نفوذها الإقليمي. فقد أدت الأنشطة الإسرائيلية إلى تأخير وتيرة الترسخ العسكري الإيراني في سوريا وتسلح حزب الله اللبناني بصواريخ دقيقة التوجيه. كما أن وجود روسيا والولايات المتحدة وتركيا في سوريا والعراق يحد من قدرتها على تشكيل تلك الدول وفقاً لمجال نفوذها. علاوة على ذلك، أثار التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية لبغداد ودمشق وبيروت ومعارضة سياسية وشعبية متنامية في العالم العربي. كما وجه اغتيال الولايات المتحدة لقائد فيلق القدس قاسم سليمانى ضربة مؤلمة لأهدافها الاستراتيجية في الشرق الأوسط، إذ جعله تصميمه وقدراته العملية ومهاراته العسكرية والسياسية وقربه من المرشد الأعلى لاعباً مركزياً في الإشراف على تورط إيران الإقليمي. علاوة على كل هذا، فإن الأزمة الاقتصادية الحادة، والتي تفاقمت بسبب COVID-19، تحد من قدرة إيران على دعم حلفائها الإقليميين.

هذا إلى جانب، سياسات رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، بما في ذلك جهوده للحد من نفوذ الميليشيات الشيعية الموالية لإيران، وإعادة بسط سلطة حكومته، والحفاظ على العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وتعزيز علاقات العراق مع السعودية. حيث تشكل الجزيرة العربية، تحديات كبيرة لنفوذها هناك. أخيراً، أدت اتفاقيات أبراهام بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين إلى تفاقم مخاوفها بشأن احتمالات تحالف إقليمي مناهض لها بقيادة واشنطن، وزيادة

الوجود الإسرائيلي في الخليج العربي، واستحواذ أبو ظبي على التقنيات المتقدمة وأنظمة الأسلحة المتطورة.

ومع ذلك، فإن أي محاولة لفرض قيود على أنشطة إيران الإقليمية بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة الجديدة والأكثر شمولاً من المرجح أن تواجه العديد من التحديات الكبيرة. أولاً، من الصعب تصور قبولها للقيود على الأمور التي تعتبرها مصالح أساسية. على سبيل المثال، من المرجح أن ترفض طهران بشكل قاطع مطلباً للحد من دعم لحزب الله أو الميليشيات الشيعية في العراق، ليس فقط كحل وسط لمصالحها الوطنية الحيوية، ولكن أيضاً كمصادرة لالتزامها بمبادئ الثورة الإسلامية وقناعتها الأيديولوجية بأن الثورة لا تعترف بحدود.

ثانياً، القدرة على ضمان أو فرض قيود على أنشطة إيران الإقليمية محدودة للغاية، لا سيما بالنظر إلى اعتمادها التقليدي على المنظمات الوكيلة والشركاء الإقليميين لتعزيز نفوذها. ففي حين أن تورطها المباشر في عمليات تسليم الأسلحة إلى العراق أو سوريا، على سبيل المثال، يمكن تتبعه وتحديدته بسهولة أكبر، فإن الهجمات التي يتم تنفيذها بتوجيه من طهران ضد الولايات المتحدة وشركائها الإقليميين يصعب رصدها بشكل مباشر وقاطع. على عكس خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، التي تركز على الجوانب الفنية لبرنامج إيران النووي، وبالتالي فهي واضحة نسبياً للمراقبة والتحقق، فإن التزامات إيران بأي اتفاق مستقبلي يتعامل مع أنشطتها التخريبية ودعم الإرهاب سيكون أكثر صعوبة في التنفيذ.

ثالثاً، حتى لو كان من الممكن الوصول إلى خطة العمل الشاملة المشتركة المحسنة التي تشمل أنشطة إيران الإقليمية، فمن المشكوك فيه بشدة أن يكون المجتمع الدولي والولايات المتحدة مستعدين لتعريض الاتفاقية للخطر من خلال فرض البنود الإقليمية (من المحتمل أن يستمر اعتبار الأخيرة أولوية أقل بكثير من البرنامج النووي).

خلاصة القول هي أن إيران تطرح تحديات متنوعة ومعقدة على المجتمع الدولي، بما في ذلك برنامجها النووي، وبرنامج الصواريخ بعيدة المدى، وأنشطتها الإقليمية، وانتهاكاتها لحقوق الإنسان. يتطلب تعقيد التحدي الإيراني استجابة دولية متعددة الأوجه باستخدام مجموعة من الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية. قد يكون الاتفاق الشامل الذي يعالج بشكل قاطع كل هذه التحديات هدفاً مرغوباً فيه، ولكن

سيكون تحقيقه أكثر صعوبة في تنفيذه. علاوة على ذلك، فإن السعي لإدراج القضايا الإقليمية في خطة العمل الشاملة المشتركة الجديدة يمكن أن ينتهي بإفشال الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق محسّن لمنع انتشار الأسلحة النووية الإيرانية، والتي تظل الأولوية الأكثر إلحاحًا وأهمية. (ترجمة: الوطن العربي)

الرابط:

[HTTPS://WWW.ATLANTICCOUNCIL.ORG/BLOGS/IRANSOURCE/THE-RISK-OF-A-TOO-COMPREHENSIVE-DEAL-WITH-IRAN](https://www.atlanticcouncil.org/blogs/iransource/the-risk-of-a-too-comprehensive-deal-with-iran)



كوفيد لم يسحق الشرق الأوسط . . . بعد

CSIS

JON B. ALTERMAN

2020 18 NOVEMBER (اللغة الإنجليزية)

نص المقال:

يتعرض الشرق الأوسط لموجة قاسية من قبل Covid-19 ، لكن حتى الآن، لم تتضرر أنظمتها، وتباينت ردود الفعل الحكومية على الفيروس، من صارمة إلى تكنوقراطية إلى سياسة عدم التدخل، ولم ينتج عنها أي رد فعل عنيف. ترتفع أعداد الحالات الآن بشكل حاد، ومرة أخرى، ليس هناك ردود فعل عنيفة.

لا يُعرف الكثير عن الفيروس، لكن ما أصبح واضحًا هو أن ارتفاع عدد الحالات وانخفاضها لا يبدو أنه يتسبب في اضطرابات سياسية، بغض النظر عن الوفيات أو الآثار الاقتصادية مع تعرض الشرق الأوسط لموجة ثانية من العدوى، سيتم اختبار هذه الفرضية.

كان الأردن نموذجًا للرقابة الفعالة في الربيع، حيث أغلقت الحكومة جزءًا كبيرًا من الاقتصاد وفرضت قيودًا صارمة على الحركة. بعد معدلات الإصابة الأولية من 20 إلى 30 حالة يوميًا، تراجعت البلاد إلى الأرقام الفردية من أبريل حتى أوائل أغسطس. لكن منذ ذلك الحين، انفجرت حالات جديدة، تقترب الآن من 6000 حالة في اليوم وتتزايد. لقد نجا الاقتصاد الأردني من صدمة الربيع بشكل جيد نسبيًا، بقروض بمليارات الدولارات من مؤسسات مالية دولية. يصعب تمييز مصير الأردن في هذه الموجة الثانية. لم تنفذ الحكومة بروتوكولات شديدة القسوة، ولم يغلق الاقتصاد. ومع ذلك، فإن بعض المصادر الرئيسية للعملة الصعبة في الأردن - السياحة والتحويلات - تتعرض لضغوط، كما أن أسعار النفط المنخفضة وتحويل الرمال السياسية تجعل دول مجلس التعاون الخليجي أقل حرصًا على تقديم المساعدة للأردن. إن قدرة واستعداد المؤسسات المالية الدولية على مواصلة دعمها القوي للأردن موضع تساؤل، كما هو الحال مع مسار المرض. يستضيف الأردن أكثر من نصف مليون لاجئ سوري، ويستقطب بعض الدعم الدولي لكنه يجهد المرافق والبنية التحتية، ويشوّه أسواق العمل والإسكان. من المبكر التصريح بأن الأردن يواجه عاصفة كاملة، لكن مثل هذه العاصفة قد تلوح في الأفق.

لبنان بلا شك في مثل هذه العاصفة. كان أداء البلاد أفضل فيما يتعلق بالفيروس مما كان متوقعًا في الربيع، لكن الإصابات تزايدت بشكل حاد في أغسطس وارتفعت إلى أكثر من 1500 حالة يوميًا. تواجه البلاد أزمة مالية وأزمة عملة، وانفجرت البطالة، وأصبحت أعباء الغذاء لا يمكن تحملها. أبقّت الخلافات السياسية البلاد بدون رئيس وزراء دائم لأكثر من عام. دول الخليج تتراجع عن تقديم الدعم حتى يتم كبح النفوذ الإيراني في البلاد. في غضون ذلك، لا يزال الفساد مستشريًا، كما هو الحال غالبًا في البلاد. ربما يشكل اللاجئون السوريون 20 في المائة من السكان وهم يوفرون في بعض النواحي قوة عاملة منخفضة التكلفة ولكنهم يعتمدون أيضًا على الموارد والبنية التحتية. تقدر الأمم المتحدة أن 55 في المائة من اللبنانيين يعيشون الآن في فقر، وهو ضعف رقم العام الذي سبقه وكل المؤشرات سيئة، وأرقام الحالات آخذة في الارتفاع.

قد يتصور المرء أن لبنان سوف يتدهور، كما حدث في كثير من الأحيان. ومع ذلك، يبدو أن الخلل السياسي في لبنان مقدر له أن يعيق نوع المساعدة التي ستكون ضرورية لانتشال الاقتصاد من دوامة الانحدار. ربما يكون التوتر كافيًا لتمزيق النظام السياسي في البلاد، والذي نشأ كوسيلة لحماية المجتمعات الطائفية وتحول إلى مضرب يكافئ زعماء الطوائف وأمراء الحرب. هناك مؤشرات قليلة على حدوث ذلك حتى الآن. وبدلاً من ذلك، دفع تزايد إفقار اللبنانيين هؤلاء الزعماء وأمراء الحرب إلى كنز المزيد من الموارد لأنفسهم ودمجها أكثر في مجتمعاتهم العرقية والطائفية.

وفي أماكن أخرى من المنطقة، كانت إيران من بين الأكثر تضرراً، حيث تم الإبلاغ عن 762 ألف حالة إصابة وأكثر من 41 ألف حالة وفاة. يعتقد أن الأعداد الحقيقية أكبر من ذلك بكثير. في وقت مبكر، بدت الحكومة الإيرانية وكأنها تنكر المرض. في فبراير، تم تشخيص نائب وزير الصحة بالمرض، وفي الشهر التالي أصيب نائب الرئيس ووزيران. تستمر الأرقام في الارتفاع، واستجابة الحكومة متفاوتة، والاقتصاد في حالة من الفوضى. تواصل السياسة الإيرانية التخبط بسبب حصيلة الفيروس.

يبدو أن أداء إسرائيل جيد في الربيع، لكن الأرقام ارتفعت خلال الصيف وارتفعت في الخريف. قاومت أجزاء كبيرة من المجتمع المتطرف بشدة القيود المفروضة على التجمعات الكبيرة، وخاصة التي تمس الأعياد اليهودية. ومع ذلك، أدت القيود الصارمة المفروضة على الحركة والتجمع إلى وقف هذا الارتفاع، وانخفض عدد الحالات في إسرائيل إلى أقل من 1000 حالة في اليوم بعد أن بلغ ذروته عند أكثر من 9000 حالة يوميًا. يُعتقد أن الفيروس قد حفز معارضة

رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، خاصة بين حلفائه اليمينيين، لكن مرة أخرى، من الصعب التمييز بين المؤشرات والضوضاء. السياسة الإسرائيلية دائماً صاخبة، وتنتيها هو لا يزال هو المسيطر.

شهدت تونس، التي أدارت الموجة الأولى بشكل جيد، مثل الأردن، ارتفاعاً كبيراً أدى إلى زيادة الضغط على النظام الصحي المجهد بالفعل والاقتصاد الهش. من ناحية أخرى، شهدت مصر صحوه للفيروس ويبدو أن الوضع في متناول اليد. نحن نعلم أن Covid-19 مٌنْهك لكثير من المصابين وكذلك للمجتمعات التي يجب أن تتصرف لتجنب انتشار المرض على نطاق واسع. ومع ذلك، مثل البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، لم ينتقل الفيروس حتى الآن إلى سياسات الشرق الأوسط.

ومع ذلك، عندما ننظر إلى الأردن ولبنان، وكذلك البلدان الضعيفة مثل العراق حيث تتزايد الحالات اليومية، قد تتغير الصورة. يتأسس Covid-19 مجموعة كاملة من التحديات الاقتصادية، من انخفاض أسعار النفط إلى تدهور السياحة، مما يؤدي إلى إلقاء الاقتصادات في حالة من الاضطراب. علاوة على ذلك، فإن أنظمة الصحة العامة في العديد من بلدان المنطقة، والتي تعاني من إجهاد في أغلب الأوقات، تتعرض للإرهاق التام. حسب الروايات المتناقلة، نسمع أن الخوف من الحجر قد حال دون اختبار المواطنين أو عزل أنفسهم، وقد أدى ذلك إلى مزيد من المرض، ويبدو أن التكاليف الاقتصادية متجهة نحو الارتفاع.

الرباط: [HTTPS://WWW.CSIS.ORG/ANALYSIS/COVID-HASNT-CRUSHED-MIDDLE-EAST-YET](https://www.csis.org/analysis/covid-hasnt-crushed-middle-east-yet)

الشهر ال 12: تشرين الثاني DECEMBER

المبعوث السابق إلى سوريا: ترامب غير مؤهل، والان هو حزين لرؤية الإدارة تغادر تايمز أوف إسرائيل

JACOB MAGID

2020 05 DECEMBER (اللغة الإنجليزية)

خلاصة:

اعترف جيمس جيفري بمقابلة نشرتها يوم الأحد صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" بعجز إدارة ترامب عن تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية في سوريا، وهي ضمان انسحاب كافة القوات الإيرانية من البلاد ودحر تنظيم "داعش" بالكامل وإيجاد حل سياسي للنزاع الذي يدخل عامه العاشر. وقال: لكن ما فعلناه هو وقف تقدم (الرئيس بشار) الأسد ميدانيا، وتم التوصل إلى حالة من الجمود العسكري هناك. وفي معرض تعليقه على كلامه السابقة بشأن إخفاء فريقه المستوى الحقيقي لتواجد الولايات المتحدة العسكري في سوريا عن البيت الأبيض، شدد جيفري على أنه لم يضلل ترامب بهذا الشأن أبدا. وأضاف: "لا نحارب تنظيم "داعش" فحسب بل ونمنع الأسد من كسب الأرض"، مضيفا أن القوات التركية تفعل نفس الشيء في شمال سوريا فيما "يهيمن سلاح الجو الإسرائيلي في السماء".

ولفت المبعوث إلى "تحالف واسع" مدعوم من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي قائلا إن روسيا وإسرائيل "ورثتا دولة فاشلة في حالة مستنقع" وسوف تضطران من أجل الخروج من هذا المأزق إلى التفاوض وتقديم تنازلات، والتحدي امام بايدن ان يجعل ايران وروسيا تقبلان التنازلات والذي سيوقف الدماء في سورية ولكن هذا يتطلب وضع بشار الاسد تحت السيطرة رغم ان البلدين مترددين في ذلك وتابع أنه إذا فشلت الولايات المتحدة في التوصل إلى حل وسط يشمل انسحاب إيران من سوريا، فلا بد من وضع "استراتيجية مؤقتة تكمن في منعهم من الانتصار." ودافع جيفري عن الغارات الإسرائيلية على سوريا، قائلا إن الطريقة الوحيدة لوقف هذه العمليات هي انسحاب القوات الإيرانية والمدعومة إيرانيا من سوريا، معتبرا هذا طلبا ليس للنقاش.

وأكد جيفري أن الغارات الإسرائيلية المزعومة على العراق استدعت قلق بعض القادة العسكريين في الولايات المتحدة، لكن إدارة ترامب خلصت في نهاية المطاف إلى أن المخاوف بشأن مدى تأثير هذه الهجمات على الحرب ضد "داعش" مبالغ فيها.
(ترجمة: كلنا شركاء)

الرابط:

[HTTPS://WWW.TIMESOFISRAEL.COM/EX-SYRIA-ENVOY-FELT-TRUMP-WAS-UNQUALIFIED-NOW-HES-SAD-TO-SEE-ADMINISTRATION-GO](https://www.timesofisrael.com/ex-syria-envoy-felt-trump-was-unqualified-now-hes-sad-to-see-administration-go/)



المؤتمر الروسي حول اللاجئين السوريين يبيّن كم أن الحل بعيد المنال معهد واشنطن

عمر أبو ليلى

2020 07 DECEMBER (اللغة الإنجليزية والعربية)

خلاصة:

بعد سنوات من التعاون العسكري في نزاعٍ تسبّب بنزوح ملايين السوريين، قام نظام الأسد وروسيا بتنظيم مؤتمر من يومين بدءًا من 11 تشرين الثاني/نوفمبر في دمشق، وقدّماه باعتباره وسيلة للمضي قدمًا في قضية اللاجئين والنازحين السوريين. في الواقع، كان واضحًا أن الغرض من المؤتمر هو الترويج للأسد كداعم لهؤلاء النازحين السوريين، وتلميع صورته وسياساته أمام الرأي العام، وإحراز التقدم نحو التخلص من العزلة الدولية والعقوبات الاقتصادية المفروضة على عناصر النظام السوري. غير أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اعترضوا علنًا على المؤتمر ورفضوا أي قرارات قد تنبثق عنه. ويعني ذلك فعليًا أن المؤتمر مات قبل أن يبصر النور.

على الرغم من أن محنة اللاجئين والنازحين السوريين لا تزال قاسية وحادة، فالرفض الأمريكي للمؤتمر هو الخيار الصحيح. وفي نهاية المطاف، من واجب المنظمات الدولية والدول التي تستضيف اللاجئين السوريين أن تسهر على راحة هؤلاء وتبني سياسات مسؤولة في المنطقة.

المؤتمر

اضطلع المسؤولون الروسيون بدور كبير في تنظيم الحدث، وحضره وفدٌ روسي كبير. وقد عُقد المؤتمر في أعقاب مبادرة روسية سابقة لإعادة اللاجئين السوريين إلى ديارهم في أيار/مايو 2018، علمًا بأنها تعطلت بعد فشل الجهود الروسية في تأمين التمويل اللازم من الدول الغربية.

وفي أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر، نقلت وكالة الأنباء الروسية "فان" عن أحد المشاركين قوله إنه سيشكل إجماعًا بين الدول الضامنة لعملية أستانا للسلام -

أي روسيا وتركيا وإيران. لكن الجولة الدولية التي قام بها المبعوث الرئاسي الروسي ألكسندر لافرنتييف في الفترة التي سبقت المؤتمر - والتي هدفت إلى ضمان مشاركة الأطراف المعنية في المؤتمر- لم تشمل تركيا، وهي أكبر دولة مضيضة للاجئين السوريين في العالم. ثم أصبح غياب تركيا عن المحادثات إغفالاً ملحوظاً بشكل خاص لأن أنقرة هي ربما أهم قوة إقليمية في أي نقاش حول اللاجئين السوريين.

الظروف المروعة التي يعيش فيها اللاجئون والنازحون السوريون

في الواقع، كان ملحوظاً فشل المؤتمر في ضم ممثلين عن العديد من الدول التي تستضيف الأعداد الكبرى من اللاجئين، إذ لم يرسل إلا لبنان والعراق ممثلين عنهما. وبحسب إحصائيات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يعيش 5.6 ملايين لاجئ سوري في تركيا ولبنان والعراق والأردن ومصر حالياً، منهم 3.6 ملايين في تركيا وحدها، مع الإشارة إلى أن سوريا تضم 11 مليون نازح داخلي، في حين أن ملايين اللاجئين دخلوا خلسةً إلى أوروبا ووجهات أخرى أبعد.

وجدير بالذكر أن الكثير من اللاجئين السوريين الذين يقيمون في الدول المضيفة يعانون منذ سنوات تحت وطأة سلسلة من الظروف الصعبة. فمجموعة الأحداث الأخيرة التي وقعت في لبنان تسلط الضوء على يأس بعض اللاجئين، حيث أقدم لاجئ سوري في 5 تشرين الثاني/نوفمبر على إحراق نفسه أمام مقر المفوضية السامية في بيروت، وتمكّن موظفون لبنانيون وآخرون تابعون للأمم المتحدة من إنقاذ حياته. وفي حادثة مشابهة، قالت مصادر إن رجلاً في الـ58 من العمر حاول الانتحار بسبب عجزه عن توفير العلاج الطبي لابنته المصابة بمرض عضال.

وليست ظروف اللاجئين في الأردن أفضل. فدخل ما يقدر بـ 1.3 مليون سوري إلى الأردن أثقل كاهل الحكومة الأردنية التي يبدو أنها تحاول التخلص من هذه المشكلة. فقد قال وزير الخارجية الأردنية أيمن الصفدي في لقاء مع مسؤولين روس تمهيداً للمؤتمر في دمشق، "يمكن حل مشكلة مخيم الركبان عبر إعادة اللاجئين إلى المناطق التي جاؤوا منها".

أما من ناحية النازحين داخلياً، فيعاني الكثيرون من ألم مزدوج كونهم فقدوا أفراد أسرهم ومنازلهم معاً في الصراع السوري. وقد أدت أحداث عدة، كالحرب ضد تنظيم

"الدولة الإسلامية" في دير الزور واحتجاز آلاف اللاجئين في مخيم الهول، إلى وضع النازحين داخليًا في ظروف مأساوية وأمام مستقبل غامض.

من سيء إلى أسوأ

بعد أن لعب فلاديمير بوتين دورًا عسكريًا رئيسيًا في الصراع السوري المدمر، يأمل اليوم أن يلعب دورًا في إعادة إعمار البلاد، بادرًا من مسألة إعادة اللاجئين والنازحين داخليًا وتوطينهم. وفي محاولة لإخافة الدول الأوروبية المضيضة وحثها على إعادة اللاجئين السوريين المقيمين على أراضيها إلى ديارهم، شجّع بوتين على تداول الفكرة القائلة إن استضافة اللاجئين السوريين ستؤدي إلى ازدياد عدد الهجمات الإرهابية، حيث قال: "غالبًا ما يقع اللاجئون الشباب تحت تأثير العناصر المتطرفة وينضمون إلى صفوف المقاتلين فيشكلون بالتالي تهديدًا للبلدان المضيضة". وجاءت هذه التصريحات بعد سلسلة الهجمات الإرهابية الأخيرة التي نفذها مسلمون متطرفون في الدول الأوروبية.

لكن الحقيقة هي أن قدرة سوريا على التعامل مع اللاجئين العائدين هي موضع شك. فالنشاط الاقتصادي وقيمة العملة والبنية التحتية في سوريا كلها ضعيفة ومتردية بسبب سنوات الحرب. وحتى السوريون الذين بقوا في البلاد يعيشون أصلاً أسوأ مراحل تاريخهم الحديث من حيث الظروف المعيشية. وعلاوةً على تأثيرات الصراع نفسه، تلعب العقوبات الأمريكية المفروضة بموجب قانون قيصر دورًا كبيرًا في شل الاقتصاد السوري.

ولعل المثال الأبرز على عجز سوريا عن القبول بعودة اللاجئين يظهر من الوضع الراهن في دير الزور. فهناك يسيطر النظام السوري والمليشيات الإيرانية والقوات الروسية على أجزاء من مناطق غرب الفرات المحيطة بمدينة دير الزور، وقد بقيت المنطقة غير مستقرة وخطيرة بالنسبة لسكانها، بحيث استمر سكان تلك المناطق في المغادرة إلى مناطق شرق الفرات على الرغم من الظروف السيئة هناك، خوفًا من نظام الأسد. واستفادت الميليشيات من مخاوف النازحين من العودة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الأسد ووكلاء إيران، فاستولت على منازلهم ووصفتهم بـ "الإرهابيين".

والمثير للسخرية هو أن النظام يقترح إعادة 6.5 ملايين لاجئ مع أن وجود النظام نفسه يؤدي إلى نزوح السكان في دير الزور، هذا بالإضافة إلى توطين 6 ملايين نازح داخليًا. وبينما يُستبعد أن يتمكّن النظام من خرق العقوبات وتحقيق أهدافه في إعادة اللاجئين قريبًا، تواصل الإدارات الأمريكية والأوروبية رفض هذه المقترحات، التي من المرجح أن تستمر.

فضلاً عن ذلك، يجب على الدول المضيفة والمنظمات الدولية أن تدرك وتدين المساعي السورية والروسية لاستخدام اللاجئين كأدوات سياسية، مع مراعاة ظروف ومستقبل اللاجئين والنازحين السوريين.

في المرحلة التالية، يجب أن تعمل هذه الأطراف على ضمان راحة النازحين السوريين واللاجئين. ولا بد للمجتمع الدولي من الالتزام بعدم دعم إعادتهم إلا في سياق حل سياسي أوسع في سوريا، على أن يضمن هذا الحل عدم إخضاع العائدين لترتيبات ديمغرافية قسرية، مع ضمان سلامة النازحين واللاجئين من نظام الأسد. فتتهجير ملايين السوريين هو نتاج نظام الأسد من عدة نواحي. ومن قمة الغباء إعادة تكليف مضطهد السوريين بمسؤولية توطينهم.

الرابط:

[HTTPS://WWW.WASHINGTONINSTITUTE.ORG/AR/FIKRAFORUM/VIEW/RUSSIAS-SYRIAN-REFUGEE-CONFERENCE-HIGHLIGHTS-JUST-HOW-FAR-AWAY-SOLUTION-IS](https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/russias-syrian-refugee-conference-highlights-just-how-far-away-solution-is)

في ظل عدم تأثر نظام الأسد بالعقوبات، على بايدن النظر في ممارسة ضغوط إقليمية أوسع نطاقاً

معهد واشنطن

كينيث آر. روزين

(اللغة الإنجليزية والعربية) 2020 30 NOVEMBER

خلاصة:

في 29 تموز/يوليو، احتفل وسيم القطان - رجل أعمال سوري يملك العديد من الشركات في دمشق أرسيت عليه عقود بناء لتطوير مراكز تسوق وفنادق مملوكة للنظام السوري في أرجاء المدينة - على موقع "فيسبوك" بما أسماه "وسامه الوطني" الأحدث.

وكتب "كم هو عميق اليوم شعورنا بالسعادة ونحن نتلقى الحزمة الثالثة من الأوسمة، في الترجمة الوطنية لمصطلح 'العقوبات' مضيئاً: "أوسمة نتقاسمها مع مؤسسة كبرى فاعلة في قوام جيشنا البطل". وكان القطان يشير إلى النظام والشركات التي تدعم أعمال التطوير وإعادة الأعمار ما بعد الحرب، إن كان يمكن استخدام مصطلح مماثل وسط دخول الحرب الأهلية السورية عامها العاشر.

وكانت كلمة الشكر هذه إشارة إلى إدراج وزارة الخزانة الأمريكية اسمه مؤخراً في الجولة الأولى من عقوبات "قانون قيصر"، أو ما أشار إليه القطان بوزارة "خزانة الحقد". وأعدت الرسالة التذكير بنبرة طغت على تعليق مماثل نشره على موقع "فيسبوك" في شباط/فبراير بعدما فرض عليه الاتحاد الأوروبي عقوبات إلى جانب كيانات ورجال أعمال سوريين آخرين.

وتتناقض زيادة الموالين للنظام جرأةً تمامًا مع الهدف المرجو من هذه العقوبات. فوزارة الخارجية الأمريكية تؤكد كل شهر أن أهداف الإدارة في سوريا لا تزال على حالها: إن أي ضغوط ممارسة على الدولة ترمي إلى إرغام الأسد على وضع حدّ سياسي للحرب من خلال قرار الأمم المتحدة رقم 2254. لكن إدارة بايدن-هاريس المقبلة، ورغم أنها

ستركّز حتمًا بشكل أساسي على القضايا المحلية، ستحظى أيضًا بفرصة لإعادة تقييم فعالية هذه العقوبات المفروضة مؤخرًا.

ومن الجدير بالذكر أن عقوبات قانون قيصر وما يماثلها من الأوامر التنفيذية، التي لم تعد مؤذية كما كانت، ليست بحاجة إلى استبدال، حيث أنها تعمل على نبذ الشركاء الشرعيين الذين قد يكونون مهتمين بالانخراط مع نظام الأسد الذي يحاول إعادة تأهيل نفسه حتى يصبح حكومة معترف بها دوليًا.



ما يستوجب إعادة تصوّر هو التعاون الأمريكي مع شركاء في المنطقة، والتراجع خطوة إلى الوراء فيما يخص التركيز المباشر على النظام، نظرًا إلى أن خيار إقناع الأسد أصبح من الماضي. فلا فرض عقوبات ولا الوعد برفعها وحده سيحدث تغييرًا إيجابيًا. من جهة أخرى، من شأن تمكين وتقوية الشركاء الإقليمية الضغط على النظام بشكل أسرع وتشجيع عامة الشعب الذي بدأ بجدية عام 2011 بإحداث التغيير الذي ترغب الولايات المتحدة والأمم المتحدة برؤيته الآن.

ومن ثم، فإن مراجعة الأدوات المختلفة التي تظل تحت تصرف الإدارة القادمة يمكن أن يضع الولايات المتحدة في موقف أفضل يخولها منع أي استثمارات إضافية في سوريا من خلال تنويع الضغوط الممارسة وتقديم المساعدة إلى الدول المجاورة لسوريا. وسيكون أمام إدارة بايدن أيضًا فرصة لبناء المزيد من العلاقات التي يمكنها الاستفادة منها من أجل الضغط على الأسد وفق مقاربة "عبر ومع ومن خلال" لحل النزاع. ما سيساعد على فهم نقاط الضعف الحالية في عقوبات قانون قيصر وعلى إبراز أهمية هذه الشراكات الإقليمية، وما يمكن توقعه باعتباره السيناريو الأفضل والمقبول لسوريا اليوم.

المبرر المنطقي للعقوبات

إن مشروع "قانون قيصر" - الذي سمّي تيمناً بمصور عسكري حكومي منشق كشف عن 50 ألف صورة توثق الانتهاكات المروعة والجرائم التي نفذتها حكومة بشار الأسد - أقرّ ليصبح قانوناً في كانون الأول/ديسمبر 2019، ودخل حيز التنفيذ في 17 حزيران/يونيو وسط تفشي جائحة عالمية. ووصفت إدارة ترامب هذه العقوبات بأنها انتصار كبير ضد حكومة الأسد، وتقوم وزارة الخزانة كل بضعة أسابيع بإعلان أسماء جديدة لأفراد ومؤسسات تدرج في قائمة العقوبات في محاولة لقطع التمويل عن النظام.

يمكن لقانون قيصر أن يستهدف أي شخص - بغض النظر عن لدولته أو انتماء - يشتبه في أنه يعمل لصالح مسؤولي حكومة الجمهورية العربية السورية من خلال صناعات النفط أو الطيران أو التقنيات أو غيرها من الخدمات، في حين تسمح الأوامر التنفيذية للرئيس بمعاينة غير-الأفراد والمؤسسات الأمريكية التي تتعامل مع الكيانات السورية التي تم إدراجها في قائمة العقوبات الأمريكية.

لكن نادراً ما تشكّل هذه الكيانات المسؤولة عموماً عن استمرار سيطرة النظام لائحة العقوبات بموجب "قانون قيصر": فحتى تاريخه، فُرضت عقوبات على 11 كياناً بموجب هذا القانون وأربعة أفرا د، بمن فيهم القطان. كما تم اتخاذ قرارات مشكوك في تنفيذها، حيث تضمنت العقوبات التي تم الإعلان عنها كرادع للشركات، ابن وزوجة الأسد، اللذين على الرغم من كونهما مهمين سياسياً لا يمتلكان كيانات تجارية حقيقية، بينما تجاهلت العقوبات

رجال الأعمال المرتبطين بالنظام والمعروفين بتهربهم بأكثر من 14 طناً من الأمفيتامينات إلى إيطاليا.

ومن بين الأهداف الأخرى المعلن عنها للقانون هو تشجيع دول أخرى على الحدّ من تعاونها المالي مع سوريا. ومع ذلك، كانت آثار العقوبات الأخيرة المفروضة على نظام الأسد نفسه محدودة نظرًا لأن هؤلاء الأفراد قد تم بالفعل معاقبتهم من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قبل تنفيذ قانون قيصر الذي يضع تلقائيًا أعضاء الحكومة السورية على اللائحة السوداء. وفي المقابل، كان لتلك العقوبات آثار كبيرة أدت إلى زيادة معاناة المواطن السوري.

وفي حين أن مقارنة القوة الناعمة تُبقي الجنود الأمريكيين بمنأى عن الأذى وتواجه الولايات المتحدة في سوريا عند حده الأدنى، إلا أن العقوبات تحمل تداعيات أخرى، حيث أنها تحظر على الجهات الفاعلة العازمة على المشاركة في الاقتصاد العالمي الأوسع، العمل مع الأسد. وحاليًا، تؤثر هذه الآثار الجانبية بشكل عكسي على الأهداف المستمرة لوزارة الخارجية كما تلحق الضرر أيضًا بالشعب السوري.

إضافة إلى ذلك، فشل هذان المسعيان في وضع مخطط أشمل ما يبقي الأسد وأزلامه مرتاحين. وصحيح أن المؤسسات التي تقدم خدمات للشعب السوري (المصارف والمجموعات الإنسانية) واصلت عملها بشكل مقيد إنما لم يتمّ منعها من العمل. في هذا السياق، أخبرني شخص يعيش في منطقة خاضعة لسيطرة الحكومة أن العقوبات تفاقم الوضع الذي كان أساسًا سيئًا لفترة طويلة قبلها. فعلى سبيل المثال، لن تتعدى التغذية بالتيار الكهربائي الأربع ساعات الشهر المقبل بسبب الضغوط الخارجية المستمرة.

وأضاف هذا الشخص السوري أن المفهوم الذي تتبناه الإدارة الأمريكية وحلفائها والذي يسلم بأن الأسد والحكومة السورية في ظل الضغط على الاقتصاد المحلي السوري-سيبحثان عن الأفضل لناخبيهم ويتصالحان مع المجتمع الدولي، هو مفهوم مضلل، حيث سيتطلب أولاً من الحكومة السورية الاكتراث لشعبها، وهو أمر أثبتت أنها لا تقوم به.

دعم حملة الأسد الدعائية

كل ذلك لا يعنى أن الولايات المتحدة لم تحرص على التأكد من أن العقوبات المفروضة لن تلحق الضرر بالمساعدات الإنسانية المقدمة إلى السوريين، حيث يشير المسؤولون الأمريكيون إلى أنهم حرصوا على ضمّ أحكام تتعلق بالمساعدات في كافة أرجاء البلاد وبالتالي لا يمكن إلقاء اللوم على العقوبات بسبب نقص المواد الغذائية أو الوقود أو حتى انهيار الليرة السورية، التي خسرت أكثر من ثلثي قيمتها منذ فصل الربيع.

لكن الأسد والمسؤولين في نظامه يصرون على اعتبار العقوبات - سواء المفروضة حديثًا أو منذ وقت طويل - سبب معاناة البلاد، محملين الغرب، بدلًا من إخفاقاتهم في الحكم، مسؤولية الضائقة الاقتصادية الفظيعة التي تشهدها سوريا. وتعدّ هذه السردية أكثر فعالية حتى بما أن عددًا قليلًا من السوريين يمكنهم النفاذ بسهولة إلى محتوى نوايا العقوبات أو وصفها الواضح. وقد اعتاد نظام الأسد على الحدّ من الأموال المتوافرة التي بإمكان المنظمات الإنسانية استخدامها من أجل دعم روايته بأن العقوبات تقلص حجم المساعدات الإنسانية في سوريا.

وبغض النظر عن تلك التحديات، تجدر الملاحظة أن السوريين بحاجة ماسة إلى هذه المساعدات الإنسانية. فتوزيع السلع الغذائية الحكومية ازداد بواقع الضعف العام الفائق، في استجابة لوضع يعيش فيه 28 في المائة من السوريين عاطلين عن العمل ونسبة كبيرة تصل إلى 80 في المائة في فقر مدقع، بحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وبالتالي، فإن العقوبات تُفرض في ظل أزمة إنسانية مستفحلة أساسًا. ورغم أن مجلسي الشيوخ والنواب عملا على تجنب فرض نوع العقوبات نفسها التي دمرت العراق في الفترة التي سبقت الحرب عليه، يمكن بسهولة اعتبار أن العقوبات تُظهر القساوة نفسها تجاه شعب تمزقه الحرب أساسًا. وكما جاء في تقرير "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا": إن فرض عقوبات اقتصادية شاملة أثر سلبيًا على الاقتصاد وعلى الشعب العادي، حيث حدّ من القدرة على تلبية الحاجات الأساسية وحل المشاكل الإنسانية الملحة".

في الموازاة، نجح نظام الأسد في المناطق التي يسيطر عليها ومن خلال إحباط الشعب السوري الذي أنهكه شبح المجاعة وأزمة مصرفية تسببت بإقفال كافة أجهزة الصراف الآلي في البلاد حتى فترة ليست ببعيدة. كما نهشت الحرائق الهائلة أشجار

الحمضيات الخاصة بالمزارعين ودفع العجز المستمر عن شراء القمح بالمدنيين إلى العودة إلى كنف النظام الذي يبيع خبزًا مدعومًا.

لكن هذا لا يعني أن السوريين غير قادرين على معرفة الحملة الدعائية التي يشنها نظام الأسد على حقيقتها. ففي مدينة نوى، يُمنح جنود الأسد الأولوية في الحصول على الخبز. وعلى حدّ تعبير أحد السكان: "الجيش أولاً، ولا يهم إن حصلنا على الخبز أو لا لأننا لسنا أبناء هذا البلد". لكن حتى هذا الامتناع من الحكومة لن يؤدي إلى تحرك مدني حين يضطر المياومون، الذين يشكلون أغلبية القوى العاملة في البلاد، إلى العمل في ثلاث وظائف للتمكن من شراء الخبز وغاز الطهي. وقد جعل اليأس المسيطر على الناس حلفاء النظام يعززون دعمهم له، من خلال الادعاء بأنهم يساعدون الشعب السوري.

وحتى لو لم يكن نظام الأسد يستخدم العقوبات كأداة دعائية، لا يبدو أن نظرية فرض العقوبات على الدولة ككل ستؤثر بشكل مناسب على اقتصاد البلاد المعزول أساسًا. فسوريا دولة لا يمكن معاقبتها كسائر الدول؛ فهي لم تكن قط مرتبطة بالاقتصاد العالمي وما من دليل قوي يشير إلى أن العقوبات تتسبب بشرخ بين النظام وأهم حلفائه في موسكو وطهران.

كما لم تمنع العقوبات رجال الأعمال من روسيا وإيران والدول العربية الحليفة لنظام من العمل داخل سوريا، حيث أصبحت مذكرات التفاهم بين الحلفاء والاتفاقيات التجارية علنية بشكل متزايد. وقد تكون الصين الاستثناء الوحيد للفائدة المحدودة الناتجة عن التهديد بالعقوبات، رغم أن العملاق التجاري لم يبدِ رغبة كبيرة بالتدخل في الاستعراض الجانبي الجيوسياسي للاستثمارات السورية.

وفي الحالات التي يتم فيها ردع جهات فاعلة شرعية عن إقامة علاقات اقتصادية مع سوريا، لا تزال القنوات غير الرسمية تعمل، حيث تابرت تركيا على استخدام أراضيها في الشمال الشرقي لتشغيل سوق سوداء للسماح والقطن والقمح، حيث كانت تبيع من خلال قنوات كردية الضروريات التي وصلت حتمًا إلى مناطق خاضعة لسيطرة النظام. كما خصصت الحكومة التركية أراضيها من أجل استيراد السيارات والشاحنات عبر حلب.

وفي الوقت الراهن، يتعرض الأسد للضرر فقط في لبنان حيث يتمّ تجميد ودائع سورية تصل قيمتها إلى 20 مليار دولار - وذلك ليس بسبب بالعقوبات بل بسبب الأزمة الاقتصادية التي يختبرها لبنان والتي فرضت قيودًا متشددة على السحوبات. كما أن الحدود بين البلدين تمثل مركزًا تجاريًا غير مقيد أشبه بالسوق السوداء لا يمكن للعقوبات لمسه، ما يمثل نعمة إضافية للاقتصاد السوري.

وأخبرني محلل إقليمي أن "العقوبات ليست ورقة مساومة جيدة"، مشيرًا إلى أن الضغوط العسكرية هي "النفوذ الوحيد الذي تفهمه دمشق". وأضاف أنه في هذا الخصوص، "يمكن للأكراد مقاومة الضغوط التي تمارسها دمشق. فكلما كان الأكراد وشمال شرق سوريا محررين من هيمنة دمشق، ازدادت صعوبة الأمر".

توسيع الجهود

وصحيح أن استمرار الوجود الأمريكي في سوريا يبدو مستبعدًا بعد ملاحظة وزير الدفاع بالوكالة كريستوفر ميلر إلى الموظفين والعناصر الأمريكيين التي جاء فيها: "لقد قدمنا كل ما لدينا. الآن حان وقت العودة إلى الوطن". وكانت هذه رسالة كررها المبعوث الخاص إلى سوريا جيمس جيفري الذي استقال في وقت سابق من هذا الشهر. وخلال مغادرته، أشار جيفري إلى أن السياسة الأمريكية في سوريا لن تتغير بغض النظر عن الإدارة المقبلة.

من شأن مساعدة الحلفاء في المنطقة - إزالة تركيا من الأراضي التي تحتلها حاليًا في الشمال الشرقي الكردي، وتعزيز مساعي الإغاثة المقدمة إلى لبنان وإعادة تأكيد الالتزامات تجاه الأردن من أجل التصدي للمصالح المرتبطة بالأعمال التي أظهرتها المملكة الهاشمية في سوريا - إلحاق الضرر بنظام الأسد على صعيد روابطه الإقليمية التي تلعب دورًا حيويًا في اقتصاده المعزول.

ومع ذلك، يمكن لإدارة بايدن-هاريس إعادة النظر في سلامة أولئك الذي يواجهون أعباء العقوبات الأمريكية على المدى القصير بينما يتمّ السعي إلى إيجاد حل أطول أمداً. ورغم ثقة الإدارة الحالية الواضحة بأن الأزمة الاقتصادية ستؤدي إلى إذعان مماثل للقوى الغربية، يُعتبر تغيير سلوك النظام قضية خاسرة. وبالنظر إلى الدول المجاورة لسوريا، أي المناطق التي واجهت صعوبات حتى قبل اندلاع حرب أهلية في الدولة المجاورة لها، فإن تقديم الدعم إلى دول مثل تركيا ولبنان والعراق وشمال

العراق، قد لا يؤدي إلى الانفصال عن نظام الأسد فحسب، بل قد يتماشى أيضًا بشكل وثيق مع الأهداف الأمريكية المعنوية والدبلوماسية في المنطقة. وأخيرًا، يتطلب مستقبل أكثر يقينًا للمنطقة رؤية استراتيجية تعكس النزاع المتعدد الجنسيات المعقد. وإلى ذلك الحين، ستستمر معاناة الشعب السوري.

الرابط: [HTTPS://WWW.WASHINGTONINSTITUTE.ORG/AR/FIKRAFORUM/VIEW/ASSAD-REGIME-](https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/assad-regime-)

UNDAUNTED-SANCTIONS-BIDEN-CONSIDER-BROADER-PRESSURE



كيف تشتري الصين قطاع التكنولوجيا الفائقة في الغرب؟ فورين بوليسي

ELISABETH BRAW

2020 03 DECEMBER (اللغة الإنجليزية)

خلاصة:

"لا تشكل عمليات الاستحواذ الصينية على الشركات الغربية سوى غيض من فيض، حيث تسلّم رؤوس الأموال الاستثمارية السرية السلطة إلى بكين دون أن يلاحظ أحد." هذا ما تقوله الكاتبة إليزابيث براو في مقالها الذي نشرته مجلة "فورين بوليسي" (Foreign Policy) الأمريكية، مؤكدة أن الحكومات والبرلمانات الغربية كثّفت على امتداد الأعوام القليلة الماضية جهودها لمحاولة الحد من الفرص المتاحة للشركات من بعض البلدان خاصة الصين، للاستحواذ على أكثر شركاتها إبداعاً.

وتعمل المملكة المتحدة على تعزيز قوانينها التي تحد من عمليات الاستحواذ الأجنبية، كما هو الحال في السويد وفرنسا وألمانيا وإيطاليا. وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول من العام الحالي، أصبحت آلية فحص الاستثمار الأجنبي المباشر التابعة للاتحاد الأوروبي مُفعّلة بشكل كامل.

ولا شك في أن هذه القوانين الجديدة مهمة، ففي السويد استحوذ المشترون الصينيون بين عامي 2014 و2019 على 51 شركة سويدية واشتروا حصصاً أقلية في 14 شركة إضافية، كما شملت عمليات الاستحواذ نحو 100 شركة فرعية، لكن هناك ما يثير القلق بدرجة أكبر. ففي عام 2018 اشترت شركات صينية، اثنتان منها مرتبطتان بالمؤسسة العسكرية، 3 شركات سويدية ناشئة مختصة في مجال أشباه الموصلات.

في المقابل، ربما تكون مثل هذه القوانين ضد المشتريات الأجنبية للشركات الغربية قد جاءت بعد فوات الأوان. وبعبارة أخرى، تندمج الصين في الشركات الناشئة قبل أن تتطور بالكامل للاستحواذ عليها.

واستحوذت مؤسسة استثمارية صينية مملوكة للدولة عام 2017 على شركة "إماجينيشن" (Imagination) البريطانية المختصة في تصنيع الرقائق الإلكترونية. وقبل ذلك، اشترت شركة

صينية شركة "كيوكا (KUKA) الألمانية الرائدة في صناعة الروبوتات الصناعية. وحسب الكاتبة فإن عمليات الاستحواذ ليست سوى جزء من مشاركة الصين في أكثر الشركات ابتكارا في الدول الغربية.

وتوشك المملكة المتحدة على إطلاق أول شبكة خاصة للجيل الخامس في حديقة كامبردج للعلوم المملوكة لجامعة كامبردج والتي تعد موطننا لنحو 120 شركة تكنولوجية متطورة.

وأضافت الكاتبة أن شركتي "كامبردج وايرلس (Cambridge Wireless) "، و"هاواي" (Huawei) تدعمان هذه الشبكة. وعلى الرغم من كون هاواي محظورة من قبل الحكومة البريطانية من توفير المعدات لشبكة الجيل الخامس في البلاد، فإن الشركتين تقومان بشكل مشترك ببناء ونشر شبكة الجيل الخامس.

وقال سيمون ميد الرئيس التنفيذي لشركة كامبردج وايرلس -في بيان صدر الشهر الماضي- "نحن ندعو الشركات الطموحة للمشاركة. ومن خلال هذه الشراكة المثيرة التي ستمتد 3 أعوام مع شركة هاواي، سندعم رحلة ابتكار الجيل الخامس الخاصة بهم."

وبالنظر إلى التركيز الهائل على الابتكار التكنولوجي في حديقة كامبردج للعلوم، وحقيقة أن الحكومة البريطانية استبعدت شركة هاواي من الجهود الوطنية العامة المبذولة في مجال تكنولوجيا شبكة الجيل الخامس بسبب المخاوف الأمنية، يعد غريبا مضي شبكة الجيل الخامس الخاصة قدامًا في مهامها. ولا تعدّ هاواي الشركة الصينية الوحيدة التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة التي يجري تطويرها في كامبردج. فعلى سبيل المثال، تعمل شركة هاواي بالتعاون مع مؤسسة "تاس بارك (Tuspark) البريطانية من أجل "تسريع الرقمنة في حديقة كامبردج للعلوم وتمكين الشركات من استغلال قدرات جديدة وتعزيز الابتكار واكتساب ميزة تنافسية مع تحولها نحو تبني شبكة الجيل الخامس."

وخلال الفعاليات التي تقام في كل من جامعة كامبردج وأكسفورد، تتم دعوة الشركات الناشئة بانتظام لعرض أفكارها على شركات رأس المال الاستثماري الصينية.

وتشكّل قطاعات التكنولوجيا الحيوية وإنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي جزءا من إستراتيجية الصين "صنع في الصين" لعام 2025 لتعزيز قوتها الاقتصادية العظمى. والوضع مماثل في وادي السيليكون، حيث تعد شركة "بوهوا كابيتال" إحدى شركات الاستثمار الصينية الأكثر نشاطا

في المملكة المتحدة، والممول الرئيس للشركات الناشئة في ساحة التكنولوجيا الفائقة في كاليفورنيا.

كما أن شركة "دانهوا كابيتال"، وهي شركة رأس مال استثماري تدعمها الحكومة الصينية، استحوذت على عشرات الشركات الأميركية الناشئة. بالإضافة إلى ذلك، تستثمر الكيانات الصينية في الشركات الغربية الناشئة من خلال الشركات الغربية التي تشارك فيها بشراكات محدودة.

وتسمح هذه الشراكات المحدودة للكيانات الصينية بالوصول إلى التكنولوجيا التي يستثمرون فيها دون الكشف عن أسمائهم. وعلى الرغم من أنه من الممكن ألا يكون لهم رأي كامل في شكل أي تقنية معينة، فإن الوصول إلى الشركة وإبداء الرأي في إستراتيجيتها، خاصة في مرحلة رأس المال الاستثماري المبكر، يعد أمرا بالغ الأهمية.

وتقول الكاتبة إن الحكومات الغربية تواجه تحديا ينبع من كون هذه الشركات ليست ملزمة بالإفصاح عن شركائها المحدودين، وبالتالي لا أحد يعلم عدد الشركات الغربية الناشئة التي تلقت تمويل رأس مال صيني. ويتمثل الأمر الأكثر إثارة للقلق في حقيقة أن الشركاء المحدودين قد يكونون مرتبطين بالحكومة الصينية.

وتختم الكاتبة بالقول إن الغرب يحتاج بشكل عاجل إلى تنظيم تمويل رأس المال الاستثماري الأجنبي، ويشمل ذلك إلزام المستثمرين بالإفصاح عن شركائهم المحدودين.

ونظرا لأن الشركات الناشئة ستظل بحاجة إلى رأس مال مجازف، كما هو الحال مع أي استثمارات لرأس المال المغامر، ستفشل العديد من المشروعات في حين سينجح بعضها الآخر تجاريا.

(ترجمة: الجزيرة نت)

الرباط:

[HTTPS://FOREIGNPOLICY.COM/2020/12/03/HOW-CHINA-IS-BUYING-UP-THE-WESTS-HIGH-TECH-SECTOR](https://foreignpolicy.com/2020/12/03/how-china-is-buying-up-the-west-s-high-tech-sector/)

واشنطن تضغط لإنهاء الشقاق مع قطر

معهد واشنطن

سايمون هندرسون

(اللغة الإنجليزية) 2020 03 DECEMBER

خلاصة:

من المقرر أن يقوم كبير المستشارين الرئاسيين جاريد كوشنر مع فريق من كبار المفاوضين الأمريكيين بزيارة السعودية وقطر هذا الأسبوع، مما يزيد الآمال في إمكانية حل الخلاف بين حليفي الولايات المتحدة - الذي بدأ بعد بضعة أشهر من تسلم إدارة ترامب السلطة - وذلك قبل انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي. ولكن من الضروري تسوية العديد من القضايا الشائكة أو تخطيها قبل أن يحدث ذلك.

تأثير الشقاق

على الرغم من أن الانقسامات بين دول الخليج تتبع من مجموعة من الخلافات السابقة، إلا أن الانقسام الحالي بدأ بشكل أساسي في 23 أيار/مايو 2017، حين نشرت "وكالة الأنباء القطرية" سلسلة من المقالات الموالية لإيران، مما أثار إدانة من قبل السعودية والإمارات. (خلص المسؤولون الأمريكيون لاحقاً إلى أن الإمارات دبرت اختراق الموقع). وفي 5 حزيران/يونيو، انضمت الرياض وأبوظبي إلى البحرين ومصر في قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع الدوحة وفرض حصار بري وبحري وجوي على البلاد. وفي اليوم التالي، اتهم الرئيس ترامب قطر علناً بدعم الإرهاب. ثم في 23 حزيران/يونيو، وبعد أن ضغطت وزارة الخارجية الأمريكية على الأطراف المعنية لتوضيح الخلاف، أصدرت دول الحصار الأربعة قائمة مطالب مؤلفة من ثلاث عشرة نقطة اتهمت فيها قطر بتنمية علاقات وثيقة مع إيران، ودعم الإرهاب والتطرف الإسلامي، وتمويل وسائل الإعلام المعادية (للحصول على القائمة الكاملة، اقرأ المذكرة السياسية لمعهد واشنطن "قطر بدون تميم").

وفي معظم المقاييس، باء الحصار بالفشل. فقد تمكنت قطر، التي تجني عائدات ضخمة من مبيعات الغاز الطبيعي، من الصمود وحتى حققت ازدهاراً اقتصادياً. وفي الوقت نفسه، بقيت علاقتها مع واشنطن سليمة. ففي كانون الثاني/يناير 2018، شكر الرئيس ترامب الأمير تميم بن حمد آل ثاني على جهود "مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله"، في حين تستمر "قاعدة

العديد الجوية" العملاقة في استضافة أكثر من 10,000 جندي أمريكي وطائرة مقاتلة تم استخدامهم في الحملة ضد تنظيم «الدولة الإسلامية». كما تشعر واشنطن بالامتنان للدوحة لاستضافتها بعثة "طالبان" وبالتالي ساهمت في تسهيل محادثات السلام في أفغانستان. وفي قطاع غزة، تستمر الأموال القطرية التي يتم إيصالها عبر إسرائيل في تقديم الدعم الإنساني للفلسطينيين (على الرغم من أن الكثيرين يخشون من أن الأموال تدعم حركة «حماس» أيضاً).

الفرص والعوائق الدبلوماسية

اللافت للنظر هو أن التقارير المتعلقة برحلة كوشنر تُلمّح إلى أنه لن يزور أبوظبي، حيث يُعتقد أن الحاكم الفعلي للإمارات، ولي العهد الأمير محمد بن زايد آل نهيان، يعارض بشدة تقديم أي تنازلات تجاه الدوحة. وفي هذا الصدد، صرح سفير الإمارات في واشنطن يوسف العتيبة في 16 تشرين الثاني/نوفمبر أن إنهاء الشقاق "لا يندرج ضمن قائمة أولويات أحد".

من جانبها، تعتبر قطر أن فتح المجال الجوي السعودي أمام الرحلات الجوية القادمة من الدوحة والوافدة إليها هو بمثابة جائزة أولية تستحق نيلها في حال توفرها - وقد كان هذا الموضوع أحد بنود جدول الأعمال في المحادثات السعودية القطرية قبل عام. ومع ذلك، قد لا يرغب الزعيم الفعلي للسعودية، ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، في تقديم تنازلات لوفد من إدارة ترامب. وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت صحيفة "فاينانشيال تايمز" تقريراً طويلاً بعنوان "السعودية تسعى لحل أزمة قطر كـ «هدية» لجو بايدن".

وقد يشكل فضّ الخلاف أيضاً تحدياً بسبب الإجراءات القانونية التي اتخذتها الدوحة. ففي حزيران/يونيو، قضت "منظمة التجارة العالمية" بأن الرياض قدمت دعماً فاعلاً لشركة يُزعم أنها قرصنت قناة رياضية فضائية مملوكة لقطر. وفي تموز/يوليو، أيّدت "محكمة العدل الدولية" شكوى قطر إلى "منظمة الطيران المدني الدولي" بأن دول الحصار تنتهك الاتفاقيات الخاصة برحلات الركاب عبر الأجواء الأجنبية.

وفيما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل، يمكن القول إن قطر لا تزال شريكاً محتملاً في التطبيع على الرغم من الرواية المضادة التي تجاهر بها الإمارات. وكانت الدوحة قد اتخذت خطوات أولية نحو هذه الغاية منذ فترة تعود إلى تسعينيات القرن الماضي، مما أدى إلى إدانتها آنذاك من قبل الدول العربية المجاورة. وقد حضر أحد الوزراء القطريين جنازة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في عام 1995، وكان مكتب تجاري إسرائيلي قائماً في الدوحة منذ عدة

سنوات. وعلى الرغم من فتور العلاقات منذ ذلك الحين، لا يزال بإمكان الإسرائيليين زيارة البلاد بواسطة جوازات سفر إسرائيلية.

وبالنظر إلى الصورة الكبرى، لا يخفى أن هذا الخلاف قد قوّض وحدة الخليج العربي في مواجهة أنشطة إيران الخبيثة في المنطقة. لذلك، فإن حلّ الخلاف سيعزز فعالية السياسة الأمريكية في هذا الشأن وفي القضايا الأخرى ذات الصلة في الشرق الأوسط.

الرابط:

[HTTPS://WWW.WASHINGTONINSTITUTE.ORG/AR/POLICY-ANALYSIS/VIEW/WASHINGTON-PUSHES-TO-END-THE-QATAR-RIFT](https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/washington-pushes-to-end-the-qatar-rift)



هل ستعرق سياسة أوباما الفاشلة تجاه سوريا خطط إدارة بايدن للشرق الأوسط؟ ناشونال إنترست

MARK EPISKOPOS

2020 04 DECEMBER (اللغة الإنجليزية)

خلاصة:

نشرت مجلة "ناشيونال إنترست" الأميركية مقالاً للكاتب مارك إيبسكوبوس، تطرّق فيه إلى عهد الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن وتساءل عن سياسته الخارجية وإمكانية اتباعه استراتيجية الضغط القسوى ضد النظام والحكومة في سوريا.



في أيار 2020، وخلال مقابلة أجريت مع الدبلوماسي أنتوني بلينكن الذي كان نائب مستشار الرئيس للأمن القومي في إدارة أوباما وسيشغل منصب وزير الخارجية في إدارة بايدن، قال: "إنّ سياسة إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما تجاه سوريا قد فشلت". وردّاً على سؤال حول النهج الذي يمكن أن يتبعه بايدن تجاه سوريا، أجاب بلينكن: "لا بدّ أن نعترف أننا فشلنا في

منع وقوع خسارات مروعة في الأرواح ولم ننجح أيضاً في الإدارة السابقة بوقف النزوح الجماعي للسوريين داخل بلدهم وفي الخارج كلاجئين".

وألقى بليكن اللوم في مقابلة أخرى قديمة على بعض القوى بشأن ما حصل في سوريا، حيث قال: "هناك الكثير من اللوم بدءاً من إيران وروسيا ودول أخرى"، مضيفاً: "لدينا مسؤولية أيضاً"، ذاكراً "عبء حرب العراق" و"التدخل الصعب في ليبيا" والسياسة التي اتبعت تجاه سوريا.

وفي تشرين الأول 2015، أكد وزير الخارجية الأميركية المقبل دعم إدارة أوباما لتغيير النظام في سوريا، قائلاً: "لدى روسيا حافز ونفوذ أكبر لدفع الأسد والنظام السوري نحو عملية انتقالية، وهناك اعتراف من جميع الأطراف ومن بينهم الروس بأنه لا يوجد حل عسكري في سوريا". وعندما سُئل بليكن إذا كان رحيل الأسد يعدّ شرطاً أساسياً لإجراء مفاوضات، أجاب أنّ هذا ليس شرطاً مسبقاً، إلا أنه أوضح أنّ "العملية التي ستُطلق يجب أن تؤدي إلى رحيل الأسد" وأشار الكاتب إلى أنه فيما لا يوجد مسار سياسي واضح لإزاحة الأسد في نهج السياسة الخارجية الأميركية، سُئل بليكن إذا كان من الممكن أن تطبّع إدارة بايدن العلاقات مع نظام الأسد، فردّ: "من المستحيل بالنسبة لي أن أتخيل ذلك".

وهناك مؤشرات على أن إدارة بايدن ستكون مهتمة بتنفيذ استراتيجية الضغط القصوى ضد الأسد، وقد أوضح بليكن الخطوط العريضة لهذا النهج في مقال رأي نُشر في صحيفة نيويورك تايمز عام 2017، قال فيه: "تتمتع إدارة ترامب بنفوذ يجب أن تختبره مع نظام الأسد وروسيا لكبح جماح القوات الجوية السورية ولوقف أي استخدام للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية ولغرض وقف إطلاق النار والعمل على التفاوض حول انتقال السلطة". ورأى أنه "على الإدارة الأميركية أن توضح لموسكو مسؤوليتها عما يتصرفه الأسد".

إنّ إدارة بايدن لن تبقي على عقوبات إدارة ترامب ضد الأسد فحسب، بل قد تزيدها، ويشمل نهج سيد البيت الأبيض الجديد الحفاظ على وجود عسكري نشط في سوريا لدعم الأكراد بوجه الأسد، كما يُرجّح أن تلعب إدارة بايدن دوراً فعالاً في عملية إعادة الإعمار وقد تسعى لتحقيق إصلاحات سياسية من شأنها أن تمنح الفصائل المعارضة للأسد صوتاً محمياً في المجتمع المدني السوري.

الرابط: [HTTPS://NATIONALINTEREST.ORG/FEATURE/WILL-OBAMA%E2%80%99S-FAILED-SYRIA-POLICY-HINDER-BIDEN-ADMINISTRATION%E2%80%99S-MIDDLE-EAST-PLANS-173772](https://nationalinterest.org/feature/will-obama%E2%80%99s-failed-syria-policy-hinder-biden-administration%E2%80%99s-middle-east-plans-173772)

الثوابت والمتغيرات في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ميدل إيست مونيتور

MOHSEN SALEH

2020 03 DECEMBER (اللغة الإنجليزية)

خلاصة:

بعيداً عن القراءات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية التي تركز على المصالح الوطنية العليا ومتطلبات الأمن القومي - وهي مبادئ ثابتة في السياسة الخارجية لكل دولة في العالم تقريباً - ومن خلال البحث بدلا من ذلك عن سمات أكثر تحديداً للسياسة التي تعتمدها الولايات المتحدة في المنطقة (مع التحفظ على مصطلح "الشرق الأوسط")، يتبين أن هناك خمسة ثوابت رئيسية لا تتغير في العصر الحديث، وذلك بغض النظر عما إذا كان الرئيس جمهورياً أو ديمقراطياً.

بادئ ذي بدء، تمثل إسرائيل جوهر سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. والحفاظ على أمنها وتفوقها العسكري النوعي الذي يجعل منها قوة إقليمية رئيسية يشكل عنصراً أساسياً في استراتيجية الولايات المتحدة. ولا بد أن تكون أي سياسة أخرى متوافقة مع هذا المبدأ.

بناء على ذلك، يتعين على الولايات المتحدة تقديم الدعم العسكري والمالي لإسرائيل، والغطاء الدبلوماسي والسياسي لاحتلال الضفة الغربية وهضبة الجولان وحصار قطاع غزة، وتهويد الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس. وهذا يعني إجهاد أي إجراءات دولية لا تخدم مصالح إسرائيل، واعتبارها "دولة فوق القانون الدولي" باستخدام حق النقض ضد أي إجراءات ملزمة ضد إسرائيل يتفق عليها مجلس الأمن الدولي.

مع ذلك، لا يعني هذا الأمر وجود تقارب كامل بين تل أبيب وواشنطن أو أن السياسة الأمريكية تخضع للطلبات الإسرائيلية بشكل دائم. ففي بعض الأحيان، تكافح الإدارات الأمريكية للتعامل مع "الطفل المدلل" ومخالفة بعض أهدافه لاسيما عندما تتعارض مع المصالح الأمريكية العليا، أو مع ترسيخ أفضل الطرق التي تراها الولايات المتحدة أنها تخدم المصالح الإسرائيلية والاستقرار في المنطقة، خاصة عندما تتناقض الرؤية الأمريكية مع الائتلافات الحاكمة في دولة الاحتلال.

في سياق الصراع على السيادة العالمية مع القوى الكبرى المتنافسة، تبقى الهيمنة الأمريكية الشاملة على المنطقة من أهم ركائز السياسة الأمريكية. ولكن هذا الجانب من السياسة الخارجية واجه العديد من التحديات، مع محاولة روسيا اختراق النفوذ الأمريكي في دول مثل سوريا والعراق وجنوب اليمن وليبيا؛ هذا إلى جانب إفلات بعض دول المنطقة من قبضة واشنطن، وأهمها إيران.

حتى مع عضويتها في حلف شمال الأطلسي وتبني اقتصاد السوق الحرة، اتبعت تركيا بدورها سياسات مستقلة ناجحة إلى حد ما على مدار العقدين الماضيين، حيث عملت على تقويض النفوذ الأمريكي والغربي، وطورت قدراتها الاقتصادية والعسكرية الخاصة وعلاقاتها الدولية، وبرزت كلاعب إقليمي رئيسي قادر على الحفاظ على مصالحه وتحالفاته.

في العقد الماضي، تحولت أولويات السياسة الأمريكية نحو مواجهة صعود الصين، خاصة في منطقة المحيط الهادئ. وربما أدى هذا إلى تشتيت تركيز واشنطن على الشرق الأوسط، لكنه لم يؤثر على أسس سياستها الخارجية في حد ذاتها.

تتمحور السياسة الخارجية الأمريكية أساسًا حول ضرورة الحفاظ على سيطرة الولايات المتحدة على المناطق الغنية بالنفط، وخاصة منطقة الخليج، بغية تأمين إمدادات النفط لها ولحلفائها الأوروبيين واليابان وغيرها بأسعار "معقولة"، واستخدام هذه الهيمنة كوسيلة لفرض نفوذها على القوى المنافسة. وحتى مع تضاؤل حاجة الولايات المتحدة لاستيراد النفط خلال السنوات القليلة الماضية، لا يزال جوهر هذه السياسة الأمريكية ثابتًا وقائم الذات.

تحتاج الولايات المتحدة إلى الحفاظ على سيطرتها على معابر التجارة الدولية في الشرق الأوسط، وضمان إمكانية الوصول المستمر إليها بما يتناسب مع مصالح الولايات المتحدة وحلفائها. ولا ينبغي السماح لأي قوة إقليمية أو دولية بإغلاقها، بما في ذلك مضيق هرمز ومضيق باب المندب وقناة السويس.

تتمثل السمة الثابتة والأخيرة في السياسة الخارجية الأمريكية للشرق الأوسط في ضرورة تأمين الدعم والحماية والغطاء السياسي للأنظمة المتحالفة مع واشنطن، وإسقاط أو تغيير الأنظمة التي تفرض الانصياع للإملاءات الأمريكية.

إن المتغيرات في السياسة الأمريكية تشمل السياسات والإجراءات والأدوات التي تستخدمها واشنطن لحماية مصالحها وتنفيذ الثوابت المذكورة أعلاه. وفي الحقيقة، ترتبط عدة عوامل بالميول السياسية والدينية والثقافية لرئيس الولايات المتحدة اليوم وفريقه، من بينها الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية والتهديدات الخارجية للولايات المتحدة، والمنافسة مع الخصوم

الدوليين والقوى الكبرى، وسلوكهم السياسي والعسكري والاقتصادي الذي قد يؤثر أو ينافس المصالح الأمريكية في مناطق نفوذها.

لا يكفي هذا المقال لمعالجة النظريات التي سعت إلى تفسير السياسة الخارجية للولايات المتحدة والتوجّهات التي شكلتها. ومع ذلك، من أجل الإيجاز والتبسيط، تجدر الإشارة إلى أن هناك توجّهان رئيسيان في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. أولهما التوجّه المحافظ الذي يولي أهمية أكبر للسلطة الأمريكية وقوتها الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية والسياسية. ينبع هذا التوجّه من وجهة نظر متعصبة تدعي أنها تمثّل "العالم الحر" وأديانه وتراثه الثقافي وقيمه.

تشمل هذه الفئة ممثلي القوى الدينية اليمينية والعنصرية والمحافظّة المتطرفة، الذين يشعرون بانتمائهم للحزب الجمهوري. عندما يسيطر مثل هذا التوجّه على البيت الأبيض، يتزايد دعم الولايات المتحدة لإسرائيل بصورة علنية. وتسارع مثل هذه الإدارات إلى استخدام العقوبات الاقتصادية وسياسة الإكراه، وتكثيف الدعم للأنظمة الدكتاتورية، وتتجاهل القمع وتزوير الانتخابات في الدول الحليفة، بالإضافة إلى اللجوء إلى التدخل العسكري الذي يخرق القوانين والأعراف الدولية.

من بين الأمثلة الحديثة إدارات رونالد ريغان وجورج بوش الأب وجورج دبليو بوش ودونالد ترامب، الذين شهدت فترات ولايتهم حرب الخليج في سنة 1991، والغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، ومحاولة ترامب فرض "صفقة القرن" في فلسطين، إلى جانب نهجه في التعامل مع حكام الخليج والدول العربية الأخرى.

في المقابل، يسعى التوجّه الآخر إلى خدمة المصالح الأمريكية باستخدام القوة "الناعمة" عن طريق الأساليب غير المباشرة وغير العنيفة. يروّج هذا التوجّه للحجج والأدوات المرتبطة بـ "الحرية" أكثر من تلك المرتبطة بـ "السلطة" و"القوة"، على الرغم من أنه يلجأ أحياناً إلى استعمال القوة عند الضرورة.

يمثّل الحزب الديمقراطي الحاضنة الأساسية لمثل هذا التوجّه، حيث يميل إلى إبداء تفهمه الكبير للاختلافات والتنوع العرقي والديني والثقافي، ودعم التنمية وحقوق الإنسان (من منظور الهيمنة الأمريكية)، وتسخير المساعدات المالية لأهداف سياسية، والدعوة إلى استعمال "الشرعية" الدولية وبرامج الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي لمعاقبة الأنظمة المنشقة، قبل اللجوء إلى القوة "الصارمة".

يهدف هذا التوجّه عادة إلى تقليل الإنفاق الدفاعي في الخارج، واستنفاد جميع الوسائل المتاحة قبل اللجوء إلى التدخل العسكري، وبناء تحالفات وعلاقات دولية، والتوصّل إلى اتفاقات مع القوى الدولية لإدارة المصالح والتوترات المشتركة، مع الحفاظ على السيادة الأمريكية. يتمّ كل هذا بطريقة تتجنب استعداء القوى المنافسة والناشئة، وتحافظ على العلاقات مع الدول الحليفة والصديقة. ومن بين الأمثلة الحديثة إدارتا بيل كلينتون وباراك أوباما، بالإضافة إلى الإدارة القادمة للرئيس المنتخب جو بايدن على الأرجح.

إن هامش التغيير في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط محدود، سواء من حيث عناصرها الثابتة أو تكتيكاتها أو انعدام المرونة. مهما كان التوجّه المهيمن، فإن السياسة الخارجية الأمريكية لن تقف إلى جانب الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، ولن تدعم الشعوب التي تسعى إلى تغيير الأنظمة الفاسدة والاستبدادية التي تخدم المصالح الأمريكية، ولن تسمح أيضاً لقوى المقاومة و"الإسلام السياسي" التي تعمل على مشروع التغيير الحضاري والتجديد بالوصول إلى سدة الحكم في بلدانهم.

قد تتبنى الولايات المتحدة درجة من البراغماتية والواقعية عندما تنجح الشعوب في فرض إرادتها، أو عندما تسير الأحداث بطريقة لا تناسب مصالح الولايات المتحدة. في هذه الحالة، ستسعى واشنطن إلى إعادة صياغة سياستها من أجل فرض مصالحها، وذلك من خلال دعم "وكلائها" المحليين أو "حلفائها"، أو استخدام وسائل مختلفة للعرقلة والتعطيل لاستقطاب الأنظمة السياسية.

في الختام، تجدر الإشارة إلى أن السياسة الأمريكية ليست حقيقة محتومة أو مصيرا لا مفر منه بل قابلة للتغيير، وذلك أمر سبق أن كشفه التاريخ والخبرة البشرية. وعندما تقرر الشعوب المطالبة بحقها المشروع في الاستقلال، سيكونون قادرين على فرض إرادتهم وتجديدها، سواء أحببت واشنطن ذلك أم لا.

الجيش الروسي يتسلم مركبات TERMINATOR للاختبار

DEFENSE NEWS

ALEXANDER BRATERSKY

(اللغة الإنجليزية) 2020 03 DECEMBER

خلاصة: روسيا تجري تجارب لأسلحتها الجديدة في سورية



أثبتت Terminator ، التي أُستبعدت سابقًا من قبل وزارة الدفاع، فعاليتها خلال العمليات القتالية الروسية الأخيرة في سوريا. أظهر التلفزيون الروسي الحكومي أن مدرعات Terminators مرتبطة بفرقة الدبابات 90 في منطقة تشيليابينسك في جبال الأورال في 2 ديسمبر. "إن ما

يتميز هذه المدرعة هو قدرتها على متابعة ثلاثة أهداف في وقت واحد بكل أنظمة أسلحتها،" حسب ما صرح به الكولونيل أندريه سيغاريف نائب قائد فرقة الدبابات للقناة الأولى.

تم تجهيز Terminator بنظام الصواريخ المضادة للدبابات الأسرع من الصوت Ataka ، القادر على الوصول إلى أهداف تصل إلى 6 كيلومترات، ومدفعان 30 ملم يمكن استخدامها ضد قوات المشاة والمروحيات، وقاذفتي قنابل يدوية، ومدفع رشاش كلاشينكوف، ويمكن أن تصل سرعة المدرعة إلى 60 كم / ساعة ويديرها طاقم مكون من خمسة أفراد، ويشبه تصميمها شكل دبابة T-90 .

وفقًا للخبراء العسكريين، يمكن أن تحمل Terminator واحدة محل فصيل قوامه 40 جنديًا وست مركبات مدرعة. تلقى الجيش الروسي ثمانية مدرعات Terminator سيتم اختبارها خلال التدريبات العسكرية. وشاركت المركبات، التي عُرضت لأول مرة على الجمهور خلال العرض العسكري السنوي في الساحة الحمراء عام 2018، في العمليات الروسية في سوريا.

في عام 2010، تخلت وزارة الدفاع عن خطط الدعم المالي لتطوير Terminator ، وخلال ذلك الوقت، ترأس الوزارة أناتولي سيرديوكوف، الذي اقترح ذات مرة شراء أسلحة أجنبية الصنع لمواكبة الحداثة العسكرية.

تم تصميم Terminator من قبل UralVagonZavod ، الشركة الرائدة في إنتاج الدبابات في البلاد، والتي، على الرغم من إمكاناتها التصديرية، تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة. كما أنها تنتج عربات سكب حديدية ولكنها واجهت مشاكل مالية. ومع ذلك، وفقًا لتقارير وسائل الإعلام الروسية في عام 2020، حققت الشركة أرباحًا صافية قدرها 2.6 مليون دولار. كانت آخر مرة على قائمة Defense News لأفضل 100 شركة دفاعية في العالم في 2018، حيث احتلت المرتبة 46، بعد أن جلبت 1.865 مليار دولار من عائدات الدفاع لعام 2017.

الرابط:

[HTTPS://WWW.DEFENSENEWS.COM/LAND/2020/12/02/RUSSIAN-MILITARY-RECEIVES-TERMINATOR-VEHICLES-FOR-TESTING](https://www.defensenews.com/land/2020/12/02/russian-military-receives-terminator-vehicles-for-testing)

تقرير تقييم الوضع في سوريا: 11 نوفمبر - 1 ديسمبر 2020

معهد دراسات الحرب

ALEXANDER BRATERSKY

(اللغة الإنجليزية) 2020 03 DECEMBER

خلاصة:

داعش يعيد تشكيل وتوسيع مناطق الهجوم في شمال ووسط سوريا. ربما نفذ مسلحو تنظيم الدولة الإسلامية ثلاث هجمات تفجيرية في ريف محافظة حلب وهاجموا بشكل منفصل موقعًا أماميًا للنظام ومنشأة نفطية في وسط سوريا. تشير الشدة المتزايدة والمنطقة الجغرافية لهجمات داعش على الأرجح إلى أن التنظيم ينجح في توسيع نطاق حرية عمله في سوريا. من المرجح أن يؤدي استمرار إطلاق سراح مسلحي داعش وأفراد عائلاتهم من قبل قوات سوريا الديمقراطية (قسد) إلى تزويد داعش بمقاتلين قدامى وتمكينه من توسيع عملياته. (في الرابط أدناه صورة بصيغة PDF)

Syria Situation Report: November 11 - December 1, 2020

1 Nov. 11 - 12: Russian-backed 5th Corps Prevents Iranian-backed Security Operation in Southern Syria. The Iranian-backed Syrian Arab Army's (SAA) 4th Division and Syrian Air Force Intelligence (SAFI) attempted to storm the town of al-Karak, Dera'a Province on November 11. Units from the Russian-backed SAA's 5th Corps 8th Brigade prevented an offensive by positioning forces inside of al-Karak. This intervention indicates Russia's continued commitment to preserving reconciliation agreements through de-escalation between residents and regime and Iranian-backed units.

2 Nov. 12 - 15: ISIS is Expanding its Attack Capabilities in Central Syria. ISIS militants killed 21 pro-regime soldiers in an attack on an outpost near Abu Fayyad Dam, Hama Province on November 12. ISIS fighters captured and killed an unspecified number of regime-backing Qaterji militiamen near the Tuweinan Oil Fields, Homs Province on November 15.

3 Nov. 12 - 27: Israel Continues to Target Iranian Positions and Personnel with Airstrikes in Syria. Israeli airstrikes killed seven members of the Fatemiyoun Brigade and two members of Lebanese Hezbollah near Abu Kamal, Deir ez-Zour Province, and targeted two Hezbollah positions near the Raqqa and Deir ez-Zour provinces border on November 12. Israeli airstrikes targeted Iranian militia positions, killing three, near al-Rahba, Deir ez-Zour Province on November 19 and Islamic Revolutionary Guards Corps (IRGC)-affiliated Meizila and Thulathat training camps, killing seven, in Deir ez-Zour Province on November 27. Israel also launched airstrikes against the Iranian-backed SAA 90th Brigade's checkpoint near Rwhinah, Quneitra Province and a Hezbollah warehouse in al-Kiswah, Damascus Province on November 24.

4 Nov. 13 - 22: Recent SDF Releases Could Fuel an ISIS Insurgency. The SDF released former ISIS leader and Emir of Public Relations Abd al-Hamid al-Dairi from prison in Deir ez-Zour Province on November 13. The SDF released 515 ISIS family members without tribal guarantees to prevent them from rejoining ISIS from al-Hawl, Hasakah Province on November 16 and 23 former ISIS fighters under tribal guarantees from a prison in Shaddadi, Hasakah Province on November 22.

5 Nov. 15: Members of the Tayy Tribe May Seek Greater Support from the Regime to Undermine Turkey, the SDF, and U.S. Forces in Northeast Syria. Sheikhs and notables of the Tayy tribe held a national forum meeting to discuss expelling forces from the region in Jormuz, Hasakah Province. The participants announced support for the SAA, President Bashar al-Assad, and Russia and a desire to expel U.S. and Turkish forces from the region. National Defense Forces Commander and Tayy notable Hassan al-Saloumi called for Arab tribes to fight against U.S. and Turkish forces.

6 Nov. 22 - 30: Turkey is Likely Detering a Pro-Regime Offensive by Repositioning Forces in Greater Idlib Province. The Turkish Armed Forces (TSK) established new military positions in al-Ruwayha, Idlib Province on November 22 and Tal Badran, Idlib Province on November 30. The TSK withdrew forces from an observation post in Rashideen, Aleppo Province on November 24 and a military position in Kafr Amim, Idlib Province on November 26. The units were redeployed to recently established military positions in southern Idlib Province, the likely site of any forthcoming pro-regime offensive.

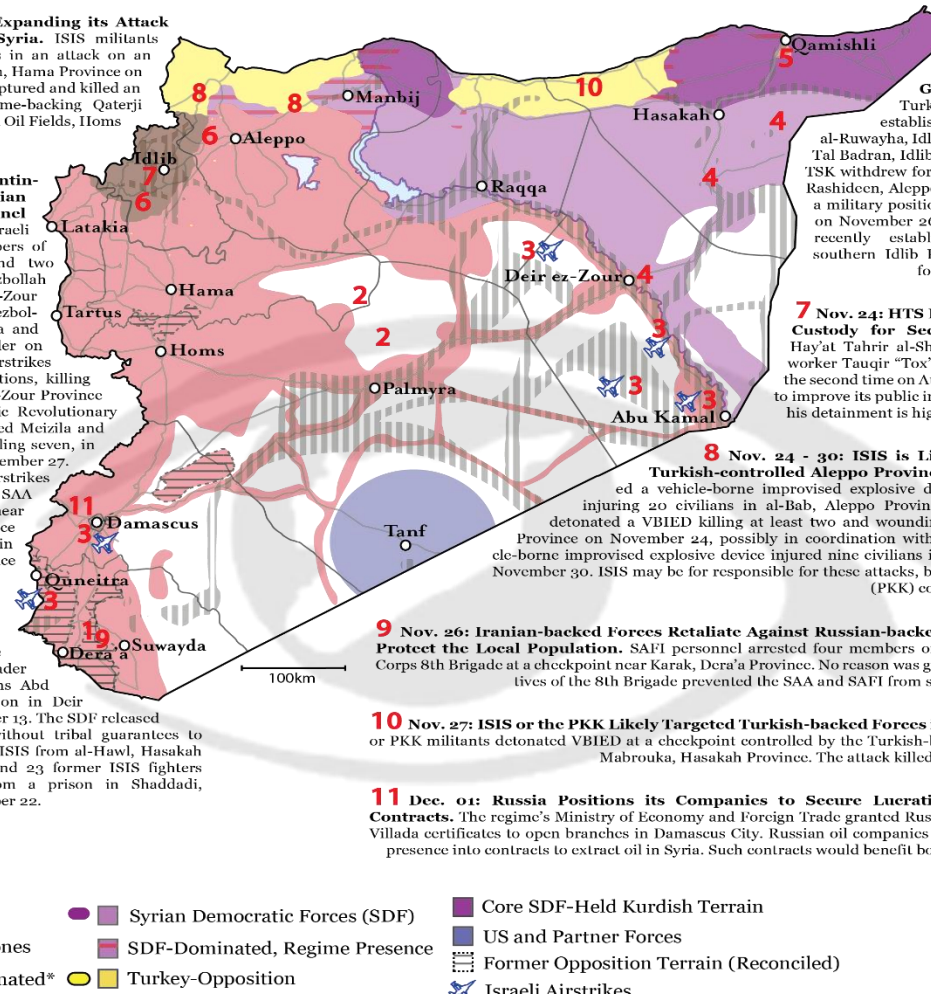
7 Nov. 24: HTS Releases Tauqir Sharif from Custody for Second Time. Al Qaeda-linked Hay'at Tahrir al-Sham (HTS) released British aid worker Tauqir "Tox" Sharif. HTS arrested Sharif for the second time on August 11. HTS may be attempting to improve its public image by releasing Sharif because his detainment is highly unpopular in Idlib Province.

8 Nov. 24 - 30: ISIS is Likely Increasing Activity in Turkish-controlled Aleppo Province. Unknown militants detonated a vehicle-borne improvised explosive device (VBIED) killing five and injuring 20 civilians in al-Bab, Aleppo Province on November 24. Militants detonated a VBIED killing at least two and wounding 19 civilians in Afrin, Aleppo Province on November 24, possibly in coordination with the al-Bab attack. A motorcycle-borne improvised explosive device injured nine civilians in Jarablus, Aleppo Province on November 30. ISIS may be responsible for these attacks, but the Kurdistan Workers' Party (PKK) could alternatively be responsible.

9 Nov. 26: Iranian-backed Forces Retaliate Against Russian-backed Forces for Intervening to Protect the Local Population. SAFI personnel arrested four members of the Russian-backed SAA's 5th Corps 8th Brigade at a checkpoint near Karak, Dera'a Province. No reason was given for their arrest. Representatives of the 8th Brigade prevented the SAA and SAFI from storming Karak on November 12.

10 Nov. 27: ISIS or the PKK Likely Targeted Turkish-backed Forces in Northern Syria. Likely ISIS or PKK militants detonated VBIED at a checkpoint controlled by the Turkish-backed Syrian National Army in Mabrouka, Hasakah Province. The attack killed three and injured four fighters.

11 Dec. 01: Russia Positions its Companies to Secure Lucrative Resource Development Contracts. The regime's Ministry of Economy and Foreign Trade granted Russian oil companies Mercury and Villada certificates to open branches in Damascus City. Russian oil companies will likely seek to leverage their presence into contracts to extract oil in Syria. Such contracts would benefit both Russia and the Assad regime.



TAL QAEDA-LINKED GROUPS CONTROL NEARLY ALL GOVERNANCE AND MILITARY STRUCTURES IN GREATER IDLIB PROVINCE. VARIOUS LOCAL ACTORS ASSERT LIMITED CONTROL OVER ISOLATED AREAS OF GREATER IDLIB.

Control of Terrain Accurate as of December 1, 2020

Key Takeaway: ISIS is reconstituting and expanding attack zones in northern and central Syria. ISIS militants may have carried out three explosive attacks in Turkish-controlled Aleppo Province and separately attacked a pro-regime outpost and oil facility in central Syria. The increasing severity and geographic area of ISIS attacks likely indicates the organization is successfully expanding its freedom of action in Syria. Continued releases of ISIS militants and family members by the Syrian Democratic Forces (SDF) will likely provide ISIS with veteran fighters and enable it to further expand its operations.



Contributor: Andrew Greco
©2020 by the Institute for the Study of War

[HTTP://WWW.UNDERSTANDINGWAR.ORG/BACKGROUNDERS/SYRIA-SITUATION-](http://www.understandingwar.org/backgrounders/syria-situation-) **الرباط: REPORT-NOVEMBER-11-DECEMBER-1-2020**

أمة يرثى لها، تقييم نصف قرن من حكم آل الأسد

ATLANTIC COUNCIL

STEVEN HEYDEMANN

(اللغة الإنجليزية) 2020 10 DECEMBER

خلاصة:

قبل خمسين عاماً، وتحديدًا في 13 تشرين الثاني من عام 1970، استولى حافظ الأسد على السلطة من بين الفرقاء المتنافسين في حزب البعث الحاكم، وأطلق على نظامه الجديد اسم: الحركة التصحيحية، ليمثل انقلاب الأسد هزيمة لليسار وصعوداً للمعتدلين في الحزب.



إلا أن قلة قليلة من الناس رأَت في سيطرة ذلك الضابط الناقم واستحواذه على السلطة، بعد سلسلة طويلة من الانقلابات المماثلة في البلاد التي أصبحت غير

مستقرة، بداية لأطول فترة من الحكم العائلي المتواصل للبلاد في تاريخ سوريا المعاصر.

وعندما خلف بشار الأسد أباه بعد موته في حزيران 2000، أصبحت سوريا استثناءً، إذ هنالك عدد قليل من الجمهوريات، يقل عن ستة، تم فيها تسليم السلطة من الأب إلى الابن مباشرة كما حدث في سوريا، ومن بين تلك الجمهوريات، هنالك ثلاث دول فقط في العالم حكم فيها الأب والابن البلاد من موقع الرئاسة لمدة نصف قرن وأكثر دون أي انقطاع، وعلى رأسها توغو والغابون، وسوريا.

إذ في كل تلك الحالات الثلاث، نجد الأبناء الذين ورثوا الرئاسة قد وصلوا إلى سدة الحكم عبر انتخابات متعددة ومشبوهة، وهؤلاء مايزالون في الحكم حتى لحظة كتابة هذه السطور.

إن الاستمرارية الاستثنائية لنظام الأسد جديرة بالاهتمام والملاحظة، كما أنها تطرح سؤالاً يتصل بالاضطرابات التي سادت خلال العقد الماضي، وهو: ما الذي أنجزه وحققه حكم آل الأسد على مدى خمسين عاماً بدقة؟ إذ عندما وصل بشار الأسد إلى الحكم وهو في الرابعة والثلاثين من عمره، بعدما مهد لذلك مجلس الشعب المطواع الذي سارع لتعديل الدستور ليصغر الحد الأدنى لعمر الرئيس، يمكن القول بأنه ورث بلاداً تعاني من ركود كبير. وبالرغم من أن كثيرين أشادوا بفضيلة والده من الناحيتين الاستراتيجية والدبلوماسية، إلا أن حافظاً عندما توفي في حزيران 2000، لم يكن قد حقق أكثر من قيامه بالإشراف على بلد يبتعد عن المسار المرسوم له.

كما فشل أيضاً في تحقيق طموحه الذي حلم بتحقيقه طيلة حياته وهو تأكيد دور سوريا المركزي في القضايا الإقليمية، فلقد أثبت القول المأثور المتناقل على لسان هنري كسنجر: **"لا يمكنك أن تخوض حرباً في الشرق الأوسط دون مصر، ولا يمكنك أن تحقق السلام بدون سوريا"** بأنه خاطئ وذلك عند توقيع اتفاقية كامب ديفيد في عام 1979.

إذ في ذلك العام أضيفت سوريا إلى القائمة الأميركية التي ظهرت حينها والتي تضم الدول الممولة للإرهاب (وسوريا هي الدولة الوحيدة التي ظلت في تلك القائمة حتى اليوم)، وهكذا لم يعد بوسع حافظ أن يلعب أي دور حاسم بوصفه مخرباً، وذلك مع انحسار أهمية القضية الفلسطينية، كما أن غزواته التي أخذ يمارسها بين الفينة والأخرى ضمن الدبلوماسية العربية-الإسرائيلية لم تحقق هي أيضاً أي تقدم ملحوظ.

وبعدما أضع عقداً من الزمان على تلك الأمور، انهار الاتحاد السوفييتي، فبدأ مركز ثقل الدبلوماسية في المنطقة يتجه نحو الشرق وتحديداً إلى دول الخليج العربي، وهكذا انتهى الأمر بسوريا على هوامش السياسة الإقليمية.

ومع نهاية ولايته الثانية، وقبل وفاة حافظ بأشهر قليلة، كان بيل كلينتون آخر رئيس أميركي يستثمر دبلوماسياً في جهود الوساطة من أجل السلام بين سوريا وإسرائيل، لكنه فشل هو أيضاً، فقد استنفد حافظ الأسد عبر الصبر الاستراتيجي الذي يتجح بممارسته قوى خصومه، إلا أن ذلك لم يصف شيئاً لمصالح سوريا، كما لم يضمن لها استعادة مرتفعات الجولان، إذ أصبح ذلك الحلم الوطني بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى.

وهكذا أصبح الإرث الذي وصل لبشار على المستوى الداخلي يمور فوق أرض متقلقلة، ففي الوقت الذي نجت فيه البلاد من أزمة اقتصادية خانقة في أواسط ثمانينيات القرن الماضي، دخلت سوريا القرن الواحد والعشرين باقتصاد يحتضر وبيروقراطية غير مجدية، وقطاع عام ضعيف ومضعف ومترهل وبقطاع تعليمي وصحي متراجع، ونسب بطالة تعتبر الأعلى على مستوى العالم.

غير أن القطاع الأمني ازدهر في ظل حافظ، وذلك بفضل الاحتلال السوري للبنان مع ضمان نجاة النظام عبر ممارسة القمع الوحشي ضد تمرد حركة الإخوان المسلمين ما بين عامي 1979-1982، والذي بلغ ذروته في مجزرة حماة الشنيعة التي وقعت في شباط من عام 1982.

وبكل المقاييس، يمكن القول إن حافظ الأسد لم يكتث بالمسائل الاقتصادية، **إذ ورد عنه أنه وصف الاقتصاد بأنه موضوع مخصص للحمير.** أما بشار فلم يتمكن من تقليد أبيه في عدم مبالاته، فحافظ، شأنه في ذلك شأن غيره من الديكتاتوريين، كان يعتبر الميزانية العامة لسوريا أداة لبقاء النظام، ولهذا خصص الموارد والفرص - وبينها فرصة الاستفادة من الفساد المستشري- لدعم الشبكات الموالية له عبر تفضيل شخصيات من داخل النظام، لكن ذلك الوضع تجاوز هؤلاء ليشمل شرائح واسعة من النخبة التجارية الدمشقية.

هذا وترتكز الحركة التصحيحية التي أتى بها حافظ على تفكيك جزئي للسياسات الاقتصادية المتطرفة التي تبناها سلفه صلاح جديد. إلا أن الأسد الأب حافظ على المساومة الاستبدادية لسوريا، حيث قدم للسوريين أمناً اقتصادياً مهتكمًا، مقابل

هدوء سياسي، ويمثل ذلك شكلاً من أشكال التبعية القسرية التي حافظت على السلم الاجتماعي الهش.

كما أن الإصلاحات الاقتصادية المتواضعة التي قامت خلال العقد الأخير من حكم الأسد الأب لم تكن كافية لإخراج سوريا من سباتها الاقتصادي، بل فتحت تلك الإصلاحات آفاقاً جديدة للكسب غير المشروع بين أوساط المقربين من النظام ورجال الأعمال المرتبطين به.

وعندما وصل بشار إلى سدة الرئاسة في تموز 2000، كان الناتج المحلي الإجمالي لسوريا قد تعافى أخيراً من المستويات التي وصل إليها في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي. وخلال العقد التالي، بدأ الاقتصاد وكأنه في حالة ازدهار، حيث تضاعفت حصة المواطن من إجمالي الناتج المحلي بين عامي 2000-2010، مع تحول البلاد إلى ما وصفه المسؤولون باقتصاد السوق الاجتماعي.

إلا أن النظام أخذ يقود سوريا نحو حافة الانهيار، بعيداً عن تلك المظاهر الخادعة. ففي الوقت الذي ركز فيه العالم على الساحة السياسية، أي ربيع دمشق خلال حكم بشار (ويقصد بذلك الانفتاح السياسي الذي امتد لفترة قصيرة ما بين عامي 2000-2001)، ثم تخلصه من كل منافسيه ومعارضيه في الداخل، وسياسة الباب المفتوح مع الجهاديين الذين توجهوا إلى العراق، ودوره في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، وما أعقبه من إخراج مذل لسوريا من لبنان، كانت الكلفة الاجتماعية والاقتصادية لحالات الاختلال الوظيفي الممنهج والعميق آخذة بالازدياد.

وبالرغم من الجهود التي بذلها بشار لتحديث وتطوير الاستبداد في سوريا، إلا أن الغالبية العظمى من السوريين ظلت محرومة النمو الاقتصادي على أعلى مستوى. لذا، وخلال العقد الأول من حكمه، ازداد الفقر والبطالة، لاسيما بين أوساط الشباب. وفي عام 2006، ضربت موجة جفاف قاسية المناطق الزراعية في سوريا، وتعاضمت أضرارها بسبب سوء الإدارة والفساد.

وعلى مدار السنين القليلة التي أعقبت ذلك، اضطر آلاف المزارعين الصغار إلى ترك أراضيهم والتحول إلى نازحين بسبب البيئة حيث استقر هؤلاء في ضواحي دمشق والمدن الكبرى مثل درعا جنوب سوريا. في حين ازداد جشع أعوان النظام بقيادة أفراد من عائلة الأسد، وعلى رأسهم رامي مخلوف، حيث سيطر هؤلاء على مجتمع

الأعمال في البلاد وحولوه إلى قطاع داعم للنظام، إذ يذكر أن مخلوف كان يسيطر على حوالي 65% من اقتصاد سوريا.

ومن جانبه بدا بشار مؤمناً بأن ولاءه لمن يدافعون عن فكرة العروبة والمقاومة، بالرغم من كونها مجرد أقوال بعيدة عن الأفعال، يكفي لعزل نظامه عن موجة الاحتجاجات التي اجتاحت المنطقة في أواخر عام 2010. لكنه كان مخطئاً، إذ مع حلول شهر آذار من العام 2011، وبوجود نماذج مثل ما حدث في مصر وتونس وليبيا أذكت طموحات السوريين، تمكن السوريون من كسر حاجز الخوف عندما توحدت أصواتهم في صوت يعبر عنهم جميعاً، فانضم الجميع إلى الاحتجاجات والمظاهرات المنادية بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية وإنهاء حكم نظام الأسد. بيد أن النظام عند مواجهته لتحدي غير مسبوق، والذي تمثل بسحب الإجماع عليه وإسقاط شرعيته على يد ملايين السوريين من عامة الشعب، رد بالعنف، الأمر الذي وضع البلاد في مسار لا بد أن ينتهي بحرب أهلية.

واليوم، وبعد مرور عقد على النزاع، ما يزال الأسد يتربع فوق الدمار الذي لحق ببلاده، إلا أن ما أبقاه هناك ليس التدخل الروسي والإيراني فحسب. ثم إن مقتضيات بقائه خلفت أثراً مرعباً على البلاد، حيث أصبح الاقتصاد مدمراً، والنسيج الاجتماعي ممزقاً، وظهر جيل كامل تربي على العنف، وعلى التعصب الطائفي والتطرف. كما أن الحرب أطلقت العنان لشهوة النظام لارتكاب الجرائم، مما عزز وحشيته وفساده بشكل أكبر. وأصبح المتربحون من الحرب وأمرائها يتبححون بامتيازاتهم بوصفهم يمثلون النخبة السياسية الجديدة لسوريا، وهكذا أخذ هؤلاء يحصدون ثمار دعمهم لآل الأسد طيلة العقد الماضي.

وفي الوقت الذي يدرس فيه السوريون عملية انتقال محفوفة بالمخاطر إلى مرحلة ما بعد النزاع، مع احتمال فرض نوع من السلم الاستبدادي، يبقى أفضل ما يعبر عن الإرث الطويل لحكم آل الأسد هو تلك الوقائع الثنائية المنفصلة تماماً عن بعضها. فصور بشار المنتصر، وأولاد مخلوف بسياراتهم الفارهة وطائراتهم الخاصة، وصورة أسماء الأسد وهي ترتدي بنطال جينز صمم خصيصاً من أجلها أثناء تقديم التعازي للأرامل، أخذت تظهر جنباً إلى جنب مع صور مختلفة تمام الاختلاف عن طوابير طويلة من الأكفان البيضاء، وطوابير الخبز، والأطفال الذين ينبشون القمامة، والقوارب التي تغص بالسوريين وهم يبحثون عن مستقبل مجهول المعالم بعدما تحولوا إلى لاجئين.

لقد كانت الثورة السورية بمثابة استفتاء على إرث عائلة الأسد، فكانت بذلك أشد وطأة من أي حكم قد يصدره أي أحد من خارج البلاد. إلا أن هزيمتها وقعت بعد دفع ثمن باهظ، إذ أصبح أمامنا مشاريع لإعادة إعمار البلاد وإصلاح البنية الاجتماعية تحتاج إلى أجيال وأجيال حتى يتم تنفيذها، وتلك تحديات لا يملك النظام بمفرده الإمكانيات التي تمكنه من تلبيتها وتحقيقها، مما قد يزعزع سيطرته على البلاد. إلا أن آل الأسد ومؤيديهم المخلصين لا يعترفون بإمكانية حدوث كل ذلك. إذ في عام 2028، وفي حال بقي الأسد في السلطة، فلا بد له أن يصطدم بحدود ولايته الرئاسية التي تم تحديدها في عام 2012. وتحسباً لتلك اللحظة، تقوم الأسرة حالياً بتهيئة ابنه الأكبر، حافظ بشار الأسد، ليعتلي عرش الرئاسة حينها، وذلك لأن آل الأسد لم يكتفوا من سوريا بعد، وهنا لا نملك إلا أن نقول: وا أسفاه على الشعب السوري! (ترجمة: تلفزيون سوريا)

الرابط: [HTTPS://WWW.ATLANTICCOUNCIL.ORG/BLOGS/MENASOURCE/PITY-THE-NATION-
/ASSESSING-A-HALF-CENTURY-OF-ASSADIST-RULE](https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/pity-the-nation-/assessing-a-half-century-of-assadist-rule)

تأملات مبعوث للملف السوري: لحظات مظلمة قبل الفجر صحيفة الشرق الأوسط

مارتن لنغدن

(اللغة الإنجليزية والعربية) 2020 10 DECEMBER

نص المادة:

لا يتحدث الدبلوماسيون دوماً بوضوح، وينبع حرصنا في استخدام اللغة من سبب وجيه، فالتوجه غير المباشر غالباً ما يكون مفيداً على نحو أكبر في رسم حدود اتفاق ما أو تمهيد الطريق أمام جهود التعاون الدولي. غالباً، وليس دائماً.

ويتطلب حجم وحدة الأزمة القائمة في سوريا منا جميعاً التحدث بجلاء وصدق أكبر حول الواقع الذي تتكشف ملامحه أمامنا، والخطيئة الكبرى وراء الاستمرار في رفض عمل ما يجب عمله إذا كانت هناك رغبة حقيقية في إنقاذ سوريا من كارثة أكثر فداحة.

بطبيعتهم، يتحلى الدبلوماسيون بالتفاؤل، ذلك أننا متمرسون في إيجاد حلول مبتكرة لقضايا شائكة. بيد أنه في الوقت ذاته يتعين علينا التحلي بالواقعية والصدق. في الحقيقة، حجم الدمار الذي لحق بسوريا يعني أن إعادة تأهيل البلاد سيكون دوماً مهمة صعبة. لكن رفض نظام الأسد المشاركة بجدية في عملية إصلاح سياسي، حسبما يطالب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مع استمراره في الوقت ذاته في سلوكه القمعي، الذي يؤدي بنتائج عكسية، أطال أمد شقاء الكثيرين وأهدر وقتاً ثميناً. وفي يومنا هذا، أصبح الوقت - مثل الغذاء والوقود - سلعة توشك على النفاد داخل سوريا.

وغالباً ما قيل، إنه رغم أن الاحتمالات تشير إلى أن النظام سيفوز في الحرب في سوريا، فإنه سيواجه صعوبات جمة في «الفوز» بالسلام، بمعنى أن النصر العسكري للنظام لن يكون باستطاعته أبداً إصلاح أي من الأسباب الجوهرية للأزمة الراهنة، أو تحقيق استقرار حقيقي أو توفير الأمن والرخاء للشعب السوري. اليوم، تقف سوريا على حافة الهاوية. وتشكل الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية التي ألمت بالبلاد تهديداً خطيراً ومتفاقماً للسوريين. من جهتها، حذرت الأمم المتحدة هذا الشهر تحذيراً صادماً من أن مليوني سوري إضافيين الآن أصبحوا في حاجة ملحة لمساعدات إنسانية، ليرتفع الإجمالي إلى 13 مليوناً. وتتصدر سوريا اليوم القائمة العالمية لمتطلبات التمويل الإنساني.

ومع زيادة المسار السلبي الخطر الذي يتبعه النظام سوءاً من أسبوع لآخر، هل لا يزال من الممكن وقف هذا التردّي والتحرك نحو علاجه؟ في حال الاستمرار في النهج الحالي للنظام السوري، فإن الإجابة بالقطع لا. ومع اقتراب الشتاء، تحتشد صفوف المواطنين الذين تعتمل نفوسهم بيأس متزايد طلباً للحصول على الوقود والخبز، في الوقت الذي تبدو خطابات النظام حول «عودة الأوضاع إلى طبيعتها» أكثر خواءً يوماً تلو آخر. الواضح أن النظام وداعميه، يفتقرون إلى الموارد اللازمة لإصلاح هذه السفينة التي تحرق بها الأخطار، لكن في كل الأحوال يتركز اهتمامهم حصراً على ضمان البقاء لهم وللنخب المتأكلة. وبدلاً عن الانخراط بجدية في العملية التي صاغتها الأمم المتحدة، وهي عملية بمقدورها بالفعل نقل سوريا إلى وضع أفضل وخلق مساحة أمام الدعم المالي الدولي والمصالحة الوطنية، تسعى دمشق حصراً لتعطيل أي تحرك نحو الأمم. ويأمل النظام السوري في أن تفلح الانتخابات المقررة العام المقبل، والتي بالطبع لن يسمح للكثير للغاية من السوريين بالمشاركة فيها، في خلق فرصة للبدء من جديد وقلب الصفحة. لكن كيف يمكن أن تأمل في قلب صفحة بينما الكتاب نفسه تلتهمه النيران؟ الواضح أن سوريا بحاجة إلى مساعدات اقتصادية ضخمة - وبسرعة، لكن هذه المساعدة لن تأتي من موسكو. في الواقع، قدمت روسيا حداً أدنى من المساعدات المالية لسوريا، ذلك أن حلفاء النظام يأخذون من سوريا، ولا يعطونها. في المقابل، نجد أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة وشركاء أوروبيين يقدمون النصيب الأكبر من الدعم المالي للسوريين، عبر كامل أرجاء البلاد وما وراء ذلك. لكن يجب أن تكون تلك مساعدات إنسانية في الجزء الأكبر منها، بحيث تركز على تلبية الاحتياجات القصيرة الأجل، بما في ذلك الطعام والمأوى والتعليم الأساسي، وليس مساعدات اقتصادية بمعنى أوسع. وتبقى المملكة المتحدة وحلفاؤها واضحين وعاقدي العزم على عدم توفير دعم لإعادة إعمار سوريا إلا في إطار حل سياسي. ولا يعكس هذا موقفاً يقوم على المبادئ فحسب، وإنما بصراحة، يعكس كذلك حدود ما يمكننا فعله من أجل خلق اختلاف إيجابي.

في جوهرها، تحمل القضايا التي خلقت وتُبقي على الأزمة السورية، طابعاً سياسياً. أما التداعيات الاقتصادية، فليست سوى عرضية (وإن كان ذلك عرضياً فتاكاً) لذلك الداء الأوسع. ومن دون حدوث تغيير حقيقي في سلوك النظام، وتوفير بيئة آمنة لعقد انتخابات حرة ونزيهة بحق، لن تتمكن أي مساعدات اقتصادية مهما بلغ حجمها إعادة الاستقرار لسوريا، وتمكين اللاجئين من العودة إلى منازلهم والسماح بإقرار مصالحة وطنية وإعادة بناء البلاد. في الواقع، لقد خضنا نضالاً مستمراً لضمان عدم تغيير مسار المساعدات الإنسانية الأساسية التي يجري تمريرها عبر قنوات الأمم المتحدة في دمشق على يد النظام واستغلالها لخدمة أجندته السياسية. وعليه، فإنه في وقت تحتاج سوريا بشدة إلى اقتصاد يوفر الوظائف والدخل للناس، لماذا يتعين على الدول الغربية المانحة المخاطرة بملء جيوب النظام وتعزيز محاباة

الأقارب والفساد الذي استوطن في مفاصل الدولة السورية وأصابها بالعفن؟ الحقيقة أن كل المعنيين بهذه الأزمة يقفون في مواجهة اختيار بسيط وواضح: إما أن نعمل معاً بسرعة وتصميم لتحقيق حل سياسي ينهي حالة عدم الاستقرار، ويفتح الباب أمام الدعم المالي، وإما نتبع المسار الوحيد البديل - الذي أخشى أننا نسير عليه بالفعل في الوقت الراهن - حيث تدفع الضغوط الاجتماعية والاقتصادية وغياب المستوى الأساسي من الأمن سوريا من على حافة الهاوية. النظام وأعدائه يقفون في مواجهة هذا الاختيار اليوم، بينما تقترب لحظة الحسم واتخاذ القرار. لقد سبق أن قلت إن الدبلوماسيين كائنات تتميز بالتفائل بطبيعتها، وثمة أسباب تدعو لعدم اليأس. في الواقع أكثر اللحظات ظلاماً تلك التي تسبق بزوغ الفجر مباشرة، ولا يزال من الممكن أن نعاين أماننا سبيلاً بمعاونة الأمم المتحدة والممثل الخاص لها غير بيدرسون للخروج من نفق هذه الأزمة. على الصعيد الدولي، ليست هناك دولة تستفيد حقاً من وجود سوريا محطمة وغير مستقرة، وينبغي أن نسعى للاتفاق حول توجه مشترك لتحقيق تسوية تحترم المصالح الوطنية لجميع الأطراف المعنية. وداخل سوريا، يتعين على داعمي النظام أن يدركوا أنه من المتعذر استمرار الوضع القائم حالياً، خاصة أن التكاليف التي يتحملونها، وهم وراء دعم نظام فاشل، تتفاقم يوماً بعد آخر. في الواقع ما كان يوفر لهم الحماية ذات يوم أصبح الآن عبئاً. وتبقى هناك رؤية بديلة: سوريا موحدة ومزدهرة وذات سيادة تمثل التركيب المتنوع بداخلها ويجري حكمها بما يخدم مصالح جميع السوريين، وليس أقلية قليلة للغاية. لقد تشرفت من خلال عملي هذا بمعرفة سوريا وشعبها، وأنا على ثقة من أنه حال إعطائهم الحرية وبدعم دولي، باستطاعة الشعب السوري، بصلابة السوريين وقوتهم وطاقاتهم وعزيمتهم وإنسانيتهم وروحهم، إعادة بناء وطنهم الممزق وتحقيق كامل إمكاناته. وأمل من صميم قلبي أن يقدم أصحاب النفوذ الأكبر على صانعي القرار في دمشق أخيراً على فعل كل ما هو ضروري للسماح بإنجاز ذلك، قبل فوات الأوان.

المبعوث البريطاني إلى سوريا

الرابط: [HTTPS://BIT.LY/3BBACXD](https://bit.ly/3BBACXD)

انقسام رأي السوريين حول لامركزية السلطة في الدستور الجديد معهد الشرق الأوسط

ORWA KHALIFA, WILLIAM CHRISTOU

2020 10 DECEMBER (اللغة الإنجليزية)

خلاصة:



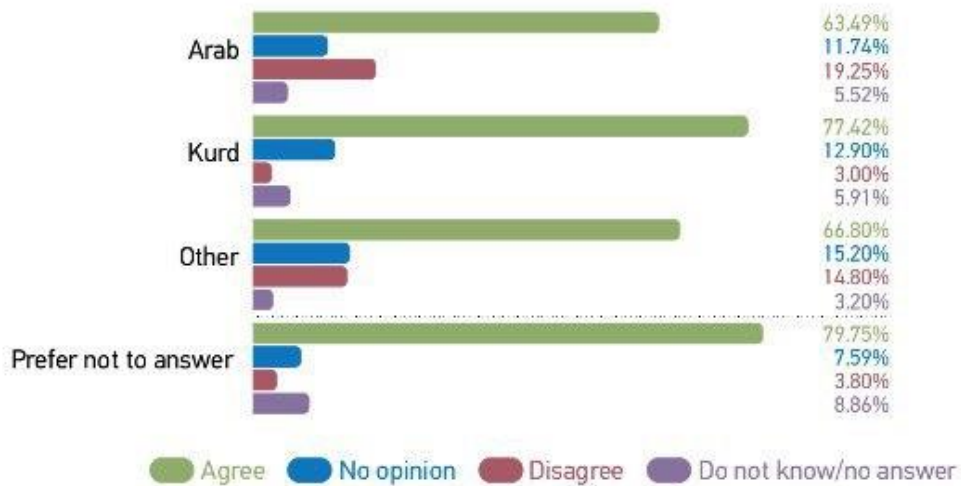
بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، فإن الخطوة الحاسمة نحو حل سياسي للأزمة السورية تتمثل في صياغة دستور سوري جديد. وتحقيقاً لهذه الغاية، أجرت اللجنة الدستورية في جنيف ثلاث جولات من المناقشات، مع القليل من النتائج. أحد المكونات الرئيسية للدستور الجديد هو لامركزية السلطة. يصعب على السوريين التعامل مع هذه القضية بموضوعية، لأنهم - اعتماداً على طبقتهم وعرقهم ودينهم - تأثروا بنظام الحكم شديد المركزية بطرق مختلفة إلى حد كبير.

من أجل فهم وجهات النظر المختلفة للسوريين حول قضية اللامركزية في دستور جديد، أجرت منظمة اليوم التالي (TDA)، وهي منظمة سورية تعمل على تمكين المجتمع المدني والتحول

الديمقراطي والعدالة في سوريا ، مسحًا شمل 2966 شخصًا بين حزيران (يونيو) وتموز (يوليو) 2020، بما في ذلك السوريون داخل البلاد وكذلك في الشتات.

بشكل عام، يتزايد عدد المؤيدين النظام السياسي اللامركزي. مقارنة بالمشح الذي أجرته TDA قبل عامين، كانت هناك زيادة بأكثر من 20 نقطة مئوية لنظام لامركزي في سوريا.

What is your opinion on the following sentence?
"The Syrian state must adopt a decentralized state which gives broad administrative powers to local authorities."



من بين جميع المجموعات العرقية التي شملها الاستطلاع، دعم الأكراد اللامركزية بقوة، ويرجع ذلك على الأرجح إلى تجربتهم التاريخية في الاضطهاد في ظل الحكومة المركزية منذ أوائل الستينيات. فيما يتعلق بالجماعات الدينية، كان العلويون أكثر معارضة لفكرة لامركزية السلطة. هذا ليس مفاجئًا نسبيًا، حيث أن مثل هذا الهيكل الحاكم سوف يأخذ السلطة بعيدًا عن النظام الذي يهيمن عليه العلويون حاليًا. ومع ذلك، مقارنة بالمشح الذي تم إجراؤه قبل عامين، كان هناك ارتفاع كبير في المشاعر الإيجابية وانخفاض كبير في المشاعر السلبية بين العلويين تجاه اللامركزية. قد يكون هذا بسبب الأزمة الاقتصادية الشديدة التي تحتاج البلاد والتصور السائد اليوم بسوء الإدارة من قبل النظام. كان الدروز من أشد المؤيدين اللامركزية بين جميع الطوائف الدينية. على عكس العلويين، رأى الدروز أن استقلاليتهم تنقل فقط في ظل النظام المركزي الحالي.

ومع ذلك، يتراجع دعم اللامركزية عندما يتعلق الأمر بمقترحات سياسية محددة - وهي ميزة يشترك فيها جميع المستجيبين،

على سبيل المثال، كان المجيبون أقل دعمًا لمنح الإدارات المحلية القدرة على جباية الضرائب وتحصيلها من دعمهم لتفويض السلطة من الناحية النظرية الواسعة. بالإضافة إلى ذلك، بدا أن المجيبين أكثر ميلًا لدعم اللامركزية في الحالات التي ستفيد فيها مجموعتهم العرقية أو الدينية بشكل مباشر، أو على العكس من ذلك، أقل احتمالية لدعمها في الحالات التي يكون فيها العكس صحيحًا.

على مدار القرن العشرين، اتجهت سوريا نحو مزيد من المركزية السياسية من خلال سلسلة من الدساتير. قسم دستور عام 1920 لمملكة سوريا البلاد إلى مقاطعات، كان لها سلطة التشريع وجمع الضرائب. لكن الملك ظل يعين حكام المقاطعات، مما يحد من استقلاليتهم. ألغى دستور عام 1950 قدرة المحافظات على سن القوانين أو تحصيل الضرائب. بدلاً من ذلك، يمكن لمجالس المحافظات - ثلاثة أرباع أعضائها المنتخبين بشكل مباشر - الإشراف فقط على تقديم الخدمات محليًا.

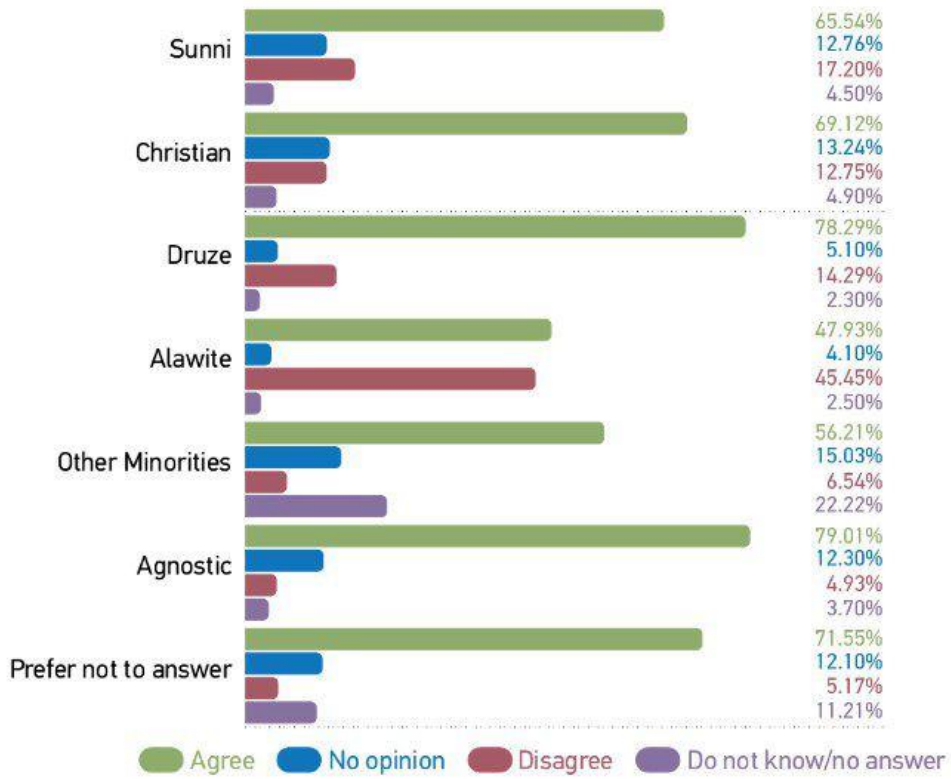
ربما كان الدافع وراء هذا التوجه نحو المركزية قادة متحمسين لرفض الجغرافيا السياسية المتصدعة التي فرضها الفرنسيون على سوريا ولبنان خلال فترة الانتداب، والتي انتهت في عام 1943. في ذلك الوقت، قسم الفرنسيون البلاد إلى عدة دويلات صغيرة منها دمشق وحلب وجبل العلويين ولبنان الكبير وجبل الدروز، بالإضافة إلى أفضية دير الزور ومنطقة الجزيرة العليا التي ظلت تحت الحكم الفرنسي المباشر.

بعد انقلاب البعث عام 1963، تمركزت السلطات المحلية التي كانت موجودة سابقاً في يد السلطات في دمشق. على الرغم من صدور قانون الإدارة المحلية لعام 1973 - الذي أعطى السلطات المحلية سلطات واستقلالية أوسع - فإن هيمنة حزب البعث على الأجهزة الأمنية والعسكرية تعني أن هذه السلطات المحلية موجودة بالاسم فقط. في الواقع، سيتم "مساعدة" المحافظين من قبل رؤساء الفروع المحلية لحزب البعث، الذين تم تعيينهم مباشرة من دمشق. ظل نظام الحكم المركزي هذا على حاله إلى حد كبير حتى اندلاع الثورة السورية في عام 2011، عندما نقلت دمشق اسمياً عددًا من السلطات في محاولة لاسترضاء مطالب المحتجين.

الدين والعرق يؤثران على وجهات النظر حول اللامركزية

بشكل عام، هناك إجماع أوسع حول اللامركزية في سوريا في عام 2020 مقارنة باستطلاع TDA حول نفس الموضوع في عام 2018، مع زيادة في المشاعر الإيجابية لدولة لامركزية عبر جميع الانتماءات الدينية، ارتفعت نسبة المستجيبين السنة والمسيحيين الذين "وافقوا" على فكرة الدولة اللامركزية بأكثر من 20 نقطة.

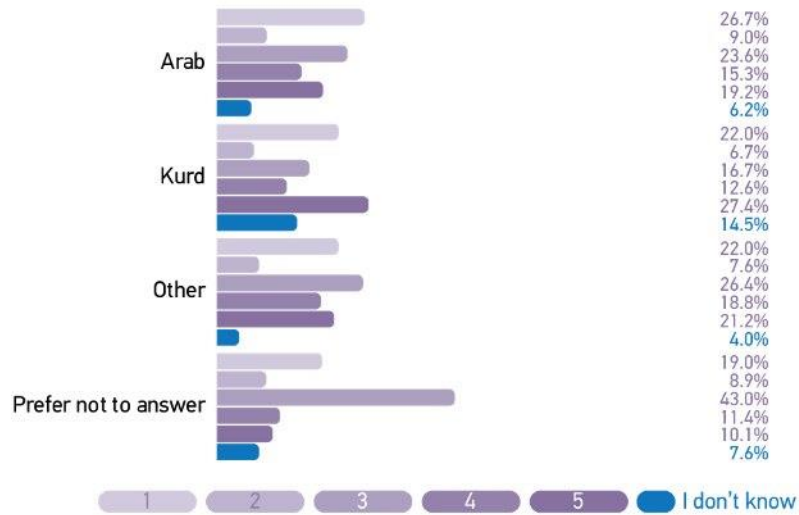
What is your opinion on the following sentence?
"The Syrian state must adopt a decentralized state which gives broad administrative powers to local authorities."



والأهم من ذلك، كان هناك نمو هائل في عدد العلويين الذين وافقوا على فكرة الدولة اللامركزية؛ ارتفع العدد من أقل بقليل من 9% في 2018 إلى 48% في 2020. وانخفضت النسبة المئوية التي لا توافق على فكرة اللامركزية من 92% إلى ما يزيد قليلاً عن 45%. ومع ذلك، من بين جميع الانتماءات الدينية، يبقى العلويون أقل من دعم فكرة اللامركزية.

ومع ذلك، يتراجع دعم اللامركزية في جميع المجالات عندما يتعلق الأمر بتفويض سلطات محددة للسلطات المحلية. على سبيل المثال، رداً على سؤال حول مدى سيطرة السلطات المحلية على فرض الضرائب وتحصيلها، أراد 20 بالمائة فقط من المستجيبين منح أكبر قدر ممكن من السلطات المحلية، بينما فضل أكثر من 25 بالمائة منح السلطات المحلية الحد الأدنى من الصلاحيات.

On a 1-5 scale where 1 is under full control of the central government and 5 is under full local control, in your opinion, how much power should be in the hands of the local authority to impose and collect taxes?

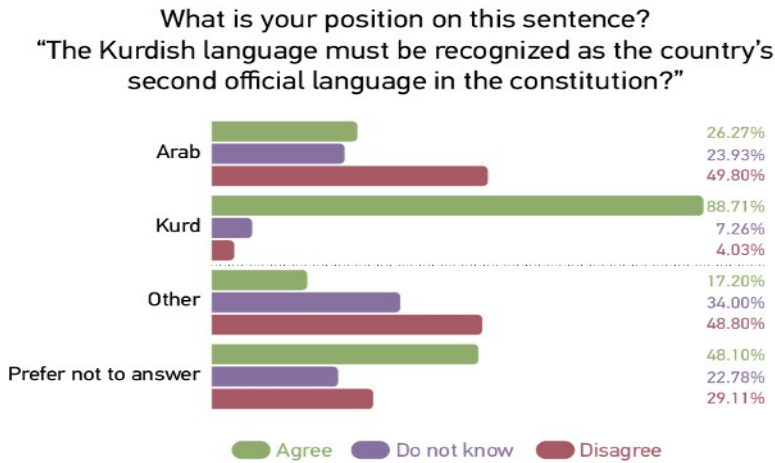


أراد عدد كبير من العلويين (33 بالمائة) إعطاء الحد الأدنى من الصلاحيات للسلطات المحلية فيما يتعلق بالضرائب. على النقيض من ذلك، أراد 13.7% فقط من المستجيبين الدروز الحد الأدنى من السلطة لفرض الضرائب، بينما أراد 70% مستوى متوسط إلى مرتفع من السلطة الممنوحة للسلطات المحلية لفرض الضرائب، حتى أعلى من المستجيبين السنة.

وبالمثل، كان المستجيبون أقل حماساً بشأن اللامركزية عندما سُئلوا عن التفويض المحلي للسلطة لتعيين المسؤولين، أو السماح للسلطات المحلية بإملاء السياسة القضائية والأمنية

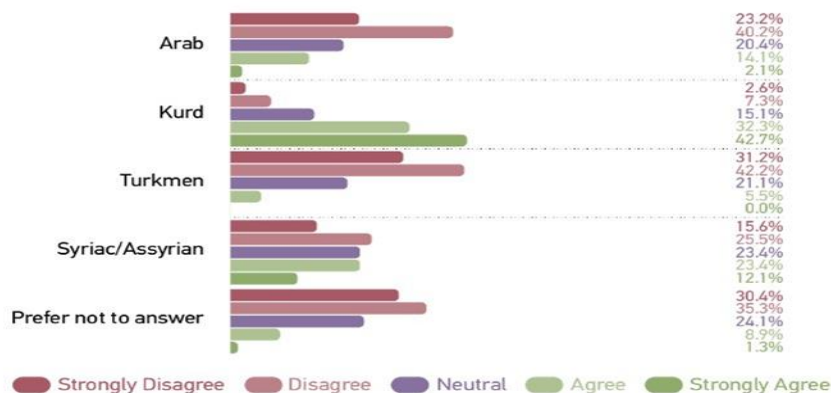
والإنفاق. في هذه الحالة، رأى عدد كبير من المستجيبين (40.3%) أنه يجب منح السلطات المحلية الحد الأدنى من السلطة للتشريع.

على الرغم من أن هذا الاتجاه ينطبق على أسئلة أخرى حول سلطات محلية محددة لمعظم الانتماءات العرقية والدينية، إلا أن الأكراد كانوا الاستثناء الوحيد للقاعدة. يبدو أنهم متسقون في رغبتهم في اللامركزية، من الناحيتين العامة والخاصة. كان الانقسام بين الأكراد والجماعات العرقية الأخرى في عينة الاستطلاع واضحًا عند النظر في فكرة جعل الكردية اللغة الثانية في سوريا، وكان العرب يميلون إلى الاختلاف مع هذا الخيار، بينما كان المستجيبون الأكراد على اتفاق شبه كامل.



بشكل عام، يبدو أن انتشار المشاعر الإيجابية تجاه اللامركزية مرتبط بكل من القمع التاريخي في ظل أنظمة الحكم المركزية في سوريا. أظهر سؤال استبيان حول منح حكومة الإدارة الذاتية وضعًا خاصًا بموجب دستور جديد الفجوة بين الأكراد وغيرهم من المستجيبين. ومن الجدير بالذكر أن ثاني أعلى مستوى من الدعم بعد المجيبين الأكراد جاء من السريان / الآشوريين، وكلاهما يتمتع باعتراف سياسي غير مسبوق في حكومة الإدارة الذاتية.

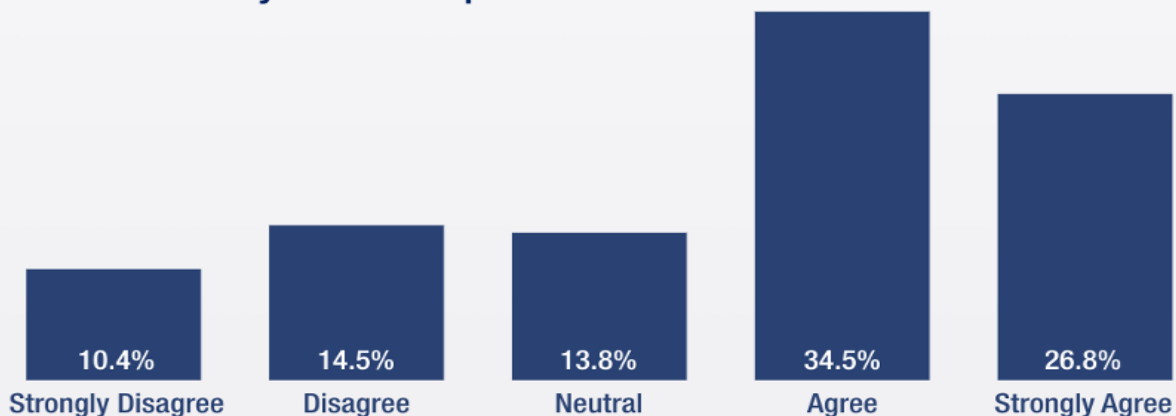
What is your position on this statement?
 "The areas of the Autonomous Administration of North and East Syria should be granted a special status."



بدأ العرب والتركمان بشكل خاص مرتابين حول منح امتيازات خاصة لحكومة الإدارة الذاتية، ويرجع السبب على الأرجح إلى الهوية الثقافية المشتركة مع تركيا، التي نشطت في معارضة السلطة السياسية التي يقودها الأكراد في شمال سوريا. وقد يكون لقلّة دعم المستجيبين العرب للامتيازات الخاصة المذكورة عدة أسباب: الشعور الحالي بالتهميش اتجاه العرب الذين يعيشون تحت حكم الإدارة الذاتية، واستياء العرب من ذوي الميول المعارضة من النزاعات بين ميليشيات المعارضة العربية وقسد (SDF)، ومعارضة نظام الحكم الفيدرالي مقارنة بنموذج أكثر لامركزية. بشكل عام، يبدو أن المشاركين العرب يولون أهمية لهويتهم العرقية وموقعها في تصورات الدولة السورية ما بعد 2025.

» What is your position on this statement?

"Syria's Arab identity should be preserved in the next constitution."



وبالتالي، إذا تم أخذ الاستطلاع على أنه تمثيل دقيق للسوريين ككل، فإنه يظهر أن دعم اللامركزية لا يزال مرتبطاً إلى حد كبير بالتجمعات العرقية والدينية وأن المستجيبين أقل احتمالاً لدعم اللامركزية عندما يكون من الممكن أن ينتهك نظام الحكم أفضليتهم. على النقيض من ذلك، من المرجح أن يدعم المستجيبون اللامركزية إذا كان يمكن أن يفيد مجموعتهم العرقية أو الدينية المحددة.

بالإضافة إلى ذلك، تشير الدراسة إلى أنه باستثناء الأكراد، يبدو أن السوريين أكثر تشككاً في نقل السلطة عندما يتعلق الأمر بمسائل الضرائب والعدالة والأمن (التي لم يتم تضمينها في هذه المقالة من أجل الإيجاز). في الواقع، هذا يعني أن معظم المستجيبين، وخاصة السنة والعلويين، يريدون قصر اللامركزية على تقديم الخدمة فقط، على غرار شكل اللامركزية المنصوص عليه في دستور عام 1950.

توضح نتائج الاستطلاع أن مصطلح "اللامركزية" له معاني مختلفة بالنسبة للسوريين. إن ارتباطها بالقضايا المتعلقة بالاعتراف الدستوري بالهويات العرقية والثقافية الأخرى - مثل الهوية الكردية - يجعلها موضوعاً مثيراً للانقسام، بغض النظر عن الانتماء الديني أو العرقي.

الرابط: [HTTPS://WWW.MEI.EDU/PUBLICATIONS/SYRIAN-OPINION-SPLIT-DECENTRALIZING-POWER-NEW-CONSTITUTION](https://www.mei.edu/publications/syrian-opinion-split-decentralizing-power-new-constitution)

ماذا تحمل أكبر ميزانية دفاع أمريكية على الإطلاق للشرق الأوسط؟ ميدل إيست اي

فريق ميدل إيست أي في واشنطن

(اللغة الإنجليزية) 2020 10 DECEMBER

خلاصة: يناقش موقع «ميدل إيست أي» مشروع قانون الدفاع الوطني الأمريكي وما يندوي عليه بشأن نهج الجيش الأمريكي تجاه المنطقة.

نشر موقع «ميدل إيست أي» الإخباري تقريرًا حول مشروع قانون ميزانية الدفاع الأمريكية التي تُعد الأضخم على الإطلاق؛ إذ تصل قيمتها إلى 740 مليار دولار. ويشمل هذا المبلغ الضخم مخصصات لمكافحة داعش في سوريا والعراق ومساعدات عسكرية لإسرائيل وفرض عقوبات على تركيا وبنود أخرى تشير إلى اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط.

وفي البداية، يشير التقرير إلى إقرار مجلس النواب ومجلس الشيوخ الأمريكيين بأغلبية ساحقة مشروع قانون الإنفاق الدفاعي بقيمة 740 مليار دولار نكايًا في الرئيس دونالد ترامب، مما يمهد الطريق لاختبار الولاء بين المشرّعين الجمهوريين إذا استخدم الرئيس ترامب حق الفيتو المتوقع.

ويتضمن قانون إقرار الدفاع الوطني (NDAA) بندًا يحظر أي تخفيضات في عدد القوات في أفغانستان وكوريا الجنوبية وألمانيا دون مبررات كافية، ويستلزم من الرئيس إصدار عقوبات ضد تركيا بسبب شرائها نظام دفاع صاروخي روسي الصنع. ومن جانبه، قال ترامب إنه يريد سحب القوات الأمريكية من الدول الثلاث السابق ذكرها، ويرفض أيضًا فرض عقوبات على تركيا، من بين قضايا خلافية أخرى.

ويعارض ترامب بشدة مشروع القانون الذي أُقرّ بأغلبية 335 صوتًا مقابل 78 في مجلس النواب يوم الثلاثاء، ثم أقرّه مجلس الشيوخ يوم الجمعة بأغلبية 84 صوتًا مقابل 13 صوتًا. وقد يحظى مجلس النواب بما يكفي من الأصوات لتجاوز الفيتو الرئاسي.

ومع ذلك، وفي خضم الصدام السياسي بين ترامب والمشرّعين، تظل هذه الميزانية أكبر ميزانية دفاعية في تاريخ الولايات المتحدة، حيث تتجاوز ميزانية العام الماضي بملياري دولار، وقد تعرّضت لانتقادات بسبب تمويلها للعمليات العسكرية في الخارج بدلًا من استخدام الأموال في سد احتياجات الداخل.

إهانة عمر صوتت ضد المشروع

ولفت التقرير إلى ما قالته النائبة في الكونجرس إهانة عمر، التي صوتت ضد مشروع القانون، في بيان لها: «من غير المعقول تمرير ميزانية للبتاجون تستمر في تمويل مشاريع غير ضرورية وحروب لا نهاية لها في ظل المعاناة المنتشرة في جميع أنحاء بلادنا». وأضافت: "يجب أن نستثمر مواردنا هنا في الداخل - وليس في زيادة ميزانية البتاجون الباهظة بالفعل"

ويتضمن مشروع القانون عديدًا من البنود التي سيكون لها تداعيات محتملة على الشرق الأوسط، سواء أكانت ستستمر في مساعدة دول معينة أو تفرض عقوبات على دول أخرى. ويلقي موقع «ميدل إيست آي» نظرة على قانون إقرار الدفاع الوطني وما يستتبع ذلك بالنسبة لنهج الجيش الأمريكي تجاه المنطقة.

مزيد من الهدايا لإسرائيل

يشير التقرير إلى أن المساعدة الأمريكية لإسرائيل ظلت عنصرًا أساسيًا في ميزانية الدفاع الحكومية لعقود، ويواصل مشروع قانون هذا العام النهج المتبع نفسه. وينص مشروع القانون على أن الولايات المتحدة ستمنح إسرائيل 3.3 مليار دولار من المساعدات العسكرية الأجنبية في عام 2021، وهو المبلغ نفسه الذي ظلت أمريكا تدفعه سنويًا على مدار السنوات العشر الماضية.

وتشمل هذه المساعدات 73 مليون دولار لنظام القبة الحديدية المضاد للصواريخ القصيرة المدى، وهو برنامج أسلحة مشترك الإنتاج بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وسوف تخصص 77 مليون دولار أخرى لنظام صواريخ أرو 3 (Arrow 3) الاعتراضية المضادة للصواريخ الباليستية، و50 مليون دولار ستخصص لمنظومة مقلع داوود للدفاع الجوي الصاروخي الإسرائيلية.

وأضاف التقرير أن قانون الدفاع الوطني يتضمن أيضًا بندًا من شأنه نقل الذخائر الدقيقة التوجيه إلى إسرائيل بما يتجاوز الحد السنوي. وفي الأشهر التي سبقت إقرار القانون، كانت هناك نقاشات عامة حول وضع شروط للمساعدة العسكرية التي تقدمها أمريكا لإسرائيل. وقال بعض المرشحين الديمقراطيين للرئاسة خلال الانتخابات التمهيدية إنهم سوف يستخدمون المساعدات المُقدّمة لإسرائيل في منع الأخيرة من ضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي يونيو (حزيران)، تعهد أكثر من 10 مشرّعين أمريكيين بمتابعة تشريع من شأنه وضع قيود على المساعدة العسكرية التي تقدمها واشنطن لإسرائيل لضمان أن الأمريكيين «لا يدعمون

الضم بأي شكل من الأشكال». وعلى الرغم من هذه الجهود، لم يرد ذكر وضع شروط لهذه المساعدة في مشروع قانون مجلس النواب.

تقرير عن الحرب في اليمن

وأردف التقرير أن قانون الدفاع الوطني يدعو الحكومة الأمريكية إلى إصدار تقرير شامل عن الحرب في اليمن، بما في ذلك دعم واشنطن للتحالف الذي تقوده السعودية والخسائر في الأرواح من المدنيين. وإذا حصل مشروع القانون على الموافقة وأقرّ بالفعل، فستكون الإدارة الرئاسية، التي ستكون بقيادة جو بايدن حينها، مطالبة بتقديم تقرير عن السياسة حول اليمن خلال 120 يومًا.

كما يجب أن يتضمن هذا التقرير الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة لتخفيف المعاناة الإنسانية، والمساعدات الإنسانية الأمريكية المباشرة، والجهود المبذولة لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى اليمن، ووصف الأضرار التي لحقت بالمدنيين بما في ذلك الخسائر في الأرواح.

والمح التقرير إلى أن إدارة ترامب بصدد تصنيف جماعة الحوثي المتمردة في اليمن منظمة إرهابية، وهي خطوة تقول جماعات حقوقية إنها سيكون لها تأثير كارثي على المساعدات الإنسانية وإمكانية الدخول إلى البلاد.

وفي مارس (آذار) 2015، بدأ التحالف بقيادة السعودية حملة عسكرية ضد الحوثيين لإعادة حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي. ووصفت الأمم المتحدة الصراع بأنه «أسوأ أزمة إنسانية» في العالم. وفي وقت سابق من العام الجاري، خفّضت الإدارة أيضًا مساعداتها لليمن على نحو كبير، حيث خصّمت منها حوالي 700 مليون دولار.

ويقول بعض التقدّميين إن مشروع القانون أغفل قضية وقف مبيعات الأسلحة للسعودية والإمارات، اللتين استخدمتا الأسلحة الأمريكية الصنع في شن هجمات على المدنيين. وقالت إلهان عمر: «من المخجل أن مشروع القانون لا يفعل شيئًا بصدد وقف مبيعات الأسلحة لبعض أكثر الأنظمة فسادًا ووحشية في العالم، مثل السعودية والإمارات.»

صندوق مكافحة داعش

ونوّه التقرير إلى أن مشروع القانون يطالب بمئات الملايين من الدولارات للعمليات الأمنية في صندوق التدريب والتجهيز لمكافحة تنظيم داعش (CTEF)، بما في ذلك 645 مليون دولار

للعمليات الأمنية في العراق، و200 مليون دولار إضافية لسوريا، والتي ستخصص للأنشطة المتعلقة بمكافحة وجود داعش في كلا البلدين.

ومنذ إعلانه هزيمة داعش في 2018، قال ترامب مرارًا وتكرارًا إنه يخطط لسحب الوجود العسكري الأمريكي من الشرق الأوسط. وقال الجيش الأمريكي في سبتمبر (أيلول) إنه سيسحب 2.200 جندي من العراق تاركًا 3 آلاف لقتال داعش. وأضاف الجيش في وقت لاحق أنه سيسحب 500 جندي إضافي. وعلى الرغم من أن تنظيم داعش يشكل تهديدًا أقل بكثير مما كان عليه قبل عدة سنوات، إلا أنه لا يزال قادرًا على شن حملات عنف منخفضة التكلفة والتكنولوجيا وبرية إلى حد كبير والتي ستستمر في إزهاق الأرواح، وفقًا لمسؤولي مكافحة الإرهاب الأمريكيين والعراقيين.

وقدّر الجنرال كينيث ماكنزي أن داعش لا يزال لديها حوالي 10 آلاف من المؤيدين في منطقة العراق وسوريا ولا تزال تمثل تهديدًا حقيقيًا.

فرض عقوبات على تركيا

وأردف التقرير أن مشروع القانون يتضمن أيضًا بندًا يطالب الرئيس بفرض عقوبات على تركيا بسبب شرائها نظام الدفاع الصاروخي الروسي الصنع إس-400 واختبارها لهذا النظام. وكان شراء تركيا، حليف الناتو لنظام إس-400، مسألة خلافية بين واشنطن وأنقرة.

وبعد تسليم الدفعة الأولى من أنظمة الصواريخ إلى تركيا العام الماضي، استبعدت الولايات المتحدة تركيا من برنامج طائراتها المقاتلة إف-35 وألغت بيع الطائرات لها. وهدّدت الولايات المتحدة تركيا بفرض عقوبات بسبب نظام إس-400، لكن إدارة ترامب لم تطبق بعد أي عقوبات مالية عليها.

وإذا حصل مشروع القانون على الموافقة وأُقرّ بالفعل، فسوف يجعل فرض عقوبات على تركيا مُلزمًا للرئيس ويمنحه 30 يومًا للقيام بذلك. وقالت أنقرة إن أنظمة إس-400 لن تُدمج في أنظمة الناتو، ولذا فهي لا تشكل أي تهديد، ودعت إلى تشكيل مجموعة عمل مشتركة.

وفي الختام، ذكر التقرير ما قاله إبراهيم كالين المتحدث باسم الرئاسة التركية يوم الأربعاء، إنه يمكن معالجة القضية وإنها لم تعد «قضية فنية عسكرية» بل «قضية سياسية». وقال خلال ندوة عبر الإنترنت مع صندوق مارشال الألماني: «تعرضت تركيا لانتقادات بسبب علاقاتها الطيبة مع روسيا. لكن هناك عديدًا من القضايا التي لا نتفق بشأنها مع روسيا». وأضاف: «كانت وجهة

نظر أعضاء الكونجرس ضيقة للغاية وأحادية الجانب، إذ يفتقدون إلى الصورة الأكبر كما نراها نحن"

الرابط:- [HTTPS://WWW.MIDDLEEASTEYE.NET/NEWS/US-DEFENCE-BILL-NDAA-KEY-TAKEAWAYS-](https://www.middleeasteye.net/news/us-defence-bill-ndaa-key-takeaways)
MIDDLE-EAST



كيف تستعد روسيا في سوريا لرئاسة بايدن المونيتور

ANTON MARDASOV

2020 14 DECEMBER (اللغة الإنجليزية)

نص المقال: تأمل موسكو أن تتيح الأشهر الأخيرة من رئاسة الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب فرصة لتعزيز مواقفها في سوريا.

بينما لاحظت دوائر السياسة الخارجية الروسية الأسباب التي تجعل إدارة الرئيس المنتخب جو بايدن ترى أن مسرح الشرق الأوسط قد تذيّل قائمة أولويات السياسة الأمريكية، فإن موسكو ترى أن فترة البطة العرجاء لرئاسة دونالد ترامب هي الوقت المناسب لتعزيز موقفها في سوريا. (البطة العرجاء هو اصطلاح سياسي أميركي يطلق على الرئيس في السنة الأخيرة من عهده "التي تسمى أحياناً سنة البطة العرجاء". وقد أطلقت هذه التسمية على سيد البيت الأبيض لأن الرؤساء الأميركيين في آخر فترات مأموريتهم الرئاسية المحددة بأربع سنوات، والقابلة للتجديد انتخابياً مرة واحدة فقط، عادة ما يفتقرون إلى الدعم السياسي المطلوب لتمير السياسات وتقدم بمشاريع مهمة جديدة.)

هذه الفجوة بين توقعات المحللين وأجندة الكرملين الحقيقية ليست مفاجئة، حيث تتمثل إحدى السمات الرئيسية لصناعة السياسة الروسية في الشرق الأوسط في تشعبها، حيث يكون لآراء الأجهزة الأمنية والمنظمات العسكرية الوزن الأكبر، لكن يظل الرئيس فلاديمير بوتين يمثل السلطة النهائية والاستراتيجية الروسية وله الكلمة الأخيرة في جميع القرارات الرئيسية. وليس من المفترض أن ينصح الخبراء الكرملين أو حتى يبرر أفعاله. كل ما هو متوقع من الخبراء، بدلاً من ذلك، هو التحقق من صحة قرارات السلطات وتبريرها بعد وقوعها.

يعتبر قرار الجيش الروسي إقامة مواقع حول بلدة عين عيسى شمال شرقي سوريا أحد مظاهر نشاط موسكو خلال الفترة المضطربة الحالية. أصبحت هذه الخطوة ممكنة بفضل الصفقة التي أبرمتها روسيا مع قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة. والهدف من الاتفاق هو تقليل الهجمات من المناطق القريبة التي تسيطر عليها المعارضة. ونسقت روسيا وتركيا جهودهما لتقويض قوات قسد، حتى عندما تصاعدت التوترات بين البلدين بعد إسقاط طائرة روسية من طراز SU-24.

اقترحت روسيا على قوات سوريا الديمقراطية إما إخلاء المنطقة أو نقلها إلى سيطرة الرئيس السوري بشار الأسد. لكن في النهاية، اتفق الجانبان على وجود القوات الروسية في تلك المناطق. وقال المصدر نفسه إن طريقة حل الموقف هذه تبدو مستساغة لأنقرة، لأنها تمنحها نفوذاً أكبر في المفاوضات مع موسكو، على الرغم من أن تمركز عناصر عسكرية روسية في عين عيسى قد يفرز تناقضات جديدة بين الجانبين.

بصرف النظر عن ذلك، تتخذ موسكو موقفاً أكثر نشاطاً في شرق سوريا. والسبب في ذلك لا يكمن إلى حد كبير في مشاركة روسيا في عملية الصحاء البيضاء، التي تهدف إلى تضيق الخناق على مجموعات الدولة الإسلامية (داعش)، كما هو الحال مع رغبتها في تجنب الارتباط بالتكتيكات التخريبية التي تستخدمها أجهزة المخابرات السورية في المناطق التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. على الرغم من "المناوشات البرية" المنتظمة بين الدوريات العسكرية الروسية والأمريكية، فقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن أسباب التوقف الاستراتيجي لروسيا ترجع إلى إحجام موسكو عن الارتباط بالفاعل الذي يقوض شبه الحكم الذاتي لمنطقة عبر الفرات يحافظ على قدرته على العمل كوسيط. ومع ذلك، أصبح من الواضح اليوم أكثر فأكثر أن الوجود الروسي المصاحب للجيش السوري عبر منطقة الفرات سيتم توسيعه، خاصة في ظل تزايد نشاط داعش، وقد أدى ذلك بالفعل إلى فرض حظر التجول على طول الطريق M20.

لكن موسكو وأنقرة لا تتطلعان فقط إلى تقوية مواقفهما وتوسيع نطاق الخيارات في الحوار والمفاوضات مع الإدارة الأمريكية القادمة، الأمر الذي أوضح أنها لن تنخرط في مفاوضات مباشرة مع الأسد أو تصور شكل النافذة السياسية في سوريا على أنه تغيير حقيقي.

طهران، أيضاً، تعلق آمالها على قدرة إدارة بايدن على طي الصفحة والسعي إلى شكل جديد من التسوية مع إيران. لكن الدبلوماسيين الروس المطلعين على الوضع في إيران والذين تحدثت معهم المونيتور ليسوا متفائلين بشأن إمكانية استعادة الاتفاق النووي لعام 2015. ومع ذلك، فإنهم يتوقعون مفاوضات جادة وشاملة بين واشنطن وطهران حول مختلف الأمور. ومع ذلك، يجب على الإيرانيين أن يفهموا أن أي محاولات لإعادة التفاوض بشأن اتفاق 2015 من المرجح أن تتضمن ضمانات للحد من فرصة إيران للانخراط في السياسة السورية. وعلى نقيض ذلك، ترفع إيران وتيرة المخاطر بشكل مبدئي من خلال تكثيف تجنيدها للسوريين في أفرع القوات الشيعية في منطقة نهر الفرات.

في الأساس، تكثف طهران الأنشطة التي تعرف أنها يمكن أن تتراجع عنها بعد ذلك. كل هذا من شأنه أن يمنح طهران نفوذاً كافياً للمفاوضات ومجموعة من البنود التي يمكن أن تتنازل

عنها في المفاوضات .في السنوات القليلة الماضية، أقام الإيرانيون وجودًا على عدة مستويات في سوريا .وهذا لا يشمل فقط تعزيز الفرقة الرابعة بقيادة ماهر الأسد شقيق الرئيس السوري، أو زيادة نفوذ التشكيلات الإيرانية داخل الحرس الجمهوري، ولكن أيضًا مشاريع مثل بناء مخططات طاقة كهربائية مع شبكة نقل تصل إلى جميع محافظات سوريا .

لم يكن المؤتمر الذي عقده الجناح السياسي لقوات سوريا الديمقراطية - مجلس سوريا الديمقراطية - بارزًا بسبب محاولة الإدارة أن تصبح قوة شرعية من خلال إثارة احتمالات الإصلاحات الجديدة والتواجد مع ممثلي منصات موسكو والقاهرة إلى جانب المعارضة السورية الحقيقية. كما أشارت المونيتور سابقًا، تنظر موسكو إلى هذه المنابر على أنها فرصة لإدخال الأكراد في المفاوضات السياسية. في غضون ذلك، يُنظر إلى زعيم منصة المعارضة في موسكو، قدري جميل، على أنه أحد أعضاء جماعة الضغط الرئيسية للمصالح الروسية في شرق سوريا. وأشاد جميل " بمرونة" قسد ودورها في "ضمان القضاء على الفساد السوري"، قبل أن ينتقد تفكك البلاد والإجراءات الأمريكية في مقابلة مع وسائل الإعلام الروسية .

من خلال التعامل مع جميل وشخصيات أخرى، يترك الأكراد هامشاً لإنشاء نموذج تعايش قابل للحياة مع دمشق. ومع ذلك، فإن مصادر المونيتور في الأجهزة الأمنية الروسية لا تعلق آمالاً كبيرة على إمكانية صفقة الأكراد مع النظام السوري ويمكن تفسير هذا الشك بعدة أسباب.

أولاً، على الرغم من كل التناقضات، لا يزال بإمكان الولايات المتحدة وتركيا إيجاد أرضية مشتركة قابلة للتطبيق بشأن الملف السوري. وتتمتع تركيا بدعم أمريكي فيما يتعلق بعملها في إدلب، كما أنها لاعب رئيسي يعتمد عليه الأمريكيون للتحقق من تصرفات روسيا في سوريا، وهو الدور الذي كان موكلاً في ظل إدارة أوباما للاتحاد الأوروبي.

ثانياً، بينما تحافظ الإمارات العربية المتحدة ومصر على قنوات الاتصال مع نظام الأسد (ووفقاً لبعض المصادر، يبذل مدير المخابرات العامة المصرية عباس كامل قصارى جهده لإعادة سوريا إلى جامعة الدول العربية)، لا يزال الوضع غير مستقر، وبحسب عدد من مصادر المونيتور، تتطلع المملكة العربية السعودية إلى زيادة دورها في سوريا، لكن ليس بما يخدم النظام السوري. نظراً لعدم وجود موقف واضح لترامب من الملف السوري، قام السعوديون إلى جانب الإماراتيين والمصريين في مناسبات متعددة بزيارة الأراضي التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية. مع ذلك، ترى الرياض الآن أن التعاون مع الأكراد والقبائل السورية ليس محاولة لنشر نفوذهم خارج دمشق، بل ضرورة لدعم "الرؤية البديلة لسوريا."

كما تواجه جهود دمشق وموسكو لتوطيد العلاقات التجارية مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة عبر استخدام المعابر الحدودية في الأردن والعراق عقبات كبيرة، وإذا شددت الولايات المتحدة تطبيق العقوبات المنصوص عليها في قانون قيصر، فقد يجبر ذلك حلفاء النظام على إعادة التفكير في تكتيكاتهم الحالية لتجنب العقوبات. علاوة على ذلك، قد يتعين عليهم مراجعة الخطط الخاصة بمشاريع إعادة الإعمار المخطط لها.

الرابط: -RUSSIA-PREPARE-BIDEN-:HTTPS://WWW.AL-MONITOR.COM/PULSE/ORIGINALS/2020/12/PRESIDENCY-SYRIA-KURDS-TURKEY-IRAN.HTML



يعاني السوريون من استمرار إغلاق المعابر وغلاء عمليات التهريب المونيتور

SULTAN AL-KANJ

2020 11 DECEMBER (اللغة الإنجليزية)

نص المقال: تتواصل عمليات التهريب بين المناطق الخاضعة لسيطرة الفصائل المتحالفة مع تركيا وتلك الخاضعة لسيطرة النظام السوري منذ إغلاق المعابر الرئيسية في آذار في إطار إجراءات لوقف انتشار فيروس كورونا.



ورغم قرار حكومة المعارضة السورية، في آذار، إغلاق المعابر بين مناطق سيطرة النظام ومناطق المعارضة، خوفاً من تفشي فيروس كورونا، إلا أن عمليات التهريب مستمرة. وقال سكان محليون لـ "المونيتور" إن نقاط التهريب تقع على نهر الساجور بالقرب من جرابلس، وتحديداً في قريتي عون الدادات وتوخار.

قال ناشطون تحدثوا لـ "المونيتور"، إن بضائع تركية يتم تهريبها إلى مناطق سيطرة الفصائل الموالية لتركيا ومن ثم إلى مناطق سيطرة النظام عبر تجار متعاونين مع بعض الفصائل، مقابل مبلغ مالي كبير مقابل كل سيارة محملة بالبضائع إلى مناطق النظام السوري ثم تمر تلك السيارات بإشراف بعض الفصائل.

قال مصدر من أحد فصائل المعارضة رفض ذكر اسمه، لـ "المونيتور"، إن "المدنيين الراغبين في مغادرة المناطق الخاضعة لسيطرة النظام السوري يتم تهريبهم إلى الحدود السورية التركية من أجل العبور إلى تركيا ثم إلى اليونان، ثم إلى الدول الأوروبية." وأضاف: "معظمهم من الشباب الذين يطلب النظام خدمتهم في جيشه، ولكن بسبب الفساد المستشري تمكنوا من عبور جميع الحواجز بدفع ما بين 1500 و 2000 دولار. بمجرد وصولهم إلى المناطق التي تسيطر عليها الفصائل، يعبرون بشكل غير قانوني الحدود التركية السورية ويواصلون طريق الهجرة إلى أوروبا."

وقال مصدر مطلع آخر من فصائل المعارضة رفض ذكر اسمه، لـ "المونيتور"، "تدر نقاط التهريب الآن آلاف الدولارات للفصائل والمهربين الذين يتعاونون معها. على سبيل المثال، يجب على سيارة تهريب الحديد إلى مناطق سيطرة النظام أن تدفع ما بين 800 دولار و 1000 دولار، في حين تبلغ تكلفة شاحنة القطع الإلكترونية 1700 دولار؛ تختلف المبالغ حسب نوع الحمولة."

وقال الرائد يوسف حمود، المتحدث باسم الجيش الوطني السوري لـ "المونيتور":
"لا شك أن بعض عمليات التهريب تحدث وهذا أمر طبيعي. إننا نبذل جهودا كبيرة للحد من هذه الظاهرة. حتى لو لم نعمل ما يكفي الآن، فنحن بحاجة إلى بذل قصارى جهدنا حتى لا تزيد مثل هذه العمليات."

قال عمر أمين، القيادي في الجيش الوطني السوري المقيم في ريف حلب، لـ "المونيتور": "الفصائل غير ضالعة في عمليات التهريب. هذه اتهامات باطلة لتشويه صورة الفصائل. التهريب عملية سرية لها أساليبها الخاصة. الدول المتقدمة لا تستطيع منع ذلك فكيف نستطيع نحن؟ ولا تملك الفصائل القدرات اللازمة لضمان المراقبة الكاملة. ينسق المهربون في مناطقنا مع المهربين في مناطق النظام ويتفقدون على طرق تهريب لا يمكننا مراقبتها. قمنا باعتقال بعض هؤلاء المهربين وأحببنا عدة عمليات تهريب من مناطقنا إلى مناطق سيطرة النظام أو قوات سوريا الديمقراطية [قسد]."

ناصر العوض، 48 عامًا، يعيش الآن في مخيم بريف إدلب، قال لـ "المونيتور": "جئت من لبنان لزيارة عائلتي التي تعيش في مخيم بريف إدلب. عندما وصلت إلى سوريا، توجهت إلى حلب ومكثت هناك لمدة شهر، في انتظار فرصة الذهاب إلى ريف إدلب. تعرفت على مهرب عندما كنت في حلب. أخذني بالسيارة إلى مناطق سيطرة قسد (SDF)، ثم إلى الطبقة عبر الصحراء. عندما وصلنا إلى الطبقة، دفعت 200 دولار ثم توجهنا إلى ريف جرابلس الخاضع لسيطرة الجيش السوري الحر. مشينا 5 كيلومترات خلال الليل ووصلنا إلى المناطق التي يسيطر عليها الجيش السوري الحر. ثم دفعت 300 دولار. توجهنا إلى مدينة جرابلس، ثم تابعا طريقنا باتجاه إدلب. طريق التهريب من حلب إلى ريف إدلب كلغني أكثر من 500 دولار وعذاب كبير."

قالت أم محمد، 65 عامًا، والتي تقيم الآن مع أقاربها في مدينة حلب، للمونيتور: "أتيت من لبنان منذ ستة أشهر لأرى ابني الذي لم أراه منذ خمس سنوات يسكن في إدلب. لكنني لم أتمكن من دفع 700 دولار للوصول إلى إدلب وصحتي لا تسمح لي بالسير لمسافات طويلة، أنا أقيم في حلب مع بعض أقاربي، لأنني غير قادرة على الوصول إلى إدلب."

وقال عمر شامان، 70 عامًا، من سكان ريف إدلب، لـ "المونيتور": "أعاني من مرض قلبي خطير وأنا بحاجة لعملية جراحية لكن لا يمكن إجراؤها في إدلب وابني الوحيد يعيش في دمشق. أخبرني الأطباء في إدلب أنه يمكنني الخضوع للعملية في دمشق، لكنني غير قادر على إجرائها هناك. قال المهربون إنني سأضطر إلى دفع 800 دولار لأخذي إلى دمشق، لكنني لا أستطيع تحمل ذلك."

الرابط: [HTTPS://WWW.AL-MONITOR.COM/PULSE/ORIGINALS/2020/12/SYRIA-REGIME-OPPOSITION-AREAS-CLOSED-CROSSING-SMUGGLING.HTML](https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/12/syria-regime-opposition-areas-closed-crossing-smuggling.html)

العمليات الخارجية لتنظيم «القاعدة» بعد عام على هجوم بينساكولا معهد واشنطن

ماثيو ليفيت و هارون ي. زيلين

2020 11 DECEMBER (اللغة الإنجليزية والعربية)

نص المقال:

بعد مرور عام على هجوم إطلاق النار على قاعدة بينساكولا الجوية التابعة للبحرية الأمريكية الذي نفذّه رجلٌ مسلّح نيابة عن تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية («القاعدة في جزيرة العرب»)، تواصل شبكة «القاعدة» الأوسع نطاقاً السعي وراء تنفيذ عمليات خارجية ضدّ أهداف غربية. ويقيناً، أنّ تنظيم «القاعدة» هو مشكلة يمكن التعامل معها في الوقت الحالي أكثر مما كانت عليه قبل عقدين من الزمن في أعقاب هجمات 11 أيلول/سبتمبر، حيث تركز فروع التنظيم حالياً وبشكل أكبر على التمرد الإقليمي ومشاريع الحوكمة المحلية، بينما تستمر حملات الطائرات بدون طيار وعمليات القوات الخاصة [الأمريكية] ضد كبار قادة التنظيم في تقييد عملياتهم. ويبين هذا الواقع، الذي تسارع في العقد الماضي، نجاح التركيز بمنظور أضيق على مكافحة الإرهاب مقارنةً بإخفاقات النهج القائم على الغزو/بناء الأمة الذي شهدته السنوات الماضية.

ومع ذلك، فإن الادعاء بأنّ تنظيم «القاعدة» قد "فقد هيئته" أو أنّه "على وشك الاستسلام"، كما قال المسؤولون الأمريكيون مراراً وتكراراً خلال إدارات متعددة، - ليس موقفاً مفيداً بالنظر إلى طبيعة الشبكة دائمة التطور. وكما حذر المدير السابق لـ "المركز الوطني الأمريكي لمكافحة الإرهاب"، راسل ترافرز، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، فإنّ تنظيم «القاعدة» "يحتفظ بهيكل قيادة وستة من الجماعات التي تدور في فلكه، ونشهد تنامي الصلات والتنسيق بين الجماعات التي تدور في فلكه". كما حذر البنّتاغون من أن اهتمام تنظيم «القاعدة» في مهاجمة أهداف في الولايات المتحدة ودول غربية أخرى ما زال "مستمراً". وفي الواقع، أوضحت حادثة بينساكولا بجلاء أنه على الرغم من النجاحات العديدة التي حققتها واشنطن في ردع المؤامرات على الأراضي الأمريكية وإحباطها، إلّا أن تهديد تنظيم «القاعدة» ليس أمراً يمكن لصناع السياسة التقليل من شأنه.

ما الذي علمتنا حادثة بينساكولا عن عمليات تنظيم «القاعدة»

في 6 كانون الأوّل/ديسمبر 2019، أطلق محمد سعيد الشمراني، ضابط سلاح الجو الملكي السعودي الذي كان يشارك في برنامج تدريبي برعاية البنتاغون، النار على قاعدة بينساكولا الجوية التابعة للبحرية الأمريكية في منطقة "فلوريدا بانهندل"، مما أسفر عن مقتل 3 أشخاص وإصابة 8 آخرين. وبعد شهرين، نشر زعيم تنظيم «القاعدة في شبه الجزيرة العربية»، قاسم الريمي، مقطع فيديو تبث في الهجوم. وتضمّن الفيديو إعلاناً بالاستشهاد كتبه الشمراني على تطبيق "نوتز" (NOTES) على جهاز الآيفون الخاص به وأرسله إلى قيادة تنظيم «القاعدة في شبه الجزيرة العربية».

وكان هذا الهجوم الأوّل الذي يتبناه تنظيم «القاعدة في شبه الجزيرة العربية» خارج الأراضي اليمنية منذ المجزرة التي نُفِذت في مقرّ المجلة الساخرة "شارلي إبدو" في باريس في كانون الثاني/يناير 2015. وعلى عكس هجوم باريس، جرى إطلاق النار في قاعدة بينساكولا "بتوجيه" من تنظيم «القاعدة في شبه الجزيرة العربية» وليس "تحت قيادتها" - أي أن مرتكبي حادثة إطلاق النار على "شارلي إبدو" كانوا في اليمن وتدريبوا مع تنظيم «القاعدة في شبه الجزيرة العربية» قبل شن هجومهم، بينما لم يكن الشمراني على اتصال بالجماعة سوى عن طريق الهاتف، الذي تلقى من خلاله تأكيدات ومشورة. أما تنظيم «الدولة الإسلامية» فقد استخدم هذا النوع من الهجوم الموجّه بفعالية أكبر على مدى السنوات الخمس الماضية، ولكن إذا استثمر تنظيم «القاعدة» وفروعه المزيد من الموارد في مثل هذه العمليات المُخطّط لها، فقد يتمكّنون من استعادة سمعتهم في مجال تنفيذ العمليات الخارجية بعد أن تفوّق عليهم تنظيم «الدولة الإسلامية» في هذا الصدد.

التركيز محلي، ولكن الهدف لا يزال عالمياً

بالمقارنة مع الفترة الممتدّة ما بين أواخر التسعينيات إلى منتصف العقد الأوّل من القرن الحالي، يركّز تنظيم «القاعدة» حالياً على إطلاق حركات التمرد ومشاريع الحكومة المحليّة في العالم الإسلامي أكثر من تركيزه على التخطيط لتنفيذ هجمات في الغرب. ويعود ذلك إلى التطوّر الداخلي للحركة والفرص الأكبر التي أتاحت له لتحقيق هدفه النهائي وهو: إنشاء دولة إسلامية بناءً على تفسيره للشريعة.

وتسلّط النقطة الأخيرة الضوء على التحديّ المتعدّد المستويات الذي يشكّله تنظيم «القاعدة» وفروعه حالياً. فالشبكة هي أكثر من مجرد مشكلة إرهابية - فهي تمثل أيضاً تحدياً أمنياً خطيراً لاستقرار البلدان التي تتعامل مع صراع مستمر. ويتنافس تنظيم «القاعدة» وفروعه حالياً مع السلطات الوطنية على الحوكمة والقضايا ذات الصلة، لا سيما في مالي والصومال، ولكن من المحتمل أيضاً في أفغانستان إذا سحبت الولايات المتحدة قواتها (وعلى وجه الخصوص، يقال إن تنظيم «القاعدة» لقّن حركة طالبان في أحدث مفاوضاتها مع واشنطن). إن السياسات الهادفة إلى تخفيف حركات التمرد ومواجهة مشاريع الحوكمة الجهادية تتطلب حلولاً مختلفة عن منع الهجمات المُحتملة ضدّ المصالح أو الأراضي الغربية. وإذا عجز المسؤولون الأمريكيون عن فهم هذا التمييز، سيكون لتنظيم «القاعدة» مجموعة لا تنتهي من العملاء الجُدد القادرين على استبدال أولئك الذين قُتلوا في حملات الطائرات بدون طيار.

إنّ سوء الفهم هذا متجذّر أيضاً في حقيقة أنّ النشاطات الإرهابية التي يقوم بها تنظيم «الدولة الإسلامية» ضدّ الغرب تزايدت بشدّة في السنوات الأخيرة في ظل ندرة الهجمات المماثلة على الصعيد الدولي من جانب تنظيم «القاعدة»، مما دفع بالحكومات إلى التركيز عن حق على تنظيم «الدولة الإسلامية». إلّا أنّ التهديد الذي تفرضه العمليات الخارجية لتنظيم «القاعدة» لا يتعلّق دائماً بالعمليات المخطّط لها على الأراضي الأمريكية أو الأوروبية - على سبيل المثال، واصلت فروع تنظيم «القاعدة» شن هجمات كبيرة في "منطقة الساحل" (من قبل «جماعة نصرّة الإسلام والمسلمين») و"القرن الأفريقي" (من قبل "حركة الشباب الإسلامية")، مما أسفر عن مقتل مدنيين في الفنادق والمراكز التجارية وكذلك مسؤولي الأمن في القواعد المحلية.

وبالإضافة إلى تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية» في اليمن، أظهر فرعان لتنظيم «القاعدة» الاهتمام الأبرز بالعمليات الخارجية على مدى السنوات القليلة الماضية، وهما "حركة الشباب الإسلامية" الصومالية وجماعة «حراس الدين» السورية (إلى جانب سابقتهما، ما تسمى بـ "جماعة خراسان"، التي كانت جزءاً لا يتجزأ من «جبهة النصرّة» الفرع السابق لتنظيم «القاعدة»). وبعد تأسيس تنظيم «حراس الدين» في شباط/فبراير 2018، ركز أعضاؤه بشكل أساسي على محاربة النظام السوري، لكن العديد من قاداته الأصليين كانوا جزءاً من الشبكة التاريخية لتنظيم «القاعدة»، وبالتالي حافظوا على اهتمام شديد بمهاجمة الولايات المتحدة.

ولهذا السبب استخدم البنتاغون خطأً ساخناً خاصاً للتواصل مع القادة الروس في سوريا هذا الصيف، وطلب السماح لـ "القوات الخاصة" الأمريكية بتنفيذ ضربات جوية ضد القادة المحليين لتنظيم «القاعدة» دون تدخل. وبالمثل، يواصل الجيش الأمريكي شن غارات جوية بطائرات بدون طيار ضد عناصر "حركة الشباب" في الصومال ويرجع ذلك جزئياً إلى استهداف الحركة الموسّعة للأمريكيين في المنطقة وخارجها.

وفي غضون ذلك، يواصل تنظيم «القاعدة» سعيه للحصول على مصادر جديدة للدعم المالي الذي يمكن أن يعزّز قدرته على ضرب [أهداف في] الدول الغربية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أدرج "مكتب مراقبة الأصول الأجنبية" التابع لوزارة الخزانة الأمريكية أحمد لقمان طالب على لائحة الإرهاب، وهو تاجر جواهر مقرّه في أستراليا يُزعم أنّه متورّط في "أنشطة عملياتية وتسهيلية نيابةً عن جماعات مرتبطة بتنظيم «القاعدة»".

استشراف المستقبل

كانت الحملة عبر الطائرات بدون طيار التي شنّتها الولايات المتحدة ضدّ شبكة تنظيم «القاعدة» ناجحةً بشكل خاص في عام 2020، وكان في صفوف القتلى شخصيات بارزة في التنظيم مثل أبو محمد المصري وحسام عبد الرؤوف وكذلك قادة وأمراء تنظيمات «القاعدة في جزيرة العرب» (قاسم الريمي) و «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» (عبد المالك دروكدال)، و «حراس الدين» (خالد العاروري). وقد يؤدّي هذا التحوّل الهام في أعلى الهرم إلى المزيد من عدم الاستقرار في هيكلية قيادة الشبكة، خاصةً وأنّ الاتصالات بين كبار القادة كانت أقلّ كفاءة لسنوات بسبب المخاوف الأمنية الناجمة عن حملات الطائرات بدون طيار. ولكن إذا كان الماضي يمثل أي مؤشر، فمن المرجّح أن يقوم تنظيم «القاعدة» بتسوية هذه القضايا، وسيظهر أفراد جُدد للمضي قدماً بحمل الراية.

ويبقى السؤال التالي: هل سيواصل هؤلاء القادة الجُدد تركيز جلّ اهتمام تنظيم «القاعدة» على النزاعات الإقليمية/المحلية، أم سيعيدون توجيه المزيد من الموارد نحو تخطيط العمليات العالمية؟ إنّ السيناريو الأول هو الأرجح، فقد أتى بثماره في السنوات الأخيرة حيث رسّخ تنظيم «القاعدة» جذوره في عدد من المناطق. ومع ذلك، فإن نموذج الهجوم الموجه الذي شوهد في قاعدة بينساكولا قد يضاعف قوّة التنظيم على نحوٍ لم يكن ممكناً قبل السنوات القليلة الماضية، ويعود الفضل في

ذلك جزئياً إلى تقنية التشفير المتاحة بسهولة والتي تساعد العملاء على التواصل بين بعضهم البعض مع مخاطر أقل للكشف في ظروف معيّنة.

لهذا السبب، على واشنطن أن تبني على نجاحاتها الأخيرة ضدّ قيادة تنظيم «القاعدة» بدلاً من تخفيف الضغط الذي تمارسه. كما عليها أن تعمل مع شركائها على إيجاد حلول أكثر استدامة للنزاعات الإقليمية العديدة التي لا تزال تفسح المجال للجماعات الإرهابية للعمل والتطور. ومن الواضح أنّ الحلول العسكرية ساعدت على تقليص العمليات الخارجية لتنظيم «القاعدة» على مدى العقد الماضي، لكن هذا النهج كان أكثر محدودية في مواجهة عمليات التمرد وجهود الحكومة التي يقودها الجهاديون. وعلى الرغم من أنّ معالجة المشاكل المحلية المتعلقة بسوء الحكومة، والفساد، وانعدام الفرص، وانتهاكات حقوق الإنسان، وتدهور المناخ لن تقضي تماماً على المظالم التي يمكن لتنظيم «القاعدة» استغلالها، إلا أن مثل هذه الجهود قد تقلل من جاذبية الشبكة للعديد من الأشخاص الذين يرون أنها بديل للوضع الراهن المشتت.

الرابط: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/al-qaedas-external-operations-one-year-after-the-pensacola-attack>

"حزب الله" ينشئ أنظمة مالية وأنظمة رعاية اجتماعية موازية لإدارة الأزمة الحالية معهد واشنطن

حنين غدار

(اللغة الإنجليزية والعربية) 2020 09 DECEMBER

نص المقال:

على الرغم من تدهور الأوضاع المالية والاقتصادية في لبنان، أوضحت النخبة السياسية في البلاد أنها لن تنفذ الإصلاحات التي أعدها المجتمع الدولي كشرط مسبق لخطة الإنقاذ. فمن وجهة نظرها، إن التغييرات التي حدّدها "صندوق النقد الدولي" و"البنك الدولي" ومؤتمر "سيدر" الذي ترعاه فرنسا قد تعني الانهيار النهائي لطبقتها السياسية، التي يحمي «حزب الله» فسادها وتعاملاتها التجارية غير المشروعة ويشجّعها أيضاً. وبالفعل، فإن ظهور طبقة سياسية علمانية أكثر استقلالية تعكس مبادئ تظاهرات تشرين الأول/أكتوبر 2019 يمثل مصدر قلق شديد للمليشيا وحلفائها في الحكومة، ولذلك آثر هؤلاء إدارة الأزمة بدلاً من حلّها.

وحتى الآن، تفوقت جهود «حزب الله» في إدارة الأزمة بكثير على جهود كل حزب سياسي آخر، ومنظمات المجتمع المدني، وقناة المساعدة الأجنبية. فالهيكل العسكري للحزب، وخبرته التنظيمية، وقدرته على الوصول إلى المصادر البديلة، جميعها عوامل تتيح له اتباع استراتيجيات مؤقتة لتخطي الأزمة الراهنة، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه على استقلاليتها عن مؤسسات الدولة، والحفاظ على قدر من الدعم من نواة مجتمعه الشيعي، وثنى الشيعة عن الانضمام إلى أي جولات أخرى من الاضطرابات العامة. وعلى المدى الطويل، يبدو أن «حزب الله» يأمل في حدوث تحوّل إقليمي - ربما اتفاق نووي جديد بين الولايات المتحدة وإيران أو شراكة أمريكية - أوروبية مؤتية بشأن لبنان - يسمح له بحل أزمته المالية الخاصة واستعادة القدرة على الوصول إلى العملة الصعبة، إما من النظام الإيراني أو من خلال آليات المساعدة الدولية.

ومع ذلك، حتى لو بدا «حزب الله» في وضع جيد إلى حد ما لمواجهة العاصفة، فإن الشعب اللبناني - ومعها قاعدة الحزب الشعبية - ليس كذلك. ووفقاً لتقرير جديد لـ

"البنك الدولي"، يعيش نصف السكان تحت خط الفقر، وسيضم إليهم المزيد قريباً إذا توقف "المصرف المركزي" عن دعم الأدوية والوقود والقمح والضروريات الأخرى بعد شهرين من الآن كما هو متوقع.

الخطة الصيدلانية

قبل نشوب الأزمة المالية في خريف 2019، كان «حزب الله» يستخدم بالفعل سيطرته على وزارة الصحة للتنسيق مع الصيدليات في جنوب لبنان والبقاع وضواحي بيروت الجنوبية، وذلك بهدف تزويد أفرادهم وموظفيه بالأدوية بأسعار منخفضة. لكن منذ ذلك الحين، عانت العديد من هذه الصيدليات من عجز وزارة الصحة عن دفع نفقاتها، ومن شح الأدوية الذي بدأ عندما لم يعد المستوردون قادرين على الوصول إلى العملة الصعبة.

ولحل هذه المشاكل، بدأ «حزب الله» في استخدام الدولارات الأمريكية لشراء الصيدليات المتعثرة مالياً، خاصة تلك الواقعة في المدن الكبرى مثل صور والنبطية. ثم أغرق الحزب صيدلياته ومراكز الرعاية الصحية التابعة له بالأدوية السورية والإيرانية المهرّبة عبر الحدود وعن طريق المطار. ومكّنت هذه الأساليب تجار «حزب الله» من تجنّب دفع ضرائب الاستيراد وبيع التجار الآخرين بأقل من السعر الحقيقي. علاوة على ذلك، يجب أن يكونوا قادرين على الحفاظ على هذا النهج حتى بعد توقف "المصرف المركزي" عن دعم التجار الآخرين. وبعد ذلك، بإمكان «حزب الله» قتل عصفورين بحجر واحد - بحيث يواصل جني الأموال من الأدوية الإيرانية مع الحفاظ في الوقت نفسه على دعمه الشعبي.

خطة المساعدة الاجتماعية

في الأسابيع القليلة الماضية، أنشأ «حزب الله» سلسلة جديدة من محلات البقالة أطلق عليها اسم "مخازن النور"، وافتتح ثلاثة فروع لها في الجنوب، واثنان في البقاع، واثنان في ضاحية بيروت. وكل فرع مليء بالمنتجات الإيرانية والسورية التي تباع بأسعار أقل من أسعار السلع المستوردة في المتاجر المنافسة. وبدخول «حزب الله» هذا القطاع، سيتمكن من جني الأرباح بالليرة اللبنانية، والتي يمكن أن يحولها لاحقاً إلى دولارات أمريكية في السوق السوداء.

بالإضافة إلى ذلك، وضع الحزب لأعضائه وموظفيه نظاماً جديداً للضمان الاجتماعي مع "بطاقة الساجد" التي يمكن استخدامها لشراء السلع والحصول على خصومات في "مخازن النور". وتتم إعادة تعبئة البطاقة بمبلغ 300000 ليرة شهرياً، وهو مبلغ يعتبر قليلاً نظراً لأسعار الصرف الحالية (حوالي 200 دولار أمريكي)، إلا أنه يكفي لإحداث تأثير كبير، لا سيما في المجتمعات الفقيرة. ووفقاً لمصادر «حزب الله» التي استشهدت بها وسائل الإعلام اللبنانية، سيتم توزيع البطاقة في النهاية على العائلات الشيعية الفقيرة، التي يتلقى أساساً الكثير منها البذور، والمعدات، وغيرها من الإمدادات الزراعية من مؤسسة "جهاد البناء" التابعة للحزب.

وبصرف النظر عن تحقيق أرباح إضافية، فإن هذا الجزء من استراتيجية «حزب الله» مصمم بشكل أساسي لإبقاء المجتمع الشيعي تحت السيطرة. فتركيبة البلاد الاجتماعية والاقتصادية قد تنهار سريعاً بمجرد توقف الدعم بالكامل. وبالتالي، فإن الطبقة السياسية قلقة من موجة أخرى من الاحتجاجات من قبل المواطنين الغاضبين الذين قد يكونون أكثر استعداداً لمواجهة العنف بالعنف. ومن خلال جعل الشيعة يعتمدون على مساعدات «حزب الله»، يهدف الحزب إلى ضمان بقاء جماعة ناخبين واحدة على الأقل هادئة.

البديل المصرفي

حين بدأت المصارف اللبنانية في وضع حد للسحوبات بالدولار الأمريكي في تشرين الأول/أكتوبر 2019 وفرض ضوابط غير رسمية على رؤوس الأموال، قرر العديد من المودعين سحب أكبر قدر ممكن من الدولارات. ومنذ ذلك الحين، سحب اللبنانيون من المصارف ما يقدر بنحو 6 مليارات دولار نقداً، وسعى «حزب الله» إلى الاستفادة من هذا الاحتياطي النقدي العام غير الرسمي. ومن جملة التكتيكات التي لجأ إليها، شجّع الشعب على استخدام مؤسساته المالية لتبادل أموالهم وإيداعها - لا سيما مؤسسة "القرض الحسن" التي صنفتها الولايات المتحدة على قائمة الإرهاب وأصبحت مركز الصيرفة الرئيسي لـ «حزب الله» والبديل عن المصارف لناخبه الشيعة.

وفي الآونة الأخيرة، قامت مؤسسة "القرض الحسن" بتركيب أجهزة الصراف الآلي في فروعها في الضاحية الجنوبية لبيروت، مما سمح لسكان المنطقة، وفقاً لبعض التقارير، باستلام الدفعات النقدية والقروض من «حزب الله» دون القيود المفروضة في المصارف الأخرى. وهذه المؤسسة ليست مصرفاً أو مؤسسة مالية، لذا فهي لا

تتلقى الأموال من "المصرف المركزي" أو من أي جهاز رسمي آخر من أجهزة الدولة. ويسمح لها هذا الترتيب بوضع قواعدها الخاصة، وعقد صفقاتها الخاصة، إضافة إلى تعزيز اقتصاد «حزب الله» ونظامه المالي الموازيين. وفي المستقبل، يأمل «حزب الله» في استعادة إمكانية الوصول إلى العملة الصعبة، لا سيما المبالغ النقدية الكبيرة التي كانت تصل من طهران قبل العقوبات. وإذا حدث ذلك وامتى يحدث، يهدف «حزب الله» إلى أن يكون الطرف الوحيد في لبنان الذي يملك مبالغ كبيرة من الدولارات الأمريكية، وأن يحوّل بالتالي مؤسسة "القرض الحسن" إلى النظام المصرفي الوحيد الصالح في البلاد.

التحديات والفرص

على الرغم من العقبات التي أسفرت عنها الضغوط والعقوبات الأمريكية الخاصة بتوفير العملة، إلا أن إيران لا تزال قادرة على إرسال البضائع إلى «حزب الله» من أجل تعزيز نفوذه ووضعها المالي. ومع ذلك، هناك تحديات أخرى قد تقلب استراتيجية «حزب الله» للخروج من الأزمة المالية في لبنان والتمسك بقاعدة دعمه الشعبي رأساً على عقب.

أولاً، حتى إذ تمكّن الحزب من التعويض عن مكامن النقص الوطنية من خلال تزويد مؤيديه ببعض الأطعمة والأدوات المنزلية والأدوية من إيران وسوريا، إلا أن هذه الخطة لا تغطي الاحتياجات الوطنية الملحة الأخرى مثل الكهرباء، وخدمة الإنترنت، والاستشفاء، والعمل. وقد شعر الشيعة بالتدهور السريع في مستوى معيشتهم ويعلمون أن أسباب ذلك هي بالدرجة الكبرى الفساد والمحسوبية اللذين يدافع عنهما «حزب الله» بثبات.

ثانياً، أدت الأزمة المالية الداخلية لـ «حزب الله» إلى الحد من إمكانية وصوله إلى العملة الصعبة، مما أرغمه على دفع رواتب موظفيه المدنيين بالليرة اللبنانية - التي فقدت نحو 80 في المائة من قيمتها مقارنةً بالدولار الأمريكي. ويؤدي هذا إلى خلق فجوات مالية واجتماعية خطيرة بين موظفي الحزب العسكريين والمدنيين، بينما يوسّع الفجوة أيضاً بين أعضاء «حزب الله» والمجتمع الشيعي الأوسع. وفي الواقع، فقد معظم الشيعة وظائفهم أو أصبحوا يتقاضون جزءاً يسيراً من رواتبهم، في حين لم تعد الدولة توفر لهم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية التي لا يزال عناصر «حزب الله» يتلقونها. وعلى الرغم من أن هذه الخدمات قد تساعد الحزب على الحفاظ

على الولاء بين أقرب أوساطه وأهم موظفيه، إلا أن هذا الشعور بعدم المساواة يؤدي إلى تفاقم السخط بين المجتمع الشيعي الأوسع، كما يتضح من استطلاع حديث لـ "منتدى فكرة" الذي أظهر انخفاض الدعم لـ «حزب الله» بين جميع الفئات.

باختصار، إن الأدوات التي يستخدمها «حزب الله» لتوفير المساعدة الاجتماعية والإنسانية مشوبة، وغير كافية، وتهدف إلى حد كبير إلى ضمان بقائه. ولاحتواء «حزب الله» وجعل الإصلاح السبيل الوحيد للخروج من الأزمة، يجب على المجتمع الدولي التفكير في استراتيجية ذات شقين لتقديم المساعدات الإنسانية للشعب اللبناني: (1) التنافس مع «حزب الله» في القطاعات التي بدأ فيها بتنفيذ مخططاته، و (2) سد الثغرات التي لا يستطيع «حزب الله» معالجتها. ولا يجب أن تكون المبالغ المخصصة لهذه الجهود كبيرة - إذ تستطيع الجهات المانحة تحقيق نجاح كبير في إضعاف قبضة الحزب على الشيعة من خلال القيام باستثمارات توفر الأدوية المناسبة والمواد الغذائية الأساسية والخدمات التي لا يستطيع «حزب الله» توفيرها بشكل كافٍ، مثل العلاج في المستشفيات، والرعاية الطبية، والوصول إلى الإنترنت. أما البديل - أي إجبار اللبنانيين على الاعتماد على «حزب الله» من أجل البقاء - فلن يؤدي إلا إلى تقوية الحزب وعناصره التمكينية مع تقليص الدفع نحو إصلاحات طويلة الأمد.

الرابط: <https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/hezbollah-has-created-parallel-financial-and-welfare-systems-to-manage-the>

إيران تتعهد بإعادة مرتفعات الجولان إلى سوريا، طهران ودمشق نصبتا فخ لموسكو صحيفة نيزافيسيمايا الروسية

إيغور سوبوتين

2020 06 DECEMBER (اللغة الروسية)

خلاصة: تطرقت وسائل إعلام روسية إلى زيارة وزير خارجية النظام السوري فيصل المقداد إلى طهران في 6 ديسمبر/كانون الأول 2020، وهي أول زيارة خارجية له منذ توليه منصبه في 22 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي.

ونشر الكاتب الصحفي، إيغور سوبوتين مقالا في صحيفة "نيزافيسيمايا"، يعكس وجهة نظر الإعلام الروسي بشكل عام وبعض الدبلوماسيين، بشأن العلاقات الخارجية والسياسات التي يروج لها المقداد.

وقال سوبوتين: إن "زيارة المقداد إلى إيران -والتي كانت أول رحلة له منذ تسلمه هذا المنصب- أظهرت أولويات السياسة الخارجية لنظام دمشق". وأضاف: أن "حكومة نظام بشار الأسد ستتلقى المساعدة اللازمة حتى اللحظة التي تعود فيها جميع الأراضي إلى سيطرتها، كما قال وزير خارجية طهران جواد ظريف للمقداد، بما في ذلك مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل". واعتبر سوبوتين أن "طهران واثقة مما تقول -حسبما يتم تداوله بين أوساط الخبراء- من أن القوات الإيرانية تسعى جاهدة للحفاظ على مستوى وجودها جنوبي سوريا -حتى ولو كان ذلك ضد رغبات ومصالح روسيا-".

وذكر الكاتب الروسي، أن "الرئيس الإيراني حسن روحاني قال في بيانه عقب لقاء المقداد: إن إيران دائما إلى جانب الحكومة السورية سياسيا، وعسكريا، وفي هذا الصدد، تعتبر اجتماعات التسوية في أستانا مفيدة لحماية مصالح سوريا ووحدة أراضيها". وأضاف: أن "روحاني أعرب في هذا السياق عن أمله في أن تجري الانتخابات الرئاسية في سوريا، المقرر إجراؤها العام المقبل، دون أي مشاكل".

ووصف المقداد -يكمل الكاتب- وصف العلاقة بين طهران ودمشق بأنها من "أكثر العلاقات قيمة"، وأن "دولا أخرى كثيرة يجب أن تتعلم من سوريا وإيران". وفي الوقت نفسه أعرب المقداد عن تعازيه في اغتيال العالم النووي الإيراني محسن فخري زاده، في 27 نوفمبر الماضي.

وأشار سوبوتين إلى أن "إيران واللاعبين الرئيسيين في الشرق الأوسط المواليين لها يعتقدون أن القوات الإسرائيلية الخاصة ومخابراتها تقف وراء تصفية فخري زاده". وشدد على أن "الهدف الرئيسي للاغتيال كان هدفه استفزاز إيران؛ لترد بشكل قاس، وأن تطلق العنان لصراعها مع الولايات المتحدة".

وقال سوبوتين: إن "كلام روحاني عن الجولان لا يسعه إلا أن يقلق الإسرائيليين، علاوة على ذلك، في الأشهر الأخيرة الماضية أصبحت هذه المنطقة -التي كانت ذات يوم تابعة لسوريا-، مصدرا للمشاكل". وأضاف: "ليست إيران فقط، ففي 9 ديسمبر الجاري، اضطرت وكالات إنفاذ القانون الإسرائيلية إلى استخدام القوة لتفريق الاحتجاجات في الجولان".

وطالب قادة الطائفة الدرزية عشية ذلك اليوم سكان قرى مجدل شمس وصحطة وبقاعاتا ومسعدة بالتظاهر ضد خطط السلطات الإسرائيلية لإنشاء مزارع رياح في المنطقة، وفق الكاتب. وقال شيوخ تلك القرى في بيان: إن "تركيب توربينات الرياح سيصادر أراضي الدروز ويحرمهم من مصدر رزقهم".

من جهته، ذكر سوبوتين أن "الجولان أصبحت بأيدي الإسرائيليين بعد حرب الأيام الستة عام 1967، وعام 1981 أعطت الضوء الأخضر لإقامة المستوطنات فيها". وفي 25 مارس/أذار 2019 اعترفت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب من جانب واحد بسيادة الجانب الإسرائيلي على هذه الأراضي المغتصبة.

ولخصت هذه السياسة الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية مايك بومبيو، في 19 نوفمبر الماضي، الذي أصبح أول مسؤول أميركي رفيع المستوى يزور مرتفعات الجولان. قال الكاتب: إن "رئاسة الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن لا تعد القيادة الإسرائيلية بمثل هذه المبادرات الدبلوماسية، لكن من غير المرجح أن تتصل من قرار الاعتراف بالجولان، وفق مصادر في فريق بايدن للقناة 7 الإسرائيلية".

وفي محادثة مع الصحيفة NG، أشار خبير في مجلس الشؤون الدولية الروسي، كيريل سيميونوف إلى أن "زيارة المقداد لإيران أظهرت من هو، في الواقع، الحليف الرئيسي لنظام بشار". كما أظهرت "قيادة النظام السوري أنها تخطط للبقاء عنصرا راسخا في (محور المقاومة) الإيراني في المستقبل". وبحسب سيميونوف، ستفضل إيران -كما في السابق- "الحفاظ على وجودها العسكري في سوريا، بما في ذلك على الحدود الإسرائيلية".

وقال: إن "هذا يمثل مشكلة بالنسبة لروسيا، التي أفادت أنها أعطت الجانب الإسرائيلي التزاما لضمان انسحاب القوات الإيرانية من الحدود؛ حيث يُعتقد أن هذه كانت إحدى نقاط اتفاق السلام الذي أبرمته روسيا والولايات المتحدة وإسرائيل والأردن عام 2018 بشأن جنوب سوريا."

ونتيجة لهذه الاتفاقات، عادت المحافظات الجنوبية التي تعتبر مهد "الثورة" السورية، دون دماء تقريبا إلى سيطرة جيش النظام، وتقرر دمج المتمردين السابقين، لمواصلة القتال ضد مسلحي تنظيم الدولة، وفق سيمينوف. وعُدَّ الحفاظ عليهم في الجنوب بمثابة "حاجز سني" ضد الوجود الشيعي. ومع ذلك -يختم الكاتب مقاله- لم ينجح في صد القوات الإيرانية.

(ترجمة: صحيفة الاستقلال)

الرابط: https://www.ng.ru/world/2020-12-09/1_8035_iran.html

"عشرات الآلاف من القتلى" كورونا يفتك بسوريا وسط نظام صحي متداع نيويورك تايمز

LAUREN WOLFE

2020 19 DECEMBER (اللغة الإنجليزية)



خلاصة: أفادت صحيفة نيويورك تايمز أن السوريين يعانون من ارتفاع كبير في حالات الإصابة بكورونا، في ظل نظام صحي معطل بسبب الحرب المستمرة منذ 10 سنوات. وأكدت الصحيفة أن حالات الإصابة بكورونا في سوريا لا تحصى، وأنه لا يوجد جمع منظم ومستقل للبيانات، وأن البيانات الحكومية تميل إلى إخفاء الصعوبات. على سبيل المثال، أبلغت وزارة الصحة السورية عما مجموعه 8580 إصابة حتى 9 ديسمبر، بينما أحصى مجلس الأمن، بالاعتماد على التقارير الواردة من داخل البلاد،

ما لا يقل عن 30 ألف إصابة في بداية الشهر. ويقول الكثيرون أن الأرقام الحقيقية من المحتمل أن تكون أكبر بكثير.

وأفاد مجلس الأمن الدولي أن الحالات تضاعفت أكثر من أربعة أضعاف في أكتوبر ونوفمبر مقارنة بالشهرين السابقين. وقالت الدكتورة ميشيل هيسلر، المديرية الطبية في منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان غير الربحية وأستاذة الطب الباطني والصحة العامة في جامعة ميشيغان: "ليس هناك شك في أن معدلات الإصابة بفيروس كوفيد-19 والوفيات في سوريا التي تعلن عنها الحكومة أقل من الحقيقية.

وأضافت: "على مدى سنوات، هاجمت الحكومة السورية وحلفاؤها الروس العاملين الصحيين والمرافق الصحية كاستراتيجية حرب، مما أدى إلى تدهور النظام الصحي وعدم تجهيزه للاستجابة للوباء."

منذ بداية النزاع في عام 2011، وثقت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان 595 اعتداء على المرافق الصحية في سوريا. وأرجع التنظيم نحو 90 بالمئة منهم إلى الحكومة السورية أو حلفائها الروس، كما سجل مقتل 923 طبيبا.

وبحسب منظمة الصحة العالمية، فإن النقص في العدد، إلى جانب الحالة الكارثية للمستشفيات في سوريا بعد عقد من الحرب الأهلية والنقص الحاد في المهنيين الطبيين، يترك ملايين الأشخاص في خطر التعرض لعواقب وخيمة إذا أصيبوا بالعدوى. ويشكل أطباء الطوارئ 0.3 في المائة فقط من العاملين في المستشفيات العامة.

وذكر كيرين بارنز، مدير مؤسسة ميرسي كور في سوريا، في مارس: "تطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي في المخيمات خيال، لكن إذا أردنا منع تفشي المرض على نطاق واسع، فإننا بحاجة إلى جعلها حقيقة واقعة."

وأكد تقرير منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان أن السوريين يضطرون لدفع رشاوي لدخول المستشفيات والحصول على الرعاية عند الإصابة بالفيروس.

وقال عامل إنساني في جنوب سوريا: "لا نعرف الحجم الحقيقي. يجب أن يكون عدد القتلى بعشرات الآلاف، إن لم يكن أعلى. كل الأسرة ممتلئة" (ترجمة: الحرة)

الرابط: [HTTPS://WWW.NYTIMES.COM/2020/12/19/WORLD/COVID-SYRIA-SURGE-WARNING.HTML](https://www.nytimes.com/2020/12/19/world/COVID-SYRIA-SURGE-WARNING.html)

كارينغي: عُمان تلعب دوراً دبلوماسياً في سوريا وعليها الحذر من إغصاب أمريكا كارينغي (نقلاً عن صحيفة القدس)

جورجيو كافيرو، وبريت ستوديتش

(اللغة الإنجليزية والعربية) 2020 18 DECEMBER

نص المادة:

إن تطور العلاقات بين سلطنة عمان ونظام بشار الأسد سيجعل من مسقط لاعبا دبلوماسيا مهما هناك، ولكن عليها التحرك بحذر. إن السلطنة تبنت استراتيجية الحفاظ على علاقات دبلوماسية مع دول الشرق الأوسط التي تتعرض لعزلة نسبية.

ومنذ وصول السلطان قابوس بن سعيد إلى الحكم عام 1970 لم يحدث وأن قطعت السلطنة علاقاتها مع دولة في العالم. وهذا جزء من الروح العمانية والشخصية الوطنية التي تؤكد على ضرورة الحفاظ على الحوار والعلاقات الدبلوماسية مع كل الحكومات.

وانعكست هذه السياسة الخارجية على حيادية عمان والبراغماتية التي اتسمت بها على الساحة الدولية، وفهم ان مصالح عمان القومية يمكن خدمتها بطريقة جيدة بدون التدخل في سيادة الدول الأخرى. واستمرار علاقة مسقط مع سوريا هو مثال واضح.

ومنذ اندلاع الأزمة السورية قبل عقد من الزمان، كانت عمان الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي التي حافظت على علاقتها مع نظام الأسد ولم تتخذ أي قرار دبلوماسي ضد دمشق. وكان رفض عمان مشاركة بقية الدول في دعم عملية تغيير النظام السوري تصرفا غير مستغرب ويعبر عن تقاليد سياستها الخارجية.

وبدلا من العمل على الإطاحة بنظام الأسد، استخدمت عمان حياديتها لدفع الأطراف المتعددة باتجاه تسوية سياسية ووقف العنف الدموي. والآن وبعد انتصار بشار الأسد الظاهر في الحرب الأهلية، تحاول عمان مع روسيا والإمارات الحصول على دور أكبر من أجل مساعدة سوريا على الاندماج في الحظيرة الدبلوماسية العربية الأوسع وإعادة إعمار البلاد التي حطمتها الحرب.

لكن القيام بهذا والولايات المتحدة تزيد من العقوبات على دمشق، يعني أن على مسقط موازنة جهودها للحصول على تأثير في دمشق مع علاقاتها القوية مع الولايات المتحدة.

وأكدت عمان منذ بداية الحرب الأهلية السورية أنها لا تريد إلا لعب دور دبلوماسي وإنساني في سوريا وليس نقل السلاح إلى الفصائل السورية المسلحة كما فعلت قطر والسعودية. وأطّرت كل من الرياض والدوحة معارضتهما لنظام الأسد عبر رؤية أخلاقية وشجبت جرائم النظام.

أما السياسة الخارجية العمانية في مرحلة ما بعد 1970 فقد هدفت لتجنب أي تحرك يمكن فهمه على أنه تدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد. وبحسب دبلوماسيين عمانيين في واشنطن فـ"رؤية السلطنة لحل الأزمة السورية نابعة من الحاجة لوضع حد لسفك الدماء والنزاع المسلح ولا توفر أي جهد للمساهمة في كل الأشكال لتحقيق السلام في سوريا ووضع حد لمعاناة الشعب السوري". ومع زيادة عدد الدول العربية التي أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع دمشق، مثل الإمارات والبحرين، فإن عمان ترى في هذه الموجة تأكيداً لصحة موقفها من الحفاظ على علاقات مع دمشق.

ومنذ توليه المنصب في كانون الثاني/يناير 2020 حاول السلطان هيثم بن طارق آل سعيد الحفاظ على هذا النهج بل وتوسيع العلاقات مع دمشق.

وفي بداية كانون الأول/أكتوبر 2020 قبل وليد المعلم، وزير الخارجية السوري الراحل أوراق اعتماد سفير مسقط في سوريا، تركي محمود البوسعيدي. مما جعل مسقط أول دولة خليجية تعيد سفيرها إلى دمشق منذ عام 2011. وبحسب وجهة نظر عمان، فإن التحرك يسهم في تعزيز دورها للعب دور الجسر الدبلوماسي والإنساني في البلد الذي مزقته الحرب. وفي ظل خروج الأسد منتصراً في الحرب الأهلية، فإن العمانيين يقومون وبطريقة براغماتية بمتابعة مصالحهم مع النظام في دمشق.

وحسبما وضح الدبلوماسيون العمانيون، فهدف السلطنة هو "تحقيق السلام والاستقرار في سوريا وفتح المجال أمام علاقات مفيدة ومثمرة لكل الأطراف وللمنطقة بشكل عام، خاصة أن السلام يفيد المنطقة في النهاية".

ويؤمن العمانيون أن فتح علاقات مفيد لاستقرار سوريا وللأطراف المتنازعة مع أن هذا النهج يتعارض مع الموقف الأمريكي. وقال المسؤولون العمانيون إن "إعادة إعمار سوريا لا يمكن تحقيقه بدون تسوية سلمية.. ولا شك أن السلطنة ستلعب دوراً في إعمار سوريا مع المجتمع الدولي عندما يتم إعادة السلام والاستقرار إلى سوريا". وفي الوقت نفسه ترى دمشق منافع عمان لها كشريك دبلوماسي وجسر مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي.

وزار المعلم عمان في آب/أغسطس 2015 وهي أول زيارة له إلى دولة خليجية منذ بداية الحرب في 2011. وكانت محاولة للاستفادة من النفوذ العماني وإنهاء النزاع. ورغم تقوية التدخل

الروسي في أيلول/ سبتمبر 2015 نظام الأسد، إلا أن زيارة المعلم كانت إيمانا من النظام السوري بالدور الموثوق بعمان لحل الخلافات مع أعدائها عبر القنوات السرية.

وترى دمشق في عمان ضامناً لها في القنوات السرية لدول مجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت الذي لا تملك فيه الدول الحليفة لنظام الأسد مثل روسيا وإيران القدرات المالية لإعادة إعمار البلاد، فإن سوريا ترى في الدول الخليجية الثرية مثل الإمارات والسعودية أطرافاً قادرة على الاستثمار في عملية الإعمار.

ويأتي النشاط العماني في سوريا كدليل على متابعة مسقط مصالحها الخاصة في هذا البلد، والتي تشمل فرصا استثمارية وتأكيدا للقوة العمانية الناعمة كجسر دبلوماسي في منطقة منقسمة إلى أقطاب، بل ومجموعة من الشراكات في الشرق الأوسط وما بعده. كما أن علاقة مسقط المهمة مع كل من إيران وروسيا والإمارات، والتي رحبت كلها بالدور العماني، لها علاقة أيضا بموقف الدولة الخليجية مع سوريا.

ويجب فهم علاقة عمان مع سوريا في سياق علاقتها مع إيران، خاصة أن الأخيرة تعتبر حساسة للأمن والمصالح الجيوسياسية لدول مجلس التعاون الخليجي. وهذه العلاقة الخاصة مع إيران تساعد عمان على لعب دور قوة توازن في الشرق الأوسط.

ولأسباب تتعلق بدعم شاه إيران عمان في حربها ضد المتمردين في إقليم ظفار بسبعينات القرن الماضي، وموقفها المحايد أثناء الحرب العراقية- الإيرانية في الثمانينات من القرن الماضي، إلا أن عمان طالما حافظت على سياسة خارجية مستقلة فيما يتعلق بطهران، حيث اختلفت عن موقف السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي المعادي لإيران.

إلا أن تحركات عمان في سوريا قد تثير عددا من المحاذير في واشنطن. فقانون قيصر لحماية المدنيين السوريين قد يمثل تحديا لعمان التي تحاول المساعدة في عملية إعادة الإعمار وتطوير سوريا من جديد. ويحتوي القانون على بنود تفرض عقوبات على الشركات والكيانات التي تتعامل مع الحكومة السورية أو الشركات التي للحكومة عليها تأثير كبير.

المبعوث البريطاني إلى سوريا

الرابط: <https://bit.ly/2mexckj>

العواقب غير المنتظرة للتدابير الأحادية الجانب المفروضة على الاقتصاد السوري وشركاته الصغيرة والمتوسطة مركز كارتر

سمير العيطة

(اللغة الإنجليزية) 2020 10 DECEMBER

خلاصة:



يُحلل هذا التقرير الآثار المترتبة على التدابير (العقوبات) الأمريكية والأوروبية الأحادية الجانب المفروضة على الاقتصاد السوري منذ العام 2011 - وبالأخص تأثيرها على الشركات الزراعية الصغيرة والمتوسطة والخاصة والقطاعات المصرفية الخاصة. ولا يتناول التقرير التدابير الأحادية الجانب المفروضة على الأفراد، بل يشمل تحديد آ تلك المفروضة على مؤسسات الدولة وعلى شبكات القطاعات الاقتصادية السورية الخاصة. ويفترض التقرير أن آثار هذه التدابير الأحادية الجانب على الاقتصاد وسبل العيش في سوريا لم تكن منظورة.

يسعى التقرير، من خلال تحليل التطور الحاصل في كل قطاع منذ أوائل القرن الواحد والعشرين، إلى التمييز بين مختلف العوامل المؤثرة من أجل إبراز حالات انتهاك مبدأ "عدم الإضرار بالسكان"

رابط التقرير كامل بالإنجليزية:

https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/peace/conflict_resolution/syria-conflict/syria-unintended-consequences-aita-12-20.pdf

رابط الملخص التنفيذي بالعربية:

https://www.cartercenter.org/resources/pdfs/peace/conflict_resolution/syria-conflict/arabic-teaser-executive-summary-dec-2020.pdf



قانون "أوقفوا القتل في سوريا" ينتظر إدارة الرئيس جو بايدن لتوقيعه إنديبنذنت عربية

سوسن مهنا

2020 16 DECEMBER (اللغة العربية)

خلاصة: يركز على الجرائم والتعذيب ومعاقبة المسؤولين في السجون والمعتقلات



يبدو أن معركة انتخابات الرئاسة السورية قد تبدأ باكراً، مترافقة مع مشروع عقوبات يتحضر في أروقة الكونغرس الأميركي، يحث الرئيس المنتخب جو بايدن على عدم الاعتراف بشرعية النظام السوري، وحق رئيسه بشار الأسد في الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة، كما ينص على

زيادة الضغوط الاقتصادية على النظام، وفرض عقوبات على أية جهة خارجية تقدم المساعدة له.

وكان عضو الكونغرس جو ويلسون قدم في 10 ديسمبر (كانون الأول) الحالي، مشروع قانون "أوقفوا القتل في سوريا"، الذي من شأنه أن يسنّ أشدّ العقوبات المقترحة على نظام الأسد، ويحثّ سياسة الولايات المتحدة لدعم سوريا حرة وديمقراطية، ومنع أيّ رئيس أميركي مقبل من الاعتراف بنظام الأسد أو الاعتراف بالأسد رئيساً لسوريا، التوصية تمت، بحسب السياسات الواردة في مشروع القانون، كجزء من استراتيجية الأمن القومي للجنة الدراسة الجمهورية بقيادة رئيس اللجنة جو ويلسون، والتي صدرت في يونيو (حزيران) الماضي، مشروع القانون هو جزء من دفعة أكبر من لجنة الدراسة الجمهورية لإدخال التشريعات السياسة الخارجية المحافظة على القيادة الأميركية في أنحاء العالم.

"أوقفوا القتل في سوريا"

وكان عضو مجلس الشيوخ الجمهوري جو ويلسون، نشر تغريدة له على موقع "تويتر" بتاريخ 11 ديسمبر، يقول فيها "قدمت بالأمس قانون "أوقفوا القتل في سوريا" والذي من شأنه أن يسنّ أشدّ العقوبات على نظام الأسد في سوريا، وأنا ممتن لقيادة لجنة الدراسات التابعة للحزب الجمهوري في الكونغرس الأميركي، استراتيجية الأمن القومي، إذ تمت التوصية بهذه السياسات أولاً"، ونشر ويلسون مشروع الاقتراح كاملاً على صفحته، وتابع، "أقدر قيادة الرئيس دونالد ترمب في محاسبة بشار الأسد على جرائمه، من الضربات الصاروخية التي قادها التحالف على الأسد بعد استخدامه للأسلحة الكيماوية، وإنفاذه لقانون قيصر، وحملته للضغط الأقصى على إيران، والتي أدت إلى انسحاب كبير للقوات الإيرانية"، مضيفاً، "ومع ذلك يجب على الكونغرس أن يفعل المزيد لوقف قتل الأسد للشعب السوري والكيانات التي تموله. وبصفتي رئيساً لفريق عمل الأمن القومي التابع للجنة الدراسة الجمهورية، فإنني ممتن لتقديم قانون "أوقفوا القتل في سوريا" نيابة عن لجنة الدراسة التابعة للجمهوريين بمجلس النواب، والذي ينفذ توصيات مهمة لتشديد العقوبات من تقرير استراتيجية الأمن القومي لشهر يونيو، ويتناول حقوق الإنسان والفظائع التي ارتكبتها نظام الأسد"، وتقدمت بمشروع القانون المكون من 25 مادة، لجنة دراسات الحزب الجمهوري في الكونغرس، والتي تضم 183 نائباً من التيار المحافظ.

المناطق المحررة

واللافت استخدام مشروع القانون لمصطلح "المناطق المحررة" في بعض بنوده، مثل المادة التي تخوّل الرئيس الأميركي إقامة مناطق اقتصادية في سوريا المحررة، لتنمية هذه المناطق والسماح لها بإنشاء علاقات تجارية مع الولايات المتحدة وغيرها من دول العالم، ويطلب في إحدى مواده بإعادة النظر بفكرة فرض منطقة حظر جوي فوق المناطق الخارجة عن سيطرة النظام، أو مناطق آمنة أو منطقة حظر قصف في سوريا، كما تضمن فرض عقوبات أوسع من "قانون قيصر" الذي بدأ تنفيذه في منتصف يونيو الماضي، وفرض عقوبات على حوالي 100 شخصية في النظام. وطلب تقارير منها تقرير عن صافي ثروة "الديكتاتور السوري بشار الأسد"، واستراتيجية من شأنها أن تؤدي إلى الانتقال إلى الديمقراطية في سوريا وإزاحة نظام الأسد.

الجمهوريون جاهزون للتعامل مع إدارة بايدن بالملف السوري، ولكن؟

يقول مدير موقع "كلنا شركاء" المقيم في الولايات المتحدة أيمن عبد النور إن "تقديم مشروع القانون جاء في آخر يوم عمل للكونغرس الذي انتهت ولايته، والنائب الذي قام بتقديم القانون، وهو ممثل لمجموعة الجمهوريين الذين ينتمون إلى التيار المحافظ، يعلم هذا الشيء، ويعلم أنه لم يعد لديهم وقت لنقاشه، أيضاً رئيس لجنة الشؤون الخارجية إيليو إنغل لم يعد موجوداً، لكن الهدف من تقديم القانون بهذا الوقت هو إرسال رسالة إلى إدارة بايدن والمسؤولين الجدد في الخارجية ومجلس الأمن القومي، أنهم كجمهوريين جاهزين للتعاون بملف سوريا إذا تقيّدوا بالقضايا التي وضعوها، وكما يعود هذا المشروع للسير في أروقة الكونغرس المقبل يجب أن يعاد تقديمه موقّعاً من النائب نفسه أو مجموعة أخرى من النواب بعد أداء الأعضاء الجدد القسم في المجلس الجديد. وبعد ذلك، فالقانون بحاجة إلى موافقة مجلس الشيوخ، ولتوقيع الرئيس بايدن بالطبع. الموضوع بحاجة إلى عمل مكثف ربما لأكثر من سنة، كي لا يظن القارئ أنه سيُصدّق خلال أسابيع أو حتى أشهر".

التباينات بين مشروع القانون الجديد و"قانون قيصر"

وفيما يتعلق بمنع رئيس النظام السوري بشار الأسد من الترشح للانتخابات المقبلة، يقول عبد النور، "بالنسبة للمضمون، لن يستطيع منع بشار الأسد من إجراء الانتخابات، لكن يستطيع منع الإدارة الأميركية المقبلة من الاعتراف بشرعية تلك الانتخابات، لأنها لا تجري تحت إشراف الأمم المتحدة كما نص القرار (2254) الصادر عن مجلس الأمن الدولي".

أما بالنسبة للاختلاف بين هذا القانون و"قانون قيصر"، فيعتبر مدير موقع "كلنا شركاء" أن التركيز على المؤسسات المالية هو "من أهم التباينات مع "قانون قيصر" الذي كان قد طرح العقوبات من باب إعادة البناء وقطاع الطاقة وقطاع الأسلحة وصيانتها، إذ تعاقب هذه القطاعات مباشرة.

وكان وضع المصرف المركزي ضمن العقوبات، والذي لا يزال تحت الدراسة، لأنه في حال تمت معاقبته فسيضرب كل الاقتصاد السوري، لكن في القانون الجديد، حدّدت في أحد بنوده معاقبة المصارف والمؤسسات المالية السورية والعربية أو الدولية، التي تتعامل مع الحكومة وتدعم النظام السوري".

تقرير عن الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية

يتابع عبد النور أن "هذا القانون طلب إنشاء منطقة اقتصادية حرة في المناطق المحررة، أي تنمية منطقة إدلب، بحيث يصبح فيها تبادل تجاري حرّ مع الولايات المتحدة، من أجل تنشيط المنطقة وإيجاد فرص عمل بديلة حتى لا يتجه سكان تلك المنطقة نحو الإرهاب، أو الذهاب كعناصر مرتزقة إلى أذربيجان أو ليبيا أو غيرها من المناطق، وبحيث يخفف معاناة السوريين الذين يعيشون خارج سيطرة الأسد، من دون أن يؤدي ذلك لاستفادة النظام من تلك المساعدات".

ويؤكد عبد النور أن هذا القانون جاء ليركز على موضوع الجرائم والتعذيب، إذ يعاقب المديرين والضباط وغيرهم من المسؤولين في السجون والمعتقلات، الذين يتقرر أنهم متورطون في استخدام التعذيب، ما يجعل هذا القانون أكثر تركيزاً من "قانون قيصر" في هذه المسألة.

يُذكر أن لجنة الدراسات التابعة للحزب الجمهوري في الكونغرس الأميركي، هي نفسها من وضعت في 10 يونيو الماضي، اقتراحاً سياسياً شاملاً لفرض أكبر حزمة من العقوبات وأكثرها شمولاً ونصّها 13 نائباً جمهورياً، ومن أحد بنودها اعتماد لهجة متشددة في شأن السياسة الخارجية للولايات المتحدة، من خلال الدعوة إلى زيادة العقوبات على إيران وتصنيف الحوثيين في اليمن "منظمة إرهابية"، وإنهاء الإعفاءات بالنسبة إلى العراق ووقف المساعدات للبنان، والنظر في فرض عقوبات على رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري ووزير الخارجية السابق جبران باسيل، بوصفهما حليفين لـ "حزب الله". أما الأمر الثاني، فهو أنه يتعين على الولايات المتحدة معاقبة حلفاء "حزب الله" في لبنان، وذكرت اللجنة شخصيتين بالاسم، هما صهر الرئيس ميشال عون، وزير الخارجية السابق جبران باسيل، ورئيس مجلس النواب نبيه بري، وهذا ما حصل تباعاً وخصوصاً ما يتعلق بالعقوبات التي أنزلت بالنائب جبران باسيل في 6 نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، وأحد أقرب النواب لبري الوزير السابق علي حسن خليل، ويحتاج مشروع قانون "أوقفوا القتل في سوريا" إلى موافقتي مجلسي النواب والشيوخ، ومصادقة الرئيس المقبل.

"الربيع العربي" ... عقد من الزمن
BESA (مركز مناحيم بيجين والسادات)

LT. COL. (RES.) DR. MORDECHAI KEDAR

(اللغة الإنجليزية) 2020 17 DECEMBER

نص المقال: لقد دفعت السنوات العشر لما يسمى "الربيع العربي" - وآخرها عام ظهور COVID-19 - بالعديد من البلدان العربية إلى حافة الهاوية. قد يكون الأسوأ لم يأت بعد إذا اتخذ الرئيس المنتخب جو بايدن الخطوات المتوقعة التي ستكون في مصلحة إيران.



في 17 ديسمبر/كانون الأول 2010، في بلدة ريفية صغيرة في تونس، أضرم شاب يُدعى محمد البوعزيزي النار في نفسه احتجاجًا على صفة تلقاها من شرطة بسبب بسطة خضروات غير مصرح بها في محاولة لكسب العيش. أطلق أصدقاؤه مظاهرات ضد حكومة الرئيس زين العابدين بن علي الفاسدة، وامتدت تلك الاحتجاجات بسرعة إلى العاصمة تونس. بثت قناة الجزيرة المظاهرات دون توقف، مما دفع المزيد من التونسيين للانضمام إليها في موجة تصاعدية. بعد

نحو شهر من الاحتجاجات الحاشدة، فر الرئيس مع زوجته وأطفاله إلى المنفى السياسي في المملكة العربية السعودية.

وابتداء من يناير 2011، امتدت المظاهرات إلى مصر واليمن وليبيا وسوريا والبحرين والجزائر والأردن والمغرب والعراق والسودان والكويت ولبنان وموريتانيا وحتى السعودية وسلطنة عمان . في معظم هذه الدول، هدأت، أو تم قمعها، من خلال التدخل الأجنبي مثل تدخل المملكة العربية السعودية في البحرين .ومع ذلك، في سوريا وليبيا واليمن، استمر الصراع الداخلي الدموي حتى يومنا هذا واستدعى تدخلاً أجنبياً مسلحاً. مرت مصر بتغييرات كبيرة في النظام - بما في ذلك عام من حكم الإخوان المسلمين - وأدت هذه التغييرات إلى مزيد من الضرر للاقتصاد المتعثر أصلاً. لقد تأرجحت تونس بين قوى مدنية متعارضة، من الإسلام السياسي إلى الليبرالية الأوروبية. في البداية، كان الهدف الأساسي للمتظاهرين التخلص من ظلم وفساد الأنظمة الحاكمة، والبطالة، والفقر، والجهل، والتهميش الاجتماعي، واحتقار الدولة العام الذي أظهرته سلطات الدولة لمواطنيها .يتناقض الواقع المرير في معظم الدول العربية بشكل صارخ مع الوضع في ممالك الخليج وأوروبا وأمريكا، التي باتت تتعرض لها الجماهير بفضل وسائل الإعلام والقنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي، وعلى رأسها فيسبوك.

أصبحت قناة الجزيرة التي انطلقت نهاية عام 1996، منبراً للجهاد الإعلامي يمثل الإخوان المسلمين، ونشرت حماسة التظاهرات والثورات على السلطات من دولة إلى أخرى .كان العالم العربي في نهاية عام 2010 أشبه بريميل بارود والجزيرة تشعل النار من حوله .كان البوعزيزي هو الشرارة التي أشعلت فتيل الجماهير.

البلدان التي كانت في طليعة القومية العربية لسنوات عديدة - سوريا وليبيا والعراق (حيث بدأت الاضطرابات في عام 2003) - انزلت إلى حرب أهلية، ولا يزال سكانها غير المتجانسين يكافحون من أجل البقاء حتى يومنا هذا .لقد سقطت الجامعة العربية، المنظمة التي كانت تمثل "الأمة العربية" في العالم أثناء قيامها بدور المصالحة والوساطة في المنطقة العربية، في شلل تام.

هاجر الملايين من العرب إلى أي بلد في العالم يستقبلهم. ذهب المتعلمون الجامعيون والأكاديميون والمهندسون والأطباء والعاملون في المهن الحرة إلى الخارج ليجدوا بيئات هادئة وأمنة لهم ولعائلاتهم .ذهب ملايين المهاجرين إلى تركيا وأوروبا والعديد من البلدان الأخرى، تاركين بلدانهم الأصلية دون القدرة على إعادة بناء أنفسهم. في الوقت نفسه، ظهرت أخطر الجهات الفاعلة، أولئك الذين تم قمعهم في السابق وإخضاعهم وكانوا ينتظرون فرصة الصعود إلى السطح مثل المنظمات الإسلامية الراديكالية التي ولدت من قبل مدارس الإخوان

المسلمين، ولا سيما القاعدة وفروعها. لقد اكتسبوا الشرعية لأنفسهم من خلال القتال بلا رحمة - أي الجهاد - ضد الأنظمة القاسية والفاسدة.

في عام 2014، حققوا هدفًا رئيسيًا من خلال إنشاء الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش). لقد بثت هذه الدولة الرعب في جميع أنحاء العالم بأشكال مروعة من القتل وأدت إلى إجماع دولي على الحاجة إلى التدخل الأجنبي، وخاصة من جانب روسيا والولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن هدم داعش لم يقض على الفكر الراديكالي الذي قام عليه التنظيم، أي إنه الآن على قيد الحياة ويقتل في سيناء والجزائر وإفريقيا وأوروبا، وفي كل مكان فر إليه إرهابيو داعش. من وقت لآخر تشن هجمات ارهابية. لقد رأينا مؤخرًا سكاكين داعش في فرنسا.

أكبر الخاسرين في "الربيع العربي" هم الشعوب التعيسة التي نزلت إلى الشوارع بمطالب مبررة تمامًا ولكنها واجهت قوة وحشية وصمت مطبق ولامبالاة الدولية تجاه إراقة الدماء. انكشف نفاق مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عندما منح مقاعد للدول المتهمه بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

مآسي "الربيع العربي" حولت القضية الفلسطينية إلى قضية هامشية. يدرك العديد من السياسيين العرب أن هذه المشكلة لا تتجه نحو الحل، لأن إسرائيل لا تخضع للرواية التي طورتها الجماعات الإرهابية - فتح و "الجبهة" و حماس والجهاد الإسلامي. في المملكة العربية السعودية، تم الادعاء بأن المسجد الأقصى المذكور في القرآن كان في شبه الجزيرة العربية وليس في القدس، وبالتالي قلب المزاعم الدينية الفلسطينية بملكية ثالث أقدس ضريح في الإسلام، وضمنيًا، القدس وفلسطين.

الرابحون الأكبر من "الربيع العربي" هم دول شبه الجزيرة العربية (باستثناء اليمن) وهي البلدان التي كانت حتى عقد مضي على هامش العالم العربي، وبعيدة عن الأضواء السياسية الإقليمية والدولية، أصبحت الآن جهات فاعلة رئيسية في السياسة الدولية للشرق الأوسط.

لقد مكنت الاضطرابات في الشرق الأوسط القوى غير العربية - المحيطة منها والأجنبية - من اختراق المنطقة كما تشاء. أنقذت روسيا نظام الأسد في سوريا مقابل سيطرتها على الجزء الغربي من البلاد ومخزونات الغاز الطبيعي الضخمة في قاع البحر الأبيض المتوسط والتي تخص سوريا. سيطرت إيران، من خلال وكلائها وقواتها، على العراق ووسط وشرق سوريا ولبنان واليمن وغزة. في غضون ذلك، تحافظ إسرائيل - التي وُصفت في السابق بـ "السكين في قلب الأمة العربية" - على إطالة قائمة الدول العربية التي قبلت بوجودها واعترفت بها وعقدت السلام

معها. تشعر إثيوبيا بالقوة الكافية بالنسبة لمصر لدرجة أنها أقامت سدّاً على النيل يمكن أن يتسبب في نقص مائي مدمر لـ 100 مليون من سكان مصر. انقسم السودان إلى دولتين، جنوب السودان والسودان، ويمكن أن تستمر هذه العملية إلى ما بعد السودان في دول عربية أخرى.

لقد دفعت السنوات العشر من "الربيع العربي" - وأخرها عام - COVID-19 بالعديد من البلدان العربية إلى حافة الهاوية. أدى نقص الغذاء والحروب التي لا تنتهي في ليبيا وسوريا والعراق واليمن والتوسع الإيراني واللامبالاة العالمية إلى تفاقم محنة الشرق الأوسط. الأسوأ على الإطلاق يلوح في الأفق في المستقبل القريب: الإدارة الأمريكية القادمة، التي تهدف إلى العودة إلى الاتفاق النووي لعام 2015 ورفع العقوبات عن إيران. هذه الخطوات ستعزز قدرة طهران على التدخل في الدول العربية وزرع الموت والدمار. يمكن أن تكون إحدى النتائج زيادة كبيرة في الهجرة (أو بشكل أكثر دقة الهروب) من قبل ملايين البشر في الشرق الأوسط إلى بلدان جديدة حيث يمكنهم إعادة بناء الحياة التي دمرها "الربيع العربي".

الرابط: [HTTPS://BESACENTER.ORG/PERSPECTIVES-PAPERS/ARAB-SPRING-DECADE](https://besacenter.org/perspectives-papers/arab-spring-decade)

أجندة دبلوماسية قصيرة المدى للغز السوري معهد واشنطن

CHARLES THÉPAUT

2020 21 DECEMBER (اللغة الإنجليزية)

نص المقال: لا يزال الغموض يحيط نسبياً بالسياسة التي ستنتهجها الإدارة الأمريكية القادمة. وإذا أراد الرئيس المنتخب جو بايدن خلق نفوذ إضافي قبل محاولة إجراء مفاوضات صعبة مع روسيا، فسوف يحتاج إلى التحلي بالصبر الاستراتيجي من خلال الشراكة مع الحلفاء بشأن عشر قضايا أولية.

لا يزال الغموض يحيط نسبياً بالسياسة التي ستنتهجها الإدارة الأمريكية القادمة للرئيس المنتخب جو بايدن إزاء سوريا. وقد ترسم معالمها خمسة عوامل متناقضة.

أولاً، لم تكن سوريا قط في الواقع من أولويات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ويبدو أن تجديد الإطار الدولي لوقف البرنامج النووي الإيراني هو الهدف الأول لبايدن في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، أدى التعهد المتكرر بـ "إنهاء الحروب التي لا نهاية لها" إلى خلق توافق آراء أمريكي واسع النطاق ضد وجود بصمة أكبر في الخارج، وستؤدي جائحة الفيروس التاجي إلى مزيد من التقليل في النطاق الترددي للبيت الأبيض فيما يتعلق بسوريا.

ثانياً، فقدت الولايات المتحدة نفوذاً كبيراً في سوريا بسبب سياسات إدارتي أوباما وترامب. على سبيل المثال، عندما واجهت عملية تركية من عبر الحدود في الشمال الشرقي من البلاد أواخر العام الماضي، انسحبت القوات الأمريكية جزئياً، مما أدى إلى عدم وضوح الخطوط الأمامية التي كانت مستقرة سابقاً بين القوات الروسية والتركية والأمريكية.

ثالثاً، أشاد بايدن بموقف القوة المحدود الذي تتخذه الولايات المتحدة في شمال شرق سوريا. وعلى عكس الديمقراطيين البارزين الآخرين، يعتبر أن استراتيجية "عبر، ومع، ومن خلال" المستخدمة ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» لا تزال نموذجاً

جيداً عن عمل الجيش الأمريكي في الشرق الأوسط. وقد يشير ذلك إلى استعدادة للاحتفاظ بوحدة صغيرة على أرض الميدان لدعم الشركاء المحليين.

رابعاً، تحدّثت شخصيات بارزة في حملة بايدن - بمن فيها مرشحه الحالي لوزير الخارجية، توني بليנקين، ومرشحه لمنصب مستشار الأمن القومي، جيك سوليفان - علناً عن الأخطاء التي ارتكبت في سوريا خلال إدارة أوباما. ويجدر بالذكر أن بليנקين كان قد صرّح بأنه لا يستطيع تخيّل اعتماد سياسة إعادة التعامل مع بشار الأسد.

خامساً، عندما أقرّ المشرّعون الأمريكيون "قانون قيصر" في العام الماضي، عملوا على بناء آليات تهدف إلى مقاومة التغيير من قبل الإدارات الأمريكية المستقبلية. لذلك، من المرجح أن تستمر العقوبات الاقتصادية التي تستهدف نظام الأسد. للوهلة الأولى، لا يبدو أن هذه العوامل تترك مجالاً كبيراً لاستراتيجية جديدة بشكل خاص تجاه سوريا، مما يشير إلى أن سياسة الوضع الراهن ستستمر. ومع ذلك، تتمتع واشنطن بنفوذ أكبر مما تدركه، طالما أنها مستعدة للتخلي عن منطق الانهزام الذاتي الذي ساد في السنوات الأخيرة.

كيف يمكن لبایدن تغيير الوضع الراهن في سوريا؟

إن أحد الشروط الأساسية لكسر الجمود الدبلوماسي هو الإقرار بأن الولايات المتحدة لا تملك الوسائل أو الطموح لحل الأزمة السورية بمفردها، سواء من خلال التدخل العسكري أو عقد صفقة كبرى مع روسيا وتركيا. ومع ذلك، يمكن لواشنطن أن تحقق أهدافاً أكثر تحديداً، مثل تحسين الوضع الإنساني، وإعادة تشكيل إطار الأمم المتحدة للمفاوضات بين الأطراف السورية، ومنع الأعمال العدائية الجديدة .

ويتمثل الشرط الثاني بالجمع بشكل أفضل بين المصادر المتباينة للنفوذ الأمريكي . فالمشهد السياسي في سوريا مجزأ للغاية، لذلك سيتعين على فريق بايدن تقديم أداء أفضل من خلال الجمع بين الأمور المالية والقانونية والدبلوماسية والسياسية التي كان يتمّ التعاطي معها سابقاً بشكل منفصل أو تم تجاهلها .

الشرط الثالث هو إعادة إدخال بعض الطاقة الدبلوماسية في السياسة السورية. لقد تعهد بايدن باستعادة القيادة الأمريكية، وإعادة بناء التحالفات، والعمل بشكل أوثق مع الشركاء الأجانب بشكل عام، وأحد الأشكال الواضحة للقيام بذلك في سوريا هو ما يسمى بـ "المجموعة الصغيرة"، التي تضم بريطانيا ومصر وفرنسا وألمانيا والأردن والمملكة العربية السعودية. وقد اجتمعت هذه المجموعة بانتظام، لكن إدارة ترامب

كانت مترددة في الاستثمار فيها، محرزة القليل من التقدم الملحوظ في تنسيق جهد قوي رفيع المستوى لإصلاح عملية الأمم المتحدة أو التعامل مع روسيا وتركيا وإيران.

أجندة قصيرة الأجل لـ "المجموعة الصغيرة" يجدر بـ "المجموعة الصغيرة" الاجتماع بسرعة بعد إقرار تعيين وزير الخارجية الجديد في إدارة بايدن. وفي ذلك الاجتماع الأول، من الضروري أن يعمل المسؤولون على تقييم مسؤولية روسيا وإيران وتركيا عن الوضع الميداني الراهن وجمود الأمم المتحدة. وبعد ذلك، عليهم منح الأولوية للصبر الاستراتيجي، والتركيز في الوقت الحالي على تأكيد المواقف المشتركة التالية بدلاً من محاولة صياغة استراتيجية جديدة كبرى لسوريا:

1. تحديد موعد نهائي للجنة الدستورية. بعد أكثر من عام على قيام هذه اللجنة بقيادة الأمم المتحدة لم تسفر [أعمالها] عن نتائج ملموسة. وعلى الرغم من النواقص التي تشوبها وفرص نجاحها المحدودة، كانت فكرة إنشاء اللجنة تستحق التجربة ولو كان ذلك فقط لمنع روسيا من استغلال العملية الدبلوماسية وإعادة نظام الأسد إلى حالته الطبيعية دون معالجة أي من الأسباب الجذرية للحرب. ومع ذلك، عرقل النظام السوري باستمرار جهود اللجنة لعدة أشهر على أمل أن يتمكن الأسد من "الفوز" في الانتخابات الرئاسية لعام 2021 بموجب الدستور الحالي. وما لم تحقق اللجنة تقدماً كبيراً خلال جلساتها المقبلة (المقرر عقدها في 25 كانون الثاني/يناير)، سيكون من الحكمة أن تحدد الولايات المتحدة وحلفاؤها تاريخ انتهاء مهمتها، والدعوة إلى حلها إذا لم تتوصل إلى نتائج ملموسة في غضون بضعة أشهر.

2. حث الأمم المتحدة على إعداد آلية مراقبة محكمة للانتخابات السورية في 2021، بالإضافة إلى توفير خيارات آمنة ومحايدة للسوريين في الخارج لكي يشاركوا في الانتخابات. من غير المرجح أن يوافق النظام السوري على مراقبة الأمم المتحدة للانتخابات، لكن إعداد مثل هذه الآلية أمر مهم لتوضيح ما تعنيه النتيجة. أي أنه إذا رفض النظام المراقبة، فإن ذلك سيقوّض شرعية "الفوز" المفترض للأسد؛ أما إذا سمح بها، فمن المحتمل أن توضح النتائج المسجلة أن الانتخابات كانت مزورة.

3. تسريع المصالحة الكردية. في الآونة الأخيرة، انخرط مقاتلون أكراد سوريون في اشتباكات حدودية مع القوات الكردية العراقية. وتُظهر مثل هذه الحوادث أن تحقيق الاستقرار في شمال شرق سوريا لن يكون ممكناً إلا من خلال بذل جهود

على مستوى رفيع لحل الخلافات بين الفصائل الكردية المتناحرة واستبعاد الأعضاء غير السوريين في «قوات سوريا الديمقراطية». «وقد أرسلت فرنسا والولايات المتحدة مبعوثين خاصين بشكل منفصل للوساطة بين «قوات سوريا الديمقراطية» و«المجلس الوطني الكردي» المدعوم من تركيا، لكن من الضروري [الاتفاق على] المزيد من التنسيق والضغط السياسي. على "المجموعة الصغيرة" أن توضح لقادة «قوات سوريا الديمقراطية» أنه يتعين عليهم الامتثال في وقت قريب . ومن بين الضرورات الأخرى، يعني ذلك منح أنقرة ضمانات أقوى بأنها ستفصل «قوات سوريا الديمقراطية» عن «حزب العمال الكردستاني» المحظور.

4.الضغط على تركيا لاحتواء الجهاديين . في وقت سابق من هذا الشهر، أفادت بعض التقارير أن الجهادي البارز المرتبط بتنظيم «القاعدة» عبد الله بن محمد المحيسني التقى مع جماعة «فيلق الشام» المدعومة من تركيا في منطقة عفرين في شمال غرب سوريا. ومثل هذه الحوادث يجب أن تحفز "المجموعة الصغيرة" على معارضة أي تواطؤ بين شركاء تركيا والعناصر الجهادية بشكل علني؛ وخلاف ذلك، فمن الممكن أن تصبح أجزاء كبيرة من شمال سوريا ملاذات آمنة لمنتسبي تنظيمي «القاعدة» و«الدولة الإسلامية».

5.إشراك «قوات سوريا الديمقراطية» في عملية الأمم المتحدة كجزء من المعارضة السورية . بموجب قرار الأمم المتحدة رقم 2254، يميل المسؤولون إلى المساواة بين "المعارضة" و "الهيئة العليا للمفاوضات"، التي يهيمن عليها «الائتلاف الوطني السوري». «وقد دفعت هذه المقاربة بالمبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا، غير بيدرسن، إلى استبعاد «قوات سوريا الديمقراطية» من العملية الدبلوماسية التي ترعاها الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن «الائتلاف الوطني السوري» و«قوات سوريا الديمقراطية» بحاجة ماسة إلى التوصل إلى ترتيب يمكنهما بموجبه استعادة نفوذهما الدبلوماسي والإقليمي، وفي الوقت نفسه منع دمشق وموسكو من إرغام «قوات سوريا الديمقراطية» على عقد صفقة مع نظام الأسد. وقد سبق أن استضافت مصر محادثات بين «قوات سوريا الديمقراطية» وما يسمى بـ "مجموعة القاهرة"، وهي فصيلة أقلية ضمن «الائتلاف الوطني السوري». «كما تم أيضاً إشراك أفراد من المعارضة. بإمكان جهد مشترك من قبل دول "المجموعة الصغيرة" أن يساعد في تنشيط هذه العملية.

6. إصلاح إطار العمل الإنساني وزيادة المساعدات. إن [الدول] الأعضاء في "المجموعة الصغيرة" هي من بين أكبر الجهات المانحة الإنسانية للسوريين المحتاجين، لذلك لديها نفوذ كبير للضغط على المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة في دمشق لمواجهة اختطاف النظام للمساعدات. عليها أيضاً إعداد بدائل مشتركة لإطار عمل الأمم المتحدة في حالة عدم تجديد القرار الخاص بالدعم الإنساني عبر الحدود في تموز/يوليو 2021 وعلى افتراض أن يتم إصلاح الإطار، يجب تشجيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على توفير تمويل إضافي للعمليات الإنسانية (حتى الآن لم يتم تحقيق سوى 40 بالمائة من هدف التمويل لعام 2020). بالإضافة إلى ذلك، من شأن التعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة الإنسانية أن يساعد على التخفيف من مشكلة امتثال المصارف المفرط للعقوبات. وعلى الرغم من أن "قانون قيصر" والإجراءات المماثلة تستهدف مسؤولي النظام وتشمل العديد من الاستثناءات الإنسانية، إلا أن المؤسسات المالية الدولية غالباً ما تخطئ عندما يتعلق الأمر بالحذر والإفراط في الامتثال لهذه القيود، مما يخلق بصورة غير مباشرة عقبات خطيرة للعمليات الإنسانية.

7. النظر في السماح بمشاريع "التعافي المبكر" في المناطق التي يسيطر عليها النظام وبذل المزيد من الجهود لإرساء الاستقرار في شمال سوريا. بدلاً من أن تركز الجهات المانحة حصراً على الإغاثة في حالات الطوارئ، عليها زيادة إمكانية تقديم الأموال إلى مشاريع أخرى استناداً إلى وضع كل منطقة. على سبيل المثال، إذا أثبتت "المجموعة الصغيرة" قدرتها على التوسّط لإحراز تقدم بين «قوات سوريا الديمقراطية» وتركيا، بإمكان الأعضاء الأوروبيين القيام بالمثل من خلال تعزيز مساهماتهم في جهود تحقيق الاستقرار في شمال سوريا، والتي تشمل الأراضي التي تسيطر عليها تركيا. وبالمثل، يمكن للأعضاء عرض تمويل إصلاحات البنية التحتية الأساسية في المناطق التي يسيطر عليها النظام إذا وافقت دمشق على تقليل هجماتها العسكرية وتدخلها في العمليات الإنسانية. وقد يكون هذا حافزاً جذاباً بشكل خاص للنظام في الوقت الذي حتى جمهوره الموالي يعاني من الأزمات الاقتصادية والصحية.

8. إعادة التأكيد على شروط إعادة الإعمار. لطالما اشترطت الولايات المتحدة و"الاتحاد الأوروبي" تمويلهما لمشاريع إعادة الإعمار على إحراز تقدم ملموس في العملية السياسية، لكن روسيا تضغط على الدول الأوروبية لتغيير هذه السياسة. ولذلك ينبغي على "المجموعة الصغيرة" أن تجدد التزامها بالشروط.

9. تعزيز التعاون ضد مجرمي الحرب . تثبت قضايا المحاكم الأخيرة في ألمانيا أن بإمكان السلطات العثور على المسؤولين السوريين السابقين المتهمين بارتكاب جرائم حرب ومحاكمتهم. وبالمثل، قررت هولندا تحميل دمشق المسؤولية القانونية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بموجب "اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب". وفي المرحلة القادمة، يجب على أعضاء "المجموعة الصغيرة" تعزيز التعاون القضائي وتوسيع الدعم للمنظمات غير الحكومية السورية التي تركز على جمع الأدلة ومساعدة الضحايا.

10. تذكير النظام بالإجراءات قصيرة المدى التي يمكن أن تكسر الجمود . على الرغم من أنه من غير المرجح أن ينخرط الأسد في عملية بناء ثقة تدريجية نحو إجراء مفاوضات محتملة، إلا أنه مع ذلك يتعيّن على "المجموعة الصغيرة" أن توضح الخطوات التي يمكن أن يتخذها للإشارة إلى اهتمامه [بقرار] آخر غير الحل العسكري الفعلي والعزلة الدولية المستمرة. وتشمل هذه الخطوات إطلاق سراح السجناء السياسيين، ووقف اعتقالات اللاجئيين العائدين، وإنهاء الضربات الجوية.

وفي النهاية، فإن التوصل إلى حل وسط مع روسيا هي الطريقة الوحيدة لتحقيق نتيجة تفاوضية في سوريا، بما أن موسكو اكتسبت تأثيراً كبيراً من خلال إطار "عملية أستانا" وعلاقتها الثنائية مع تركيا وإيران. وحالما تعزز "المجموعة الصغيرة" نفوذها من خلال تنفيذ جدول الأعمال قصير المدى الموصوف أعلاه، [فعندئذ] يمكنها متابعة الهدف متوسط المدى المتمثل في دمج جهودها مع صيغة "عملية أستانا". وقد يساعد ذلك المجموعة على فتح مفاوضات أكثر عالمية، وتنشيط عملية الأمم المتحدة، وتقييم ما إذا كانت مستعدة وقادرة على استضافة محادثات جوهرية بين السوريين أنفسهم. ويمكن للتطورات على الجبهات الأخرى - ربما من خلال البرنامج النووي الإيراني - أن تسهل هذه العملية. وستتطلب جميع هذه النقاط إجراء مفاوضات صعبة، لذا لا يمكن تحقيق تقدم سوى من خلال وجود قيادة أمريكية قوية قائمة على عملية حقيقية متعددة الأطراف. والخطوة الأولى في هذا الاتجاه واضحة، وتتمثل باستخدام الزخم الذي منحه حفل التنصيب القادم للرئيس الأمريكي المنتخب للتأكيد لدمشق وموسكو وطهران بأن استراتيجيتها الحالية المتمثلة بانتظار تبلور الأمور في الولايات المتحدة لن تنجح.

هل تستطيع الولايات المتحدة إخراج إيران من سوريا؟ مسؤولون سابقون: أمر مستبعد المونيتور

JARED SZUBA

(اللغة الإنجليزية) 2020 22 DECEMBER

خلاصة: يبدو أن إدارة ترامب المنتهية ولايتها لم تحرز أي تقدم يذكر في تحقيق هدفها.

في وقت سابق من هذا الشهر، قال مسؤول في إدارة ترامب للكونجرس إن أهداف واشنطن فيما يتعلق بنتيجة الحرب الأهلية السورية لا تزال "في متناول اليد"

هذه الأهداف هي "الهزيمة الدائمة" للدولة الإسلامية، والحل السياسي للصراع السوري الذي دام قرابة عقد من الزمن وانسحاب القوات التي تقودها إيران من البلاد. وقال المبعوث السوري جويل ريبيرن أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب "نفوذنا في سوريا يتزايد"

لكن مسؤولين قدامى ومخضرمين في السياسة القائمة منذ ثلاث سنوات أبدوا تشككهم، لا سيما بشأن الوجود العسكري الإيراني في الدولة التي مزقتها الحرب.

"هل سنصل يومًا إلى مكان لا توجد فيه قوات لإيران في سوريا؟" قال مايكل مولروي، نائب مساعد وزير الدفاع السابق للشرق الأوسط، خلال حدث لمؤسسة فكرية في 17 ديسمبر: "الأشخاص الأكثر ذكاءً في هذا الأمر: قالوا لي: لا، لن يحدث ذلك"

اقترح مولروي، وهو ضابط مخضرم في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عمل في سوريا خلال الفترة التي قضاها في البنتاغون، أن تقليص نفوذ طهران في بلاد الشام يجب أن يظل هدفًا للولايات المتحدة، وأضاف أمس: "ربما ينبغي أن يكون لدينا طريقة أذكى في التعامل معها"

حتى الآن، راهنت إدارة ترامب على أن زخم العقوبات الاقتصادية قد يجبر قادة إيران على إعادة التفكير في التكاليف المالية لمغامراتهم العسكرية الإقليمية، كما دعمت واشنطن الحملة الجوية الإسرائيلية ضد أهداف إيرانية في سوريا.

في حديثه إلى جانب مولروي الأسبوع الماضي، عزا سلف ريبيرن، السفير المتقاعد مؤخرًا جيمس جيفري، سبب حملة إسرائيل إلى إلحاق "خسائر مدمرة" بخطوط إمداد المعدات العسكرية لطهران إلى سوريا. علاوة على ذلك، يظل خروج إيران من سوريا شرطًا أساسيًا للولايات المتحدة "لوقف حملتنا الشاملة التي ألحقت مثل هذا الضرر بـ [بشار] الأسد ومنعت الروس والأسد من تحقيق نصر عسكري"، حسب جيفري.

لكن عندما سُئل عما إذا كان هذا الضغط كافيًا لإخراج القوات الإيرانية والمقاتلين الأجانب الآخرين إلى الوطن، هز كتفيه مشككًا في ذلك. وقال جيفري ورايبورن كان هناك نجاحًا على الأقل، في الأسابيع الأخيرة. لكن إيران لا تزال تحتفظ بنفوذ اقتصادي كبير على نظام الأسد، بما في ذلك سيطرة كبيرة على الموارد الطبيعية لسوريا.

وكتبت إليزابيث دنت وأريان طباطبائي في مجلة فورين أفيرز الأسبوع الماضي: "حددت إدارة ترامب المشكلة بشكل صحيح لكنها اتبعت سياسة الكل أو لا شيء والتي بالغت بشكل كبير في تقدير نفوذ واشنطن على طهران" لم يؤد هذا النهج إلا إلى ترسيخ وتوسيع نفوذ الجمهورية الإسلامية في سوريا"

بالنسبة لبعض الخبراء، فإن السؤال ليس ما إذا كان بإمكان واشنطن الضغط على جميع القوات الإيرانية خارج سوريا، ولكن بالأحرى في الطريقة التي ستواصل بها إدارة بايدن القادمة حملة ضغط إدارة ترامب بينما تريد في نفس الوقت الانخراط مجددًا في مفاوضات مع ملف إيران النووي.

في الأسبوع الماضي، أشار الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى أن برنامج الصواريخ الباليستية لبلاده ونفوذها الإقليمي لن يكونا جزءًا من المحادثات المستقبلية مع إدارة بايدن بشأن برنامج طهران النووي. ما هو المسار الذي تختاره الإدارة القادمة للتعامل مع دعم إيران للحوثيين في اليمن، وللمليشيات في العراق ونظام الأسد؟ لم يتضح بعد.

في غضون ذلك، صور جيفري الأسبوع الماضي موقف الولايات المتحدة في سوريا على أنه أكثر خطورة مما أشار إليه خليفته مؤخرًا. اقترح جيفري أن المسار للناتج السيئة سيكون إذا عادت إدارة بايدن إلى ما وصفه جيفري بسياسة إدارة أوباما الجزئية تجاه سوريا، والتي لم يتم تصنيفها ضمن نهج استراتيجي تجاه إيران. وقال جيفري "هذه هي الهدية التي تقدمها هذه الإدارة لإدارة بايدن."

الرابط: <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2020/12/iran-syria-jeffrey-assad-sanctions.html>



عوائق وحرمان - التفاوتات ضمن النظام الصحي وكوفيد- 19 في درعا، سوريا منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان

(اللغة الإنجليزية والعربية) 2020 08 DECEMBER

نص المقال:



منظمة اطباء من اجل حقوق الانسان تصدر تقرير بعنوان: عوائق وحرمان- التفاوت ضمن النظام الصحي وكوفيد 19 في درعا في سوريا

دأبت منظمة أطباء من أجل حقوق الانسان منذ بداية النزاع في سوريا، في عام 2011، على توثيق انتهاكات حقوق الانسان، مثل الهجمات على مرافق الرعاية الصحية وكوادرها، واعتقال العاملين الصحيين واحتجازهم وتعذيبهم.

لقد أدى تدمير الحكومة السورية الممنهج للبنية التحتية للمنشآت الصحية واستهداف العاملين الصحيين بالاغتيالات والخطف المتعمدين وعرقلة حركة السكان في مناطق سيطرة المعارضة الى عجز النظام الصحي عن تلبية الاحتياجات الصحية

الاساسية، ناهيك عن مواجهة جائحة كوفيد 19، فمع نهاية كانون الاول/ ديسمبر 2019، كانت قرابة 50 بالمئة من المستشفيات في مناطق سيطرة الحكومة تعاني من اضرار جزئية او كاملة في مرافقها، واعتبر 19 بالمئة منها انها تعمل جزئيا .

لإعداد هذا التقرير، أجرى باحثو اطباء من اجل حقوق الانسان 19 مقابلة مع مصادر معلومات رئيسة بين آب/ أغسطس 2020 وتشرين الاول/ اكتوبر 2020، باستخدام طرق الاتصال عن بعد. من العاملين في المجال الانساني وباحثون وصحفيون مقيمون في عدة دول لهم اتصال مباشر مع منطقة درعا. وذلك بسبب ظروف جائحة كوفيد 19 والعوائق الامنية في الوصول الى كوادر داخل المنطقة. وايضا أربع استطلاعات راي قام بها المركز السوري للإعلام وحرية التعبير عبر مركز توثيق الانتهاكات في سوريا .

كما يدعو التقرير الى ضرورة ازالة العوائق امام العاملين في المجال الصحي، وتوسيع وصول المساعدات الانسانية الضرورية الى تلك المناطق التي استعادتها الحكومة السورية، ومراقبة الشفافية والفساد الموجود في المنظمات التابعة للحكومة السورية

الرابط: [HTTPS://PHR.ORG/OUR-WORK/RESOURCES/OBSTRUCTION-AND-DENIAL-HEALTH-SYSTEM-DISPARITIES-AND-COVID-19-IN-DARAA-SYRIA/?FBCLID=IWAR0WZMU1ZN9JCYVEZ0NUPX-5GAFROAHQSUTKENUTF_SYX5BCMETM_HESK8G](https://phr.org/our-work/resources/obstruction-and-denial-health-system-disparities-and-covid-19-in-daraa-syria/?fbclid=IWAR0WZMU1ZN9JCYVEZ0NUPX-5GAFROAHQSUTKENUTF_SYX5BCMETM_HESK8G)

حرب أمريكا على المدنيين السوريين

NEW YORKER

ANAND GOPAL

2020 14 DECEMBER (اللغة الإنجليزية)

خلاصة:

في عام 2017، وعلى مدار أربعة أشهر، قام التحالف الذي تقوده أميركا في سوريا بإسقاط عشرة آلاف قنبلة على مدينة الرقة ذات الكثافة السكانية الكبيرة والتي كانت حينها عاصمة لدولة الخلافة التابعة لتنظيم الدولة. وبذلك تم تدمير حوالي 80% من المدينة التي بلغ تعداد سكانها 300 ألف نسمة.

زرت الرقة بعد فترة قصيرة من تنازل تنظيم الدولة عنها، فوجدت مستوى من التدمير كان من الصعب علي أن أستوعبه، إذ رأيت آثار هياكل المباني السكنية التي انهارت، والمدارس المحروقة، والفجوات التي خلفتها القذائف في الأرض وقد اتسعت كثيراً، وحبال الغسيل التي امتدت بين أعمدة ظلت واقفة، ما يدل على أن الناجين ظلوا يعيشون بين الخرائب بطريقة ما. لم يعرف أحد كم ألفاً من أهالي تلك المدينة قتلوا، أو كم منهم أصبح بلا مأوى أو تحول إلى مقعد على كرسي متحرك، إلا أن الشيء الوحيد المؤكد هو أن تدمير الرقة يعبر عن شيء لم نشهد له مثيلاً في أي نزاع خاضته أميركا منذ الحرب العالمية الثانية.

في ذلك الحين كانت المعركة تدور ضد عدو عازم على إسقاط نظام كامل، فيما بدا حينها شكلاً من أشكال الإطاحة العدمية للعقل والمنطق بحد ذاته. إلا أن الرقة لم تكن نورماندي. إذ بالرغم من أن السوريين حاربوا تنظيم الدولة ببسالة وتكبدوا خسائر في الأرواح خلال ذلك، إلا أن الولايات المتحدة اعتمدت على القوة الجوية الضاربة، ناهيك عن بضع مئات من القوات الخاصة المتواجدة على الأرض، أي أنها خاضت الحرب بأكملها من مسافة آمنة، وهكذا لم يقتل أي أميركي واحد في تلك المعركة. غير أن الولايات المتحدة ماتزال بين الفينة والأخرى تقوم بمعارك برية تقليدية، كما حدث في الفلوجة بالعراق، حيث دخلت القوات الأميركية في عام 2004 بقتال ضار مع المتمردين. بيد أن معركة الرقة، وهي عبارة عن حرب شنتها أميركا من غرف تحكم كالكهوف تبعد عن ساحة المعركة آلاف الأميال، أو عبر طائرات تحلق على ارتفاع آلاف الأقدام في كبد السماء، تمثل الوجه الحقيقي للقتال المعاصر في أميركا.

لقد تم توجيهنا للحكم على مزايا الحروب التي تقوم اليوم من خلال مسارها وسلوكها، إذ تتمسك الأمم المتحدة بقواعد الحرب التي تحرم أي تصرف مثل التعذيب أو الاغتصاب أو اتخاذ الأسرى، فيما تميل المنظمات الحقوقية والمحامون الدوليون إلى تصنيف حرب ما على أنها إنسانية، عندما يتجنب المحاربون إيذاء المدنيين قدر الإمكان. إلا أن "القتل غير المتكافئ يعني: تجنب المخاطر، والحرب العادلة، وأخلاق المحارب" بحسب ما ورد في قاموس أوكسفورد.

الحرب الإنسانية

بيد أن الباحث في العلاقات الدولية نيل رينيك يقف في وجه هذا المعيار، إذ يرى أننا عندما نقيم مدى إنسانية أي حرب، علينا ألا ننظر فقط إلى مصير المدنيين، بل أيضاً إلى مدى تعرض المقاتلين أنفسهم للخطر في ساحة المعركة. ويعتقد رينيك أنه عندما يقوم أحد الطرفين بإبعاد نفسه كلياً عن سائر الأخطار، حتى ولو وجه جل ذلك لحماية المدنيين، فهو بذلك يخرق أخلاقيات الحرب الإنسانية.

إذ يقوم المبدأ الجوهرى للحرب الإنسانية على احتمال قيام المقاتلين بقتل بعضهم البعض في أي وقت، ويستثنى من ذلك من أصبحوا عاجزين عن القتال، كما يجب على المقاتلين الابتعاد عن استهداف المدنيين. وقد يغربنا هنا أن نقول بأن المدنيين يتمتعون بهذه المكانة والحماية نظراً لأنهم أبرياء، ولكن المدنيين -كما سبق وأن أشار رينيك- يقومون بإطعام الجوعى في الجيش، وينتخبون القادة المولعين بالحرب، ويعلمون مقاتلي المستقبل. وفي سوريا التي قامت فيها ثورة شعبية، تم حشد مدن بأكملها من أجل الحرب. وهكذا عمل مدنيون بينهم أطفال في نقاط الحراسة، وفي تهريب الأسلحة كما عملوا كجواسيس، فما كان يهم حينها هو نوع الخطر الذي يضيفه شخص ما لمنطقة القتال. إذ منذ اللحظة التي يحمل فيها شخص ما السلاح، سواء أكان يرتدي بزة عسكرية أم لا، لا بد حينها من أن يتحول إلى خطر مباشر وفوري. وهذا هو الفرق الدقيق بين الجنود المسلحين والمدنيين المسلحين.

ولكن ماذا إذ لم يكن المقاتلون أنفسهم يمثلون أي خطر مباشر وفوري؟ يرى رينيك أنه في بعض الساحات كتلك الموجودة في باكستان، حيث قام الأميركيون بنشر طائرات مسيرة يتم التحكم بها عن بعد لتقوم بقتل أعدائهم دون أن يقترب أحد منهم إلى ساحة المعركة، في تلك الحالة، لا يمكن للمتمردين المتواجدين على الأرض أن يقاوموا، ما يعني أنهم بالنسبة للخطر الذي يمثلونه، لا فرق بينهم وبين المدنيين. وهنا لا يصح إطلاق صاروخ جهنم على مجموعة من المتمردين يستقلون سيارة بيك آب كما يرى رينيك، لأن ذلك سيكون أشبه بإبادة عائلة تستقل تلك السيارة وهي في طريقها للتمتع بنزهة.

قد يرد أحدهم على ذلك بالقول إن طالبان الباكستانية تمثل تهديداً مباشراً على المدنيين الباكستانيين، إن لم يكن على الجنود الأميركيين. إلا أن رينيك يؤكد بأن الولايات المتحدة عبر تجنبها النزول إلى ساحة القتال، قد حولت المدنيين إلى أهداف مغرية بالنسبة للمتطرفين المتلهفين للقتال. وسواء أكان هذا الزعم صحيحاً أم لا، من الواضح أن القتال الخالي من أية مخاطر حمل الحرب إلى منطقة أخلاقية جديدة، تحتاج منا أن نكتشف ما إذا كانت أفكارنا القديمة حول ساحة المعركة صحيحة أم خاطئة.

فإذا كان بوسعنا أن نميز بين المقاتلين والمدنيين فقط من خلال الخطر الذي يمثلونه تجاه غيرهم من المقاتلين، عندها سيصبح العنف الذي يتم عن بعد ضمن الحرب المعاصرة لا إنسانياً. وقد خلص رينيك إلى أن: "أسلوب القتل الأميركي العقيم والقائم على البيروقراطية والمنفصل عما سواه بشكل متزايد" يحمل نكهة العقاب أكثر من الحرب بمعناها التقليدي. **ففي مذكرات باراك أوباما التي نشرت مؤخراً، يتحدث هذا الرجل أنه رغب عندما كان رئيساً بإنقاذ "ملايين الشبان" في العالم الإسلامي الذين "تشوهوا وتغزموا بفعل اليأس والجهل وأحلام الأمجاد الدينية، والعنف المحيط بهم"، لكنه زعم بأنه نظراً للمكان الذي يعيشون فيه، والآلات التي باتت تحت تصرفهم، انتهى الأمر به ليجد نفسه "يقتلهم عوضاً عن ذلك".** وبصرف النظر عن التعميمات الفجة التي أوردها أوباما، يرى رينيك بأن أوباما كان بوسعها إنقاذهم بالفعل، وذلك عبر الحد من الحرب عن بعد بشكل صارم وقاس.

هذا ويعتبر كتاب رينيك جزءاً من توجه أوسع بين الباحثين والناشطين الحقوقيين المناهضين للدمار الذي سببته النزاعات الأخيرة التي خاضتها أميركا خارج حدودها. إذ تشترك دراساتهم بمبحث أساسي وهو: **كيف يمكننا أن نستعين بالقواعد لجعل الحرب أكثر إنسانية؟** وفي الوقت الذي يركز فيه رينيك على القواعد الأخلاقية، تهتم معظم الأعمال الأخرى بالقواعد القانونية.

إخضاع الحرب للقواعد

ففي أعقاب معركة الرقة، بدأت منظمة العفو الدولية مع غيرها من المنظمات بالخوض في الركام، حيث وثقت بشكل دقيق مدى التزام هذه القذيفة أو تلك بقوانين الحرب. وهذا العمل مفيد قطعاً، إلا أن هنالك سؤال مريب يلوح خلف تلك العملية وهو: في ظل انجرافنا مع الباعث الذي يدفعنا لإخضاع ساحة المعركة للقوانين، هل نقوم بغض الطرف عن حقائق أخلاقية أعمق حول طبيعة الحرب بحد ذاتها؟

تعتبر فكرة إخضاع الحرب للقواعد فكرة قديمة، إذ تعود على الأقل لأيام أوغسطين الذي رأى بأن الحاكم الشرعي بوسعه أن يشن حرباً عندما يضمن نوايا طيبة أو عندما تكون لديه قضية عادلة. وخلال العصور الوسطى، حاولت الكنيسة أن تحرم القوس والنشاب، وبذلت جهوداً لحماية الملكية الكنسية وغير المقاتلين من العنف في زمن الحرب. إلا أن الدول تأخرت حتى القرن التاسع عشر لتحاول سن قوانين ومعااهدات لتنظيم السلوك في زمن الحرب. وخلال الحرب الأهلية الأميركية، طبق الاتحاد قانون ليبر، الذي سعى للحد من المعاناة التي يتم إنزالها بالعدو دون الحاجة لذلك، مثل التعذيب أو التسميم مثلاً، كما قدس القانون مبدأ الضرورة العسكرية كأى معاهدة قانونية، إذ ورد في ذلك المبدأ أنه: في حال كان هنالك هدف استراتيجي للعنف، أي إذا كان بوسع العنف أن يسهم في كسب الحرب، عندها يصبح العنف جائزاً. وفي اتفاقيات لاهاي لعام 1899 و1907، اتفقت القوى العالمية على وضع حدود غائمة حول السلوك في زمن الحرب إلى جانب تمسكها بمبدأ الضرورة العسكرية. وهكذا اتفقت الدول على منع الذخائر التي يتم إطلاقها بواسطة منطاد، والتي لم تكن تتمتع بأهمية كبيرة من الناحية التكتيكية، لكنها التزمت الصمت حيال قضية الطائرة المزودة بمحركات.

وعليه تجاهلت الكثير من الدول تلك القوانين الرخوة، فقد حظرت اتفاقيات لاهاي: "الغازات الخانقة"، إلا أن القوى العالمية استهانت بتلك الاتفاقيات وذلك عبر نبذ ما جاء فيها واستعمال تلك الغازات في الخنادق خلال الحرب العالمية الأولى. وهذه الاتفاقيات تحرم فعلياً الاستهداف المتعمد للمدنيين، ولكن بحلول الحرب العالمية الثانية، تعرف المقاتلون على ميزة عسكرية تتمثل بقصف المدن والبلدات. وفي عام 1942، منعت السياسة البريطانية الطائرات من استهداف المرافق العسكرية، وطلبت منها أن تقوم عوضاً عن ذلك بقصف مناطق الطبقة العاملة في المدن الألمانية "بهدف زيادة الترويع" على حد وصف تشرشل.

وفي عام 1943، أمطرت القوات الجوية البريطانية في عملية غومورا مدينة هامبورغ بوابل من الحديد والنار طيلة سبع ليالٍ، ما أدى لمقتل 58 ألف مدني. كما خلفت عمليات قصف المدن ملايين النازحين والمصابين بالصدمة بين صفوف الألمان الذين هاموا على وجوههم في تلك البلاد المدمرة التي وصفها في. جي. سيبولد فيما بعد بأنها: "مقبرة كبيرة لشعب غريب غامض، تمزقت بين وجودها المدني وتاريخها، فعادت القهقري إلى المرحلة الثورية للبدو الرحل". بعد ذلك أتت القنبلة النووية التي تم إسقاطها على هيروشيما وناكازاكي والتي قتل بسببها حوالي 150 ألف شخص. وعموماً يمكن القول بأن غارات الرعب التي شنّها الحلفاء قتلت حوالي نصف مليون إنسان. وقد استمر هذا النهج في الحرب الكورية، إذ يتذكر وزير

الخارجية حينها دايان راسك ما حدث لاحقاً، فيخبرنا بأن الولايات المتحدة قصفت: "كل حجر قائم على حجر، وكل شيء يتحرك".

وخلال حرب فيتنام، ظهرت موجة معادية للحرب لأول مرة منذ الحرب العالمية الأولى. إذ من خلال التلفاز، وصلت أخبار تلك الفظائع وعلى رأسها مجزرة ماي لاي مباشرة إلى غرف الجلوس الأميركية، وهكذا قام المعارضون على ذلك من أصحاب الضمير والناشطون المناهضون للحرب باللجوء إلى القانون الدولي لتبرير معارضتهم لتلك المذبحة. كما نجحوا في رسم معالم السلوك الأميركي نجاحاً فاق توقعاتهم.

حرب الخليج الأولى

وبعد الحرب، طور البنناغون ترسانته عبر اختراعات جديدة مثل الذخيرة الموجهة بالليزر، والتي يمكنها أن تنفذ ضربات دقيقة. كما بدأ الجيش الأميركي بالالتزام بمبادئ معاهدات لاهاي، بالإضافة إلى المبادئ التي وردت في اتفاقيات ومعاهدات أخرى، وهكذا أطلق على تلك القوانين مجتمعة قانون النزاع المسلح. وعليه أصبح القصف الأميركي بهدف الترويع شيئاً من الماضي. وفي حرب الخليج الأولى، جلس المئات من المحامين المختصين إلى جانب الجنرالات في مقر القيادة المركزية في السعودية وغيرها، وذلك لضمان التزام الولايات المتحدة بالقواعد القانونية للحرب، فكان ذلك أكبر انتشار للمحامين المخصصين لكل فرد في التاريخ الأميركي.

وظاهرياً يعتبر التقيد الصارم بالقانون نصراً لقضية الحرب الإنسانية. إلا أن آثار الخراب في سوريا تسرد حكاية أكثر تعقيداً. إذ قبل الاعتداء الأميركي على الرقة بفترة وجيزة، شنت القوات الروسية والسورية حملة عسكرية كبيرة لاستعادة الجزء الشرقي من حلب الذي كان تحت سيطرة الثوار. ودون أي مراعاة للقانون الدولي، تمكن هؤلاء من استعادة المدينة بقوتهم البربرية، فحولوا الأسواق المزدهمة فيها والمشافي إلى خرائب. إلا أن النتيجة النهائية لا تختلف كثيراً عما حدث في الرقة: ضحايا كثر بين صفوف المدنيين، تخريب مبان سكنية بأكملها، شوارع تختنق بركام الخرائب، وأحياء كاملة سويت بالأرض.

مجزرة طوخار في الرقة

وهكذا شن التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة عدوانه على الرقة بذات الدقة القانونية، حيث قام بفحص كل هدف بعناية، بوجود حشد من المحامين الذين أخذوا يدققون في تفاصيل الضربات بالطريقة ذاتها التي يمحص فيها مستشار تابع لمؤسسة معينة في العقد النهائي

الذي تبرمه تلك المؤسسة. وخلال هذه المعركة أعلن قائد التحالف اللواء ستيفان جي. تاونسيند بأنه: "يتحدى أي شخص أن يجد حملة جوية أكثر دقة من هذه في تاريخ الحروب". وبالرغم من إصرار ناشطي حقوق الإنسان على أنه كان بوسع التحالف أن يقوم بالمزيد لحماية المدنيين، إلا أن تاونسيند كان محقاً، إذ بخلاف روسيا، لم تقم أمريكا بالقصف عشوائياً. صحيح أن الولايات المتحدة سوت كامل المدينة بالأرض، وقتلت الآلاف أثناء تلك العملية، لكنها لم ترتكب جريمة حرب واحدة واضحة المعالم.

في صيف عام 2016، أخذ أهالي قرية طوخار الواقعة على ضفة النهر في شمال سوريا يجتمعون كل ليلة في أربعة بيوت على أحد أطراف القرية، على أمل أن ينجوا من نيران الرشاشات والقذائف. كانت تلك أبعد نقطة عن الجبهة، إذ تقع على مسافة 1600 كلم عن موقع اشتباك القوات التي تدعمها أميركا مع مقاتلي تنظيم الدولة. فكانت طائرة استطلاع تحوم فوق طوخار في كل ليلة لتصور موكب القرويين وهم يغادرون بيوتهم المتفرقة ليتوجهوا إلى ذلك المخبأ المؤقت. ثم أصبحت الأقبية مزدحمة بالفلاحين والأمهات وطالبات المدرسة والأطفال الصغار. وفي 18 تموز، وعند حوالي الساعة الثالثة صباحاً، تعرضت تلك البيوت لتفجير، وأخذ الدخان يغطي سماء الليل، وتناثرت الأشلاء فوق الركام، ودفن الأطفال تحت الجدران المنقضة.

وأما الأهل القادمين من القرى المجاورة أسبوعين في البحث عن الجثث. وفي تلك الأثناء أعلن التحالف عن تدمير "تسعة مواقع لمقاتلي تنظيم الدولة ومقرراً للقيادة والتحكم و12 مركبة" وذلك ضمن تلك المنطقة وفي تلك الليلة. وفي نهاية الأمر، وبعدما وردت تقارير حول مقتل الكثير من المدنيين في تلك العملية، اعترف التحالف بقتل 24 منهم. وفي الزيارة التي قمت بها برفقة زميل لي، بعد مرور عام على تلك الغارة، قمنا بتوقيع ما لا يقل عن 120 قتيل مدني في تلك العملية، ولم نعثر على أية أدلة تفيد بتواجد عناصر تنظيم الدولة بالقرب من تلك البيوت الأربعة. كما أخبرتني إحدى الأمهات بأن بعض الأطفال الصغار مسح أثرهم نهائياً، ولم يتمكن أحد من العثور على أي شيء من جثثهم.

وحول ذلك يقول الرائد في القوات البحرية الأميركية أدريان جي. تي. رانكين-غالوي: "قمنا باتخاذ كل الإجراءات خلال عملية الاستهداف... وذلك للالتزام بمبادئ قانون النزاع المسلح". بيد أن جوهر هذه القاعدة القانونية يقوم على عدم قيام الجيوش بقتل المدنيين عمداً. وصحيح أن أحداً من تسلسل القيادة لم يكن يريد أن ينفذ مجزرة بحق المدنيين في تلك الليلة، وكذلك الأمر بالنسبة للطيار أو لمن يقوم بتوجيه الطائرة أو المحامين، إلا أن الولايات المتحدة أشارت إلى تلك الحقيقة بوصف حادثة طوخار على أنها مجرد خطأ يستوجب الندم لا العقوبة وفقاً

للقانون. ولكن، وبالرغم أنه من المنطقي استحضار النية عند الإشارة إلى عقلية فرد ما، وتلك هي الفكرة الكامنة وراء مبدأ القصد الجنائي القانوني، نجد أن ذلك يتعارض مع فكرة عزو الحالة العقلية لمجموعة من الفاعلين مثل جيش أو دولة. إلا أن الواضح هنا هو أنه كان بوسع التحالف أن يتوقع نتيجة أفعاله، فقد بقي تصور المنطقة طيلة أسابيع، وأشارت المعلومات الاستخباراتية إلى أن القرية يقطنها مدنيون لم يكن من الصعب عليهم أن يتجمعوا في مكان واحد. وخلال حملة التحالف ضد تنظيم الدولة، تم إسناد قرارات القصف في أغلب الأحيان إلى فرضيات خاطئة تتصل بحياة المدنيين. ففي الموصل، استهدف التحالف بيتين يعودان لعائلة واحدة بعدما فشل في مراقبة المدنيين خارج البيت ساعة العصر على مدار بضعة أيام، وذلك لأن العراقيين عموماً يهربون من شمس الظهر الحارقة. وهكذا قتل أربعة أشخاص في تلك العملية. ثم إن قانون النزاع المسلح يبرر الأخطاء الحقيقية ويحظر القتل العمد، إلا أن معظم الحروب الأميركية تعمل ضمن المنطقة الرمادية التي ساهم القانون نفسه بخلقها بما أنه هو نفسه غامض ويفتقر إلى الوضوح.

قاعدة النسبة والتناسب

أما الركيزة الثانية التي تقوم عليها تلك القاعدة القانونية فهي قاعدة النسبة والتناسب، إذ يحق للدول قتل المدنيين في حال استهدافها لموقع عسكري، طالما بقيت الخسائر في الأرواح ضمن صفوف المدنيين تتناسب مع الفائدة العسكرية التي يمكن تحقيقها عبر الهجوم. أي أن ذلك يعني بحسب تخمين أي شخص: كيف يمكنك أن تقيس الفائدة العسكرية إزاء الأرواح البشرية؟ فخلال معركة الموصل، صعد قناصان إلى سطح بيت محمد طيب الليلى وهو عميد سابق لكلية الهندسة بجامعة الموصل. وبحسب ما ذكره جيرانه، فإنه أسرع هو وزوجته إلى السطح، وطلبا من القناصين أن يرحلا. ولكن، وخلال ومضة، سوى رأس حربي البيت بالأرض، حيث قتل القناصان والسيد العميد وزوجته وابنته التي كانت في الطابق السفلي. إذن، من المستحيل أن نسأل كيف يمكن أن نحسب مقتل القناصين مقابل مقتل عائلة كاملة، إلا أن معظم المعاهدات تعتبر عملية القتل هذه قانونية. كما أن الكثير من الدمار الذي وقع في الرقة حصل بالطريقة ذاتها التي تعرضت لها أسرة الليلى، ألا وهي الموت بآلاف الغارات التي تعتمد على مبدأ النسبة والتناسب.

وهنا يسارع المسؤولون الأميركيون ليشيروا إلى أن تنظيم الدولة يستحق نصيباً كبيراً من اللوم، فقد نشر مقاتليه بين المدارس والأبنية السكنية، فأقام هؤلاء بين الأهالي من المدنيين. غير أن هذا لا يعفي الولايات المتحدة من المسؤولية بالضرورة. إذ عندما لاقت فكرة مكافحة التمرد

رواجاً خلال النزاعات التي قامت في العراق وأفغانستان، سعت القوات الأميركية لكسب القلوب والعقول عبر دخول المراكز السكنية. وهكذا أصبح منظر رتل من عربات الهامفيز المدرعة ذات اللون الرملي وهي تتجول في سوق مزدحم من أكثر المشاهد التي تثير الرعب حد الموت بالنسبة لأي أفغاني. وذلك لأنه في حال قام انتحاري بالهجوم على تلك العربات، عندها سيتهمه الأميركيون بعدم احترام المدنيين المحيطين به، وذلك حتى لو اتاهم بقوة القانون تحت ستار النسبة والتناسب.

بيد أن التناقض في السلوك العسكري الأميركي لم يمر دون أن ينتبه إليه أحد، إذ اتهمت منظمات حقوقية في مرات عدة الولايات المتحدة بارتكاب جرائم حرب، ومن بينها معركة الرقة. إلا أن الولايات المتحدة بوسعها أن تقدم دفاعاً مقنعاً في كل قضية تقريباً، وذلك لأن مثار الخلاف ليس قيام الولايات المتحدة بقتل المدنيين أو عدم قيامها بذلك، بل إن الخلاف يقع في تأويل القانون وتفسيره، وذلك لأن الولايات المتحدة تستعين بتأويل فضفاض للقتل العمد وللتناسب وهذا التأويل لا تتبناه المنظمات الحقوقية.

وبعد وقوع تلك الوفيات، لم يظهر محكم مستقل ليحاكم الولايات المتحدة على ما فعلته، بل فقط القوات المهزومة هي التي يتم جرها إلى المحاكم الدولية. وهكذا يترك البنتاغون ليحاكم نفسه بنفسه، والأغرب من ذلك أن الأحكام تصدر دوماً لصالحه. وعليه يمكن القول إن غموض القانون يبيح للولايات المتحدة تصنيف الجرائم مثل التي ارتكبتها في طوخار على أنها حوادث، حتى ولو كانت تلك النتائج الكارثية متوقعة، أي يمكن تفاديها.

ما البديل؟

ولكن كم عدد المدنيين الذين قتلوا في الرقة مع إمكانية تجنب قتلهم؟ يمكننا إعادة بناء الأدلة بالنسبة لطوخار، لكننا نفتقر لذلك في أغلب الأحيان مع بقية الحوادث. إذ مع غياب الشفافية في عملية الاستهداف، يصبح للجيش القرار النهائي هنا. ولكن ثمة طريقة واحدة يمكننا من خلالها أن نعرف وبشكل بدهي متى كان هنالك بديل أمام القوات المسلحة عن التسبب بالمعاناة للمدنيين. إذ عندما أصبحت القوات الأميركية في مواجهة مع مسلحين من تنظيم الدولة على سطح بناء سكني، كان بوسعهم إما استخدام قبلة موجهة بالليزر وزنها 500 باوند، أو التقدم نحو العدو راجلين، متحدين نيرانه ببسالة، وهكذا يمكن للبناء أن ينجو بعد معركة من الطراز القديم. إذ في الماضي، كانت الجيوش تختار الطريق الأصعب، فخلال الحرب العالمية الثانية، عندما قام طيارون فرنسيون من قوات الحلفاء بتنفيذ غارات جوية على مقاطعة فيكي، والتي تعتبر جزءاً من وطنهم، حلق هؤلاء على ارتفاعات منخفضة، وذلك ليتجنبوا قصف

المدنيين، بالرغم من أن ذلك زاد من فرص تعرض طائراتهم للإسقاط. أما بالنسبة للجيش الأميركي، فالقوانين عمياء عن مسألة المخاطر، إذ لا يراعي القانون قدرة القوات المسلحة على تجنب المدنيين أي معاناة دون الحاجة لذلك، وذلك عبر تعريض أنفسهم لخطر أكبر. فبالنسبة لنيل رينيك، تشن الحروب بصورة حصرية عبر الطائرات المسييرة، ولهذا تطرح نقطة الخلاف العميق بين ما هو قانوني في ساحة القتال وما هو أخلاقي.

ولعل ذلك هو السبب الذي يدفع الجيش الأميركي اليوم للتقليل من شأن فضيلة الشجاعة الأصيلة على المستوى العسكري. فتاريخياً، كانت تلك الفضيلة محور مفهوم الجندي الجيد لدرجة أن الأسلحة والتكتيكات التي تفتقر إلى الشجاعة كانت تثير اعتراضات بين صفوف الجنود. ولهذا كتب رينيك أنه منذ أن دخلت الطائرة لأول مرة ضمن الترسانة المعاصرة خلال العشرية الأولى من القرن العشرين، دخل الطيارون المقاتلون معارك ضارية تذكرنا بشجاعة الفرسان في أيام المبارزات التي كانت تجري في القرون الوسطى. إلا أن التكتيكات التي تتم على بعد مسافات طويلة مثل قذائف الهاون والقصف الجوي لا علاقة لها بالشجاعة أو البسالة. وهنا يتذكر أحد الطيارين من الحرب العالمية الأولى فيقول: "إنك لا تجلس في خندق مليء بالوحل في الوقت الذي يقوم فيه شخص آخر ليست بينك وبينه أي عداوة شخصية بإطلاق قذيفة عليك، من مسافة تبعد خمسة أميال، ليقطعك بها إرباً"، ويختتم حديثه بالقول: "هذا ليس بقتال، بل إنها جريمة قتل تنفذ بدم بارد وبكل وحشية وحقارة". في حين كتب طيار بريطاني عن الحرب العالمية الثانية فقال: "كنت طياراً مقاتلاً ولم أكن طياراً مفجراً، وأشكر الله على ذلك. ولا أعتقد أنني كنت سأطيع الأوامر لو كنت طياراً مفجراً، لأنني لن أحس حينها بقيمة الإنجاز وأنا أقوم بإسقاط القنابل المتفجرة على المدن الألمانية".

وبالرغم من أن القنص يتسبب بدمار أقل، إلا أنه أثار المستوى ذاته من القلق، فخلال الحرب العالمية الأولى، استنكر عميد بريطاني تلك العملية ووصفها بأنها: "جريمة ترتكب بدم بارد، شنيعة بالنسبة لأكثر الناس قسوة، ومقيبة بالنسبة للجميع ما عدا الأكثر انحرافاً بيننا".

وخلال الثورة الأميركية، قام ضابط بريطاني شاب بالتدرب على مسدسه لإصابة الأهداف، ليقرر بعد ذلك بأنه: "ليس من الرائع أن تطلق النار من الخلف على شخص لم يتسبب بأي أذى وتبرأ من واجبه بكل هدوء"، والشخص المعني هنا ما هو إلا جورج واشنطن.

الشجاعة وأكياس الجثث

وفي عام 2014، أثارت صورة "القناص الأميركي" جدلاً حول قيام بطلها وهو الرامي الأسطوري باختلاق أجزاء من حكايته. إلا أن رينيك أشار إلى أن أحداً لم يشكك بالشرعية الأخلاقية لعملية القنص بحد ذاتها، وهذا مؤشر على مدى غياب الشجاعة من قواعد ساحة المعركة في المعارك التي تقوم اليوم. إذ إن هذا الرجل حتى لو بالغ في دور الشجاعة وأهميتها تاريخياً، بات من الواضح أن الجيش الأميركي اليوم يقطع مسافات طويلة هرباً من المخاطر، ويبرر سلوكه هذا عبر تمجيد قانون النزاع المسلح. إن الجيش الذي يعزز قيمة الشجاعة قد تنتهي به الأمور إلى حماية المزيد من المدنيين، ولكن مع الشجاعة تظهر أكياس الجثث، التي بمجرد أن تصل إلى الولايات المتحدة سنضطر إلى مناقشة الأسئلة العصية التي يسمح لنا القانون بغض الطرف عنها، أولها: هل كانت القضية تستحق موت هؤلاء الأميركيين؟ وما هو هدف هذه الحرب؟ هل كان لابد من خوضها؟ وإذا كان الجواب نعم، فهل كان يجب أن نخوضها بطريقة مختلفة؟ تلك هي الحوارات التي لا يهتم الجيش ولا المنظمات الحقوقية بخوضها على ما يبدو.

وهنا قد يرى منتقدون بأن الدمار في سوريا يكشف القيمة المحدودة لقوانين الحرب، حيث تواجد جيشان حاربا بموجب قواعد مختلفة تماماً، ما أدى لوقوع نتائج متطابقة تقريباً في كل من الرقة وحلب. عندها سيرد المدافعون بالقول بأن تلك القواعد، مهما كانت غامضة أو متساهلة بشكل صريح، أفضل من عدم وجود أية قوانين على الإطلاق. وكلا الرأيين يبدو لي صحيحاً، بيد أن التركيز على الشرعية القانونية جعلنا نستريح لفكرة الحرب نفسها على ما يبدو. فقد تبين للمنظمات الحقوقية بأن الولايات المتحدة مسؤولة عن عشرات جرائم الحرب في أفغانستان، إلا أن معظم عمليات القتل الأميركية كانت قانونية، ومنها: قتل ربة بيت كانت تتجول بالقرب من رتل عسكري، قتل فلاح تم إطلاق النار عليه وفقاً لافتراضات خاطئة، التضحية بأسرة كاملة وفقاً لقاعدة النسبة والتناسب. وهنا يبدو الأميركيون وقد اعتادوا على مآسي القتال فقط عندما يتم انتهاك القواعد بشكل صارخ، ولكن طالما بقيت تلك القواعد بلا أي انتهاك، فلا بد للحرب أن تنحسر إلى الوراء، لتصل إلى مجرد حالة قائمة موجودة في الوقت الحالي. وفي حال استمرت الحرب الأفغانية لعشرين سنة أخرى، فمن غير المؤكد أن تثير تلك الحرب الكثير من المعارضة في الداخل، بالرغم من أن المعاناة على نطاق واسع قد تصبح كبيرة بحجم مذبحه وحشية انتهت بنصر مبين. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تنفذ تلك المجزرة دون انتهاك القانون وإثارة الاعتراضات ضد ذلك على نطاق واسع، ولذلك سيظل النزاع يغلي على نار هادئة للأبد. وعندها ستجد الولايات المتحدة نفسها في وضع غريب لا يمكنها معه أن تنتصر في حروبها ولا أن تخسرها.

مبدأ الواقعية

وعند مواجهة تلك الحقيقة المرة، يتبنى بعض المفكرين مبدأ الواقعية التي تعلن بفضاظة بأن ساحة المعركة ليست مكاناً لفرض القيود الأخلاقية، إلا أن هذا المبدأ يمكن أن يستخدم لتبرير المعاناة الشنيعة وغير الضرورية. وثمة نهج آخر وهو السلمية، التي بالرغم من كل مزاياها تطالبنا بإدانة الطاغية ومن يقاومون طغيانه بعنف، وفي ذلك ابتعاد عن العرف الأخلاقي المتمثل بـ "الحرب العادلة" التي تؤكد بأن الحرب هي شكل من أشكال الوجود البشري، لذا فإن أفضل شيء بوسعنا أن نتمناه هو أن نقوم بتنظيم متى وكيف تشن تلك الحرب، وذلك هو جوهر فكرة قوانين الحرب.

ولكن، وبالرغم من أن النزاع المسلح لن يختفي عن الوجود خلال فترة قريبة، إلا أن هذا لا يعني أن نقوم باختزال الحرب إلى مسألة الانتهاكات القانونية وقوانين ساحة المعركة. إذ حتى لو لم يكن بوسعنا أن نلغي الحرب، فإنه يجب علينا أن نتصرف بقدر ما نستطيع وأن نقوم بترتيب مؤسساتنا وفقاً لذلك وذلك بحسب رأي إيمانويل كانط. واليوم وفي أميركا، بوسعنا أن نعمل على عزل قرارات البنتاغون وإبعادها عن مقاولي الدفاع وغيرهم من الساعين وراء مصالحهم الشخصية.

والأهم من ذلك أنه بوسعنا أن نرجع عن قرار شن الحرب وأن نحيله إلى القيادة الديمقراطية. إذ بعد أحداث 11 أيلول، أصدر الكونغرس قراراً يقضي بتفويض استخدام القوة العسكرية، والذي استعان به الرؤساء منذ ذلك الحين لتبرير أنشطتهم العسكرية في 14 دولة خلال الـ 37 سنة الماضية ومن بينها الحرب التي تقودها الولايات المتحدة في سوريا، دون تصريح رسمي أو نقاش عام. وسواء أكانت هذه الكومة من الركام قد ترتبت على عمل تم بطريقة قانونية أم لا، وسواء أوطئت أحذية الجنود الأميركيين أرض سوريا أم لم تفعل، لا يبدو ذلك مهماً أمام الحقيقة القائلة بأن الولايات المتحدة لم تكن حرة في أن تسوي مدينة أجنبية بالأرض دون مناقشة رسمية لذلك أو محاسبة على ما اقترفته. ولعله فقط حينما تخضع مغامراتنا في الخارج لقيود وضوابط ديمقراطية، عندها يمكننا أن نحدد بداية الحروب ونهايتها، بوصفها مسألة حياة أو موت، دون أن يقتصر ذلك على تحديد طبيعة السلوك العسكري في تلك الحروب فقط. (ترجمة: تلفزيون سوريا)

الرابط: [HTTPS://WWW.NEWYORKER.COM/MAGAZINE/2020/12/21/AMERICAS-WAR-ON-SYRIAN-CIVILIANS](https://www.newyorker.com/magazine/2020/12/21/americas-war-on-syrian-civilians)

وزارة الخزانة تستهدف مسؤولي نظام الأسد ومصرف سوريا المركزي

GLOBAL PUBLIC AFFAIRS

وزارة الخزانة الأمريكية

2020 22 DECEMBER (اللغة الإنجليزية)

نص المادة:

واشنطن - قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (أوفاك) التابع لوزارة الخزانة الأمريكية اليوم بإدراج مسؤولة رفيعة المستوى في الحكومة السورية وزوجها العضو في مجلس الشعب السوري والكيانات التجارية التابعة لهما على لائحة العقوبات، وذلك دعماً لجهود الحكومة الأمريكية الرامية إلى تعزيز المساءلة والتوصل إلى حل سياسي للنزاع في سوريا. كما قام أوفاك بإضافة مصرف سوريا المركزي على لائحة المواطنين المدرجين بشكل خاص والأشخاص المحظورين، مما يؤكد على وضعه ككيان محظور، وتحديد المزيد من ممتلكات أشخاص محظورين في السابق. وقد أضاف مكتب أوفاك ما مجموعه فردين وتسع كيانات تجارية ومصرف سوريا المركزي إلى لائحة المواطنين المدرجين بشكل خاص والأشخاص المحظورين بموجب سلطات فرض العقوبات على سوريا. وترمي وزارة الخزانة من خلال هذا الإجراء إلى ثبط أي استثمارات مستقبلية في المناطق السورية الخاضعة لسيطرة الحكومة وإجبار النظام على وقف أعماله المروعة ضد الشعب السوري ودفعه إلى الالتزام بالعملية التي تيسرها الأمم المتحدة بالاتساق مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254.

صرح الوزير ستيفن ت. منوشين بالقول: "تصادف هذا الأسبوع الذكرى الأولى لتوقيع الرئيس على قانون قيصر للعام 2019، والذي مثل خطوة مهمة باتجاه مساءلة نظام الأسد عن الفظائع التي ارتكبها ضد شعبه، وقد أعاد إجراء اليوم التأكيد على هذه الخطوة. ستواصل وزارة الخزانة استخدام أدواتها كافة للكشف عن من يقفون إلى جانب نظام الأسد ويمكنونه من مواصلة ارتكاب جرائمه".

وقد قامت وزارة الخارجية بالتزامن مع وزارة الخزانة بإدراج ستة أشخاص سوريين بموجب المادة الثانية من الأمر التنفيذي رقم 13894 "وحجرت أملاك بعض الأشخاص

الذين يساهمون في الوضع في سوريا وعلقت إمكانية دخولهم إلى الولايات المتحدة".

ستواصل الولايات المتحدة الوقوف إلى جانب الشعب السوري. قدمت الولايات المتحدة منذ بداية الصراع أكثر من 12 مليار دولار لمساعدة السوريين المحتاجين. ويتم تذكير المنظمات الإنسانية بالإرشادات السابقة التي وجهها مكتب أوفاك فيما يتعلق بتقديم المساعدات الإنسانية. تواصل الولايات المتحدة تقديم التوجيهات لإعلام الجمهور والحكومات الشريكة والمنظمات الدولية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية بشكل أفضل حول التراخيص والإعفاءات العامة المتاحة لضمان عدم إعاقة تقديم المساعدات الإنسانية، بما في ذلك إلى الشعب السوري، كما في البيان الصحفي الخاص بكوفيد-19 والصادر عن وزارة الخزانة. بالإضافة إلى ذلك، أصدر مكتب أوفاك بالتزامن مع الإجراء المتخذ اليوم المزيد من الإرشادات في شكل أسئلة وأجوبة حول استمرار توفر استثناءات للعقوبات فيما يتعلق بالشؤون الإنسانية.

مسؤولون كبار في الحكومة السورية

أدرج أوفاك اليوم **لينا محمد نذير الكناية (الكناية)** مديرة في مكتب رئاسة الجمهورية السورية، وهي تشغل هذا المنصب منذ أكثر من عشرة أعوام. يتابع قسمها ملفات وقرارات لجنة مكافحة الفساد في القصر الرئاسي، والتي يشرف عليها الأسد مباشرة، مستعينا بالسلطات القضائية والاستشارية والإدارية من اختصاصها. تحالفت **الكناية** مع نظام الأسد بشكل وثيق بصفتها مسؤولة رفيعة المستوى في القصر الرئاسي، وقد أجرت مجموعة من الأنشطة التجارية والشخصية بالنيابة عن السيدة الأولى السورية أسماء الأسد، وترأست سابقا مكتب السيدة الأولى. تم إدراج الكناية وفقا للأمر التنفيذي 13573 بصفتها مسؤولة رفيعة في الحكومة السورية.

وأدرج أوفاك أيضا زوج الكناية محمد همام محمد عدنان مسوتي (مسوتي) الذي يمثل دائرة دمشق الانتخابية كقائد في مجلس الشعب السوري، وهو منصب انتخب فيه لأول مرة في العام 2016. **مسوتي** عضو في لجنة الشؤون العربية والخارجية في مجلس الشعب السوري، كما شغل منصب رئيس مديرية المستشفيات التعليمية في وزارة التعليم العالي، مما أتاح له ممارسة الفساد في نظام المستشفيات في سوريا وإبرام صفقات خدمة ذاتية بدعم من زوجته. إن صلات **مسوتي** بنظام الأسد

من خلال زوجته، فضلا عن أعماله وممتلكاته المالية الضخمة، تجعل منه عضوا مؤثرا بشكل غير عادي في مجلس الشعب. وقد تم إدراج **مسوتي** بموجب القرار التنفيذي 13573 لكونه أحد كبار المسؤولين في الحكومة السورية.

وقد تم إدراج أربع شركات تمتلكها **الكناية** أو **مسوتي** أو تخضع لسيطرتها على لائحة المواطنين المدرجين بشكل خاص والأشخاص المحظورين، وقد تم إدراج ثلاثة كيانات منها وتحديد الرابعة كملكية محظورة. وهذه الكيانات الأربعة هي: شركة سوران (SOURAN COMPANY) وشركة ليا (LIA COMPANY) وشركة ليتيا (LETIA COMPANY) وشركة بوليميدكس المحدودة المسؤولة (POLYMEDICS LLC).

تم إدراج **شركات سوران وليا وبوليميدكس المحدودة المسؤولة** بموجب الأمر التنفيذي 13573 لأنها مملوكة أو خاضعة لسيطرة **مسوتي**، أو لأنها عملت أو زعم أنها عملت لصالحه أو بالنيابة عنه بشكل مباشر أو غير مباشر. وتم تحديد **شركة ليتيا** لأنها مملوكة بنسبة 50 بالمائة أو أكثر **للكناية** أو **مسوتي** بشكل مباشر أو غير مباشر.

شبكة خيتي التجارية

أدرج أوفاك بتاريخ 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 عامر تيسير خيتي بصفته مسؤول رفيع في الحكومة السورية، كما أدرج مجموعة خيتي القابضة لأنها مملوكة أو خاضعة لسيطرة عامر تيسير خيتي، أو لأنها عملت أو زعم أنها عملت لصالحه أو بالنيابة عنه بشكل مباشر أو غير مباشر. ويضيف الإجراء الذي يتم اتخاذه اليوم خمسة كيانات إلى لائحة المواطنين المدرجين بشكل خاص والأشخاص المحظورين بعد تحديدها كممتلكات محظورة لعامر تيسير خيتي أو مجموعة خيتي القابضة، بشكل فردي أو جماعي. وتضم هذه الكيانات: شركة العامر لصناعة الخرسانة والحجر (AL-AMER FOR MANUFACTURE OF CONCRETE AND FLAGSTONE) والعامر لصناعة البلاستيك (AL-AMER FOR MANUFACTURE OF PLASTIC) وشركة الليث الذهبي لخدمات النقل والشحن (AL-LAYTH ALZAHABE TRANSPORTATION AND SHIPPING SERVICES) والعامر للتطوير والاستثمار العقاري (AL-AMER DEVELOPMENT AND REAL ESTATE INVESTMENT) وشركة جود لاند (GOOD LAND COMPANY).

تم تحديد شركة **العامر لصناعة الخرسانة والحجر والعامر لصناعة البلاستيك** لأنهما مملوكتان بنسبة 50 بالمئة أو أكثر لعامر تيسير خيتي أو مجموعة خيتي القابضة بشكل مباشر أو غير مباشر. وتم تحديد **شركة الليث الذهبي لخدمات النقل والشحن** لأنها مملوكة بنسبة 50 بالمئة أو أكثر لمجموعة خيتي القابضة بشكل مباشر أو غير مباشر. وتم تحديد **شركة العامر للتطوير والاستثمار العقاري وشركة جود لاند** لأنهما مملوكتان بنسبة 50 بالمئة أو أكثر لعامر تيسير خيتي بشكل مباشر أو غير مباشر.

مصرف سوريا المركزي

وأضاف أوفاك **مصرف سوريا المركزي** إلى لائحة المواطنين المدرجين بشكل خاص والأشخاص المحظورين، وشدد على أنه كيان محظور. إن **مصرف سوريا المركزي** محظور إذ يفى بتوصيف الحكومة السورية في القرار التنفيذي رقم 13582 وتنظيمات العقوبات السورية، 31 قانون من التنظيمات الاتحادية، القسم 542. يشرف **مصرف سوريا المركزي** على السياسة النقدية في سوريا، وتتمثل إحدى وظائفه الرئيسية بإصدار العملة الوطنية، ويمارس المصرف هذه الوظيفة منفردا بالنيابة عن الحكومة السورية. كما ينظم **مصرف سوريا المركزي** عمليات مصارف القطاع الخاص وشركات الخدمات النقدية في الأسواق، ويعمل بمثابة وكيل المالية والإيداعات للحكومة السورية. تجمع **مصرف سوريا المركزي** صلات مصرفية وثيقة بإيران، وهي أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم، وقد شكل **مصرف سوريا المركزي** جزءا أساسيا من جهود النظام الرامية إلى زيادة الإيرادات العامة ودعم العملة السورية.

تبعات فرض العقوبات

ينبغي تجميد كافة الممتلكات والمصالح في الممتلكات التابعة لهؤلاء الأشخاص في الولايات المتحدة أو الخاضعة لملكية أو سيطرة مواطنين أمريكيين، كما ينبغي الإبلاغ عنها إلى أوفاك. وتحظر تنظيمات أوفاك غالبا كافة تعاملات المواطنين الأمريكيين أو التعاملات داخل الولايات المتحدة (بما في ذلك العمليات التي تمر عبر الولايات المتحدة) إذا كانت تشمل على أي ممتلكات أو مصالح في ممتلكات أشخاص محظورين أو مدرجين. وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون الأشخاص غير الأمريكيين الذين

يشاركون الأشخاص المدرجين اليوم في بعض العمليات عرضة للعقوبات أو لعمليات إدراج.

الرجاء الضغط هنا للاطلاع على معلومات تعريفية بالأفراد والكيانات التي يتم إدراجها اليوم.

الرابط: [HTTPS://BIT.LY/3PQU0KI](https://bit.ly/3PQU0KI)



ثلاثة دروس في عشرية ثورات لم تنته كارينغي

مروان المعشر

(اللغة الإنجليزية والعربية) 2020 21 DECEMBER

خلاصة: حان الوقت للإقرار بأن الطريق إلى منطقة مستقرة ومزدهرة يتطلب عموماً وجهوداً طويلة الأمد لبناء جيل ينشد الحوكمة الرشيدة.

علمتنا الثورات العربية الكثير خلال عشر سنوات، على الأقل لمن يريد أن يتعلم، وقدمت دروساً من الضروري الاستفادة منها حتى تكون العقود القادمة أكثر سلمية وازدهاراً.

الدرس الأول أن الوضع القائم لم يكن قابلاً للاستمرار لأن جُلّ الانظمة العربية يغلب عليها الطابع السلطوي، ولم تتمكن من محاكاة الهموم اليومية للناس وتوفير العيش الكريم لها ومحاربة الفساد المتفشي بطريقة منهجية. تُشكل هذه الحقيقة نقطة الانطلاق، وذلك رداً على من يتمنى ارجاع عقارب الساعة للوراء وتجاهل الأسباب الرئيسية، أي ضعف المؤسسة والحاكمة الرشيدة، التي أدت الى اندلاع الثورات بالدرجة الأولى. أما وقد طالت هذه الاحتجاجات أكثر من 12 دولة، فقد تراجعت الحجة القائلة أن الموضوع ليس الا مؤامرة خارجية، بمعنى أن الشعوب العربية تساق هكذا دون أن يكون لها قرارها الذاتي. هذا لا ينبغي بالطبع بروز تدخلات خارجية في العديد من الدول كليبيا وسوريا واليمن، ولكنها أتت استغلالاً لهذه الثورات، وليست مسببة لها. وقد أدت القراءة الخاطئة لقوى الوضع القائم إلى عودة الناس لبيوتها في العديد من الدول خوفاً أن تلقى دولها مصير سوريا أو اليمن أو ليبيا، الى رجوع هذه الانظمة لأساليبها السلطوية، دون معالجة الأسباب التي أدت أصلاً للثورات العربية. فكانت النتيجة ظهور موجة جديدة من الثورات عام ٢٠١٩، وذلك في السودان والجزائر والعراق ولبنان.

الدرس الثاني أن قوى الوضع القائم متجذرة في العالم العربي إلى حد كبير، وأنها قادرة في معظم الاحيان، حتى عندما تتعرض لهزات كبيرة كما في مصر أو الجزائر أو سوريا مثلاً، الى استعادة قواها واساليبها، مستفيدة من قلة خبرة وتنظيم الاحتجاجات الشعبية ضدها. كما من الواضح أن هذه القوى لا تملك رغبة او ارادة اصلاحية، وأنها تعتقد بأن بإمكانها استخدام الاساليب الامنية والسلطوية لإدامة الاستقرار ولو بالقوة، وأن بناء المؤسسات الحقيقية وانظمة الفصل والتوازن وسيادة القانون على الجميع ليس من أديباتها ولن يكون.

أما الدرس الثالث والأساسي فهو أن الاحتجاجات والثورات بحد ذاتها لا تؤدي الى بناء دول حديثة قوامها مؤسسات راسخة وسيادة القانون واحترام التعددية، وان ذلك يحتاج الى أطر فكرية وتنظيمية، وإلى الوقت الكافي لنضوجها. لم يهتم الجيل الجديد بهذا في الغالب. ولم يُساعد الغياب الفاعل للحياة الحزبية ومؤسسات المجتمع المدني، في تحويل هذه الاحتجاجات الى بدائل مقنعة لعامة الناس، وبذلك فقد خبا نجم الاحتجاجات في كافة هذه الدول. وبعدها خرج الجزائريون للشارع بمسيرات مليونيه كل يوم جمعة على مدى أكثر من عام، لم ينجحوا في تحقيق التغيير الذين كانوا يطالبون به. وفي لبنان، فان ثورة تشرين الاول عام ٢٠١٩ خبت هي الاخرى. في معظم هذه الدول باستثناء تونس، كان المحتجون أقدر على تعريف ما هم ضده من تقديم ما هم معه من برامج وحلول. لا يعني ذلك أن الثورات العربية انتهت، و طالما لم تعالج المسببات التي أدت لهذه الثورات، فسيشهد العالم العربي موجات ثالثة ورابعة وخامسة.

كيف يكون الحل إذا وما هي أدواته؟ فان سلمنا أن عقارب الساعة لا تعود للوراء، وإن الاحتجاجات الشعبية دون تأطير فكري وسياسي وتنظيمي لا تؤدي الى تغيير ايجابي في معظم الاحيان، وأن الانظمة السلطوية قادرة على وأد أي محاولة لإنشاء أطر تنظيمية تقليدية كالأحزاب مثلا، فكيف السبيل لطرق سلمية فاعلة تعترف بصعوبة الواقع ولكنها لا تقف عنده؟

أعتقد أن امام الجيل الجديد مهمة شاقة تبدأ بالاعتراف بانه ما من طرق مختصرة للديمقراطية والازدهار، وان الطريق يبدأ من تثقيف نفسه فكراً واستيعاب المبادئ الحقيقية للديمقراطية والايمان بها فعلاً لا قولاً، ثم بناء أطر تنظيمية غير تقليدية لا تستطيع الانظمة السلطوية التقليدية السيطرة عليها، أطر تمكنه من الحوار والمناقشة وتطوير نفسه فكراً وتنظيمياً، وصولاً الى تقديم بدائل مقنعة لعامة الناس، فلا يمكن للأطر الفكرية أن تبقى أسيرة العقول النخبوية، بل يجب العمل الدؤوب لتوعية الناس كيف تؤدي التعددية والمدنية الديمقراطية لتحسين حياتهم اليومية.

هذه المهمة ليست أهلاً لأصحاب القلوب الضعيفة، أو لمن اعتبرهم الرومانسيين الحقيقيين، أولئك الذين يستسلمون أمام الصعاب الجمة التي تعترض طريق الديمقراطية، وبخاصة بالتزامن مع الأحوال الاقتصادية الصعبة. حان الوقت كي يدرك الجيل الجديد في العالم العربي أن الطريق طويل وشاق، وأن الوصول لعالم عربي مستقر ومزدهر يتطلب عقوداً من الزمن، ولن يتحقق في حياة الكثيرين، بمن فيهم ابناء وبنات جيلي.

التوعية والاستعداد والتثقيف وبناء البرامج المقنعة واستخدام وسائل الاتصال الحديثة كلها عوامل ستساهم في خلق جيل جديد مختلف ينشد الحوكمة الرشيدة والسلامية والتعددية والتشاركية والانتاجية في الوقت ذاته، فهي الاسس التي سيقوم عليها أي ازدهار مستقبلي.

الرباط: [HTTPS://CARNEGIE-MEC.ORG/DIWAN/83507](https://carnegie-mec.org/diwan/83507)



الإخوة الأحباء في الله: إدارة الدعوة والمساجد التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية معهد واشنطن

.ZELIN, AARON Y

2020 21 DECEMBER (اللغة الإنجليزية)

نص المقال: دراسة معمقة حول كيفية تطور أنشطة التوعية والدعوة قبل وأثناء وبعد مشروع بناء الدولة الجهادية في العراق وسوريا.

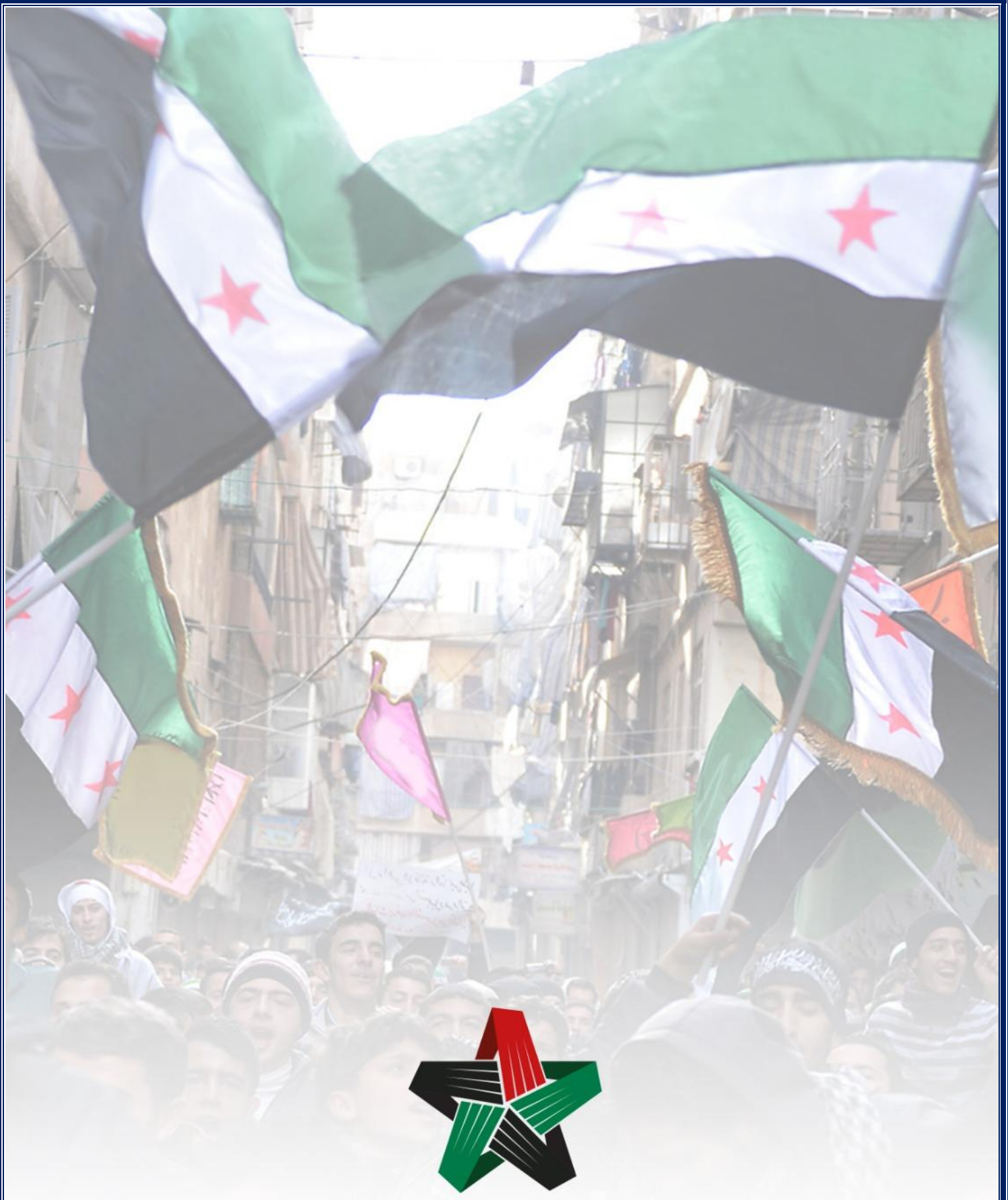
لفهم كيف حاولت الدولة الإسلامية (IS) حشد الدعم والترويج لتفسيرها للإسلام، تستكشف هذه الورقة البحثية خلفية مهمة عن الدعوة نفسها، والحركة الجهادية والدعوة، وكيف بدأ تنظيم الدولة الإسلامية في تطبيق استخدامهم للدعوة قبل إعلان الخلافة، وكيف روج تنظيم الدولة الإسلامية لهذا الأمر في إنتاجاته الإعلامية الرسمية. وتختتم الورقة باستكشاف كيفية إدارة الدعوة على أساس يومي، بدعم من الوثائق الإدارية الداخلية لتنظيم الدولة الإسلامية، وتوفير فهم أعمق لداعش والدعوة ووضعها على نطاق أوسع من منظور تاريخي.



الرابط: [HTTPS://BIT.LY/38ISIQN](https://bit.ly/38isiqn)



انتهى



الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية
National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces